عقائد الفرق الإسلامية

لأم تميم
الدكتورة عزة بنت محمد

دار الفوائد
دار ابن رجب

عقائد الفرق الإسلامية

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الثالثة

١٤٤٧هـ/ ٢٠٢٥م

اسم الكتاب: عقائد الفرق الإسلامية

اسم المؤلف: عزة بنت محمد

القطع: ١٧×٢٤سم

عدد الصفحات: ٣٧٦ صفحة

سنة الطبع: ١٤٤٧هـ/ ٢٠٢٥م

رقم الإيداع: ١٣١٠٤ / ٢٠١٧

دار ابن رجب طبع . نشر . توزيع دار الفوائد

المركز الرئيسي: فارسكور– تليفاكس: ٠٠٢٠٥٧٣٤٥٤٤٥٥ – جوال: ٠١٢٢٢٣٦٨٠٠٢

فرع القاهرة: ١٣ شارع البيطار– خلف الجامع الأزهر– هاتف: ٠٠٢٠٢٢٥١٤١٠١٥

فرع المنصورة: ٣٣ عزبة عقل – هاتف: ٠١٠٢٥٣٦٠٣٣٥

Web site: www.daribnragb.com

Email: ibnragb@gmail.com

عقائد الفرق الإسلامية

نتعرف من خلال الكتاب على
آراء ومناهج الفرق الإسلامية والفرق التي خرجت من الإسلام،
وسبيل النجاة من الانحرافات العقيدية والشوارد الفكرية

لأم تميم

الدكتورة عزة بنت محمد

طبعة جديدة منقحة ومزيدة

دار ابن رجب

دار الفوائد

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

من إصدارات المؤلفة

- **الفقه الميسر** (ستة مجلدات) فقه مقارن - مكتبة مكة - **القاهرة** - طنطا (ت: ٠١٢٢٣٤٨٩٨٥٣).

- **الفروق الفقهية في الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة** - رسالة دكتوراه - دار ابن رجب - القاهرة (ت: ٠١٢٢٢٣٦٨٠٠٢).

- **أمراض القلوب** - خمسة وثلاثون مرضًا من أمراض القلوب وطرق علاجها - مكتبة مكة - القاهرة (ت: ٠١٢٢٣٤٨٩٨٥٣).

- **التعليقات الجلية على العقيدة السفارينية** - للإمام السفاريني (مجلدان)- دار الآثار - القاهرة (ت: ٠٢٢٥١٢٥١٨٤).

- **الفتوحات الربانية في تفسير أسماء الله الحسنىٰ** (مجلدان) - دار ابن رجب - القاهرة (ت: ٠١٢٢٢٣٦٨٠٠٢).

- **عقائد الفرق الإسلامية** - دار ابن رجب - القاهرة (ت: ٠١٢٢٢٣٦٨٠٠٢).

- **الدرر البهية** - بيان التوحيد الصحيح من الكتاب والسنة - مكتبة مكة - القاهرة (ت: ٠١٢٢٣٤٨٩٨٥٣).

- **المحجة البيضاء** - في بيان أهمية التمسك بالسنة وبيان البدع وأنواعها - مكتبة مكة - القاهرة (ت: ٠١٢٢٣٤٨٩٨٥٣).

- **محمد رسول الله ﷺ كأنك تراه** - مكتبة مكة - القاهرة (ت: ٠١٢٢٣٤٨٩٨٥٣).

- **بيان قدر الصحابة عند الله العظيم وضلال الشيعة الخاسرين** - مكتبة آل ياسر - القاهرة (ت: ٠١١١٢٤٥٨٤٤٤).

المجموعات العلمية للمبتدئين:

- **مجموعة بداية الهداية – لمعرفة دينك بأسلوب سهل ميسر** (أصول الإيمان - تفسير القرآن - حديث - فقه العبادات) - دار ابن رجب - القاهرة (ت: ٠١٢٢٢٣٦٨٠٠٢).

- **مجموعة النور الساطع للجيل الصاعد من عمر ١٢ عام** (تفسير القرآن - مجمل الاعتقاد - حديث - فقه) - دار ابن رجب - القاهرة (ت: ٠١٢٢٢٣٦٨٠٠٢).

الصفحة الرسمية لأم تميم علىٰ الفيسبوك
https://www.facebook.com/Om.Tameem.Dr.Azza.Mohamed
الموقع الرسمي لأم تميم
www.omtameem.com

مقدمة

إنَّ الحمدَ لله نحمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ونعوذُ بالله من شرورِ أنفُسِنَا وسيئاتِ أعمالِنَا، مَن يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لهُ ومن يُضلِلْ فلا هَادِيَ له، وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحدُه لا شريك له وأنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، **وبعدُ:**

إنَّ المسلمَ في هذا الزمانِ يجد نَفْسَهُ أمامَ كمٍّ هائلٍ من المعلوماتِ يتلقىٰ بعضَهَا عبرَ الفضائياتِ، وبعضَها عبرَ الإنترنت، وغيرَ ذلك من وسائلِ الإعلامِ المسموعةِ والمرئيةِ، ولا يستطيعُ أنْ يميزَ بينَ الحقِّ والباطلِ، ولا بينَ السنةِ والبدعةِ، ويرجعُ السببُ في ذلك: الإعراضُ عن طلبِ العلمِ الشَّرعي، زِدْ علىٰ هذا انقسامَ المسلمينَ إلىٰ فرقٍ وجماعاتٍ شتَّىٰ، وقد أخبرَ النبيُّ ﷺ بما يحدثُ الآن من افتراقِ الأمةِ، وكثرةِ الخلافِ؛ فقالَ ﷺ: «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَىٰ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخلَفَاءِ المهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»[(١)].

وهذا الحديث من أعلامِ النبوةِ، فلم يكنْ خلافًا ولا افتراقًا علىٰ عهدِ النبيِّ ﷺ وإنَّما حدثَ الخلافُ والافتراقُ بعدَ موتِهِ.

وأكثرُ المسلمينَ الآن لا يكادونَ يفقهونَ شيئًا عن هذه الفرق، ولا عن أهلِ السنةِ والجماعةِ، والكارثةُ الكبرىٰ أنَّ كلَّ فرقةٍ من هذه الفرقِ تُرَوِّجُ

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٧)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٣) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٤٥٥).

لمنهجِها، وتدَّعي كلُّ فرقةٍ أنَّهم يتبعونَ السنةَ، وأنهم يحبونَ النبي ﷺ، وبهذا يختلط الأمرُ علىٰ كثيرٍ من المسلمينَ.

فنقولُ لكلِّ من ادَّعىٰ أنَّه يتبعُ السنةَ، وأنَّه يحبُّ النبي ﷺ قولَه تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة: ١١١]، ولا برهانَ لديهم ولا أدلةَ عندهم إلا أدلةٌ واهيةٌ لا تنهضُ للاحتجاجِ بها كما سيأتي بيانُه.

ولذلك كانَ البحثُ في هذا الموضوع لهُ أهميتُهُ؛ لأنَّ دراستَهُ سوفَ تكشفُ لنَا عقائِدَ هذه الفرق والتي لا تزالُ بينَ ظَهْراني المسلمينَ، وقد تعتقدُ طائفةٌ من المسلمينَ بعضًا من هذه العقائدِ؛ لأنَّهم في الظَّاهرِ لا ينتمونَ إلىٰ فرقةٍ من الفرقِ ولا جماعةٍ من الجماعاتِ، علىٰ سبيلِ المثالِ نجدُ منذُ نشأةِ فرقةِ المرجئةِ[1] أنَّ فِئةً من المسلمينَ لا يستهانُ بها يعتقدونَ بعقائِدها فيقترفونَ أنواعَ الذنوبِ والمعاصي الظاهرةَ والباطنةَ ويحتجونَ بنصوصِ الرَّجاءِ التي جاءت في الكتابِ والسنةِ، كقولِ الله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ [النور: ٢٢]، وقولِ رسولِ الله ﷺ: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ**»[2]. وإلىٰ غيرِ ذلك، ويتجاهلونَ النصوصَ التي جاءت بالوعيدِ للفاجرِ والعاصي إنْ لم يتب؛ فهذا إنْ دَلَّ علىٰ شيءٍ دَلَّ علىٰ فسادِ المعتقدِ كما سيأتي بيانُ ذلك عند الكلامِ عن هذه الفرقةِ.

ومن هذا المنطلقِ عزمتُ -بحولِ الله وقوتِه- علىٰ عملِ كتابٍ ميسَّرٍ يسهلُ علىٰ عامَّةِ المسلمينَ مطالعتُه، مع العلمِ بأنَّ علماءَ المسلمينَ الرَّبانيينَ

---

(١) سيأتي الكلام علىٰ المرجئة تفصيلًا بإذن الله.

(٢) سيأتي تخريج الحديث في موضعه.

يقفونَ لمن خالف منهج أهل السنة بالمرصادِ، باذلينَ جهدَهُم ووقتَهُم مسخرينَ أقلامَهم للدِّفاعِ عن هذا الدين؛ فجزاهُم اللهُ عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ جزاءٍ.

ولكن لغزارةِ علمهم كانتْ مطالعةُ كتبهم تثقلُ لحدٍّ كبيرٍ علىٰ طالبِ العلمِ المبتدئِ فضلًا عن عوامِّ المسلمينَ، وقد سُئلتُ كثيرًا عن كتابٍ سهلٍ يجمعُ عقائدَ هذه الفرقِ، فسألتُ وبحثتُ فلم أجدْ.

أيضًا من سماتِ هذا الكتابِ: «**عقائدِ الفِرق الإسلامية**» عقدُ مقارنةٍ بينَ عقيدةِ كلِّ فرقةٍ من الفرقِ وعقيدةِ الفرقةِ الناجيةِ؛ فالأشياءُ تعرفُ بأضدادِهَا، والصحيحُ يظهرُ ويتضحُ إذا ما قُرن بالفاسدِ، واللهُ الموفق.

هذا، وقد كانت الطبعة الأولىٰ للكتاب عام ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م، وهذه هي الطبعة الثالثة للكتاب؛ وهي طبعة جديدة منقحة ومزيدة؛ ليحصّل طالبُ العلم المزيدَ من الفهم عن هذه الفرق.

وختامًا: أسألُ اللهَ تعالىٰ بأسمائِه الحسنىٰ وصفاتِه العُلىٰ أنْ يردَّ جميع فرق المسلمين إليه ردًّا جميلًا، وأنْ يوفقَ جميعَ المسلمين في مشارقِ الأرضِ ومغارِبها إلىٰ العملِ بكتابِه واتباعِ سنة نبيِّه ﷺ علىٰ الوجه الذي يرضيه عنَّا، فإنَّه سبحانه لا يعجزه شيءٌ في الأرضِ ولا في السماءِ، فنعمَ المولىٰ ونعمَ النَّصيرِ.

وصلِّ اللهم علىٰ نبيِّنَا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبهِ وسلِّم.

كتبته

أم تميم

عزة بنت محمد رشاد بن حسن شاهين

١ من ربيع الأول ١٤٤٦ هـ / ٤ من سبتمبر ٢٠٢٤ م

تمهيد

تعريفُ العقيدةِ في اللغةِ: عَقَدَ: العَيْنُ، والقَافُ، والدَّالُ أصلٌ واحدٌ يَدُلُّ علىٰ شَدٍّ وَشِدَّةِ وُثُوقٍ[١].

أمَّا في الاصطلاحِ: فهو حُكمُ الذهنِ الجازم؛ يقالُ: اعتقدتُ كَذَا؛ يعني: جَزَمْتُ بهِ في قلبِي، فهو حُكْمُ الذهنِ الجازم، فإنْ طابقَ الواقِعَ فصحيحٌ، وإنْ خالفَ الواقعَ ففاسِدٌ، فاعتقادنا أنَّ اللهَ إلهٌ واحدٌ؛ صحيحٌ، واعتقادُ النصارىٰ أنَّ اللهَ ثالثُ ثلاثةٍ؛ باطلٌ؛ لأنَّه مخالفٌ للواقعِ. ووجهُ ارتباطِهِ بالمعنىٰ اللغويِّ ظاهرٌ؛ لأنَّ الذي حكمَ في قلبِهِ علىٰ شيءٍ ما، كأنَّه عقدَهُ عليه وشدَّهُ عليه بحيثُ لا يتفلت منه.

معنىٰ الفِرقة: -بكسرِ الفاءِ- بمعنىٰ الطائفة.

قال تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وأمَّا الفُرقةُ -بالضم- فهيَ مأخوذةٌ من الافتراقِ[٢].

معنىٰ الضلال: إذا أُطلقَ تناولَ مَنْ ضلَّ عن الهدىٰ، سواءٌ كان عَمدًا أو جهلًا، ولزم أنْ يكون معذبًا، كقولِهِ: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [الصافات: ٦٩، ٧٠]، وقولِهِ: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب: ٦٧،

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (٤/ ٨٦).

(٢) العقيدة الواسطية، لابن تيمية، بشرح ابن عثيمين (١/ ٤١).

٦٨]، وقولِهِ: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾ [طه: ١٢٣][(١)].

وبإمعانِ النظرِ في الآياتِ التي ذكرَهَا شيخُ الإسلامِ نجدُ أنَّ سببَ الضلالِ إمَّا الجهلُ؛ فيعمدُ الجاهلُ إلىٰ تقليدِ الآباءِ والأسلافِ والأولياءِ فينحرفُ عن الصراطِ المستقيمِ لجهلِهِ بأوامر الله تعالىٰ (فعلًا أو تركًا) كما جاءت في كتابِه وسنةِ نبيِّهِ ﷺ وإمَّا أنْ يتبع هواهُ بغيرِ هدىٰ من الله فيُعْرِض عن طلبِ العلم الشرعيِّ ومعرفةِ الحقِّ.

(١) مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (٧/ ١٦٦).

البدعة

تعريفُ البدعةِ في اللغةِ: بدعَ الشيءَ يُبْدَعُه بدعًا، وابتدعَه: أنشأَه وبدأَه.

والبديعُ والبدعُ: الشيءُ يكون أولًا؛ وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾[١]؛ أي: ما كنتُ أولَ مَنْ أُرسلَ، قد أرسلَ قبلي رسلٌ كثيرًا[٢].

قال ابنُ دريد الأزدي: كلُّ من أحدثَ شيئًا فقدَ ابتدعَهُ، والاسمُ البدعةُ، والجمعُ البِدَعُ[٣].

البدعةُ شرعًا: عبارةٌ عن طريقةٍ في الدينِ مخترعةٌ، تضاهِي الشَّرعيةَ، يقصدُ بالسلوكِ عليها المبالغةُ في التعبدِ لله سبحانه[٤].

قال شيخُ الإسلامِ: البدعةُ في الدينِ هي ما لمْ يشرعْهُ اللهُ ورسولُهُ، وهوَ ما لمْ يأمرْ به أمرَ إيجابٍ ولا استحبابٍ[٥].

ذمُّ البدعِ وسوءُ منقلبِ أصحابِها لأسبابٍ نذكرُ منها[٦]:

١- أنَّ الشريعةَ جاءت كاملةً:

لا تحتملُ الزيادةَ ولا النقصانَ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ قالَ فِيها: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ

---

(١) الأحقاف: ٩.

(٢) لسان العرب (١/ ٣٥٢).

(٣) جمهرة اللغة (١/ ٢٩٨).

(٤) الاعتصام للإمام الشاطبي (١/ ٥٠).

(٥) مجموع الفتاوىٰ (٤/ ١٠٨).

(٦) هذا الباب ملتقط من «الاعتصام» للإمام الشاطبي (١/ ٦١) وما بعدها باختصار.

لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣][(١)].

وفي حديثِ العِرباضِ بنِ ساريةَ: وعظنَا رسولُ الله ﷺ موعظةً ذرفَتْ منهَا الأعينُ ووجلتْ منها القلوبُ، فقلنَا: يا رسولَ الله إنَّ هذه موعظةَ مودِّعٍ، فما تعهدُ إلينا؟ قالَ: «**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَىٰ البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَىٰ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ..**»[(٢)].

وثبتَ أنَّ النبيَّ ﷺ لم يمتْ حتَّىٰ أتىٰ ببيانِ جميع ما يحتاج إليه في أمر الدين والدنيا، وهذا لا مخالفَ عليه من أهلِ السنةِ.

فإنْ كان كذلك فالمبتدعُ إنَّما محصولُ قوله بلسانِ حالِهِ أو مقالِهِ: إنَّ الشريعةَ لم تتمَّ وإنَّهُ بقي منها أشياءَ يجبُ أو يستحبُ استدراكَهَا؛ لأنَّهُ لو كان معتقدًا لِكَمَالِها وتمامِها من كلِّ وجهٍ لم يبتدعْ ولا استدركَ عليها، وهذا ضالٌّ عن الصراطِ المستقيمِ.

قال ابنُ الماجشون: سمعتُ مالكًا يقولُ: من ابتدعَ في الإسلام بدعةً يراها حسنةً فقد زعمَ أنَّ محمدًا ﷺ خانَ الرسالةَ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ فما لم يكن يومئذٍ دينًا؛ فلا يكونُ اليومَ دينًا.

---

(١) قال القرطبي في تفسير الآية: قال الجمهور: المراد معظم الفرائض والتحليل والتحريم، قالوا: وقد نزل بعد ذلك قرآن كثير ونزلت آية الربا ونزلت آية الكلالة إلىٰ غير ذلك وإنما كمل معظم الدين وأمر الحج إذ لم يطف معهم في هذه السنة مشرك ولا طاف بالبيت عريان، ووقف الناس كلهم بعرفة.
قوله: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾، أي بإكمال الشرائع والأحكام وإظهار دين الإسلام كما وعدتكم، الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٦٤، ٦٥).

(٢) صحيح: تقدم تخريجه انظر المقدمة.

٢- أنَّ المبتدعَ معاندٌ للشرعِ ومشاقٌّ له:

لأنَّ الشارعَ قد عينَ لمطالبِ العبدِ طرقًا خاصَّةً علىٰ وجوهٍ خاصَّةً، وقصرَ الخلقَ عليها بالأمرِ والنهي والوعدِ والوعيدِ، وأخبرَ أنَّ الخيرَ فيها وأنَّ الشَّرَ في تعديها... إلىٰ غيرِ ذلك؛ لأنَّ اللهَ يعلمُ ونحنُ لا نعلمُ وأنَّه أَرْسلَ الرسولَ ﷺ رحمةً للعالمين، فالمبتدعُ رادٌّ لهذا كلِّه، فإنَّه يزعمُ أنَّ ثَمَّ طرقًا أخر.

٣- المبتدعُ قد نزَّلَ نفسَه منزلةَ المضاهِي للشَّارعِ:

لأنَّ الشارعَ وضعَ الشَّرائعَ وألزمَ الخلقَ الجريَ علىٰ سُنَنِهَا وصارَ هو المنفردُ بذلك؛ لأنَّه حكمَ بينَ الخلقِ فيما كانوا فيه يختلفونَ، وإلَّا فلو كانَ التشريعُ من مدركاتِ الخلقِ؛ لم تنزلْ الشرائعُ، ولم يبقَ الخلافُ بينَ الناسِ، ولا احتيجَ إلىٰ بعثِ الرسلِ عليهم السلامُ.

هذا الذي ابتدعَ في دينِ الله قد صيَّر نفسَه نظيرًا ومضاهيًا للشارعِ؛ حيثُ شرَّعَ مع الشارعِ وفتحَ للاختلافِ بابًا ورَدَّ قصدَ الشارعِ في الانفرادِ بالتشريعِ وكَفَىٰ بذلك[1].

٤- أنَّه اتباعٌ للهوى:

لأنَّ العقل إذا لم يكن متبعًا للشرع؛ لم يبقَ له إلا الهوَىٰ والشهوةَ، وأنتَ تعلمُ ما في اتباعِ الهوىٰ، وأنَّه ضلالٌ.

ألا ترىٰ قولَ الله تعالىٰ: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا

(١) هذا من أقوال الإمام الشاطبي.

نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص: ٢٦].

فحصرَ الحكمَ في أمرينِ لا ثالثَ لهما عندَهُ؛ وهوَ الحقُّ والهوىٰ، وعزلَ العقلَ مجردًا، إذ لا يمكنُ في العادةِ إلَّا ذلكَ.

وقالَ تعالىٰ: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ﴾ [القصص: ٥٠] ... إلىٰ أنْ قالَ: والمبتدعُ قدَّمَ هوىٰ نفسِهِ علىٰ هُدَىٰ رَبِّهِ فكانَ أضلَّ الناسِ وهو يظنُّ أنَّهُ علىٰ هدىٰ.

وعن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، في قولِهِ: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قالَ: تبيضُّ وجوهُ أهلِ السنةِ، وتسودُّ وجوهُ أهلِ البدعةِ.

ومن الآياتِ قولُهُ تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ فالصراطُ المستقيمُ هو سبيلُ الله الذي دعا إليه وهوَ السنةُ، والسبلُ هي سبلُ أهلِ الاختلافِ الحائدينَ عن الصراطِ المستقيمِ؛ وهم أهلُ البدعِ.

ليسَ المرادُ سبلَ المعاصي؛ لأنَّ المعاصي من حيثُ هي معاصٍ لم يضعْها أحدٌ طريقًا تسلَكُ دائمًا علىٰ مضاهاةِ التشريعِ وإنَّما هذا الوصفُ خاصٌّ بالبدعِ المحدثاتِ.

قالَ شيخُ الإسلامِ: قالَ تعالىٰ: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورىٰ: ٢١].

فمن ندبَ إلىٰ شيءٍ يتقربُ به إلىٰ الله أوْ أوجبَهُ بقولِه أو فعلِه منْ غيرِ أنْ يشرعَهُ اللهُ فقد شرعَ من الدينِ ما لمْ يأذنْ به اللهُ، ومن اتبعَهُ في ذلك فقد اتَّخذَ شريكًا لله؛ شرعَ في الدينِ ما لمْ يأذنْ به اللهُ، فمن أطاعَ أحدًا في دينٍ لم يأذنِ اللهُ به

-من تحليلٍ أو تحريمٍ أو استحبابٍ أو إيجابٍ- فقد لحقَهُ من هذا الذمِّ نصيبٌ كما يلحقُ الآمر النَّاهِيَ[١].

البدعةُ أحبُّ إلى الشيطانِ من المعصيةِ:

قالَت طائفةٌ من السلفِ -منهم الثوريُّ- البدعةُ أحبُّ إلىٰ إبليسَ من المعصيةِ؛ لأنَّ المعصيةَ يتابُ منها، والبدعةُ لا يتابُ منها، وهذا معنىٰ ما رُوي عن طائفةٍ أنَّهم قالوا: إنَّ اللهَ حجبَ التوبةَ علىٰ كلِّ صاحبِ بدعةٍ، بمعنىٰ: أنَّه لا يتوبُ منها؛ لأنَّه يحسب أنَّه علىٰ هدىٰ، ولو تابَ لتابَ اللهُ عليه؛ كما يتوبُ علىٰ الكافرِ[٢].

شبهاتٌ والردُّ عليها:

جوّزَ كثيرٌ من أهلِ البدعِ إدخالَ أشياءٍ في دينِ الله لم ترِدْ في الكتابِ ولا السنةِ، واحتجوا لذلك بأشياءَ:

١- قولُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**نِعْمَ البِدْعَةُ هَذِهِ**»[٣]؛ قالوا: البدعُ تنقسمُ إلىٰ قسمينِ: بدعةٌ حسنةٌ، وبدعةٌ سيئةٌ؛ لقولِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الردُّ:

قد ثبتَ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «**كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[٤]؛ وهذا نصٌّ عامٌّ يشملُ

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٢/ ٨٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (١١/ ٦٨٥).

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري (٢٠١٠) ومسلم (٧٦١).

(٤) صحيح، وقد تقدم.

كلَّ بدعةٍ في الدينِ، وأمَّا قولُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**نِعْمَ البِدْعَةُ هَذِهِ**» فهوَ محمولٌ علىٰ المعنىٰ اللغوي للبدعةِ، لا المعنىٰ الشرعي لَهَا الذي هوَ: طريقةٌ مخترعةٌ في الدين بقصدِ التقربِ إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلِمَ أنَّ النبي ﷺ قالَ: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»، ومن المحالِ أنْ يختلفَ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ رسولِ الله ﷺ ويقولُ: إنَّ البدعةَ نعمةٌ، إلا أنَّه كانَ يقصدُ المعنىٰ اللغوي، وهذا ظاهرٌ.

ودليلُ ذلك أنَّ هذا الذي فعلَهُ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من جمعِهِ للناسِ علىٰ أُبيّ بن كعبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليصلّوا التراويحَ في جماعةٍ مشروعٌ؛ فقد أخرجَ البخاريُّ في صحيحِهِ من حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّها قالت: إنَّ رسولَ الله ﷺ خرجَ ليلةً، من جوفِ الليلِ فصَلَّىٰ في المسجدِ وصَلَّىٰ رجالٌ بصلاتِهِ، فأصبحَ الناسُ فتحدثوا، فاجتمعَ أكثرُ منهم، فصلَّىٰ فصلوا معه، فأصبحَ الناسُ فتحدثوا، فكثُرَ أهلُ المسجدِ من الليلةِ الثالثةِ، فخرجَ رسولُ الله ﷺ فصلَّىٰ فصلَّوا بصلاتِهِ، فلَما كانت الليلةُ الرابعةُ عجزَ المسجدُ عن أهلِهِ حتَّىٰ خرجَ لصلاةِ الصبحِ، فلَما قضىٰ الفجرَ أقبلَ علىٰ الناسِ، فتشهدَ ثُمَّ قالَ: «**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا...**»[(١)].

وبالتالي فالذي فعلَهَ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعلَهُ النبي ﷺ قبلَ ذلك وتركَه لِعلَّةٍ زالَتْ بموتِهِ ﷺ؛ فلا دليلَ في ذلك علىٰ أنَّ من البدعِ ما هو حسنٌ، بل كما قالَ ﷺ: «**كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٢).

(٢) صحيح تقدم تخرجه.

٢- احتجوا بجمعِ الصحابةِ القرآنَ في عهدِ أبي بكرٍ وعثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالوا: وهذا لم يفعلْهُ النبي ﷺ.

الردُّ:

أولًا: لا بدَّ أنْ نفرقَ بينَ الاستصلاحِ وهوَ ما يُسَمَّىٰ بالمصالحِ المرسلةِ وبينَ البدعةِ.

قال العلامةُ الشنقيطي[1]: **معنىٰ الاستصلاحِ**: أنْ لا يشهدَ الشرعُ لاعتبارِ تلكَ المصلحةِ بدليلٍ خاصٍّ، ولا لإلغائِهَا بدليلٍ خاصٍّ، وهذا بعينِهِ هو الاستصلاحُ، ويسمَّىٰ: المرسلُ، والمصلحةُ المرسلةُ، والمصالحُ المرسلةُ، وسمِّي مصلحةً؛ لاشتمالِهِ علىٰ المصلحةِ، وسمِّيتْ مرسلةً؛ لعدمِ التنصيصِ علىٰ اعتبارِهَا ولا علىٰ إلغائِهَا... ثُمَّ ذكرَ أنواعَ المصالحِ.

قالَ: واعلم أنَّ المصالحَ من حيثُ هي ثلاثةُ أقسامٍ:

الأولُ: مصلحةُ درءِ المفاسدِ، وهيَ المعروفةُ بالضروريات، وهيَ ستةٌ؛ لأنَّ درءَ المفسدةِ إمَّا عن الدينِ أو النفسِ أو العقلِ أو النسبِ أو المالِ أو العِرْضِ.

الثاني: مصلحةُ جلبِ المصالحِ.

الثالثُ: التحسيناتُ: وتسمَّىٰ التتميماتُ، وهيَ الجريُ علىٰ مكارمِ الأخلاقِ ومحاسنِ العباداتِ... انتهىٰ.

إذا ما تأملنا ما قالَهُ الشيخُ؛ نجدُ أنَّ جمعَ القرآنِ فيهِ النوعُ الأولُ والثاني من

---

(١) مذكرة أصول الفقه علىٰ روضة الناظر (ص: ١٦٦، ١٦٧) باختصار.

المصالحِ؛ ففي جمعِهِ دفعُ المفاسدِ عن الدينِ وجلبِ المصالحِ.

أمَّا جلبُ المصالحِ: فيتمثلُ في حفظِ القرآنِ من الضياعِ؛ لأنَّهُ لو ظَلَّ في صدورِ الصحابةِ وعلىٰ عُسُبِ النخلِ ورقاعِ الجلودِ والحجارةِ كما كانَ علىٰ عهدِ النبي ﷺ؛ لضاعَ القرآنُ بموتِ الصحابةِ الكرامِ، وتُفرَّق المصادرُ التي كانتْ وسيلةً لحفظِهِ حينئذٍ، فهلَ توجدُ مصلحةٌ في الدينِ أعظمُ من حفظِ كتابِ الله؟...

أمَّا درءُ المفاسدِ: فمن المعلومِ أنَّ القرآنَ نزلَ علىٰ سبعةِ أحرفٍ[(١)]، ومعَ انتشارِ الإسلامِ واتساعِ الفتوحاتِ الإسلاميةِ، اختلفَ الناسُ في القراءةِ بحسبِ اختلافِ الصحفِ التَّي في أيدي الصحابةِ، فأمرَ عثمانُ رضي الله عنه أنْ تجمعَ هذه الصحفَ في مصحفٍ واحدٍ؛ لئلا يختلفَ الناسُ[(٢)]، فدفعَ بذلك أعظمَ المفاسدِ وهي فتنةُ الاختلافِ بينَ المسلمينِ وتنازعِهم في كتابِ الله.

ومن الأهميةِ بمكانٍ الإشارةُ إلىٰ قاعدةٍ أصوليةٍ هامَّةٍ وهيَ: «مَا لا يتمُ الواجبُ إلا بهِ فهوَ واجبٌ»[(٣)]، وحفظُ القرآنِ فرضٌ واجبٌ، بل هوَ أعظمُ الفروضِ علىٰ الإطلاقِ.

مثالٌ آخر: تسويةُ الصفوفِ في صلاةِ الجماعةِ واجبٌ[(٤)]، ومعَ كثرةِ أعدادِ

---

(١) عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «**أقرأني جبريل علىٰ حرف، فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتىٰ انتهىٰ إلىٰ سبعة أحرف**» أخرجه البخاري (٤٩٩١)، ومسلم (٨١٩).

(٢) انظر صحيح البخاري حديث (٤٩٨٧)، باب: فضائل القرآن.

(٣) العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلىٰ (٢/ ٤١٩).

(٤) قال رسول الله ﷺ: «**سووا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة**» أخرجه البخاري (٧٢٣)، ومسلم (٤٣٣).

المصلينَ لا يمكنُ تحقيقُ ذلك إلا بوضعِ علامةٍ علىٰ الأرضِ، كرسمِ خطٍّ مثلًا[١]، فهل هذا من البدعِ؟ لا، بلْ إذا كانتْ تسويةُ الصفوفِ لا تتمُ إلَّا بوضعِ علامةٍ أو خطٍّ، أصبحَ ذلك واجبًا؛ عملًا بالقاعدةِ الأصوليةِ التي ذكرناهَا آنفًا.

ثانيًا: الصحابةُ أفضلُ البشرِ بعدَ الأنبياءِ، وقد أثنىٰ اللهُ عليهم في كتابِهِ في مواضعَ كثيرةٍ[٢]، وأمرنَا ﷻ باتباعِ سبيلهم، وحثَّنَا نبيُّنا ﷺ بالتمسكِ بسنتِهِم، والعضِّ عليها، فلا يجوزُ لأحدٍ أنْ ينزلَ نفسَهُ منزلةَ الصحابةِ مهما كانت مكانَتُهُ؛ لأنَّهم خيرُ الناسِ، وخيرُ القرونِ رضي اللهُ عنهم أجمعين.

قالَ تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

قال شيخُ الإسلامِ -في معرضِ كلامِهِ عن أهلِ البدعِ-: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ قالَ العلماءُ: منْ لم يكنْ متبعًا سبيلَهُم كانَ متبعًا غيرَ سبيلِهِم، فاستدلوا بذلك علىٰ أنَّ اتباعَ سبيلَهم واجبٌ فليسَ لأحدٍ أنْ يخرجَ عمَّا أجمعوا عليه[٣]. انتهىٰ.

أمَّا جمعُ عثمانَ رضي الله عنه القرآنَ كلَّه علىٰ حرفٍ واحدٍ من الأحرفِ السبعةِ[٤]،

---

(١) هذا المثال ذكره الشيخ العثيمين في شرح أصول في التفسير (ص: ٨٠).

(٢) سيأتي ذكر فضائل الصحابة.

(٣) الفتاوىٰ (٧/ ١٧٢).

(٤) اختلف أهل العلم في معنىٰ الأحرف السبعة علىٰ خمسة وثلاثين قولًا، وجمهور العلماء علىٰ أن المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة؛ نحو: أقبل، وهلم، وعجل، وأسرع، وانظر، وأخر، وأمهل. انظر: غريب الحديث، لأبي عبيد (٢/ ١٤٠)، والبرهان في علوم القرآن، =

فقد كانَ في ذلك مصلحةُ المسلمينَ، وجمعُ شملِهم، وعدمُ تفرُّقِهم، وهوَ من الخلفاءِ الراشدينَ الذين أمرَ رسولُ الله ﷺ أنْ نتَّبعَ سُنَّتَهُم.

قال ابنُ القيمِ: جمعَ عثمانُ رضي الله عنه الناسَ علىٰ حرفٍ واحدٍ من الأحرفِ السبعةِ التَّي أطلقَ لهم رسولُ الله ﷺ القراءةَ بها؛ لِمَا كانَ ذلك مصلحةً، فلَمَّا خافَ الصحابةُ رضي الله عنهم علىٰ الأمةِ أنْ يختلفوا في القرآنِ، ورأوا أنَّ جمعهُم علىٰ حرفٍ واحدٍ أسلمَ، وأبعدَ من وقوعِ الاختلافِ؛ فعلوا ذلكَ، ومنعوا الناسَ من القراءةِ بغيرِها.

وهذا كما لوْ كانَ للناسِ عدةَ طرقٍ إلىٰ البيتِ، وكانَ سلوكُهُم في تلك الطرقُ يوقعهم في التفرقِ والتشتتِ، ويُطمِّعُ فيهم العدوُّ، فرَأْىَ الإمامُ جمعَهُم علىٰ طريقٍ واحدٍ، وتَرْكَ بقيةَ الطرقِ، جازَ ذلك، ولم يكنْ فيه إبطالٌ؛ لكونِ تلك الطرقِ موصلةً إلىٰ المقصودِ، وإنْ كانَ فيه نهي عن سلوكِهَا لِمصلحةِ الأُمَّةِ[1].

أمَّا ما دلَّتْ عليه السنةُ من التمسكِ بسنتهم رِضْوانُ اللهِ عليهم:

قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَىٰ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ المَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»[2].

قال ابنُ رجبٍ الحنبلي: في هذا الحديثِ أمرٌ عندَ الافتراقِ والاختلافِ

= للزركشي (١/ ٢١٣)، وفضائل القرآن، لأبي عبيد (٢/ ١٦٣)، وتفسير ابن جرير (١/ ٥٣)، ومجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٩٠).

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (١/ ٤٧، ٤٨).

(٢) صحيح تقدم تخريجه.

بالتمسكِ بسنتِهِ وسنةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ من بعدِهِ، والسنةُ الطريقُ المسلوكُ، فيشملَ ذلك التمسكُ بِمَا كانَ عليه هوَ وخلفاؤُهُ الراشدونَ من الاعتقاداتِ والأعمالِ والأقوالِ وهذه هي السنةُ الكاملةُ، ولهذا كانَ السلفُ قديمًا لا يطلقونَ اسمَ السنةِ إلَّا علىٰ ما يشملُ ذلك كلَّه[١].

٣- احتجوا بحديثِ: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ...**»[٢].

الردُّ:

«أمَّا معنىٰ حديث: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا...**» إلخ، أنَّ مَنْ عملَ بسنةٍ صحيحةٍ قد تركَ الناسُ العملَ بها فقدْ أحياهَا بذلك؛ لتتابعِ الناسِ علىٰ العملِ بها بسببِهِ، وكذا لو وعظَهُم وذَكَّرَهُم بها، فتتابعوا علىٰ العملِ بها.

ويؤيدُ هذا المعنىٰ مَا رواهُ مسلمٌ في صحيحِهِ عن أبي عمروٍ جريرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي صَدْرِ النَّهَارِ قَالَ: فَجَاءَهُ قَوْمٌ حُفَاةٌ عُرَاةٌ مُجْتَابِي النِّمَارِ أَوْ العَبَاءِ مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ عَامَّتُهُمْ مِنْ مُضَرَ[٣] بَلْ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرَ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِمَا رَأَىٰ بِهِمْ مِنْ الفَاقَةِ فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ فَأَمَرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ فَصَلَّىٰ ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: «﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ...﴾ إِلَىٰ آخِرِ الآيَةِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾ [النساء: ١]، وَالآيَةَ الَّتِي فِي

(١) جامع العلوم والحكم (ص: ٤٣٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧)، وغيره.

(٣) اسم قبيلة.

الحَشْرِ: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾ [الحشر: ١٨]، **تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ ثَوْبِهِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ**» حَتَّىٰ قَالَ: «**وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ**» قَالَ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجِزُ عَنْهَا بَلْ قَدْ عَجَزَتْ قَالَ: ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ حَتَّىٰ رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ حَتَّىٰ رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ الله ﷺ يَتَهَلَّلُ كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً**...» الحديثَ كما تقدَّم[1].

(١) فتاوىٰ اللجنة الدائمة، برئاسة العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فتوىٰ رقم (٨٧٤٠)، (٢/ ٤٦٨).

فصلٌ
في سنةِ رسولِ اللّه ﷺ

السنةُ في اللغةِ: الطريقةُ المحمودةُ المستقيمةُ، ولذلك قيلَ: فلانٌ من أهلِ السنةِ؛ معناهُ: من أهلِ الطريقةِ المستقيمةِ، وهي من السَّنَنِ؛ وهوَ الطريقُ[(١)]. ومنهُ قولُ رسولِ الله ﷺ: «**لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»[(٢)]؛ يعنِي: طريقَتَهم.

وقال أبو بكر الأنباري: قولُهم: «فلانٌ من أهلِ السنةِ» معناهُ: من أهلِ الطريقةِ المحمودةِ، وهي مأخوذةٌ من السَّنَنِ، وهوَ: الطريقُ[(٣)].

وفي الاصطلاح: السُّنَّةُ هيَ الشريعةُ؛ وهيَ: ما شرَعَهُ اللهُ ورسولُهُ من الدينِ، قالَهُ ابنُ تيميةَ[(٤)].

وقال -أيضًا-: إنَّ السنةَ التي يجبُ اتباعُها، ويحمَدُ أَهْلُها، ويذمُّ مَنْ خالَفَهَا، هيَ سنةُ رسولِ الله ﷺ في أمورِ الاعتقاداتِ، وأمورِ العباداتِ، وسائرِ أمورِ الدياناتِ، وذلكَ إنَّما يعْرَفُ بمعرفةِ أحاديثِ النَّبيِّ ﷺ الثابتةِ عنهُ في أقوالِهِ وأفعالِهِ، وما تركه من قولٍ وعملٍ، ثُمَّ مَا كانَ عليه السابقونَ والتابعونَ لهم بإحسانٍ[(٥)].

---

(١) لسان العرب (٧١٧)، مادة (سنن)، وتهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ٢١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩).

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/ ٣٣٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٦).

(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٨).

قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

قالَ ابنُ كثيرٍ: أيْ: مهما أمركم بِهِ فافعلُوهُ ومهما نهاكُمْ عنه فاجتنبوه؛ فإنَّهُ يأمرُ بخيرٍ وإنَّما ينهىٰ عن شرٍّ.

وعن مسروقٍ قالَ: جاءت امرأةٌ إلىٰ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقالت: بلغنِي أنَّكَ تنهَىٰ عن الواشمةِ والواصلةِ، أشيءٌ وجدتَهُ في كتابِ الله تعالىٰ أوْ عن رسولِ الله ﷺ ؟ قالَ: بلىٰ، شيءٌ وجدتُهُ في كتابِ الله وعن رسولِ الله ﷺ، قالتْ: والله لقد تصفحتُ ما بينَ دفتي المصحفِ فما وجدتُ فيه الذي تقولُ، قالَ: فما وجدتِ ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾؟ قالتْ: بلىٰ، قالَ: فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ نهىٰ عن الواصلةِ والواشمةِ والنامصةِ، فقالتْ المرأةُ: فإنِّي أرىٰ شيئًا من هذا علىٰ امرأتكَ الآن، قالَ: اذهبي فانظري، قال: فدخلتْ علىٰ امرأةِ عبد الله فلم ترَ شيئًا، فجاءت إليه فقالتْ: ما رأيتُ شيئًا، قالَ: أمَا لو كانَ ذلك لمْ نجامِعْهَا [(١)].

النهي عن النمصِ والوشمِ والوصلِ لمْ يأتِ في كتابِ الله ولكنْ نهىٰ عنهُ النبي ﷺ وترتبَ علىٰ فاعِلِهِ عقوبةٌ وهيَ اللَّعنُ، وأصلُ اللعنِ: الطردُ والإبعادُ من الله[(٢)]؛ أي: من رحمةِ الله تعالىٰ، وهذا من أظهرِ الأدلةِ علىٰ أنَّ معصيةَ الرسولِ فيما أمرَ به من فعلٍ أوْ تركِ حرامٍ وإنْ لم يكن الأمرُ في كتابِ الله تعالىٰ كما هو واضحٌ من حديثِ ابنِ مسعود[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٤٣) ومسلم (٢١٢٥) واللفظ لمسلم.

(٢) النهاية (ص: ٨٣٧).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٥١٨).

منزلةُ السنةِ

هيَ المصدرُ الثاني في التشريعِ -يعني: في العددِ وليسَ في الترتيبِ- فإذا صحَّت السنةُ عن رسولِ الله ﷺ كانت بمنزلةِ القرآن؛ تمامًا في تصديقِ الخبرِ والعملِ بالحكمِ.

كما قالَ تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣].

قالَ رسولُ الله ﷺ «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَىٰ أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ لَا نَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ أَلَا وَإِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»[(١)] [(٢)].

قال الآجري: «ينبغي لأهلِ العلمِ والعقلِ إذا سمعوا قائلًا يقولُ: «قالَ رسولُ الله ﷺ» في شيءٍ قد ثبتَ عندَ العلماءِ، فعارضَ إنسانٌ جاهلٌ فقالَ: لا أقبلُ إلا مَا كانَ في كتابِ الله تعالىٰ، قيلَ له: أنتَ رجلُ سوءٍ، وأنتَ ممن حذرنَا النبيُّ ﷺ وحذَّرَ منك العلماءُ.

وقيلَ له: يا جاهلُ، إنَّ الله ﷻ أنزلَ فرائِضَهُ جملةً، وأمرَ نَبِيَّهُ ﷺ أنْ يبينَ للناسِ ما أنزلَ إليهم؛ قالَ الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤]، فأقامَ اللهُ -تعالىٰ- نبيَّه ﷺ مقامَ البيانِ عنه، وأمرَ الخلقَ بطاعَتِهِ، ونهاهم عن معصيتِهِ، وأمرهم بالانتهاءِ عَمَّا نهاهُم عنه، فقالَ تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

---

(١) صحيح سنن أبي داود (٤٦٠٥) وصحيح ابن ماجه (١٣).

(٢) العقيدة الواسطية بشرح ابن عثيمين (٢/ ٥).

وحذَّرهُم أنْ يخالفوا أمرَ رسولِ الله ﷺ فقالَ تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣]، وقالَ ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، ثُمَّ فرضَ علىٰ الخلقِ طاعته ﷺ في نيِّفٍ وثلاثينَ موضعًا من كتابِهِ.

وقيلَ لهذا المعارضِ لسننِ الرسولِ ﷺ: يا جاهلُ قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]. أينَ تجدُ في كتابِ الله تعالىٰ أنَّ الفجرَ ركعتان، والظهرَ أربعٌ، والعصرَ أربعٌ، وأنَّ المغربَ ثلاثٌ، والعشاءَ أربعٌ؟ وأينَ تجدُ أحكامَ الصلاةِ ومواقِيتَها وما يُصْلِحُهَا وما يُبْطِلُهَا إلَّا من سننِ النبي ﷺ ؟

ومثلُها الزكاةُ؛ أينَ تجدُ في كتابِ الله: مِن مائتي درهمٍ خمسةُ دراهمٍ، ومن عشرينَ دينارًا نصفُ دينارٍ، ومن أربعينَ شاةً شاةٌ، ومن خمس من الإبلِ شاةٌ، ومن جميعِ أحكام الزكاةِ؛ أين تجدُهَا في كتابِ الله تعالىٰ؟

وكذلك جميعُ فرائضِ الله التي فَرَضَها اللهُ في كتابِهِ؛ لا يُعلمُ الحكمُ فيها إلا بسننِ الرسولِ ﷺ.

هذا قولُ علماءِ المسلمينَ، من قالَ غيرَ هذا خرَّجَهُ عن ملةِ الإسلامِ، ودخلَ في ملةِ الملحدينَ، نعوذُ باللهِ تعالىٰ من الضلالةِ بعد الهدىٰ... ثُمَّ سَاقَ جملةً من الأحاديثِ استدلَّ بها علىٰ ما قالَهُ، منهَا حديثُ البابِ[1].

---

(١) الشريعة، للآجري (ص: ٤١، ٤٢)، وانظر: الإبانة، لابن بطة (١/ ٤٣، ٤٤)، وكتاب السنة، للمروزي (ص: ٧٧)، وإعلام الموقعين، لابن القيم (٢/ ٥٢٩)، وما بعدها.

التحذيرُ من مخالفةِ النبي ﷺ ووجوبُ طاعتِهِ:

طاعةُ النبي ﷺ في الأمرِ الواجبِ واجبةٌ، وفي المستحبِ مستحبةٌ؛ لأنَّ الذي أمر بطاعةِ النبي ﷺ هو اللهُ تعالىٰ وبناءً علىٰ هذا فإنَّ مخالفةَ النبي ﷺ معصيةٌ لله تعالىٰ ويترتبُ عليها العقوبةُ من الله؛ قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣].

وقال سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾﴾ [الأنفال: ١].

وقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠].

قال العلامةُ السعدي: أيْ: كلُّ من أطاعَ رسولَ الله ﷺ في أوامرِهِ، ونواهيهِ، ﴿فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ تعالىٰ؛ لكونه لا يأمرُ، ولا ينهىٰ إلا بأمرِ الله، وشرعِهِ، ووحيهِ، وتنزيلِهِ؛ وفي هذا عصمةٌ للنبي ﷺ؛ لأنَّ اللهَ أمرَ بطاعتِهِ مطلقًا، فلولا أنَّه معصومٌ في كلِّ ما يُبَلِّغُ عن الله لم يأمرْ بطاعتِهِ مطلقًا ويُمدحُ علىٰ ذلك[1]. انتهىٰ.

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

قال العلامةُ ابنُ القيم: تأملْ قولَه: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ كيفَ أعادَ الفعلَ وهو طاعةُ الرسولِ ليدلَّ علىٰ أنَّه يطاعُ استقلالًا وإنْ أمرَ بما ليسَ في القرآن

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص: ١٨٩).

الأمر به، ونهىٰ عمَّا ليس في القرآن النهي عنه، فإنَّه أوتي الكتابَ ومثلَه معه ولم يُعد الفعلُ في طاعةِ أولي الأمرِ بلْ جعلَهَا ضمنًا وتبعًا لطاعةِ الرسولِ؛ فإنَّهم إنَّما يطاعون تبعًا لطاعةِ الرسولِ إذا أَمَروا بما أمر به ونَهوا عمَّا نهىٰ عنه، ولا تجبُ طاعتُهم في كلِّ ما يأمرون بهِ وينهونَ عنهُ[١].

الأصولُ والأسسُ التي تُبنى عليها العبادةُ الصحيحةُ:

أولاً: التوقفُ:

بمعنىٰ: أنَّ أيَّ عبادةٍ يتقربُ بها العبدُ إلىٰ الله -تعالىٰ- لا بُدَّ أنْ يكونَ المشرِّعُ لَها هوَ اللهُ عن طريقِ الوحيين: الكتابِ والسنةِ، فلا مجالَ للعقلِ في ثبوتِ العبادةِ إلا بالوحي.

قال جلَّ في علاه: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأحقاف: ٩].

قال ابنُ جريرِ الطبري: «يقولُ تعالىٰ ذكره: قلْ لهم: ما أتبعُ فيما أقولُ لكم وأدعوكم إليه إلَّا وحي الله الذي يُوحيه إليَّ»[٢].

قال البربهاي: إنَّ الدين إنَّما جاءَ من قبلِ الله تبارك وتعالىٰ، لم يوضعْ علىٰ عقولِ الرجالِ وآرائِهم[٣].

ثانيًا: الإخلاصُ:

قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]. وقال

---

(١) بدائع التفسير (٢/ ٢٣-٢٤).

(٢) تفسير الطبري (١٢/ ٢٦).

(٣) شرح السنة، للبربهاري (ص:٢٦).

تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف: ١١٠]. وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأنعام: ٨٨].

وقال ربُّ العزةِ في الحديثِ القدسي: «**أَنَا أَغْنَىٰ الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»(١).

فمن عملَ عملًا أرادَ به الثناءَ والمدحَ من الناسِ لا يبتغي به وجهَ الله حبطَ عملُه ولم يُقبلْ منهُ، فليحذرْ كلَّ إنسانٍ من دخولِ الرياءِ علىٰ أعمالِهِ.

ثالثًا: الاتباعُ:

قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقال ﷻ: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور: ٥٤].

وقال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(٢).

وفي رواية: «**مَن أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»(٣).

قال الطَّرْقِي: هذا الحديثُ يصلحُ أنْ يسمَّىٰ نصفَ أدلَّةِ الشرعِ؛ لأنَّ الدليلَ يتركبُ من مقدمتينِ، والمطلوبُ بالدَّليلِ إثباتُ الحكمِ أو نفيهِ، وهذا الحديثُ مقدِّمةٌ كبرىٰ في إثباتِ كلِّ حكمٍ شرعي ونفيهِ؛ لأنَّ منطوقَهُ مقدِّمةٌ كُلِّيَّةٌ في كلِّ دليلٍ نافٍ لحكمٍ، مثلَ أنْ يقالَ في الوضوءِ بماءٍ نجسٍ: هذا ليسَ من أمرِ الشرعِ، وكلُّ ما كانَ كذلك فهو مردودٌ، فهذا العملُ مردودٌ... ومفهومُه أنَّ من عملَ

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله (٤/ ٢٢٨٩) (٢٩٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٨-١٧١٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨).

عملًا عليه أمرُ الشرعِ فهوَ صحيحٌ[١].

قال النووي: وهذا الحديثُ قاعدةٌ عظيمةٌ من قواعدِ الإسلامِ، وهو من جوامعِ كلمِهِ ﷺ، فإنَّه صريحٌ في ردِّ كلِّ البدعِ والمخترعاتِ...، وهذا الحديثُ مما ينبغي حفظُه واستعمالُه في إبطالِ المنكراتِ، وإشاعةِ الاستدلالِ به[٢].

وقولُه ﷺ «**صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»[٣].

وقولُه: «**خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ**»[٤].

وقد تقدَّم بيانُ أهميةِ التمسكِ بالسُّنَّةِ، فرسولُ الله ﷺ ليسَ كآحادِ البشرِ يتكلمُ بما يجري علىٰ عقلِهِ ولسانِهِ، بلْ هو سيِّدُ المرسلينَ وخاتمُ النبيِّنَ، يتكلمُ بوحي من الله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النجم: ٣].

حقيقةُ الاتباعِ:

أيُّ عبادةٍ لها أصلٌ ولها وصفٌ، ولا تصحُّ عبادةٌ بغيرِهِمَا.

مثالُ ذلك: الصلاةُ والصيامُ والذكرُ وتلاوةُ القرآنِ وغيرُ ذلك من العباداتِ جاءت في كتابِ الله وسنةِ نبيِّهِ ﷺ وهذا أصلُها، أمَّا وصفُهَا فلا بُدَّ أنْ يكونَ علىٰ الصفةِ التي أدَّىٰ بها النبي ﷺ العبادةَ.

الصَّلاةُ: أصلُها في كتابِ الله وسنةِ نبيِّهِ ولكنْ إذا أدَّاهَا العبدُ علىٰ غيرِ ما

---

(١) انظر: فتح الباري (٥/ ٣٥٧).

(٢) شرح النووي علىٰ صحيح مسلم (٦/ ٢٥٧).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣١) ومسلم (٦٩٧).

(٤) أخرجه النسائي (٥/ ٢٧٠) من حديث جابر رضي الله عنه، وأخرجه مسلم بنحوه (١٢٩٧) عن جابر أيضًا.

كانَ يفعلُ النبي ﷺ كانتْ باطلةً كمنْ صلَّىٰ الظهرَ ستًّا أو صلَّىٰ قبلَ دخولِ الوقتِ فتكونُ صلاتُهُ باطلةً مع أنَّه أتىٰ بأصلِ العبادةِ ولكنْ لم يأتِ بوصْفِهَا؛ أيْ كما كانَ يفعلُ النبي ﷺ. كذلك تلاوةُ القرآنِ من أفضلِ أنواعِ الذكرِ ولكنْ إذا جلسَ ثلاثونَ شخصًا وكُلٌّ واحدٍ قرأَ جزءًا وختموا القرآنَ في نصفِ ساعةٍ وهوَ ما يسمَّىٰ «ختمةَ القرآنِ» فنقولُ هذا العملُ مردودٌ؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يفعلْهُ هو ولا أصحابُه وإنْ كانَ أصلُ تلاوةِ القرآنِ من أفضلِ العباداتِ ولكنْ لا تجوزُ بهذا الوصفِ البدعي المخالفِ لهدي النبي ﷺ.

الذِّكرُ: لا يجوزُ أنْ أذكرَ اللهَ إلَّا كما علَّمنا نبيُّنَا ﷺ وإنْ كان أصلُ الذكر جاءَ في الكتابِ والسنةِ ولكنْ لا بُدَّ منْ أنْ تكونَ صفةُ الذكرِ كما وردَ عن النبي ﷺ وإلَّا وقعتَ في البدعةِ، وهكذَا كلُّ عبادةٍ لا بُدَّ أنْ يكونَ لَها أصلٌ من الكتابِ والسنةِ الصحيحةِ أوْ أحدِهِمَا، ويكونُ وصفُها كما فعلَهَا النبي ﷺ[1]، وقد تقدَّم حديثُ رسولِ الله ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[2]، أيْ: غيرَ مقبولٍ.

قال شيخُ الإسلامِ: علينا أنْ نتبعَ الكتابَ وعلينا أنْ نتبعَ الرسولَ واتِّباعُ أحدِهِما هو اتِّباعٌ للآخرِ؛ فإنَّ الرسولَ بلَّغَ الكتابَ والكتابُ أمرَ بطاعَةِ الرسولِ ولا يختلفُ الكتابُ والرسولُ ألبتةَ، كما لا يخالفُ الكتابُ بعضُه بعضًا قالَ

---

(١) تقدم الأدلة علىٰ وجوب اتباع النبي ﷺ بكل ما أمر قولًا وعملًا وصفة - باب الأصول والأسس التي تبنىٰ عليها العبادة.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (٣/ ١٣٤٣)(١٧١٨).

تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢] انتهىٰ كلامُ شيخِ الإسلامِ[(١)].

أهميةُ الاتباع، وأقوالُ أهلِ العلمِ في ذلك:

قدَّمْنَا الأدلةَ من الكتابِ والسنةِ علىٰ وجوبِ اتِّباع النبي ﷺ في الأمرِ والنهي وعلىٰ الصفةِ التي كانَ يؤدي بها العبادةَ، ولكنْ لعظمِ الأمرِ أردتُ أنْ أُعَقِّبَ بذكرِ أقوالِ الأئمةِ الأربعةِ وغيرِهِم في هذه المسألةِ، عسىٰ اللهُ أنْ يجعلَ هذه الكلماتِ سببًا في بيانِ الحقِّ لكلِّ من جهلَ أهميَّةَ الاتباع.

قال ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: «يُوشكُ أنْ تنزلَ عليكم حجارةٌ من السماءِ، أقولُ: قالَ رسولُ الله ﷺ، وتقولونَ قالَ أبو بكرٍ وعمرُ؟!»[(٢)].

قالَ عبدُ الرحمنِ آل الشيخ[(٣)]: وهذا القولُ من ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما جوابٌ لمن قالَ له: إنَّ أبَا بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما لا يريانَ التمتعَ بالعمرةِ إلىٰ الحجِّ ويريان أنَّ إفرادَ الحج أفضلُ أوْ ما هو معنىٰ هذا، لحديثِ سراقةَ بنِ مالكٍ حينَ أمرهم النبي ﷺ أنْ يجعلوهَا عمرةً ويحلوا إذا طَافُوا بالبيتِ وسعوا بين الصفا والمروةِ، فقالَ سراقةُ: يا رسولَ الله، أَلِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**بَلْ هِيَ لِلْأَبَدِ**»[(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٩/ ٨٤).

(٢) صحيح: رواه أحمد (١/ ٣٣٧)، والخطيب في «التاريخ» (٥/ ٩١)، وفي «الفقيه والمتفقه» (٣٧٩) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢٣٧٨)، ورواه الأثرم في «السنن» كما في «المغني» (٥/ ٩١)، من طرق عن ابن عباس.

(٣) فتح المجيد (ص: ٤٢١) باختصار وتصرف.

(٤) أخرجه البخاري (١٧٨٥)، و مسلم (١٢١٦) بطوله.

فلهذا، قال ابنُ عباسٍ -لَمَّا عارضوا الحديثَ برأي أبي بكرٍ وعمرَ: «يُوشكُ أنْ تنزلَ عليكم حجارةٌ من السماءِ...»[(١)] الحديث.

قالَ الإمامُ الشافعي: أجمعَ العلماءُ علىٰ أنَّ من استبانَتْ له سُنَّةُ رسولِ الله ﷺ، لم يكن له أنْ يدعَهَا لقولِ أحدٍ[(٢)].

وفي (ص: ٤٢٦) قالَ الرَّبيعُ: سمعتُ الشافعي يقولُ: إذا وجدتم في كتابي خلافَ سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ فخذوا سُنَّةَ رسولِ الله ﷺ ودعوا مَا قلتُ.

وقالَ الشافعي: إذا صَحَّ الحديثُ بما يخالفُ قولي، فاضربوا بقولي الحائِطَ.

قال الإمامُ أحمد: عجبتُ لقومٍ عرفوا الإسنادَ وصحتَهُ، يذهبونَ إلىٰ رأي سفيان[(٣)]، واللهُ تعالىٰ يقولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ

---

(١) تأمل رد ابن عباس رضي الله عنهما حين تبين له الدليل الصحيح عن رسول الله ﷺ، كيف أنكر عليهم، وعظم في نفسه ترك نص رسول الله ﷺ مقابل رأي أبي بكر وعمر فقال ما قال، فكيف بمن تبين له الدليل الصحيح عن رسول الله ﷺ ثم يأخذ برأي من هو دون أبي بكر وعمر في العلم والعمل والفقه ويقول: سألت الشيخ فلان فقال لي كذا وكذا مع العلم أن أي شيخ أو عالم مهما بلغ من العلم فلن يصل إلىٰ مكانة الصديق أو الفاروق، فلا يترك أحد اتباع النبي ﷺ إلا لجهله أو اتباع هواه، كما تقدم بيان ذلك في أول الكتاب.

(٢) جاء نحو هذا القول في «الرسالة» للشافعي رقم (٥٣٩، ٥٤١، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٦٧)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٧١) و«إعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ٢٨٢).

(٣) سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهبة بن أبي بن عبد الله بن منقذ بن نصر بن الحارث بن ثعلبة بن ملكان بن ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار، شيخ الإسلام أبو عبد الله الثوري، الكوفي، الفقيه. توفي سنة [١٦١هـ]. انظر: تاريخ الإسلام، =

يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣].

أتدري ما الفتنةُ؟ الشركُ، لعلَّهُ إذا رَدَّ بعضَ قولِهِ أنْ يقعَ في قلبِهِ شيءٌ من الزيغِ فيهلكَ - قالَه الفضيلُ.

قالَ أحمدُ: نظرتُ في المصحفِ فوجدتُ طاعةَ الرسولِ ﷺ في ثلاثٍ وثلاثينَ موضعًا، ثُمَّ جعل يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣] الآية، فذكرَ من قولِه الفتنةُ: الشركُ إلىٰ قولِه فيهلَك، ثُمَّ جعلَ يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

قال أبو حنيفةَ: إذا جاءَ الحديثُ عن رسولِ الله ﷺ فعلىٰ الرأسِ والعينِ، وإذا جاءَ عن الصحابةِ رضي الله عنهم فعلىٰ الرأسِ والعينِ، وإذا جاءَ عن التابعينَ فنحنُ رجالٌ وهم رجالٌ.

وقالَ: إذا قلتُ قولًا وكتابُ الله يخالِفُهُ فاتركوا قولي لكتابِ الله، قيلَ: إذا كانَ قولُ رسولِ اللهِ ﷺ يخالِفُهُ؟ قالَ: اتركوا قولي لخبرِ رسولِ الله ﷺ، وقيلَ: إذا كانَ قولُ الصحابةِ يخالِفُهُ؟ قالَ: اتركوا قولي لقولِ الصحابةِ.

قال مالكٌ: كلُّ أحدٍ يؤخذُ من قولِهِ ويتركُ، إلَّا رسولُ الله ﷺ[1].

= للذهبي (٤/ ٣٨٢).

(١) انظر هذه الأقوال عند الفُلَّاني في «إيقاظ همم أولي الأبصار» (٥٠) و«مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٧١) ومقدمة «صفة الصلاة» للشيخ الألباني.

قالَ الشيخُ عبدُ الرحمن آل الشيخ: فالواجبُ علىٰ كلِّ مكلَّفٍ إذا بلغَهُ الدليلُ من كتابِ الله وسُنَّةِ رسولِهِ وفَهِمَ معنىٰ ذَلك؛ أنْ ينتهي إليهِ، ويعملَ به، وإنْ خالَفَهُ مَنْ خَالفهُ، كما قالَ تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف: ٣].

وقالَ تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥١].

وقد تقدَّمَ حكايةُ الإجماعِ علىٰ ذلك وبيانُ أنَّ المقلدَ ليسَ من أهلِ العلمِ، وقد حكىٰ أيضًا أبو عمرَ بنِ عبدِ البر، وغيرُه الإجماعَ علىٰ ذلك.

قلتُ: (آل الشيخ): ولا يخالفُ في ذلك إلَّا جُهَّالُ المقلدةِ؛ لجهلِهِم بالكتابِ والسُنَّةِ، ورغبتِهم عَنْهُما، وهؤلاءِ إنْ ظَنُّوا أنَّهُم اتبعوا الأئمةَ فإنَّهم في الحقيقةِ قد خالَفُوهم واتبعوا غيرَ سبيلِهم، كما قدَّمنَا من قولِ مالكٍ، والشافعي وأحمدَ وأبي حنيفةَ[1].

رابعًا: بعضُ العبادةِ محددةٌ بمواقيتَ ومقاديرَ لا يجوزُ تعدِّيهَا:

هذا هوَ الشرطُ الرابعُ حتَّىٰ نصلَ إلىٰ العبادةِ الصحيحةِ، فمثلًا لا يجوزُ تعدِّي مواقيت الصلاةِ، قالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴿١٠٣﴾﴾ [النساء: ١٠٣].

قال القرطبي: أيْ: مؤقتةً مفروضةً، وقالَ زيدُ بنُ أسلمَ: «موقوتًا» منجمًا؛ أي: تؤدونَها في أنجمِهَا، والمعنىٰ عندَ أهلِ اللغةِ: مفروضٌ لوقتٍ بعينِهِ، يقالُ:

---

(١) فتح المجيد (ص ٤٢٤).

وَقَّتَهُ فهوَ موقوتٌ، ووَقَّتَهُ فهوَ مؤقتٌ، وهذا قولُ زيدِ بنِ أسلمَ بعينِهِ[١].

وقد جعلَ اللهُ سبحانه وقتًا للصيامِ لا يجوزُ تعدِّيهِ.

قالَ جلَّ وعلا: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قالَ ابنُ كثيرٍ: هذا إيجابٌ حتمٌ علىٰ من شهدَ استهلالَ الشهرِ؛ أيْ: كانَ مقيمًا في البلدِ حينَ دخلَ شهرُ رمضانَ -وهوَ صحيحٌ في بدنِهِ- أنْ يصومَ لا محالةَ[٢].

وهكذا في كلِّ عبادةٍ وقتت بوقتٍ معيَّنٍ أنْ لا يُتعدَّىٰ هذا الوقتُ.

خامسًا: المحبةُ والذُّلُّ والخوفُ والرَّجاءُ:

اعلمْ أنَّ للعبادةِ شرطانِ: الإخلاصُ، والاتباعُ، وقد قدَّمْنَا أدلةَ ذلك، ولها ركنانِ: كمالُ الحبِّ، وكمالُ الذُّلِّ.

قال ابنُ القيم: والمحبةُ مع الخضوعِ هي العبوديةُ التي خُلق الخلقُ من أجلِها، فإنَّها غايةُ الحبِّ بغايةِ الذُّلِّ، ولا يصلحُ ذلك إلَّا له سبحانه، والإشراكُ به هنا هوَ الشركُ الذي لا يغفرُهُ اللهُ، ولا يقبلُ لصاحبِهِ عملًا[٣].

قالَ تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]، قالَ تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ﴾ [الإسراء: ٥٧].

---

(١) تفسير القرطبي (٥/ ٣٧٣).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٢١٠).

(٣) فوائد الفوائد (ص: ٣٤).

وقال تعالىٰ عن أنبيائِهِ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنبياء: ٩٠].

سادسًا: إنَّ العبادةَ لا تسقطُ عن المكلفِ إلى وفاتِهِ:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وقالَ تعالىٰ: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾[1] [الحجر: ٩٩].

وقالَ عيسىٰ عليه السلام: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ [مريم: ٣١].

❀❀❀

(١) سيأتي تفسير هذه الآية في معرض الكلام عن فرقة الصوفية وإن جمهور المفسرين سلفًا وخلفًا علىٰ أن معناها لزوم المسلم المكلف عبادة الله حتىٰ الموت.

عقائد الفرق الإسلامية

الخوارج

تعريفُهَا:

كلُّ من خرجَ علىٰ الإمامِ الحقِّ الذي اتَّفقتِ الجماعةُ عليه يسمَّىٰ خارجِيًّا، سواءٌ كان الخروجُ في أيامِ الصحابةِ علىٰ الأئمةِ الرَّاشدينَ، أوْ كانَ بعدهم علىٰ التابعينِ بإحسانٍ، والأئمةِ في كلِّ زمانٍ[١].

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: والخوارجُ همْ أوَّلُ من كفَّرَ المسلمينَ، يكفرونَ بالذنوبِ ويكفرونَ من خالَفَهُم في بدعتِهم، ويستحِلُّونَ دَمَهُ ومَالَهُ، وهذا حالُ أهلِ البدعِ، يبتدعونَ بدعةً ويكفرونَ من خالفهُم[٢].

والوعيديةُ: داخلةٌ في الخوارجِ وهم القائلونَ بتكفيرِ صاحبِ الكبيرةِ وتخليدِهِ في النارِ[٣].

نشأةُ الخوارجِ:

الخوارجُ أوَّلُ فرقةٍ ظهرت في الأُمَّةِ الإسلامِيَّةِ وفارقتْ جماعةَ المسلمينِ، وأوَّلُ أفرادِها وإمامُهم ومقدمُهم هوَ ذو الخويصرةِ وهوَ رجلٌ من بني تميمٍ خرجَ علىٰ النبي ﷺ بالقولِ كما ثبتَ في صحيحِ البخاري من حديثِ أبي سعيدٍ الخدري أنَّه قالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قِسْمًا أَتَاهُ ذُو

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٤٩).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٢٧٩).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٤٩).

الخُوَيْصِرَةِ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ اعْدِلْ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ قَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ» فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ الله ائْذَنْ لِي فِيهِ فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَقَالَ: «دَعْهُ فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ[١] يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ[٢] كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»[٣].

وفي رواية: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ[٤] هَذَا أَوْ فِي عَقِبِ هَذَا قَوْمًا يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»[٥].

عن سويدِ بنِ غفلةَ قالَ: قالَ علي رضي الله عنه: إذا حدثْتُكم عن رسولِ الله ﷺ، فلأنْ أخِرَّ من السماءِ أحَبُّ إلي منْ أنْ أكذبَ عليهِ، وإذا حدَّثْتُكم فيما بيني وبينكُم فإنَّ الحربَ خدعةٌ، سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَثَاءُ الأَسْنَانِ[٦] سُفَهَاءُ الأَحْلَامِ[٧] يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ البَرِيَّةِ[٨] يَمْرُقُونَ

---

(١) تراقيهم: حناجرهم؛ كما جاء في رواية مسلم (١٠٦٣).

(٢) قال القاضي: معناه يخرجون منه خروج السهم إذا نفذ الصيد من الجهة الأخرىٰ ولم يتعلق به شيء منه.. والرمية هي الصيد المرمي - شرح مسلم (٤/ ١٧٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦١٠).

(٤) ضئضئ: هو أصل الشيء - شرح مسلم (١٧٦/٤).

(٥) أخرجه مسلم (١٠٦٤).

(٦) حدثاء الأسنان: أي صغارها - الفتح (٦/ ٧١٦).

(٧) سفهاء الأحلام: أي ضعفاء العقول - المصدر السابق.

(٨) يقولون من خير قول البرية: معناه في ظاهر الأمر كقولهم: لا حكم إلا لله ونظائره من دعائهم إلىٰ =

مِنَ الإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ لَا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ»[(١)].

قال الآجري: والخوارجُ همْ الشراةُ الأنجاسُ الأرجاسُ، ومنْ كانَ علىٰ مذهبهم من سائرِ الخوارجِ، يتوارثونَ هذا المذهبَ قديمًا وحديثًا، ويخرجونَ علىٰ الأئمةِ والأمراءِ، ويستحِلُّونَ قتلَ المسلمينَ.

فأوَّلُ قرنٍ طلعَ منهم علىٰ عهدِ رسولِ الله ﷺ هوَ رجلٌ طعنَ علىٰ رسولِ الله ﷺ وهوَ يُقَسِّمُ الغنائِمَ بالجُعْرانة، فقالَ: اعدلْ يا محمدُ، فما أراكَ تعدلُ... وساقَ الحديثَ كما تقدَّم آنفًا[(٢)].

قال أبو المظفر الإسفراييني: جرَىٰ الأمرُ علىٰ السدادِ أيَّامَ أبي بكرٍ وعمرَ وصدرٌ من زمانِ عثمان، ثُمَّ اختلفَ في أمرِ عثمانَ، وخرجَ عليه قومٌ منهم، فكانَ من ثَمَّ بعد ذلك حدثَ الاختلافُ في أمرِ عليٍّ، وفي حالِ أصحابِ الجمل وصفين، وفي حالِ الحكمينِ، وظهرَ من ذلك خلافُ الخوارجِ في أيَّامِ عليٍّ رضي الله عنه[(٣)].

وأوَّلُ خروجٍ للخوارجِ بالفعلِ:

وهاتانِ الطائفتانِ -الخوارجُ والشيعةُ- حدثوا بعد مقتلِ عثمانَ، وكانَ

= كتاب الله تعالىٰ والله أعلم - مسلم بشرح النووي (٤/ ١٨٤).

(١) أخرجه البخاري (٣٦١١).

(٢) الشريعة (ص: ٢١).

(٣) التبصير في الدين- لأبي مظفر الإسفراييني (ص: ١٨، ١٩).

المسلمونَ في خلافةِ أبي بكرٍ وعمرَ وصدرٌ من خلافةِ عثمانَ في السنينَ الأولىٰ من ولايتِهِ متفقينَ، لا تنازُعَ بينهم، ثُمَّ حدثَ في أواخرِ خلافةِ عثمانَ أمورٌ أوجبت نوعًا من التفرقِ، وقامَ قومٌ من أهلِ الفتنةِ والظلمِ فقتلوا عثمانَ فتفرَّقَ المسلمونَ بعدَ مقتلِ عثمانَ، ولما اقتتلَ المسلمونَ بصفين، واتفقوا علىٰ تحكيمِ حكمين؛ خرجتِ الخوارجُ علىٰ أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفارقُوه، وفارقوا جماعةَ المسلمينَ إلىٰ مكانٍ يقالُ له حروراء[(١)(٢)].

مسألةٌ هامَّةٌ: بيانُ الحقِّ فيما وقعَ بين عليٍّ ومعاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعن الصحابةِ الكرامِ أجمعين:

ابتداء لا بُدَّ أنْ تعلمَ أنَّ الصحابةَ أفضلُ البشرِ بعدَ الأنبياءِ صلواتُ الله عليهم، اختارَهم اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لصحبةِ خيرِ البريةِ نبيِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفضائلُهم جاءت صريحةً في كتابِ الله وسنةِ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [(٣)].

فلا يطعنُ في عدالتهم إلَّا أهلُ الأهواءِ والبدعِ الذين لا يعرفونَ قدرهم ومنزلتَهم الرَّفيعةَ في الإسلامِ، وكلُّ الصفاتِ الذَّميمةِ التي يحاولُ أعداءُ الدينِ إلصاقَها بالصحابةِ الغرضُ منها هدمُ الدينِ؛ لأنَّهم همُ الذين نقلوا لنا القرآنَ والسُنَّةَ، فالطَّعْنُ فيهم طعنٌ في صِحَّةِ ما نقلوا لنا.

---

(١) الحرورية فرقة من فرق الخوارج وهذا سبب تسميتهم بهذا الاسم.

(٢) مجموع الفتاوىٰ لشيخ الإسلام (١٣/ ٣٢).

(٣) فضائل الصحابة: ستأتي في باب عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الإباضية، وعقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد الشيعة.

ومن الأهميةِ بمكانٍ قبلَ أنْ أذكرَ مَا وقعَ بينَ عليٍّ ومعاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنْ أنقلَ لك بعضًا من فضائِلِهم كما جاءت بذلك الأحاديثُ الصحيحةُ الثابتةُ عن رسولِ الله ﷺ.

فقد أخبرَ رسولُ الله ﷺ أنَّ عليًّا يحبُ اللهَ ورسولَه ويحبُّهُ اللهُ ورسولُهُ وفتحَ اللهُ علىٰ يديهِ، فقدَ أخرجَ البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما من حديثِ يزيدَ بنِ أبي عبيدٍ عن سلمةَ قالَ: «كان عليٌّ قد تخلَّفَ عن النبي ﷺ في خيبرَ، وكان به رَمَدٌ فقالَ: أنا أتخلفُ عن رسولِ الله ﷺ؟ فخرجَ عليٌّ فلحقَ بالنبي، فلما كانَ مساءُ الليلةِ التي فتحَهَا الله في صباحِها قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ -أَوْ لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ- غَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ- أَوْ قَالَ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ- يَفْتَحُ اللهُ عَلَيْهِ**» فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيٍّ وَمَا نَرْجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ. فَأَعْطَاهُ رَسُولُ الله ﷺ الرَّايَةَ، فَفَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ»[(١)].

ومن فضائل عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه أوَّلُ من أسلمَ، وأنَّه شهدَ بدْرًا.

عن زيدِ بنِ أرقمَ، قالَ: أوَّلُ من أسلمَ مع رسولِ الله ﷺ، عليُّ بنُ أبي طالب[(٢)].

وعن أبي إسحاقَ: «سألَ رجلٌ البراءَ -وأنا أسمعُ- قالَ: أشَهِدَ عليٌّ بدرًا؟ قالَ: بارزَ وظاهرَ»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٢)، ومسلم (٢٤٠٧)، وغيرهما.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٧/ ٥٤٩) (١٩٥٨٩)، والنسائي في السنن الكبرىٰ (٧/ ٤٠٧) (٨٣٣٤)، والآجري في الشريعة (٤/ ١٧٩٥)، وضعفه شعيب الأرنؤوط.

(٣) أخرجه البخاري (٣٩٧٠).

وقد أخبرَ النبي ﷺ أنَّه من العشرةِ المبشرينَ بالجنةِ[١]، وغيرُ ذلك من فضائِلِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أمَّا معاويةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهوَ صحابِيٌّ جليلٌ، ومن كُتَّابِ الوحي المنزلِ من ربِّ العالمينَ[٢] علىٰ رسولِنَا الأمين ﷺ.

وقد أثنىٰ اللهُ تباركَ وتعالىٰ علىٰ الصحابةِ في كتابِه وجاءتْ فضائِلُهم واضحةً وصريحةً في سنةِ رسولِ الله ﷺ، والأمةُ مجمعةٌ علىٰ عدِّ معاويةَ من الصحابةِ، وهو بلا شكٍّ داخلٌ في عمومِ هذه النصوص.

قال الآجري: معاويةُ كاتبُ رسولِ الله ﷺ علىٰ وحي الله عَزَّ وَجَلَّ وهوَ القرآن، بأمرِ الله عَزَّ وَجَلَّ وصاحبُ رسولِ الله ﷺ ومن دَعَا له النبي ﷺ أنْ يقيَهُ العذابَ، ودَعا له أنْ يُعلِّمَهُ اللهُ الكتابَ، ويمكِّن له في البلادِ، وأنْ يجعلَهُ هادِيًا مَهْدِيًّا... وصاهرهُ النبي ﷺ؛ بأنْ تزوَّجَ أمَّ حبيبةَ أختَ معاويةَ -رحمةُ الله عليهما- فصارتْ أمُّ المؤمنين، وصارَ هو خالُ المؤمنين[٣].

ثُمَّ ذكرَ جملةً من الآثارِ التي تَدُلُّ علىٰ فضائلِ معاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منها: حديثُ خالدِ بن معدان الذي أخرجَهُ البخاري في «صحيحه» وفيه أَنَّ عَمْرَو ابْنَ الأَسْوَدِ[٤] العَنْسِيَّ، حَدَّثَهُ - أَنَّهُ أَتَىٰ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَهُوَ نَازِلٌ فِي سَاحَةِ حِمْصَ -وَهُوَ فِي بِنَاءٍ لَهُ-،

---

(١) سيأتي الحديث قريبًا.

(٢) انظر: صحيح مسلم حديث رقم (٢٥٠١).

(٣) الشريعة للآجري (ص: ٦٩٢) باختصار.

(٤) رواية البخاري: عمير بن الأسود.

وَمَعَهُ أُمُّ حَرَامٍ، قَالَ: عُمَيْرٌ، فَحَدَّثَتْنَا أُمُّ حَرَامٍ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ البَحْرَ قَدْ أَوْجَبُوا**»، قَالَتْ أُمُّ حَرَامٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَا فِيهِمْ؟ قَالَ: «**أَنْتِ فِيهِمْ**»، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ**»، فَقُلْتُ: أَنَا فِيهِمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**لَا**»[(١) (٢)].

قال الفريابي: وكانَ أوَّلَ من غزاهُ معاويةُ في زمنِ عثمانَ بنِ عفان رحمةُ الله عليهما[(٣)].

قال شيخُ الإسلامِ: واتفقَ العلماءُ علىٰ أنَّ معاويةَ أفضلُ ملوكِ هذه الأمةِ، فإنَّ الأربعةَ قبلَهُ كانوا خلفاءَ نبوة، وهوَ أوَّلُ الملوكِ، كانَ ملكُه مُلْكًا ورحمةً، كما جاءَ في الحديث: «**يَكُونُ المُلْكُ نُبُوَّةً وَرَحْمَةً ثم يكون مُلْكًا وَرَحْمَةً ثُمَّ مُلْكًا وجبريةً ثم مُلْكًا عَضُوضًا**»[(٤)]، وكانَ في ملكِهِ من الرحمةِ والحلمِ ونفعِ المسلمينَ ما يعلمُ أنَّه كانَ خيرًا من ملكِ غيرِهِ.

وأمَّا من قبلَه فكانوا خلفاءَ نبوة، فإنَّه ثبتَ عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**خِلَافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ يُؤْتِي اللهُ الملكَ، أو مُلكَه مَنْ يَشَاءُ**»[(٥) (٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٢٤).

(٢) الشريعة، (ص: ٦٩٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ١٨٤)(٢٢٥)، وأحمد في المسند (١٨٤٠٦)، والطبراني في الأوسط (٦/ ٣٤٥)(٦٥٨١). وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٥٧٨).

(٥) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب السنة، باب في الخلفاء (٤/ ٢١١) (٤٦٤٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٨٤) (٦٤٤٤). وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٢٥٦).

(٦) مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (٤/ ٤٧٧).

قال الإمامُ ابنُ قدامةَ المقدسي: ومعاويةُ خالُ المؤمنين، وكاتبُ وحي الله، أحدُ خلفاءِ المسلمينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[١].

وهذا سردٌ مختصرٌ لما وقعَ بين عليٍّ ومعاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حتَّى يتبينَ لك الحقُّ:

إنَّ عثمانَ بنَ عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما قُتل مظلومًا انعقدت الخلافةُ علىٰ أميرِ المؤمنين عليِّ بنِ أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم ينقلْ أحدٌ أنَّ معاويةَ نازعَ عليًّا في الخلافةِ ولكنه خرجَ يطالبُ عليًّا أنْ يقتلَ قتلةَ عثمان قصاصًا، ولكنَّهم قد انتشروا في عسكرِ المسلمين، وكانَ عليٌّ كما قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ[٢] ينتظرُ من أولياءِ عثمان أنْ يتحاكموا إليه فإذا ثبتَ علىٰ أحدٍ بعينِهِ أنَّه ممن قتلَ عثمانَ اقتصَّ منه، فاختلفوا بحسبِ ذلك، وإنْ كان عليٌّ هوَ المحقُّ كما جاءت الأحاديثُ الدَّالةُ علىٰ ذلك؛ فإنَّ معاويةَ وإنْ كان مخطئًا فهو مجتهدٌ.

أمَّا دليلُ أنَّ عليًّا هو ومن معه أولىٰ بالحقِّ من معاويةَ وأصحابِهِ، ما أخرجَهُ البخاريُّ في صحيحِهِ من حديثِ أبي سعيدٍ الخدري، وفيه أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «... **وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ**»[٣].

عن أبي سعيدٍ الخدري: قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ المُسْلِمِينَ يَقْتُلُهَا أَوْلَىٰ الطَّائِفَتَيْنِ بِالحَقِّ**»[٤].

---

(١) لمعة الاعتقاد بشرح ابن عثيمين (ص: ١٥٦).

(٢) الفتح (١٣/ ٦١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤٧).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٠- ١٠٦٥).

قالَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ: بعد أنْ ذكرَ حديثَ أبي سعيدٍ الخدري ﵁ بطرقِهِ، قالَ: فهذا الحديثُ من دلائلِ النبوةِ؛ لأنَّه قد وقعَ الأمرُ طبقَ ما أخبرَ به الرسولُ ﷺ وفيه الحكمُ بإسلامِ الطائفتينِ؛ أهلِ الشامِ، وأهلِ العراقِ، لا كما تزعمُهُ فرقةُ الرَّافضةِ أهلِ الجهلِ والجورِ من تكفيرهم أهلَ الشامِ، وفيه أنَّ أصحابَ عليٍّ ﵁ أدنىٰ الطائفتينِ إلىٰ الحقِّ، وهذا هو مذهبُ أهلِّ السنةِ والجماعةِ، أنَّ عليًّا هوَ المصيبُ وإنْ كان معاويةُ مجتهدًا في قتالِهِ لهُ، وقد أخطأَ، وهوَ مأجورٌ إنْ شاءَ الله، ولكنَّ عليًّا هو الإمامُ المصيبُ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ، فله أجران كما ثبتَ في صحيحِ البخاريِّ من حديثِ عمرو بنِ العاص، أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «**إِذَا اجْتَهَدَ الحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَان، وإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فلَهُ أَجْر**»[(١) (٢)].

قال النوويُّ في شرحِ الحديثِ: قولُه ﷺ: «**يَقْتُلُهُمْ أَوْلَىٰ الطَّائِفَتَيْنِ إِلَىٰ الحَقِّ**»، وفي روايةٍ: «**أَوْلَىٰ الطَّائِفَتَيْنِ بالحَقِّ**»، وفي روايةٍ: «**تَكُونُ أُمَّتِي فِرْقَتَيْنِ فَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِمَا مَارِقَةٌ تَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمَا بِالحَقِّ**»، هذه الرواياتُ صريحةٌ في أنَّ عليًّا ﵁ كانَ هو المصيبُ المحقُّ، والطائفةُ الأخرىٰ أصحابُ معاويةَ ﵁ كانوا بغاةً متأولينَ، وفيه تصريحٌ بأنَّ الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتالِ عن الإيمانِ ولا يفسقون، وهذا مذهبُنا ومذهبُ موافقينا[(٣)].

قالَ الحافظُ ابنُ حجر: واتَّفقَ أهلُ السنةِ علىٰ وجوبِ منعِ الطعنِ علىٰ أحد من الصحابةِ؛ بسببِ ما وقعَ لهم من ذلك، ولو عُرِفَ المحقُّ منهم؛ لأنَّهم لم

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

(٢) البداية والنهاية (٨/ ٥٩، ٦٠).

(٣) مسلم بشرح النووي (٤/ ١٨٠).

يقاتلوا في تلك الحروبِ؛ إلَّا عن اجتهادٍ، وقد عفا اللهُ تعالىٰ، عن المخطئ في الاجتهادِ، بلْ ثبتَ أنَّه يؤجرُ أجرًا واحدًا، وأنَّ المصيبَ يؤجرُ أجرين[١].

فِرَقُ الخوارجِ وألقابُهم:

الخوارجُ عشرونَ فرقةً وهذه أسماؤهَا: المحكمةُ الأولىٰ والأزارقةُ والنجداتُ والصفريةُ ثمَّ العجاردةُ المفترقةُ فرقًا منها: الحازميةُ والشعيبيةُ والمعلوميةُ والمجهوليةُ وأصحابُ طاعةٍ لا يرادُ اللهُ تعالىٰ بها.

والصلنيةُ والأخنسيةُ والشبيبةُ والشيبانيةُ والمعبديةُ والرشيديةُ والكرميةُ والحمزيةُ والشمراخيةُ والإبراهميةُ والواقفةُ والإباضيةُ، والإباضيةُ منهم افترقت فرقًا معظمُها فريقانِ: حفصيةٌ وحارثيةٌ[٢].

ما يجمعُ الخوارجُ على اختلافِ مذاهِبَهَا:

قالَ أبو الحسن: الذي يجمعها إكفارُ علي وعثمان وأصحابِ الجملِ والحكمين[٣] ومن رضي بالتحكيمِ وصوَّبَ الحكمين أوْ أحدَهُمَا، والخروجَ علىٰ السلطان الجائر[٤].

قال الشهرستاني: ويجمعهُمُ القولُ بالتبري من عثمانَ وعليٍّ رضي الله عنهما ويقدمونَ ذلك علىٰ كلِّ طاعةٍ، ولا يصححونَ المناكحات إلَّا علىٰ ذلك،

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٢).

(٢) الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي (ص: ٥٥).

(٣) الحكمان هما: عمرو بن العاص وأبو موسىٰ الأشعري رضي الله عنهما.

(٤) انظر: الفرق بين الفرق (ص:٥٥).

ويكفرونَ أصحابَ الكبائرِ، ويرونَ الخروجَ علىٰ الإمامِ إذا خالفَ السنةَ حقًّا واجبًا [١].

قال الإسفراييني: اعلم أنَّ الخوارجَ عشرونَ فرقةً... وكلُّهم متفقونَ علىٰ أمرينِ لا مزيدَ عليهما في الكفرِ والبدعةِ:

أحدَهُمَا: أنَّهم يزعمون أنَّ عليًّا وعثمانَ وأصحابَ الجملِ والحكمين وكلَّ من رضي بالحكمينِ، كفرُوا كلُّهم.

والثاني: أنَّهم يزعمونَ أنَّ كلَّ من أذنبَ ذنبًا من أمَّةِ محمدٍ ﷺ فهوَ كافرٌ، ويكونَ في النارِ خالدًا مخلَّدًا... ومما يجمعُ جميعهم أيضًا تجويزهم الخروجَ علىٰ الإمامِ الجائرِ [٢].

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٣٠).

(٢) التبصير في الدين (ص: ٣٨).

ملخصُ عقائدِ الخوارجِ

«وإذا عرفَ أصلُ البدعِ، فأصلُ الخوارجِ أنَّهم يكفرونَ بالذنبِ ويعتقدونَ ذنبًا ما ليسَ بذنبٍ ويرونَ اتِّباعَ الكتابِ دونَ السنةِ التي تخالفُ ظاهرَ الكتابِ وإنْ كانت متواترةً، ويكفرونَ من خالفهم، ويستحلونَ منه لارتدادِه عندهم ما لا يستحلونَه من الكافرِ الأصلي كما قالَ النبي ﷺ فيهم «**يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ**»[(١)].

ولهذا كفَّرُوا عثمانَ وعليًّا وشيعتَهما، وكفَّرُوا أهلَ صفين -الطائفتين- في نحوِ ذلكَ من المقالاتِ الخبيثةِ»[(٢)].

كما يشملُ اسمَ الخوارجِ كلَّ من أخذَ بأصولِهم وسلكَ سبيلهم.

جملةٌ من عقائدِ الخوارجِ ومنهجُهم وسماتُهم:

١- التكفيرُ بالمعاصي واستحلالُ دماءِ وأموالِ المسلمين:

يُكفِّرُونَ مرتكبَ الكبيرةِ ويقولونَ هوَ خالدٌ في النارِ مع الكافرِ ويستحلونَ دماءَ المسلمين وأخذَ أموالِهم، ويكفرونَ من خالفهم في بدعهم[(٣)].

قالَ أبو الحسن الأشعري: أمَّا الوعيدُ فقولُ المعتزلةِ فيه وقولُ الخوارجِ قولٌ واحدٌ؛ لأنَّهم يقولونَ: إنَّ أهلَ الكبائر الذين يموتونَ علىٰ كبائِرهم في النَّارِ

---

(١) صحيح تقدم تخريجه.

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٣٥٥).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٨٦)، والفرق بين الفرق (ص: ٩٢)، والتبصير في الدين (ص: ٤٥).

خالدينَ مُخَلَّدينَ[١].

قالَ شيخُ الإسلامِ: الخوارجُ هم أوَّلُ من كفَّرَ المسلمينَ؛ يكفِّرون بالذُّنوب، ويكفِّرون من خالفهم في بدعتهم، ويستحِلُّونَ دَمَهُ وَمَالَهُ[٢].

وقالَ: الخوارجُ الذين فارقوا جماعةَ المسلمين، واستحَلُّوا دماءَ من خالَفَهُم[٣].

٢- تكفيرُ حكامِ المسلمين:

تكفيرُ كلِّ من لم يحكمْ بما أنزلَ اللهُ تعالىٰ وحُجَّتُهم في ذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[٤] [المائدة: ٤٤].

قالَ الآجري: ومما يتبعُ الحروريَّةُ من المتَشابِهِ قولَ الله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، ويقرأونَ معَهَا: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنعام: ١]؛ فإذا رأوا الإمامَ يحكمُ بغيرِ الحَقِّ، قالوا: قد كَفَرَ، ومَنْ كَفَرَ عَدَلَ بربِّه، فقد أشرَكَ، فهؤلاءِ الأئمَّةُ مشركونَ، فيخرجونَ، فيفعلونَ ما رأيتَ؛ لأنَّهم يتأولون هذه الآيةَ... إلىٰ أنْ قالَ: فلا ينبغي لمن رأىٰ اجتهادَ خارجي قد خرجَ علىٰ إمامٍ- عدلًا كانَ الإمامُ أو جائرًا- فخرجَ وجمعَ جماعةً وسَلَّ سيفَه واستحَلَّ قتالَ المسلمينَ، فلا ينبغي له أنْ يَغْتَرَّ

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١٠٩).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٢٧٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ستأتي مسألة الحكم بغير ما أنزل الله قريبًا بإذن الله.

بقراءتِهِ للقرآن، ولا بطولِ قيامِهِ في الصلاةِ، ولا بدوامِ صيامِهِ، ولا بحسنِ ألفاظِهِ في العلمِ، إذا كانَ مذهَبُهُ مذهبَ الخوارجِ[١].

٣- الخروجُ على الحكامِ بالسيفِ إذا خالفوهم أو جاروا أو فسقوا:

كما خرجوا علىٰ عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقتلُوه، ثُمَّ خرجوا علىٰ عليٍّ وقتلوه أيضًا؛ فهُم يستحلونَ دماءَ الحكامِ، ودماءَ المسلمينَ.

قالَ الأشعري: وأمَّا السيفُ فإنَّ الخوارجَ تقولُ به وتراهُ، إلَّا الإباضيةُ؛ لا ترىٰ اعتراضَ الناسِ بالسيفِ، ولكنَّهم يرونَ إزالةَ أئمةِ الجورِ، ومنعهم منْ أنْ يكونوا أئمةً بأيِّ شيءٍ قدروا عليه؛ بالسيفِ، أوْ بغيرِ السيفِ[٢].

وقالَ أيضًا: قالتِ المعتزلةُ والخوارجُ والزيديةُ[٣] وكثيرٌ من المرجئةِ: ذلك واجبٌ إذا أمكننا أنْ نزيلَ بالسيفِ أهلَ البغي، ونقيم الحق؛ عملًا بقولِه تعالىٰ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٢]، وقوله: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩]، واعتلُّوا بقولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ١٢٤﴾ [البقرة: ١٢٤][٤].

قالَ ابنُ حزمٍ عن الخوارجِ: والقولُ بالخروجِ علىٰ أئمةِ الجور[٥].

---

(١) الشريعة (ص: ٢٥).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ١٢٥).

(٣) فرقة من فرق الشيعة، وسيأتي ذكرها، باب عقائد الشيعة.

(٤) انظر: مقالات الإسلامين (١/ ١٢٥).

(٥) الفصل (٢/ ٩٠).

قالَ شيخُ الإسلامِ: والخوارجُ الذين يرونَ السيفَ[١].

وقالَ أيضًا: ولكنَّ الفسادَ الظاهرَ كانَ في الخوارجِ؛ من سفكِ الدماءِ، وأخذِ الأموالِ، والخروجِ بالسيفِ[٢].

وقالَ: إنَّ الخوارجَ ترىٰ السيفَ، وحروبَهم مع الجماعةِ مشهورةٌ، وعندهم كلَّ دارٍ غيرَ دارِهم فهيَ دارُ كفرٍ[٣].

٤- كثرةُ الطاعةِ وضعفُ العلمِ وقلَّةُ الفقهِ:

ظهورُ سيما الصالحينَ عليهم وكثرةُ العبادةِ من صلاةٍ وذكرٍ وتلاوةٍ وقرآنٍ وصدقٍ وزهدٍ وورعٍ مع قِلَّةِ البضاعةِ من العلمِ والفقهِ كما وصفَهم رسولُ الله ﷺ: «**تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ**»[٤]، وقالَ ﷺ: «**يقْرَءُونَ القُرْآنَ وَلَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ..**»[٥]. دليلٌ علىٰ عدمِ الفَهْمِ وضعفِ العلمِ[٦].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ١٤٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٥).

(٣) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٥).

(٤) صحيح تقدم تخريجه.

(٥) صحيح تقدم تخريجه.

(٦) قال القاضي: فيه تأويلان:

أحدهما: لا تفقهه قلوبهم ولا ينتفعون بما تلوا منه ولا حظَّ لهم إلا تلاوة الفهم.

والثاني: لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ولا يتقبل- شرح مسلم (٤/ ١٧٦).

٥- إنكارُ الشفاعةِ لأهلِ الكبائرِ:

الخوارجُ يقولونَ إنَّ الشفاعةَ لا تنالُ أصحابَ الكبائرِ، بلْ هم مخلَّدُونَ في النارِ مع الكفارِ، وهذا المسألةُ تتفقُ فيها الخوارجُ مع المعتزلةِ.

قالَ شيخُ الإسلام -في ثنايا كلامِهِ عن الخوارجِ-:.... وظهرتْ بدعتُهم في العامَّةِ، فجاءتْ بعدهم المعتزلةُ الذين اعتزلوا الجماعةَ بعد موتِ الحسنِ البصري... فقالوا: أهلُ الكبائرِ مخلدونَ في النارِ كما قالتِ الخوارجُ[١].

وقالَ: وأمَّا الخوارجُ والمعتزلةُ فأنكروا شفاعَتَهُ لأهلِ الكبائرِ[٢].

٦- مخالفتُهم لسنَّةِ النبي ﷺ:

لا يأخذونَ بالأحاديثِ التي تخالفُ ظاهرَ القرآنِ وإنْ كانت من الأحاديثِ المتواترة.

قالَ شيخُ الإسلامِ: يرونَ اتِّباعَ الكتابِ دونَ السنةِ التي تخالفُ ظاهرَ الكتابِ وإنْ كانت متواترةَ ويكفرونَ من خالفهم ويستحلُّونَ منه لارتدادِهِ عندهم ما لا يستحلونَه من الكافرِ الأصلي[٣].

وقالَ: هم جُهَّالٌ فارقوا السنةَ والجماعةَ عن جهلٍ[٤].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٨٣) باختصار.

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٠٨، ١١٦، ١٤٨).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٥٥).

(٤) «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٤٦٤).

قالَ الحافظُ ابنُ حجر: إنَّ الخوارجَ لَمَّا حكموا بكفرِ من خالفهم، استباحُوا دماءَهم، وتركُوا أهلَ الذِّمَّةِ، فقالوا: نفي لهم بعهدهم. وتركوا قتالَ المشركينَ، واشتغلوا بقتالِ المسلمينَ، وهذا كُلُّه من آثارِ عبادةِ الجهالِ الذين لم تنشرحْ صدورُهم بنورِ العلمِ، ولم يتمسكوا بحبلٍ وثيقٍ منهُ، وَكَفَىٰ أَنَّ رَأْسَهُمْ ردَّ علىٰ رسولِ الله ﷺ أمرَه، ونسبَه إلىٰ الجورِ، نسألُ اللهَ السلامةَ[1].

٧- الإيمانُ عندهم لا يزيدُ ولا ينقصُ:

الخوارجُ يعتقدونَ أنَّ الإيمانَ شيءٌ واحدٌ، إذا ذهبَ منه شيءٌ بارتكابِ الذنوبِ والمعاصي، ذهبَ كُلَّه؛ أيْ أنَّ صاحِبَه خرجَ من دائرةِ الإيمانِ إلىٰ دائرةِ الكفرِ.

قالَ ابنُ تيميةَ -في معرضِ كلامِهِ عن الإيمانِ-: وأمَّا الذين أنكروا تبعُضَه وتفاضُلَه كأنَّهم قالوا: متىٰ ذهبَ بعضُه، ذهبَ سائِرُه. ثُمَّ انقسموا قسمينِ؛ فقالتِ الخوارجُ والمعتزلةُ: فِعْلُ الواجباتِ وتَرْكُ المحرماتِ من الإيمانِ، فإذا ذهبَ بعضُ ذلك، ذهبَ الإيمانُ كُلُّه، فلا يكونَ مع الفاسقِ إيمانٌ أصلًا بحالٍ.

ثُمَّ قالتِ الخوارجُ: هوَ كافرٌ. وقالتِ المعتزلةُ: ليسَ بكافرٍ، ولا مؤمن، بلْ فاسقٌ ننزله منزلةً بين المنزلتينِ، فخالفوا الخوارجَ في الاسمِ، ووافقوهم في الحكمِ؛ قالوا: إنَّهُ مخلدٌ في النارِ، لا يخرجُ بشفاعةٍ، ولا غيرِها[2].

---

(١) فتح الباري (١٢/ ١٠٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٨/ ٢٧٠، ٢٧١).

٨- ينكرونَ عذابَ القبرِ:

والخوارجُ لا يقولونَ بعذابِ القبرِ، ولا ترىٰ أحدًا يعذَّبُ في قبرِهِ[١].

٩- قولُهم في القرآنِ وصفاتِ اللهِ والرؤيةِ:

والخوارجُ جميعًا يقولونَ بخلقِ القرآنِ[٢].

وينفونَ صفاتَ الله تعالىٰ[٣]، وينكرونَ رؤيةَ الله بالإبصارِ[٤]، إلىٰ غيرِ ذلك من عقائدِهم الفاسدةِ.

❀❀❀

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١١١).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ١٠٨).

(٣) انظر: الإبانة، للأشعري (ص: ١١٠)، ومقالات الإسلاميين (١/ ١٥٦، ١٦٤).

(٤) المصدر السابق.

عقيدةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ ومفارقتُها لعقائدِ الخوارجِ

١- أهلُ السنةِ والجماعةِ لا يكفرونَ أصحابَ الكبائرِ:

ولا يجوزُ تكفيرُ المسلمِ بذنبٍ فعلَه ما لم يستحلَّ[1] الذنبَ، أمَّا من ارتكبَ الكبائرَ مع إقرارِهِ أنَّها حرامٌ ولكنْ جَهِلَ الحكمَ أوْ لضعفِ إيمانِهِ فهوَ مسلمٌ عاصٍ وإنْ ماتَ علىٰ ذلكِ فهوَ في المشيئةِ إنْ شاءَ اللهُ عذَّبَهُ وإنْ شاءَ غفرَ لَهُ، أمَّا من تابَ من الذنوبِ قبلَ الموتِ فإنَّ اللهَ يتوبُ عليه ويغفرُ له.

دليلُ ذلك:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ١١٦].

قالَ ابنُ جريرِ الطبري: يعني بذلك -جلَّ ثناؤُه- أنَّ اللهَ لا يغفرُ لطعمةَ إذ أشركَ وماتَ علىٰ شركِهِ بالله، ولا لغيْرِه من خلقه بشركِهم وكفرِهم به، ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

يقولُ: ويغفرُ ما دونَ الشركِ بالله من الذنوبِ لمن يشاءُ؛ يعني بذلك- جلَّ ثناؤُه- أنَّ طعمةَ لولا أنَّه أشركَ بالله وماتَ علىٰ شركِهِ لكانَ في مشيئةِ الله -تعالىٰ- علىٰ ما سلفَ من خيانتِهِ ومعصيتِهِ، وكانَ إلىٰ الله أمرُهُ في عذابِهِ، والعفوِ عنْهُ، وكذلك حكمُ كلِّ من اجترمَ جُرْمًا؛ فإلىٰ الله أمرُهُ، إلَّا أنْ يكونَ جُرْمُهُ شِرْكًا

---

(١) والاستحلال: هو أن يرتكب المعصية وهو مستحل لها؛ أي: يعتقد أنها حلال وهو يعلم أن الله تعالىٰ حرمها.

بالله وكُفْرًا، فإنَّه ممن حتمَ عليه أنَّه من أهلِ النارِ إذا ماتَ علىٰ شرْكِهِ، فإذا ماتَ علىٰ شرْكِهِ فقد حَرَّمَ اللهُ عليه الجنةَ، ومأوَاهُ النارُ[١].

وقالَ ﷻ: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر: ٥٣].

قالَ ابنُ عطيةَ: هذه الآيةُ عامَّةٌ في جميعِ الناسِ إلىٰ يومِ القيامةِ؛ في كافرٍ ومؤمنٍ؛ أيْ إنَّ توبةَ الكافرِ تمحُو ذنوبَه، وتوبةَ العاصي تمحُو ذنبَه[٢].

قالَ شيخُ الإسلامِ: لا يجوزُ أنْ يحملَ قولُه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النساء: ١١٦] علىٰ التائبِ؛ فإنَّ التائبَ من الشركِ مغفورٌ له، كما قالَ تعالىٰ: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾ [الزمر: ٥٣] فهُنَا عَمَّمَ وأطلقَ؛ لأنَّ المرادَ به التائبَ وهناكَ خصَّ وعلقَ؛ لأنَّ المرادَ به من لم يتبْ[٣].

قالَ شيخُ الإسلامِ: كنتُ دائمًا أذكرُ الحديثَ الذي في الصحيحينِ في الرجلِ الذي قالَ: «إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ ذرُونِي فِي اليَمِّ، وَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ، فَقَالَ اللهُ لَهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ مَا فَعَلْتَ؟ قال: خَشْيَتَك، فَغُفِرَ لَهُ»[٤].

---

(١) جامع البيان (٤/ ٣٧٦).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (٤/ ٥٣٦).

(٣) مجموع الفتاوىٰ(٧/ ٤٨٥).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٧٨) ومسلم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فهذا رجلٌ شَكَّ في قدرةِ الله وفي إعادتِهِ إذا ذري، بلْ اعتقدَ أنَّه لا يعادُ وهذا كفرٌ باتِّفاقِ المسلمينِ. لكنْ كان جاهلًا لا يعلمُ ذلكَ وكان مؤمنًا يخافُ اللهَ أنْ يعاقبَه فغُفرَ له بذلك[١].

قال الإمامُ البربهاري[٢]: والصلاةُ علىٰ من ماتَ من أهلِ القبلةِ سنةٌ، المرجومُ والزاني والزانيةُ والذي يقتلُ نفسَهُ[٣] وغيرُه من أهلِ القبلةِ، والسكرانُ وغيرُهم: الصلاةُ عليهم سنةٌ[٤] ولا يخرجُ أحدٌ من أهلِ القبلةِ من الإسلامِ حتَّىٰ يرُدَّ آيةً من كتابِ الله ﷻ أو يرُدَّ شيئًا من آثارِ رسولِ الله ﷺ أو يصلي لغيرِ الله أو يذبحَ لغيرِ الله تعالىٰ، وإذا فعلَ شيئًا من ذلك فقد وجبَ عليك أنْ تخرجَهُ من الإسلامِ[٥]، فإذا لم يفعلْ شيئًا من ذلكِ فهو مؤمنٌ ومسلمٌ بالاسمِ لا بالحقيقةِ.

قالَ قوَّامُ السنةِ أبو القاسم الأصبهاني: ومن مذهبِ أهلِ السنةِ أنَّهم لا

---

(١) مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (٣/ ٢٣١).

(٢) شرح السنة (ص: ٣٥).

(٣) تمسك الخوارج والمعتزلة بظاهر قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء: ٩٣] قال العلامة القاسمي في محاسن التأويل (٢/ ٤٢٩) فإن قتل عمدًا مستحلًّا بغير حق ولا تأويل فهو كافر مرتد يخلد في جهنم بالإجماع، وإن كان غير مستحل بل معتقدًا تحريمه فهو فاسق عاصٍ مرتكب كبيرة. اهـ، مرتكب الكبيرة إن مات ولم يتب فهو في المشيئة، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه وقد سبقت المسألة.

(٤) سيأتي أدلة ذلك آخر الكتاب – باب جملة من عقائد أهل السنة والجماعة.

(٥) لا يُكفر أحد من المسلمين حتىٰ لو فعل هذه الأشياء إلا بتوافر شروط وانتفاء موانع ومن الموانع الجهل كما تقدم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

يشهدونَ علىٰ أحدٍ من أهلِ القبلةِ بالنارِ، إنْ ماتَ علىٰ كبيرةٍ من الكبائرِ، ولا يشهدونَ لأحدٍ أنَّه في الجنةِ إلَّا لمن شهدَ له النبيُّ ﷺ ونرجُو لأهلِ القبلةِ الجنَّةَ، ونرغبُ في شهودِ جنازتِهِ وعيادَتِهِ[١].

قالَ اللالكائي: سياقُ ما روي عن النبي ﷺ منْ أنَّ المسلمينَ لا تضرُّهُم الذنوبَ وهي الكبائرُ إذا ماتوا عن غيرِ توبةٍ من غيرِ إصرارٍ، ولا توجبُ التكفيرَ بها، وإنْ ماتوا من غيرِ توبةٍ؛ فأمرُهم إلىٰ الله ﷻ إنْ شاءَ عَذَّبَهم، وإنْ شاءَ غفرَ لهم[٢].

ومن الأدلةِ أيضًا علىٰ عدمِ جوازِ تكفيرِ المسلمينِ حديثُ عبادةَ بنِ الصامتِ، وفيه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**بَايِعُونِي عَلَىٰ أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَىٰ مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَىٰ اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ فَهُوَ إِلَىٰ اللهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ**»[٣].

وهذا الحديثُ من أظهرِ الأدلةِ علىٰ عدمِ تكفيرِ مرتكبِ الكبيرةِ، ما لم يستحلَّ الذَّنبَ.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (ص: ٢٠٣).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦/ ٣٥٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٨)، ومسلم (١٧٠٩).

٢- أهلُ السنةِ لا يخرجونَ على الحكامِ المسلمين لا بقولٍ ولا بفعلٍ:

يجبُ الالتزامُ بطاعةِ الحاكمِ المسلمِ في المعروفِ ولو كان جائرًا أو فاسقًا، وعدمُ جوازِ الخروجِ عليه بقولٍ أو سيفٍ، وأدلَّةُ ذلكِ: قالَ تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

قالَ رسولُ الله ﷺ «**سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ**» قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: **لَا مَا صَلَّوْا**»[(١)].

عن أنسِ بنِ مالك رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ**[(٢)]»[(٣)].

عن ابنِ عباسٍ قالَ: قالَ النبي ﷺ «**مَنْ رَأَىٰ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَكَرِهَهُ فَلْيَصْبِرْ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَيَمُوتُ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[(٤)].

عن عبدِ الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قالَ: «**السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَىٰ المَرْءِ المُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**»[(٥)].

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٤).

(٢) إنما شبه رأس الحبشي بالزبيبة لتجمعها ولكون شعره أسود، وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد بها، الفتح (١٣/ ١٣١).

(٣) أخرجه البخاري (٧١٤٢).

(٤) أخرجه البخاري (٧١٤٣) ومسلم (١٨٤٩).

(٥) أخرجه البخاري (٧١٤٤) ومسلم (١٨٣٩).

وفي حديثِ عبادةَ بنِ الصامت أنَّه قالَ: «دَعَانَا رَسُولُ الله ﷺ فَبَايَعْنَاهُ فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَىٰ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ[١] عَلَيْنَا وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ قَالَ: **إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا**[٢] **عِنْدَكُمْ مِنَ الله فِيهِ بُرْهَانٌ**»[٣].

قال النووي: ومعنىٰ الحديث: لا تنازعوا ولاةَ الأمورِ في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلَّا أنْ تروا منهم منكرًا محققًا تعلمونَهُ من قواعدِ الإسلامِ فإذا رأيتم ذلك فأنكروا عليهم وقولوا بالحقِّ حيثُما كنتم، وأمَّا الخروجُ عليهم وقتالُهم فحرامٌ بإجماعِ المسلمين وإنْ كانوا فسقةً ظالمينَ.

وقد تظاهرتِ الأحاديثُ بمعنىٰ ما ذكرتُه، وأجمعَ أهلُ السنةِ أنَّه لا ينعزلُ السلطانُ بالفسقِ، وأمَّا الوجهُ المذكورُ في كتبِ الفقهِ لبعضِ أصحابِنا أنَّه ينعزلُ وحُكي عن المعتزلةِ أيضًا فغلطٌ من قائلِه مخالفٌ للإجماعِ.

قالَ العلماءُ رحمهم الله: وسببُ عدمِ انعزالِه وتحريمِ الخروجِ عليه ما يترتبُ علىٰ ذلك من الفتنِ وإراقةِ الدماءِ وفسادِ ذاتِ البينِ، فتكونُ المفسدةُ في عزلِهِ أكثرَ منها في بقائِهِ[٤].

---

(١) أثرة: أي الاستئثار والاختصاص بأمور الدنيا عليكم، أي اسمعوا وأطيعوا وإن اختص الأمراء بالدنيا ولم يوصلوكم حقكم مما عندهم، مسلم بشرح النووي (٦/ ٤٦٩).

(٢) بواحًا: أي ظاهرًا – المصدر السابق.

(٣) أخرجه مسلم (٤٢-١٧٠٩).

(٤) مسلم بشرح النووي (٦/ ٤٧٠).

وفي (ص: ٤٨٤) قالَ النوويُّ في شرحِهِ لقولِ رسولِ الله ﷺ: «**فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ**»[١] فيه الأمرُ بقتالِ مَنْ خرجَ علىٰ الإمامِ، أوْ أرادَ تفريقَ كلمةِ المسلمينِ ونحوَ ذلك ويُنهىٰ عن ذلكَ؛ فإنْ لم ينتهِ قوتِلَ، وإنْ لم يندفعْ شَرُّه إلَّا بقتلِهِ فقُتِلَ؛ كانَ دَمُهُ هَدَرًا[٢].

قالَ ابنُ بطَّال: في هذه الأحاديثِ حجةٌ في تركِ الخروجِ علىٰ أئمةِ الجورِ، ولزومِ السمعِ والطاعةِ لهم.

والفقهاءُ مجمعونَ علىٰ أنَّ الإمامَ المتغلبَ طاعَتُهُ لازمةٌ، ما أقامَ الجمعَاتِ والجهادَ، وأنَّ طاعَتَهُ خيرٌ من الخروجِ عليه؛ لِمَا في ذلكِ من حقنِ الدِّماءِ، وتسكين الدَّهْماءِ...[٣].

قالَ الحافظُ ابنُ حجر: فقد دَعا المأمونُ والمعتصمُ والواثقُ إلىٰ بدعةِ القولِ بخلقِ القرآن[٤] وعاقبوا العلماءَ من أجلِها بالقتلِ والضربِ والحبسِ وأنواعِ الإهانةِ ولم يقلْ أحدٌ بوجوبِ الخروجِ عليهم بسببِ ذلك، ودامَ الأمرُ بضعَ عشرةَ سنة حتَّىٰ وَلِيَ المتوكلُ الخلافةَ فأبطلَ المحنةَ وأمرَ بإظهارِ السنةِ[٥].

قالَ ابنُ قدامةَ: ولو خرجَ رجلٌ علىٰ الإمامِ فقهَرَهُ وغلبَ الناسَ بسيفِهِ

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٢).

(٢) شرح النووي علىٰ صحيح مسلم (١٢/ ٢٤١).

(٣) شرح ابن بطال علىٰ صحيح البخاري (١٩/ ٧).

(٤) عقيدة أهل السنة أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، وسيأتي تفصيل المسألة بإذن الله في معرض الكلام عن الجهمية والمعتزلة.

(٥) فتح الباري (١٣/ ١٢٤).

حتَّىٰ أقروا له وأذعنوا بطاعَتِهِ وتابعُوه؛ صارَ إمامًا يحرُم قتالُه والخروجُ عليه؛ فإنَّ عبدَ الملكِ بنَ مروان خرجَ علىٰ ابنِ الزبيرِ فقتَلَه واستولَىٰ علىٰ البلادِ وأهلِها حتَّىٰ بايعُوه طوعًا وكرهًا، فصارَ إمامًا يحرُم الخروجُ عليه، وذلك لِمَا في الخروجِ عليه من شَقِّ عصا المسلمينَ وإراقةِ دمائِهم وذهابِ أموالِهم، فمن خرجَ علىٰ من ثبتت إمامته بأحدِ هذه الوجوه وجبَ قتالُهُ[1].

قالَ الإمامُ أحمدُ: أصولُ السنةِ عندنا التمسُّكُ بما كان عليه أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ والاقتداءُ بهم، وتركُ البدعِ، وكلُّ بدعةٍ فهي ضلالةٌ... إلىٰ أنْ قالَ: والسمعُ والطاعةُ للأئمةِ وأميرِ المؤمنينِ؛ البرِّ، والفاجرِ، ومن ولي الخلافةَ، فاجتمعَ الناسُ عليه، ورضوا به، ومن غلبهم بالسيفِ حتَّىٰ صارَ خليفةً، وسُمِّي أميرَ المؤمنين.

والغزو ماضٍ مع الأمراءِ إلىٰ يومِ القيامةِ؛ البر، والفاجرِ؛ لا يُترَكُ... ومن خرجَ علىٰ إمامٍ من أئمةِ المسلمينِ، وقد كان الناسُ اجتمعوا عليه وأقَرُّوا له بالخلافةِ بأيِّ وجهٍ كانَ -بالرضا أو بالغلبة- فقدَ شَقَّ هذا الخارجُ عَصَا المسلمينَ، وخالفَ الآثارَ عن رسولِ الله ﷺ، فإنْ ماتَ الخارجُ عليه؛ ماتَ ميتةَ جاهليةٍ.

ولا يحلُّ قتالُ السلطانِ، ولا الخروجُ عليه لأحدٍ من الناسِ، فمن فعلَ ذلك؛ فهو مبتدعٌ علىٰ غيرِ السنةِ والطريقِ[2].

قال ابنُ القيمِ: وقد ذكرنَا في أولِ الكتاب جملةً من مقالاتِ أهلِ السُّنَّةِ

---

(١) المغني (٨/ ٧٥).

(٢) شرح أصول أهل السنة والجماعة، للالكائي (١/ ٢٥٦- ٣٦٣) باختصار.

والحديثِ التي أجمعُوا عليها كما حكاهُ الأشعريُّ عنهم، ونحنُ نحكِي إجماعَهم كما حكاهُ صاحبُ الإمامِ أحمدَ[١] عنهم بلفظِه، قالَ في مسائلِه المشهورة: هذه مذاهبُ أهلِ العلمِ وأصحابِ الأثرِ وأهلِ السُّنَّةِ المتمسكين بها المقتدَىٰ بهم فيها من لدنِ أصحابِ النبيِّ إلىٰ يومِنا هذا، وأدركتُ من علماءِ الحجازِ والشامِ وغيرِهم عليها، فمن خالفَ شيئًا من هذِه المذاهبِ أو طعنَ فيها أوْ عابَ قائِلَها؛ فهو مخالفٌ مبتدعٌ خَارجٌ عن الجماعةِ زائلٌ عن منهجِ أهلِ السُّنَّةِ وسبيلِ الحقِّ، قالَ: وهو مذهبُ أحمدَ وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ وعبدِ اللهِ بنِ مخلدٍ... وذكرَ آخرين، ثم قالَ: الانقيادُ لمنَ ولَّاهُ اللهُ تعالىٰ أمرَكم لا تَنزَعْ يدًا من طاعتِه، ولا تخرجْ عليه بسيفٍ حتَّىٰ يجعلَ اللهُ لك فرجًا ومَخْرجًا، ولا تخرجْ علىٰ السلطانِ، وتسمعَ وتطيعَ، ولا تنكثْ بيعتَه، فمن فعلَ ذلك؛ فهو مبتدعٌ مخالفٌ مفارقٌ للسُّنَّةِ والجماعةِ، وإنْ أمرَكَ السلطانُ بأمرٍ فيه للهِ معصيةٌ فليسَ لك أن تطيعَه ألبتةَ، وليس لكَ أنْ تخرجَ عليه ولا تمنعْهُ حقَّهُ[٢].

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: مذهبُ أهلِ الحديثِ تَرْكُ الخروجِ بالقتالِ علىٰ الملوكِ البُغاةِ، والصبرُ علىٰ ظلمِهم إلىٰ أنْ يستريحَ برٌّ أو يُسْتَراحَ من فاجرٍ[٣].

قال في موضعٍ آخرَ: وقلَّ من خرجَ علىٰ إمامٍ ذي سلطانٍ إلَّا كان ما تولَّدَ علىٰ فعلِه من الشرِّ أعظمَ ممَّا تولَّدَ من الخيرِ... ولهذا استقرَّ أمرُ أهلِ السُّنَّةِ علىٰ

---

(١) هو الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني.

(٢) حادي الأرواح لابن القيم (ص: ٣٧٤-٣٧٦).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٤/ ٤٤٤).

تركِ القتالِ في الفتنةِ للأحاديثِ الصحيحةِ الثابتةِ عن رسولِ الله، وصاروا يذكرون في عقائدِهم، ويأمرون بالصبرِ علىٰ جورِ الأئمةِ وتركِ قتالِهم، وإنْ كان قاتلَ في الفتنةِ خلقٌ كثيرٌ من أهلِ العلمِ والدينِ[١].

وقال أيضًا في معرضِ كلامِه عن تركِ قتالِ الفتنةِ-: فإنَّ فضائلَ الأعمالِ إنَّما هي بنتائجِها وعواقبِها[٢].

وقال في موضعٍ آخرَ: إذا لم يُزَلْ المنكرُ إلَّا بما هو أنكرُ منه؛ صارَ إزالتُه علىٰ هذا الوجهِ منكرًا، وإذا لم يحصل المعروفُ إلَّا بمنكرٍ مفسدتُه أعظمُ من مصلحةِ ذلك المعروفِ؛ كان تحصيلُ ذلك المعروفِ علىٰ هذا الوجهِ منكرًا.

وبهذا الوجهِ صارت الخوارجُ تستحِلُّ السيفَ علىٰ أهلِ القبلةِ، حتَّىٰ قاتلتْ عليًّا وغيرَه من المسلمين، وكذلك من وافقَهم في الخروجِ علىٰ الأئمةِ بالسيفِ في الجملةِ من المعتزلةِ والزيديةِ والفقهاءِ وغيرِهم[٣].

كلامٌ نفيسٌ لشيخِ الإسلامِ ليتبينَ منه شؤمُ تركِ السُّنَّةِ:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقلَّ من خرجَ علىٰ إمامٍ ذي سلطانٍ إلا كانَ ما تولَّدَ علىٰ فعلِه من الشرِّ أعظمَ ممَّا تولَّدَ من الخيرِ كالذين خَرجُوا علىٰ يزيدَ بالمدينةِ، وكابنِ الأشعثِ الذي خرجَ علىٰ عبدِ الملكِ بالعراقِ، وكابنِ المهلبِ الذي خرجَ علىٰ ابنِه بخراسانَ، وكأبي مسلمٍ صاحبِ الدعوةِ الذي خرجَ عليهم بخراسانَ أيضًا، وكالذين خرجُوا علىٰ المنصورِ بالمدينةِ والبصرةِ، وأمثالِ هؤلاءِ.

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٥٢٨-٥٣٠) باختصار.

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٤/ ٤٤١).

(٣) المنهاج (٤/ ٥٣٦).

وغايةُ هؤلاءِ إمَّا أنْ يُغلَبوا وإمَّا أنْ يَغلِبوا ثُمَّ يزولُ مُلْكُهم؛ فلا يكونُ لهم عاقبةٌ؛ فإنَّ عبدَ اللهِ بنَ عليٍّ وأبا مسلمٍ وهما اللذانِ قتلَا خلقًا كثيرًا، وكِلَاهمَا قتلَهُ أبو جعفرٍ المنصورُ، وأمَّا أهْلُ الحرَّةِ وابنُ الأشعثِ وابنُ المهلبِ وغيرُهم فهُزِمُوا، وهُزم أصحابُهم، فلا أقاموا دِينًا ولا أبقَوْا دنيا.

واللهُ لا يأمرُ بأمرٍ لا يحصلُ به صلاحُ الدينِ ولا صلاحُ الدنيا، وإنْ كان فاعِلُ ذلك من أولياءِ اللهِ المُتَّقينَ ومنْ أهلِ الجنَّةِ، فليسُوا أفضلَ من عليٍّ وعائشةَ وطلحةَ والزبيرِ وغيرِهم، ومع هذا لم يُحمَدوا ما فعلوه من القتالِ، وهم أعظمُ قَدْرًا عندَ اللهِ وأحسنُ نيةً من غيرِهم.

وكذلك أهلُ الحرَّةِ كان فيهم من أهلِ العلمِ والدينِ خلقٌ، وكذلك أصحابُ ابنِ الأشعثِ كانَ فيهم خلقٌ من أهلِ العلمِ والدينِ، واللهُ يغفرُ لهم كُلِّهم.

وقد قيلَ للشعبيِّ في فتنةِ ابنِ الأشعثِ: أين كنتَ يا عامرُ؟ قال: كنت حيثُ قال الشاعرُ:

عَوَىٰ الذئبُ فاستأنستُ بالـذئبِ إذ عـوىٰ وصـــوَّتَ إنســـانٌ فكـــدتُ أطيـــرُ

أصابتْنَا فتنةٌ لم نكن فيها بررةً أتقياءَ، ولا فجرةً أقوياءَ.

وكان الحسنُ البصريُّ يقولُ: إنَّ الحجاجَ عذابُ اللهِ، فلا تدفعوا عذابَ اللهِ بأيديكم، ولكنْ عليكم بالاستكانةِ والتضرُّعِ، فإنَّ اللهَ تعالىٰ يقولُ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [المؤمنون: ٧٦].

وكان طلقُ بنُ حبيبٍ يقولُ: اتقُوا الفتنةَ بالتقوَىٰ.

قال ابنُ تيميةَ: وكان أفاضلُ المسلمين ينهَوْنَ عن الخروجِ والقتالِ في

الفتنةِ، كما كان عبدُ اللهِ بنُ عمرَ وسعيدُ بنُ المسيبِ وعليُّ بنُ الحسينِ وغيرُهم، ينهَوْنَ عامَ الحرَّةِ عن الخروجِ علىٰ يزيدَ، وكما كان الحسنُ البصريُّ ومجاهدٌ وغيرُهما ينهَوْنَ عن الخروجِ في فتنةِ ابنِ الأشعثِ.

ولهذا استقرَّ أمرُ أهلِ السُّنَّةِ علىٰ تركِ القتالِ في الفتنةِ للأحاديثِ الصحيحةِ الثابتةِ عن النبيِّ ﷺ وصاروا يذكرون هذا في عقائدِهم، ويأمرون بالصبرِ علىٰ جورِ الأئمةِ وتركِ قتالِهم وإنْ كان قد قاتلَ في الفتنةِ خلقٌ كثيرٌ من أهلِ العلمِ والدينِ...

ومن تأمَّلَ الأحاديثَ الصحيحةَ الثابتةَ عن النبيِّ ﷺ في هذا البابِ واعتبرَ أيضًا اعتبارَ أولي الأبصارِ؛ علمَ أنَّ الذي جاءتْ به النصوصُ النبويةُ خيرُ الأمورِ.

ولهذا لمَّا أرادَ الحسينُ بنُ عليٍّ رضي الله عنه أنْ يخرجَ إلىٰ أهلِ العراقِ لمَّا كاتبوه كُتبًا كثيرةً أشارَ عليه أفاضِلُ أهلِ العلمِ والدِّينِ كابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ وأبي بكرٍ عبدِ الرحمن بنِ الحارثِ بنِ هشامٍ، أن لا يخرجَ، وغلبَ علىٰ ظنِّهم أنَّه يُقتَلُ، حتَّىٰ إنَّ بعضَهم قال: أستودعُك اللهَ من قتيلٍ، وقالَ بعضُهم: لولا الشفاعةُ لأمسكتُك ومنعتُك من الخروجِ، وهُمْ قاصدونَ نصيحتَهُ، طالبون لمصلحتِه ومصلحةِ المسلمين.

واللهُ ورسولُه إنَّما يأمرُ بالصلاحِ لا بالفسادِ، لكنَّ الرأيَ يصيبُ تارةً ويخطئُ أخرىٰ.

فتبيَّن أنَّ الأمرَ علىٰ ما قالَهُ أولئك، ولم يكنْ في الخروجِ لا مصلحةَ دينٍ ولا مصلحةَ دُنْيا، بل تَمَكَّنَ أولئك الظلمةُ الطغاةُ من سبطِ رسولِ اللهِ ﷺ حتَّىٰ

قتلُوه مَظْلومًا شَهيدًا، وكان في خروجِه وقتلِه من الفسادِ ما لم يكنْ حَصلَ لو قعدَ في بلدِه، فإنَّ ما قصدَه من تحصيلِ الخيرِ ودفعِ الشرِّ لم يحصلْ منه شيءٌ، بل زادَ الشرُّ بخروجِه وقتلِه.

وهذا كُلُّه يُبَيِّنُ أنَّ ما أمرَ به النبيُّ ﷺ من الصبرِ علىٰ جورِ الأئمةِ وتركِ قتالِهم والخروجِ عليهم هوَ أصلحُ الأمورِ للعبادِ في المعاشِ والمعادِ، وأنَّ من خَالفَ ذلك مُتعمدًا أوْ مُخْطِئًا لم يحصلْ بفعلِه صلاحٌ بل فسادٌ.

ولهذا أَثْنَىٰ النّبِيُّ ﷺ عَلىٰ الحَسَنِ بِقَولِهِ: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ**»[(١)(٢)].

ولم يثنِ علىٰ أحدٍ لا بقتالٍ في فتنةٍ ولا بخروجٍ علىٰ الأئمةِ ولا نزعِ يدٍ من طاعةٍ ولا مفارقةٍ للجماعةِ[(٣)].

قالَ ابنُ عبدِ البر: وإلىٰ منازعةِ الظالمِ ذهبتْ طوائفٌ من المعتزلةِ، والخوارجِ، أمَّا أهلُ الحقِّ -وهم أهلُ السنةِ- فقالوا: هذا هو الاختيارُ؛ أنْ يكون الإمامُ فاضِلًا عَادِلًا مُحْسِنًا، فإنْ لم يكنْ فالصبرُ علىٰ طاعةِ الجائرين من الأئمةِ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٤) .

(٢) هذا الحديث علم من أعلام النبوة، فقد بايع الناس الحسن بن علي رضي الله عنه علىٰ الخلافة بعد موت أبيه، ولكنه لما رأىٰ تفرق الناس نزل عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنه حقنًا لدماء المسلمين وحتىٰ تجتمع الكلمة علىٰ أمير واحد، فأصلح بذلك بين فئتين عظيمتين، وسمي هذا العام عام الجماعة لاجتماع الكلمة فيه لمعاوية، وبهذا أثنىٰ عليه رسول الله ﷺ في الحديث - راجع البداية والنهاية (٨/ ١٧٦) وما بعدها.

(٣) منهاج السنة (٤/ ٥٢٨-٥٣١).

أولىٰ من الخروجِ عليه؛ لأنَّ في منازعتِهِ والخروجِ عليه استبدالُ الأمنِ بالخوفِ؛ ولأنَّ ذلك يحملُ علىٰ إهراقِ الدِّماءِ، وشَنِّ الغارات، والفسادِ في الأرضِ، وذلك أعظمُ من الصبرِ علىٰ جورِهِ وفسقِهِ، والأصولُ تشهدُ، والعقلُ، والدِّينُ، أنَّ أعظمَ المكروهينَ أَوْلَاهُمَا بالتَّرْكِ[١].

وكلامُ أئمةِ السلفِ في ذلك لا يَتَّسعُ المقامُ لذكرِه، وجميعُهم مُتَّفِقُونَ علىٰ مَا ذكرنا[٢].

وأختمُ بكلامٍ نفيسٍ لبعضِ أئمةِ العصرِ الذين عَاصَرُوا حُكَّامَ المسلمينِ، ومنهم الفاسقُ والظَّالِمُ، وجُلُّهم لا يحكمُ بمَا أنزلَ اللهُ:

قالَ الشيخُ محمدُ بنُ عبد الوهاب: «وأرَىٰ وجوبَ السمعِ والطاعةِ لأئمةِ المسلمينَ؛ برِّهم وفاجرِهم، مَا لمْ يأمرُوا بمعصيةِ الله، ومنْ وَلِيَ الخلافةَ واجتمعَ عليه النَّاسُ ورَضُوا به، أو غَلبَهم بسيفِه حتَّىٰ صارَ خليفةً؛ وجبتْ طاعتُه، وحَرُمَ الخروجُ عليه»[٣].

وقال: «الأصلُ الثالثُ: أنَّ من تمامِ الاجتماعِ السمعَ والطاعةَ لمنْ تأمَّرَ

---

(١) التمهيد (٢٣/ ٢٧٩).

(٢) راجع- إن شئت- «منهاج السنة»، لابن تيمية (٤/ ٥٢٨- ٥٣٦) و«مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٤٤١- ٤٤٤)، و«حادي الأرواح»، لابن القيم (ص: ٣٧٤- ٣٧٦)، و«شرح علل الترمذي»، لابن رجب (٢/ ٤٩٥)، و«شرح الطحاوية»، لابن أبي العز
(ص: ٢٧٩)، و«نيل الأوطار»، للشوكاني (٧/ ٢٠٦)، و«مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (١/ ٣٩٤)، (٥/ ١١)، و«مجموع فتاوىٰ ابن باز» (٤/ ١٦١)، (٨/ ٢٠٣)، وغيرها.

(٣) «مجموعة مؤلفات الشيخ» (٥/ ١١).

علينا، ولو كانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فبيَّنَ له هذا بَيَانًا شَافِيًا كَافيًا بوجوهٍ من أنواعِ البيانِ شَرعًا وقدرًا، ثُمَّ صارَ هذا الأصلُ لا يُعرَفُ عندَ كثيرٍ ممَّنْ يدَّعِي العلمَ، فكيفَ العملُ به»[١].

قالَ الشيخُ عبدُ اللطيفِ بنُ حسنٍ آلُ الشيخِ: «ولمْ يدرِ هؤلاءِ المَفتونونَ، أنَّ أكثرَ ولاةِ أهلِ الإسلامِ، من عهدِ يزيدَ بنِ معاويةَ حاشا عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ، ومنْ شاءَ اللهُ من بني أميةَ قد وقعَ منهم مَا وقعَ من الجراءةِ، والحوادثِ العظامِ، والخروجِ والفسادِ في ولايةِ أهلِ الإسلامِ؛ ومع ذلك فسيرةُ الأئمةِ الأعلامِ، والسادةِ العظامِ معهم، معروفةٌ مشهورةٌ، لا ينزعُون يدًا من طاعةٍ، فيما أمرَ اللهُ به ورسولُه من شرائعِ الإسلامِ وواجباتِ الدينِ»[٢].

سئلَ الشيخُ عبدُ العزيزِ بنُ بازٍ: سماحةَ الشيخِ: هُناكَ من يَرىٰ أنَّ اقترافَ بعضِ الحُكَّامِ للمعاصِي والكبائرِ موجبٌ للخروجِ عليهم، ومحاولةِ التغييرِ وإنْ ترتبَ عليه ضررٌ للمسلمين في البلدِ، والأحداثُ التَّي يُعَانِي منها عالَمُنا الإسلاميُّ كثيرةٌ، فما رأيُ سماحتِكم؟

فأجابَ الشيخُ: فقدَ قال اللهُ ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

والنصوصُ من السُّنَّةِ تبيِّنُ المعنىٰ، وتقيِّدُ إطلاقَ الآيةِ بأنَّ المرادَ: طاعتُهم في المعروفِ، ويجبُ علىٰ المسلمين طاعةُ وُلاةِ الأمورِ في المعروفِ لا في

---

(١) «مجموعة مؤلفات الشيخ» (١/ ٣٩٤).

(٢) «الدرر السنية» (٧/ ١٧٧).

المعاصِي، فإذا أمرُوا بالمعصيةِ فلا يُطاعُون في المعصيةِ، لكنْ لا يجوزُ الخروجُ عليهم بأسبابِها؛ لقولِهِ ﷺ: «**أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»، ولقولِهِ ﷺ: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»، وقالَ ﷺ: «**عَلَىٰ المَرْءِ المُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**».

وسألَهُ الصحابةُ رضي الله عنهم لمَّا ذكرَ أنَّه يكونُ أمراءُ تعرفونَ منهم وتنكرونَ قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «**أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُوا اللهَ حَقَّكُمْ**».

قالَ عُبادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رضي الله عنه: بَايَعْنَا رَسُولَ الله ﷺ عَلَىٰ السَّمْعِ والطَّاعَةِ في مَنْشَطِنَا ومَكْرَهِنَا، وعُسْرِنَا ويُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، وقالَ: «**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**».

فهذا يدلُّ علىٰ أنَّه لا يَجوزُ لهم مُنازعةُ ولاةِ الأمورِ، ولا الخروجُ عليهم إلَّا أنْ يرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عندَهم من الله فيه برهانٌ؛ وما ذاك إلَّا لأنَّ الخروجَ علىٰ ولاةِ الأمورِ يسبِّبُ فسادًا كَبيرًا وشَرًّا عَظِيمًا، فيختلُّ به الأمنُ، وتضيعُ الحقوقُ، ولا يتيسرُ ردعُ الظالمِ، ولا نصرُ المظلومِ، وتختلُّ السبلُ ولا تأمنُ، فيترتبُ علىٰ الخروجِ علىٰ ولاةِ الأمورِ فسادٌ عظيمٌ وشرٌّ كبيرٌ»[(١)].

وقال: «وإنَّما الذي يستبيحُ الخروجُ علىٰ الدولةِ بالمعاصِي هم الخوارجُ»[(٢)].

---

(١) «مجموع فتاوىٰ ومقالات الشيخ ابن باز» (٨/ ٢٠٣).

(٢) «مجموع فتاوىٰ ومقالات الشيخ ابن باز» (٤/ ١٦١).

سُئِلَ الشيخُ ابنُ عثيمين: سمعتُ بعضَ طلابِ العلمِ يقولُ: إنَّهُ يجوزُ الخروجُ علىٰ وَلِيِّ الأمرِ الفاسقِ، ولكنْ بشرطين: أنْ يكونَ عندنا القدرةُ علىٰ الخروجِ عليه، وأنْ نتأكدَ أنَّ المفسدةَ أقلُّ من المصلحةِ.

وقال: هذا منهجُ السلفِ، نرجو توضيحَ هذه المسألةِ حيثُ إنَّه ذكرَ الفسقَ، ولم يقلْ ما رأينَا عليه كفرًا بواحًا، أوضِحُوا ما أشكلَ علينا رعَاكم اللهُ؟

فأجابُ الشيخُ: «نقولُ -باركَ اللهُ فيكَ-: إنَّ هذا الرجلَ لا يعرفُ من مذهبِ السلفِ شيئًا، والسلفُ مُتَّفقونَ علىٰ أنَّه لا يجوزُ الخروجُ علىٰ الأئمةِ أبرارًا كانُوا أو فجَّارًا، وأنَّه يجبُ الجهادُ معهم، وأنَّه يجبُ حضورُ الجمعِ والأعيادِ التي يُصلُّونَها بالناسِ، كانوا في الماضي يصلُّون هم بالناسِ، وإذا أرادوا معرفةَ شيءٍ من هذا، فليرجعُوا إلىٰ العقيدةِ الواسطيةِ؛ حيثُ ذُكرَ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ يرَوْنَ إقامةَ الحجِّ والجهادِ والأعيادِ مع الأمراءِ أبرارًا كانوا أو فُجَّارًا.

فقلْ له: إنَّ ما ذكرَه أنَّه منهجُ السلفِ هوَ بينَ أمرين؛ إمَّا كاذبٌ علىٰ السلفِ، وإمَّا جاهلٌ بمذهبِهم.

فـإنْ كنـتَ لا تـدري فتلـك مصـيبة وإنْ كنـتَ تـدري فالمصـيبةُ أعظـم

وقلت: «إذا كان الرسولُ يقولُ: «**إلا أَنْ تَرَوا كفرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُم فِيه مِنَ الله بُرْهَانٌ**»، فكيفَ يقولُ هذا الأخُ: إنَّ منهجَ السلفِ الخروجُ علىٰ الفاسقِ؟! يعني: أنَّهم خالفُوا كلامَ الرسولِ صراحةً، ثُمَّ إنَّ هذا الأخَ في الواقعِ ما يعرفُ الواقعَ؛ الذين خرجوا علىٰ الملوكِ سواءٌ بأمرٍ دينيٍّ، أو بأمرٍ دنيويٍّ، هل تحولتْ الحالُ من سيءٍ إلىٰ أحسنٍ؟ بلْ تحولتْ من سيءٍ إلىٰ أسوإٍ، وانظرْ الآن الدولَ

كلَّها، تحولتْ إلىٰ شيءٍ آخر»[١].

وقال: وكذلكَ من الأصولِ التي يختلفُ فيها أهلُ السنةِ وأهلُ البدعِ والخوارجِ علىٰ الأئمةِ، فالحروريةُ هؤلاءِ الخوارجُ خَرجوا علىٰ إمامِ المسلمين، وكفَّروه، وقاتَلُوه، واستباحوا دماءَ المسلمين من أجلِ ذلك، وأمَّا أهْلُ السُّنَّةِ والجماعةِ فيقولونَ: علينا أنْ نسمعَ ونطيعَ لوليِّ الأمرِ، فعلَ ما فعلَ من الكبائرِ والفسقِ، مَا لم يصل إلىٰ حَدِّ الكُفرِ البَواحِ، فحينئذٍ نُقَاتِلُهُ إذا لمْ يترتب علىٰ قتالِهِ شَرٌّ وفِتَنٌ[٢].

وقال أيضًا: مَنْ يرىٰ جوازَ الخروجِ علىٰ أئمةِ المسلمينَ الذين همْ مسلمونَ -هذا رأيُ الخوارجِ-، نَعرفُ أنَّ هؤلاءِ متشددونَ في دينِ اللهِ، لكنَّ دينَهم لم يتجاوزْ حَنَاجِرَهم، قلوبُهم خاويةٌ وخاليةٌ من الإيمانِ[٣].

وقال أيضًا لمَّا سُئِلَ عن حديثِ رسولِ الله ﷺ أنَّه قالَ: «**مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ لأَحَدٍ، مَاتَ مِيتَةَ جَاهِلِيَّةٍ**»[٤].

ومعلومٌ أنَّه في أكثرِ بلادِ المسلمينَ اليوم لا يتحققُ هذا الأمرُ، وأنَّه ليسَ في عنقِهِ بيعةٌ لأسبابٍ كثيرةٍ؛ منها: الاضطراباتُ السياسيةُ، والانقلاباتُ وغيرُها، فكيفَ يخرجُ المسلمونَ في تلك البلادِ من هذا الإثمِ وهذا الوعيدِ جزاكَ اللهُ خيرًا؟

---

(١) شرح السياسة الشرعية، لابن عثيمين (ص: ٧١٢).

(٢) لقاءات الباب المفتوح لابن عثيمين (٢/ ٤٧٩).

(٣) لقاءات الباب المفتوح (١/ ٣٢٩).

(٤) صحيح، تقدم تخريجه.

فأجابَ: المعروفُ عندَ أهلِ العلمِ: أنَّ البيعةَ لا يلزمُ منها رضىٰ كلُّ واحدٍ، وإلَّا من المعلومِ أنَّ في البلادِ مَن لا يرضَىٰ أحدٌ من الناسِ أنْ يكون وليًّا عليه، لكنْ إذا قهرَ الولي وسيطرَ وصارتْ له السلطةُ؛ فهذا هو تمامُ البيعةِ، لا يجوزُ الخروجُ عليه، إلَّا في حالةٍ واحدةٍ استثنَاهَا النبيُّ ﷺ فقالَ: «**إِلَّا أَنْ تَرَوْنَ كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللهِ بُرْهَانٌ**»[(١)][(٢)].

قالَ الألبانِيُّ: وليسَ طريقُ الخلاصِ ما يتوهمُ بعضُ الناسِ، وهوَ الثورةُ بالسلاحِ علىٰ الحُكَّامِ بواسطةِ الانقلاباتِ العسكريةِ، فإنَّها مع كونِها من بدعِ العصرِ الحاضرِ، فهي مخالفةٌ لنصوصِ الشريعةِ التي منها الأمرُ بتغيير ما بالأنفس[(٣)]. وكذلكَ فلا بُدَّ من إصلاحِ القاعدةِ لتأسيسِ البناءِ عليها: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾ [الحج: ٤٠][(٤)].

تعقيبٌ:

ممَّا تقدَّمَ يتبيَّنُ لنا أهميةُ طاعةِ وليِّ الأمرِ المسلمِ مَا لمْ يأمرْ بمعصيةٍ اتِّبَاعًا لرسولِ الله ﷺ، وهذا لا يمنعُ من تقديمِ النَّصيحةِ لولي الأمر إنْ كان علىٰ باطلٍ أوْ كانَ في ذلكِ مصلحةُ المسلمينِ، شرطُ أنْ لا تكونَ النَّصيحةُ علىٰ الملإِ، ولا أنْ يرميَهُ النَّاصحُ بالكفرِ، أو الفسقِ.

---

(١) صحيح، تقدم تخريجه.

(٢) لقاءات الباب المفتوح (٩٤/ ١٥).

(٣) يشير إلىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

(٤) التعليقات الأثرية علىٰ العقيدة الطحاوية لجمع من العلماء (ص:٤٢).

عن تميمٍ الدَّاري، أنَّ النبي ﷺ قال: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» قُلْنا: لمن؟ قال: «**لِلهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»[(١)].

قالَ الإمامُ النووي: وأمَّا النَّصيحةُ لأئمةِ المسلمينَ، فمعاوَنَتُهم علىٰ الحقِّ وطاعتُهم فيه، وأمرُهم به، وتنبيهُهم وتذكيرُهم برفقٍ ولطفٍ، وإعلامُهم بما غفلوا عنه ولم يبلغْهُم من حقوقِ المسلمينِ، وتركُ الخروجِ عليهم، وتألفُ قلوبِ الناسِ لطاعتِهم[(٢)].

قال الخطابيُّ: ومن النصيحةِ لهم الصلاةُ خلْفَهم والجهادُ معهم، وأداءُ الصدقاتِ إليهم، وتركُ الخروجِ بالسيفِ عليهم إذا ظهرَ منهم حيْفٌ أو سوءُ عشرةٍ، وأنْ لا يغروا بالثناءِ الكاذبِ عليهم، وأنْ يُدْعَىٰ لهم بالصلاحِ، وهذا كُلُّه علىٰ أنَّ المرادَ بأئمةِ المسلمين الخلفاءُ وغيرُهم ممَّنْ يقومُ بأمورِ المسلمينِ من أصحابِ الولاياتَ، وهذا هو المشهورُ[(٣)].

٣- من سماتِ أهلِّ السنةِ والجماعةِ أنَّهم يعبدونَ اللهَ كما أمرَ اللهُ وعلى هَدْيِ رسولِ اللهِ ﷺ:

فتجد فيهم العبادَ والزهادَ والعلماءَ والفقهاءَ، وفيهم من اجتمعتْ فيه هذه الخِصالُ مع شدةِ حرصهم علىٰ اتِّباعِ النبي ﷺ في الظاهرِ والباطنِ، في الأقوالِ والأفعالِ والعباداتِ والمعاملاتِ، عكسَ الخوارجِ يكثرونَ الطاعاتِ بغيرِ علمٍ ولا فقهٍ ولا اتِّباعٍ؛ فلا يجاوزُ القرآنُ حناجِرَهُم ثُمَّ يمرقونَ من الدِّين كما

(١) أخرجه مسلم (٥٥) وغيره.

(٢) شرح مسلم (١/ ٣١٥).

(٣) المصدر السابق.

وصفهُم رسولُ الله ﷺ.

قال الشاطبيُّ: فَبَيَّنَ أَوَّلًا اجتهادَهم، ثُمَّ بَيَّنَ آخِرًا بُعْدَهُمْ مِنَ الله تَعَالَىٰ[(١)].

٤- الكتابُ والسنةُ هما الدَّليلُ عندهم خلافًا للخوارجِ:

الحكمُ الشَّرْعيُّ عندَ أهلِ السنةِ يُؤخذُ بمجموعِ الأدلةِ من الكتابِ والسنةِ، لا يردونَ النصَّ مقابلَ العقلِ أو بالقياسِ، يقولونَ بحُجِيَّةِ أحاديثِ الآحادِ[(٢)] الصحيحةِ في الأحكامِ والعقائدِ وكذلكَ الأحاديثُ المتواترةُ ممتثلينَ أمرَ الله تعالىٰ بطاعةِ النبي ﷺ.

قال تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

وقال سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧].

وقال تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النور: ٥٤]، وقد سبقَ بيانُ أهميَّةِ التمسكِ بالسنةِ أوَّلَ الكتابِ.

قال ابنُ تيميةَ: يأخذُ المسلمونَ جميعَ دينهم -من الاعتقاداتِ والعباداتِ وغيرِ ذلك- من كتابِ الله، وسنةِ رسولِه، وما اتَّفقَ عليه سلفُ الأمةِ وأئمَّتُها،

---

(١) الاعتصام (١/ ١٥٦).

(٢) قال السرخسي: قال فقهاء الأمصار رحمهم الله: خبر الواحد العدل حجة للعمل به في أمر الدين، ولا يثبت به علم اليقين، وقال بعض من لا يعتد بقوله: خبر الواحد لا يكون حجة في الدين أصلًا، وقال بعض أهل الحديث: يثبت بخبر الواحد علم اليقين- أصول السرخسي (١/ ٣٢١).
قال النووي: فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد ثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها - مسلم بشرح النووي (١/ ١٣١).

وليسَ ذلك مُخَالِفًا للعقلِ الصريحِ؛ فإنَّ مَا خالفَ العقلَ الصريحَ فهو باطِلٌ، وليسَ في الكتابِ والسنةِ والإجماعِ باطلٌ، ولكن فيه ألفاظٌ قد لا يفهمُها بعضُ الناسِ، أو يفهمونَ منها معنًىٰ باطلًا؛ فالآفةُ منهم، لا من الكتابِ والسنةِ؛ فإنَّ اللهَ تعالىٰ قالَ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل: ٨٩] (١).

والأدلةُ في كتابِ الله وسنةِ رسولِه علىٰ وجوبِ طاعةِ النبي ﷺ كثيرةٌ جدًّا ولكنَّ المقامَ لا يتسع لسرْدِهَا.

٥- أهلُ السنةِ والجماعةِ لا يستحلونَ دماءَ المسلمينِ ولا أموالَهم:

الخوارجُ: يستحلونُ دماءَ وأموالَ المسلمينِ؛ وحُجَّتُهم أنَّ مرتكبَ الكبيرةَ كافرٌ، وهذا إنْ دَلَّ علىٰ شيءٍ دلَّ علىٰ فسادِ عقيدَتِهم وتركِهم اتِّباعِ النبي ﷺ.

قالَ رسولُ الله ﷺ «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَّا بِإِحْدَىٰ ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ(٢) الزَّانِي وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ(٣) وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ(٤) المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ**»(٥).

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٤٩٠).

(٢) قال النووي: المراد بالثيب: من تزوج ووطئ في نكاح صحيح، ثم زنىٰ بعد ذلك، فإنه يرجم، وإن لم يكن متزوجًا في حالة الزنا لاتصافه بالإحصان- شرح الأربعين النووي لجمع من العلماء (ص: ١٠٢).
قال ابن حجر: الثيب الزاني يحل قتله بالرجم- الفتح (١٢/ ٢١٠).

(٣) النفس بالنفس: أي من قتل عمدًا بغير حق قُتل بشرطه، المصدر السابق.

(٤) التارك لدينه هو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت، فيجب قتله إن لم يرجع إلىٰ الإسلام، شرح مسلم (٦/ ١٨٠).

(٥) أخرجه البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦).

وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ** -قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: **وَأَعْرَاضَكُمْ- حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا (أَوْ ضُلَّالًا) يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يُبَلَّغُهُ يَكُونُ أَوْعَىٰ لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ**» ثُمَّ قَالَ: «**أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ**»[(١)].

قالَ الإمامُ النووي: المرادُ بهذا كلِّه بيانُ توكيدِ غلظِ تحريمِ الأموالِ والدماءِ والأعراضِ والتحذيرِ من ذلك قولُه ﷺ: «**فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي ضُلَّالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»[(٢)] أنَّه لا حجةَ فيه لمن يقولُ بالتكفير بالمعاصي؛ بلْ المرادُ به كفرانُ النعمِ، أو هو محمولٌ علىٰ من استحلَّ قتالَ المسلمين بلا شُبَهٍ[(٣)].

٦- الشفاعةُ لنبيِّنَا ﷺ متفقٌ عليها بينَ أهلِ السنةِ والجماعةِ:

وأحاديثُ الشفاعةِ من الأحاديثِ المتواترةِ، وقد خَفِي ذلك علىٰ الخوارجِ والمعتزلةِ فخالفوا في ذلك أهلَ السنةِ وإجماعَ الأئمةِ جَهْلًا منهم بصحةِ الأحاديثِ وعِنَادًا ممَّن علمَ ذلك واستمَرَّ علىٰ بدعَتِهِ.

فقدَ أخرجَ البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما من حديثِ أبي هريرةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ؟ يَجْمَعُ اللهُ**

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤٧) ومسلم (١٦٧٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٤٧)، ومسلم (١٦٧٩).

(٣) مسلم بشرح النووي (٦/ ١٨٦).

النَّاسَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ يُسْمِعُهُمْ الدَّاعِي وَيَنْفُذُهُمُ البَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الغَمِّ وَالكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ، وَلَا يَحْتَمِلُونَ فَيَقُولُ النَّاسُ: أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: عَلَيْكُمْ بِآدَمَ فَيَأْتُونَ آدَمَ عليه السلام فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ أَبُو البَشَرِ خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَمَرَ المَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي اذْهَبُوا إِلَىٰ نُوحٍ...»

إلىٰ أنْ قال: «فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ العَرْشِ فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي عز وجل ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَىٰ أَحَدٍ قَبْلِي ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ سَلْ تُعْطَهْ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ؛ فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: أُمَّتِي يَا رَبِّ أُمَّتِي يَا رَبِّ أُمَّتِي يَا رَبِّ فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنَ البَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَىٰ ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ مَا بَيْنَ المِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الجَنَّةِ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَحِمْيَرَ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَىٰ»[1].

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٢) ومسلم (١٩٤).

وعن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الجَنَّةِ»[١] الحديث.

وقال ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»[٢].

قال أبو الحسنِ الأشعري: وقالَ أهلُ السنةِ والاستقامةِ بشفاعةِ رسولِ اللهِ ﷺ لأهلِ الكبائرِ من أمتِهِ[٣].

قال البربهاريُّ: والإيمانُ بشفاعةِ رسولِ الله ﷺ للمذنبينَ الخاطئينَ في القيامةِ وعلىٰ الصراطِ، ويخرجُهم من جوفِ جهنَّمَ[٤].

قال أبو عثمانَ الصابوني: ويؤمنُ أهلُ الدِّين والسنةِ بشفاعةِ الرسولِ ﷺ لمذنبي أهلِ التوحيدِ، ومرتكبِي الكبائرِ، كما وردَ به الخبرُ الصحيحُ عن رسولِ الله ﷺ[٥].

قالَ شيخُ الإسلامِ: إنَّ أحاديثَ الشفاعةِ في أهلِ الكبائرِ ثابتةٌ متواترةٌ عن النبي ﷺ، وقد اتَّفق عليها السلفُ من الصحابةِ وتابعيهم بإحسانٍ، وأئمةِ المسلمينِ، وإنَّما نازعَ في ذلك أهلُ البدعِ من الخوارجِ والمعتزلةِ ونحوهِم[٦].

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٦).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب السنة، باب في الشفاعة (٤/ ٢٣٦)(٤٧٣٩)، والإمام أحمد في المسند (٣/ ٢١٣)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٣/ ٢٥٠) (١٧٧٤) وصححه الألباني في المشكاة (٥٥٩٨).

(٣) مقالات الإسلاميين (٢/ ٣٥٥).

(٤) شرح السنة، للبربهاري (ص: ٤٥).

(٥) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص: ٢٥٨).

(٦) مجموع الفتاوىٰ (٤/ ٣٠٩).

الشفاعةُ مثبتَةٌ للملائكةِ والأنبياءِ والمؤمنينَ:

أخرجَ الإمامُ مسلمٌ في صحيحِهِ من حديثِ أبي سعيدٍ الخدري وفيه «... **فَيَقُولُ اللهُ ﷻ: شَفَعَتِ المَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ المُؤْمِنُونَ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا حُمَمًا فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ نَهَرُ الحَيَاةِ**»[(١)].

أَمَّا قولُ الله تعالىٰ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨]. هؤلاءِ هُمُ الذين كفروا وماتوا وهُمْ كُفَّارٌ فلا تنفعهم الشفاعةُ في الخروجِ من النارِ كما تنفعُ عصاةَ الموحدينِ الذين يخرجونَ منها ويدخلونَ الجنَّةَ كما بَيَّنَّا في الحديثِ الذي ذكرنَاهُ أنفًا.

مسألةٌ: حكمُ من حكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهِ؟

قال تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤].

مسألةُ الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهِ من المسائلِ الشَّائِكةِ التي زَلَّ بسببِهَا فئةٌ كبيرةٌ من المسلمينَ، ويرجعُ سببُ ذلك -والله أعلم- إلىٰ تركِ العملِ بقولِ الله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣] وأهلُ الذكرِ هُمْ أهلُ العلمِ بما أُنْزِلَ علىٰ الأنبياءِ كما قالَ العَلامةُ ابنُ قيمِ الجوزية[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٣) والحديث فيه رد علىٰ الخوارج والمعتزلة الذين يقولون: إن مرتكب الكبيرة كافر خالد في النار.

(٢) مفتاح دار السعادة (١/ ٢٢٢).

قال ابنُ عبدِ البرِ: وقد ضلَّتْ جماعةٌ من أهلِ البدعِ من الخوارجِ والمعتزلةِ في هذا البابِ، فاحتَجُّوا بهذِهِ الآثارِ ومثلِها في تكفيرِ المذنبينَ، واحتَجُّوا من كتابِ اللهِ بآياتٍ ليست علىٰ ظاهِرِها؛ مثلِ قولِه ﷻ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤][(١)].

وقالَ أبو المظفرِ السمعاني: واعلمْ أنَّ الخوارجَ يستدلونَ بهذِهِ الآيةِ، ويقولونَ: مَنْ لم يحكمْ بما أنزلَ اللهُ فهوَ كافرٌ، وأهلُ السنةِ قالوا: لا يُكَفَّرُ بتركِ الحكمِ[(٢)].

واعلمْ أنَّ لفظَ الكفرِ في لغةِ الكتابِ والسنةِ لا تعني دائمًا الكفرَ المخرجَ من مِلَّةِ الإسلامِ، ودليلُ ذلك:

أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»[(٣)] ومع ذلكَ فإنَّ قتالَهُ لا يخرجُ المسلمُ من الملَّةِ، والدَّليلُ أنَّ اللهَ ﷻ قالَ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ إلىٰ أنْ قالَ سبحانه ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠] فقد بيَّنَ اللهُ تعالىٰ أنَّهم إخوةٌ وسمَّاهم مؤمنينَ مع اقتتالهم وبَغْي بعضِهم علىٰ بعضٍ وأمرَ بالإصلاحِ بينهم بالعدلِ ولم يخرجْهم اللهُ تعالىٰ من الإسلامِ.

قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَىٰ المَيِّتِ**»[(٤)] ولم ينقلْ عن أحدٍ من أهلِ العلمِ من السلفِ أو الخلفِ

---

(١) التمهيد (١٦/ ١٧).

(٢) تفسير أبي المظفر السمعاني (٢/ ٤٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٧٦) ومسلم (٦٤).

(٤) أخرجه مسلم (٦٧).

من الصحابةِ والتابعينَ ومن بعدهم أنَّ النِّياحةَ أو الطعنَ في النسبِ كفرٌ يخرجُ صاحبَهُ من المِلَّةِ، وهذا هو منهجُ علماءِ السلفِ أنَّ الاستدلالَ علىٰ الحكمِ الشرعي يكونُ بالجمعِ بينَ الأدلةِ من الكتابِ والسنةِ ما استطاعوا إلىٰ ذلكِ سبيلًا مع مراعاةِ معرفةِ معنىٰ الكلمةِ في اللغةِ وفي الشرعِ فيكونُ الحكمُ علىٰ المسائلِ بشكلٍ منضبطٍ من غيرِ إفراطٍ ولا تفريطٍ.

وهكذا في قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤] جمهورُ أهلِ العلمِ من الصحابةِ والتابعينَ ومن بعدهم أنَّ منْ لمْ يحكمْ بما أنزلَ اللهُ جحودًا واستحلالًا؛ أيْ: أنَّه يعتقدُ أنَّه حلالٌ جائزٌ فقد كفرَ، وهوَ ما يطلقُ عليه العلماءُ كفرَ الاعتقادِ أمَّا من لمْ يحكمْ بما أنزلَ اللهُ لضعفِ إيمانِهِ أوْ لهوَىٰ نفسِهِ ونحوِهِ ولم يستحلَّ الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ؛ أيْ لا يعتقدُ أنَّه حلالٌ، فهوَ مرتكبٌ لكبيرةٍ كافرٌ كفرٌ عملي لا يخرجُه من الملةِ[1].

ونذكرُ ههنا أقوالَ أهلِ العلمِ في المسألةِ:

قال الطبريُّ: حدَّثنا محمدُ بنُ بشار، قالَ: ثنا عبدُ الرحمن قالَ: ثنا سفيانُ عن ابنِ جريجٍ عن عطاءٍ قولَه: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة: ٤٧] قالَ: كفرٌ دونَ كفرٍ، وفسقٌ دونَ فسقٍ، وظلمٌ دونَ ظلمٍ[2].

---

(١) سيأتي أدلة ذلك من أقوال أهل العلم.

(٢) تفسير الطبري أثر (٩٤١٦).

وأخرجَ الطبريُّ[١] عن طاوسٍ عن ابنِ عباسٍ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]؛ قالَ: هي به كفر، وليسَ كفرًا بالله وملائكتِهِ وكتبِهِ ورسلِهِ.

قال القاسمي: كفرُ الحاكمِ بغيرِ ما أنزلَ بقيدِ الاستهانةِ به والجحودِ له، وهو الذي نَحَّاهُ كثيرونَ وأثروهُ عن عكرمةَ وابنِ عباسٍ، ثُمَّ ساقَ أثرَ ابنِ عباسٍ الذي أخرجَهُ الطبريُّ، وقد سبقَ بيانُه[٢].

قال السعدي: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ من الحقِّ المبينِ، وحكمَ بالباطلِ الذي يعلمُه لغرضٍ من أغراضِهِ الفاسدةِ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤] فالحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ من أعمالِ الكفرِ، وقد يكونُ كفرًا ينقلُ عن الملةِ وذلكَ إذَا اعتقدَ حِلَّه وجوازَهُ.

وقد يكونُ كبيرةً من كبائرِ الذنوبِ ومن أعمالِ الكفرِ قد استحَقَّ من فعلِهِ العذابَ الشديدَ[٣].

قال ابنُ الجوزيِّ: والمرادُ بالكفرِ المذكورِ في الآيةِ الكريمةِ قولانِ:

أحدُهما: أنَّه الكفرُ بالله تعالىٰ.

والثاني: أنَّه الكفرُ بذلك الحكم، وليسَ بكفرٍ ينقلُ عن الملةِ، قالَ: وفصلُ الخطابِ أنَّ منْ لمْ يحكمْ بما أنزلَ اللهُ جاحدًا له وهو يعلمُ أنَّ اللهَ أنزلَهُ، كما

---

(١) انظر: تفسير الطبري، أثر رقم (٩٤١٨).

(٢) محاسن التأويل (٣/ ١٢٩).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٢٣٣).

فعلتِ اليهودُ؛ فهوَ كافرٌ، ومنْ لمْ يحكمْ به ميلًا إلىٰ الهوىٰ من غيرِ جحودٍ؛ فهوَ ظالمٌ وفاسِقٌ، وقد رَوىٰ عليُّ بنُ أبي طلحةَ عن ابنِ عباسٍ أنَّه قالَ: «من جحدَ ما أنزلَ اللهُ فقد كفرَ، ومن أقَرَّ به ولم يحكمْ به فهوَ فاسقٌ وظالمٌ»[١].

قال الإمامُ ابنُ القيِّمِ: فصلٌ: كفرُ الاعتقادِ وكفرُ العملِ:

وههنا أصلٌ آخرُ وهوَ أنَّ الكفرَ نوعانِ: كفرُ عملٍ وكفرُ جحودٍ وعنادٍ.

فكفرُ الجحودِ: أنْ يكفرَ بما علمَ أنَّ رسولَ الله جاءَ به من عندِ الله جحودًا وعنادًا من أسماءِ الله وصفاتِهِ وأفعالِهِ وأحكامِهِ، وهذا يضادُ الإيمانَ من كلِّ وجهٍ.

أمَّا كفرُ العملِ: فينقسمُ إلىٰ ما يضادُّ الإيمانَ وإلىٰ ما لا يضادُّه، فالسجودُ للصنمِ والاستهانةُ بالمصحفِ وقتلُ النبي وسبِّهِ يضادُّ الإيمانِ.

أمَّا الحكمُ بغيرِ ما أنزلَ الله وتركُ الصلاةِ فهوَ من الكفرِ العَمَلي قطعًا ولا يمكنُ أنْ ينفىٰ عنْهُ اسمُ الكفرِ بعدَ أنْ أطلقَهُ اللهُ ورسولُه عليه، فالحاكِمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ كافرٌ، وتاركُ الصلاةِ كافرٌ بنصِّ رسولِ الله ﷺ ولكن هوَ كفرُ عملٍ لا كفرَ اعتقادٍ.

وقد نفىٰ الرسولُ ﷺ الإيمانَ عن الزَّانِي والسارقِ وشاربِ الخمرِ[٢] وعمَّن لا يأمنَ جارُه بوائِقَهُ[٣]، وإذا نفىٰ عنه اسمُ الإيمانِ فهو كافرٌ من جهةِ

---

(١) زاد المسير (٢/ ٣٦٦-٣٦٧).

(٢) انظر البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧).

(٣) انظر البخاري (٦٠٦١).

العملِ، وإنْ انتفىٰ عنه كفرُ الجحودِ والاعتقادِ، وكذلكَ قولُه: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»[١] فهذا كفرُ عملٍ.

وقد أعلن النبي ﷺ بما قلنَاهُ في قولِهِ في الحديثِ الصحيحِ «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»[٢] ففرَّقَ بين سبابِهِ وقتالِهِ وجعلَ أحدَهُمَا فسوقًا لا يكفرُ به و الآخرَ كفرًا، ومعلومٌ أنَّه إنَّما أرادَ الكفرَ العَمَلي لا الاعتقادِيَّ وهذا الكفرُ لا يخرجُه من الدَّائرةِ الإسلاميَّةِ والملَّةِ بالكُليةِ، كما لا يخرجُ الزَّاني والسارقُ والشاربُ من المِلَّةِ وإنْ زالَ عنه اسمُ الإيمانِ.

وهذا التفصيلُ هوَ قولُ الصحابةِ الذين همْ أعلمُ الأمةِ بكتابِ الله وبالإسلامِ والكفرِ ولوازِمِهمَا، فلا تتلقىٰ هذه المسائلُ إلَّا عنهم؛ فإنَّ المتأخرينَ لم يفهموا مرادَهم فانقسموا فريقينِ: فريقًا أُخرجوا من المِلَّةِ بالكبائرِ وقضوا علىٰ أصحابِها بالخلودِ في النَّارِ.

وفريقًا جَعلوهم مؤمنينَ كامِلي الإيمانِ، فهؤلاءِ غلوا، وهؤلاءِ جفوا. وهدَىٰ اللهُ أهلَ السنةِ للطريقةِ المثلىٰ والقولِ الوسطِ الذي هوَ في المذاهبِ كالإسلامِ في المِلَّةِ.

فههنا كفرٍ دونَ كفرٍ، ونفاقٌ دونَ نفاقٍ، وشركٌ دونَ شركٍ، وفسوقٌ دونَ فسوقٍ، وظلمٌ دونَ ظلمٍ، قالَ سفيانُ بنُ عيينةَ عن هشامِ بنِ جبيرٍ عن طاوسٍ عن ابنِ عباسٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ

---

(١) أخرجه البخاري (١٢١) ومسلم (٦٥).

(٢) متفق عليه، تقدم تخريجه.

﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤] قالَ: «هو بهم كفرٌ وليسَ كمن كفرَ بالله وملائكتِه وكتبِه ورسلِه» وقالَ في روايةٍ أخرىٰ عنه: «كفرٌ لا ينقلُ عن المِلَّةِ» وقالَ طاوسٌ: «ليسَ بكفرٍ ينقلُ عن المِلَّةِ»، وقالَ وكيعٌ عن سفيانَ عن ابنِ جريج عن عطاءٍ: «كفرٌ دونَ كفرٍ، وظلمٌ دونَ ظلمٍ، وفسقٌ دونَ فسقٍ».

وهذا الذي قالَه عطاءٌ بيِّنٌ في القرآنِ لمن فَهِمَهُ؛ فإنَّ اللهَ سبحانه سمَّىٰ الحاكمَ بغيرِ ما أنزله كافرًا، وسمَّىٰ الجاحدَ بما أنزله علىٰ رسولِه كافرًا؛ وليسَ الكافران علىٰ حدٍّ سواءٍ، وسمَّىٰ الكافرَ ظَالِمًا كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وسمِّي متعديًّا حدودَهَ في النِّكاحِ والطلاقِ والرَّجعةِ والخلعِ ظَالمًا؛ فقالَ: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [الطلاق: ١]، وقالَ نبيُّهُ يونسُ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقالَ صفيُّهُ آدمُ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقالَ كليمُهُ موسىٰ: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص: ١٦]، وليسَ هذا الظلمُ مثلَ ذلك الظلم.

ويسمَّىٰ الكافرُ فاسقًا كما في قولِه: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٦، ٢٧]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة: ٩٩]، وهذا كثيرٌ في القرآنِ، ويسمَّىٰ المؤمنُ العاصي فاسقًا كما في قولِه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾﴾ [الحجرات: ٦] نزلت في الحكمِ بنِ أبي العاصِ، وليسَ الفاسقُ كالفاسقِ.

وقالَ عن إبليسَ ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، وقالَ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ

ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وليسَ الفسوقُ كالفسوقِ.

فالكفرُ كفرانِ، والظلمُ ظلمانِ، والفسقُ فسقانِ، وكذا الجهلُ جهلانِ: جهلُ كفرٍ، كما في قولِه تعالىٰ ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وجهلُ غيرُ كفرٍ كقولِه تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ ﴾ [النساء: ١٧]، كذلك الشِّرْكُ شركانِ: شركٌ ينقلُ عن الملةِ وهوَ الشِّرْكُ الأكبرُ، وشركٌ لا ينقلُ عن الملةِ وهوَ الشِّرْكُ الأصغرُ، وهوَ شركُ العملِ كالرِّياءِ؛ قالَ تعالىٰ في الشِّركِ الأكبرِ ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ﴾ [المائدة: ٧٢]، وفي شركِ الرِّياء ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ [الكهف: ١١٠]، ومن هذا الشِّرْكِ الأصغرِ قولُه ﷺ «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الله فَقَدْ أَشْرَكَ**» رواهُ أبو داودَ وغيرُه، ومعلومٌ أنَّ حِلْفَهُ بغيرِ الله لا يخرجُه عن المِلَّةِ ولا يُوجبُ له حكمُ الكُفَّارِ.

فانظرْ كيفَ انقسمَ الشِّرْكُ والكفرُ والفسوقُ والظلمُ والجهلُ إلىٰ ما هو كفرٌ ينقلُ عن الملَّةِ وإلىٰ ما لا ينقلُ عنها.

كلامُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ يَدُلُّ علىٰ هذا.

فإنَّ إسماعيلَ بنَ سعدِ الشالنجي قالَ: سألتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ عن المُصِرِّ علىٰ الكبائرِ يطلبها بجهدِه إلَّا أنَّه لم يتركِ الصلاةَ والزَّكاةَ والصومَ، وهل يكونُ مصرًّا من كانت هذه حالُه؟ قالَ: هوَ مُصِرٌّ مثلُ قولِهِ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»[1] يخرجُ من الإيمانِ ويقعُ في الإسلامِ، ونحوُ قولِهِ «**وَلَا يَشْرَبُ**

(١) صحيح، تقدم تخريجه.

الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ» ونحوُ قولِ ابنِ عباس في قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، قالَ إسماعيلُ: فقلتُ له: ما هذا الكفرُ؟ قالَ: كفرٌ لا ينقلُ عن المِلَّةِ مثلُ الإيمانِ بعضُه دونَ بعضٍ، فكذلك الكفرُ حتَّىٰ يجيءَ من ذلك أمرٌ لا يختلفُ فيه[1].

وسئلَ العلَّامَةُ عبدُ العزيز بنُ بازٍ:

هل يعتبرُ الحُكَّامُ الذين يحكمونَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ كُفَّارٌ؟ وإذا قلنا: إنَّهم مسلمون فماذا نقولُ عن قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]؟

الجوابُ: الحُكَّامُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ أقسامٌ، تختلفُ أحكامُهم بحسبِ اعتقادِهم وأعمالِهم؛ فمن حكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ يرَىٰ أنَّ ذلك أحسنُ من شرعِ الله، فهوَ كافرٌ عندَ جميعِ المسلمينَ. وهكذا من يُحَكِّمُ القوانينَ الوضعيةَ بدلًا من شرعِ الله يرَىٰ أنَّ ذلك جائزٌ -ولو قالَ: إنَّ تحكيمَ الشريعةِ أفضلُ- فهوَ كافرٌ لكونِهِ استَحَلَّ مَا حَرَّمَ اللهُ.

أمَّا من حكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ اتِّبَاعًا للهوَىٰ أو لرِشْوَةٍ أو لعداوةٍ بينَهُ وبينَ المحكومِ عليه أو لأسبابٍ أخرىٰ وهوَ يعلمُ أنَّه عاصٍ لله بذلكَ وأنَّ الواجبَ عليه تحكيمُ شرعِ الله؛ فهذا يعتبرُ من أهلِ المعاصي والكبائر، ويعتبرُ قد أتىٰ كفرًا أصغرَ وظلمًا أصغرَ وفسقًا أصغرَ كما جاءَ هذا المعنىٰ عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعن طاوسٍ وجماعةٍ من السلفِ الصَّالِحِ وهوَ المعروفُ عندَ أهلِ العلمِ. واللهُ

---

(١) الصلاة وحكم تاركها، لابن القيم (ص: ٤٥- ٤٩).

ولي التوفيق[١].

وإلىٰ هذا القولِ ذهبَ العَلَّامَةُ المُحَدِّثُ الشَّيخُ الألبانِيُّ، والعَلَّامَةُ ابنُ عثيمين رحمهما اللهُ[٢].

واعلمْ أنَّ من أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ أنَّهم يقولونَ: إنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، والإيمانُ يزيدُ وينقصُ، وإنَّ الأعمالَ من الإيمانِ. ويثبتونَ عذابَ القبرِ، عكسَ اعتقادِ الخوارجِ، وسيأتي بيانُ ذلك[٣].

(١) مجموع فتاوىٰ ابن باز (٣/ ٩٩٠، ٩٩١).

(٢) الشريط السبعون بعد المائة السادسة من سلسلة الهدىٰ والنور بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٤١٣هـ ونشرتها جريدة «المسلمون» العدد (٥٥٦) بتاريخ ٥/ ٥/ ١٤١٦ هـ انظر «الكواشف الجلية» (ص: ٣١٤-٣٢٣).

(٣) انظر: عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد الإباضية، وعقائد المرجئة، والجهمية.

الإباضية

الإباضية

تعريفُها:

الإباضِيَّةُ فرقةٌ من فرقِ الخوارجِ الكبرىٰ، وهمْ أتباعُ عبدِ الله بنِ إباض.

قالَ شيخُ الإسلامِ: وهؤلاءِ الخوارجُ لهم أسماءٌ؛ يقالُ لهم: الحَرُورِيَّةُ؛ لأنَّهم خرجوا بما كانَ يقالُ له: حَرُوراءُ، ويقالُ لهم: أهلُ النَّهْروانِ؛ لأنَّ عليًّا قاتلَهُم هناك. ومن أصنافِهم: الإباضِيَّةُ أتباعُ عبدِ الله بن إباض، والأزارقةُ أتباعُ نافعِ بنِ الأزرق، والنجداتُ أصحابُ نجدةَ الحروري[1].

نشأةُ الإباضِيَّةُ:

أوَّلُ ما نشأتِ الإباضِيَّةُ بصفتِها فرقةً متميزةً في عُمَان ومَا حَوْلَها، وذلكَ في النِّصفِ الثَّاني من القرنِ الأوَّلِ الهجري وذلكَ بعد سنة (٦٤ هـ) حينَ خالفَ ابنُ إباضٍ نافعَ بنَ الأزرقِ في موقفِهِ من المسلمينَ، حينَ قالَ نافعٌ: بأنَّهم مشركونُ وتجرِي عليهم أحكامُ المشركينِ، وقالَ ابنُ إباضٍ: بأنَّهم كُفَّارُ نعمةٍ يقاتلونَ ولا تجرِي عليهم أحكامُ الكُفَّارِ.

ومنذُ ذلك التَّاريخِ وحتَّىٰ اليوم وعُمانُ تُعَدُّ من معاقِلِ الإباضِيَّةِ يحكُمُهَا حُكَّامٌ أو سلاطِينٌ أو ولاةٌ إباضِيُّونَ، إلَّا فتراتٌ يسيرةٌ من التاريخِ كانت فيها تحتَ سُلُطاتٍ إسلامِيَّةٍ غيرِ إباضِيَّةٍ أو استعماريةٍ لكنَّها بقيتْ إباضِيَّةً من حيثُ

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٤٨٠).

المعتقدُ والسكان غالبًا ولا يزالُ لهم وجودٌ في حضرَ موتٍ واليمن[١].

ولإباضِيَّةِ عُمان امتدادٌ في السَّاحِلِ الشَّرْقِيِّ للخليجِ جهة إيران حاليًا، والسَّاحِلُ الشَّرْقِيِّ لأفريقيا في زنجبار[٢] أو تنزانيا كما تسمَّىٰ حاليًا.

الإباضِيَّةُ وموافَقتُها لعقائدِ الخوارجِ:

الإباضِيَّةُ لا تخالفُ سائرَ الخوارجِ في غالبِ أصولِهم، وأشهرُ مسألةٍ اختلفوا فيها مع غيرهم من فرقِ الخوارجِ بعد أنْ فارقوا ابنَ الزبير حيثُ لم يتبرأْ من عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هي:

مسألةُ الموقفِ من المخالفينَ: أي حُكْمهم علىٰ بقِيَّةِ المسلمينَ، فأغلبُ الخوارجِ يرونَ ما عَدَاهُم من المسلمينَ كُفَّارًا مشركينَ، يجبُ قتالُهم ولا يجوزُ مناكَحتُهم ولا إرثُهم ولا أكلُ ذبائِحِهم، ودارُهم دارُ حربٍ.

أمَّا الإباضِيَّةُ فإنَّها وإنْ رأتْ جوازَ قتالِ المسلمين أحيانًا، إلَّا أنَّها تقولُ: بأنَّهم كُفَّارُ نعمةٍ ويجرونَ عليهم أحكامَ الموحدينَ من حيثُ النِّكاحِ والإرثِ والسَّبْيِ والغنائِمِ، وجوازِ معايشتِهم والإقامةِ بينهم وهذه المسألةُ من المسائلِ التي أجمعَ كُتَّابُ الفِرَقِ علىٰ أنَّ الإباضِيَّةَ خالفت فيها سائِرَ الخوارجِ، وأنَّها تُعَدُّ من الفوارقِ الرَّئيسِيَّةِ بلْ هي الميزةُ التي أضفت علىٰ الإباضِيَّةِ سمَةَ الاعتدالِ تجاهَ المخالفينَ والتَّي جعلت الإباضِيَّةَ تُعَايشُ بَقِيَّةَ المسلمينَ وتسالِمُهُم حتَّىٰ اليوم.

---

(١) راجع: الإباضية دراسة مركزة (علي يحيىٰ معمر) (٣٣، ٣٤) والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (ص: ١٩) نقلًا من رسائل ودراسات (٢/ ٨٠).

(٢) مختصر تاريخ الإباضية للباروني (ص: ٢٦، ٢٧، ٦١) المصدر السابق.

ويحاولُ بعضُ الإباضِيَّةِ المتأخرينَ عَبَثًا وتَكَلُّفًا لهذا السببِ وغيرِه، أنْ يخرجُ الإباضِيَّةَ من الخوارجِ، وهذه مُغالَطَةٌ لا يُقِرُّهم عليها أحدٌ من أهلِ العلمِ، بلْ إنَّ الإباضِيَّةَ أنفسهم يعتدونَ ويقولونَ ويؤرخونَ لدعوتهم بما يُعطينَا الأدِلَّةَ القاطعةَ بأنَّهم من الخوارجِ[١].

جملةٌ من عقائدِ الإباضِيَّةِ ومنهجِهم وسماتِهم:

يتفقُ العلماءُ والباحثونَ قديمًا وحديثًا علىٰ أنَّ الإباضِيَّةَ في أصولِها العقديةِ فرعٌ عن الخوارجِ وتلتقِي معهم في أغلبِ الأصولِ التَّي خرجت بها الخوارجُ عن الأُمَّةِ وها هِي أصولُ الإباضِيَّةِ ومنهجُهم وسماتُهم[٢]:

١- **تعطيلُ صفاتِ الله.**

٢- **قولُ بعضِهم بخلقِ القرآن.**

٣- **نفي رؤيةِ الله تعالىٰ في الآخرةِ.**

٤- **تجويزُهم الخروجَ علىٰ الحُكَّامِ الظلمةِ.**

٥- **تكفيرُ مرتكبِ الكبيرةِ كفرَ نعمةٍ أو كفرَ نفاقٍ.**

٦- **إنكارُ الشَّفاعةِ لأهلِ الكبائرِ.**

٧- **طعنُهم في الصحابةِ كعثمانَ وعليٍّ وعمرِو بنِ العاص وطلحةَ والزبيرِ رضي الله عنهم وأصحابِ الجمل**[٣].

---

(١) الأهواء والافتراق والبدع – لناصر العقل (٢/ ٦٩-٧٠).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ١٨٣)، الفرق بين الفرق للبغدادي (ص: ١٠٣)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٣٣)، المعارف لابن قتيبة (ص: ٦٢٢).

(٣) أصحاب الجمل: محصلها أن عثمان لما قتل وبويع علي بالخلافة خرج طلحة والزبير إلىٰ مكة =

عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ومفارقتُها لعقائدِ الإباضِيَّةِ:

١- عقيدةُ السلفِ في الصِّفاتِ:

اعلمْ أنَّ اعتقادَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في بابِ صفاتِ الله تعالىٰ؛ أنْ نثبتَ ما أثبَتَه اللهُ لنفسِهِ، وأثبتَهُ له نَبِيُّهُ ﷺ في الأحاديثِ المرويةِ عنه بأسانيدَ صحيحةٍ؛ من غيرِ تشبيهِ صفاتِ الله بصفاتِ المخلوقِ، ولا تكييفٍ للصفةِ، ولا نفي لها، ولا تأويلِها تأويلًا باطلًا يخالفُ نصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأئمةِ.

قال أبو عثمان الصابوني: أصحابُ الحديثِ -حفظَ اللهُ تعالىٰ أحياءَهم ورحمَ أمواتَهم- يشهدونَ لله تعالىٰ بالوحدانِيَّةِ، وللرسولِ ﷺ بالرِّسالةِ والنبوةِ، ويعرفونَ ربَّهم ﷻ بصفاتِهِ التي نطقَ بها وحيُه وتنزيلُه، أو شهدَ له بها رسولُه ﷺ

= فوجدا عائشة وكانت قد حجت، فاجتمع رأيهم علىٰ التوجه إلىٰ البصرة يستنفرون الناس للطلب بدم عثمان، فبلغ ذلك عليًّا فخرج إليهم، فكانت وقعة الجمل، ونسبت إلىٰ الجمل الذي كانت عائشة قد ركبته وهي في هودجها تدعو الناس إلىٰ الإصلاح، فتح الباري (٧/ ٧٣٤) قال الحافظ ابن حجر: إن أحدًا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليًّا في الخلافة، ولا دعوا إلىٰ أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت هي ومن معها علىٰ علي منعه من قتل قتلة عثمان وترك القصاص منه، وكان علي ينظر أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت علىٰ أحد بعينه أنه قتل عثمان اقتص منه، فاختلفوا بسبب ذلك، الفتح (١٣/ ٦٠-٦١) اهـ.

ومما يدل علىٰ أن عليًّا ومن معه كان علىٰ الحق حديث كلاب الحوأب وفيه أن عائشة لما أتت علىٰ الحوأب سمعت نباح الكلاب، فقالت: ما أظنني إلا راجعة، إن رسول الله ﷺ قال لنا: «**أيتكن تنبح عليها كلاب الحوأب؟**» فقال لها الزبير: ترجعين عسىٰ الله ﷻ أن يصلح بك بين الناس؟ أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٩٧)، وأبو داود الطيالسي (٨/ ٢٨٢) (٤٨٦٨) في مسنديهما، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ١٢٦) (٦٧٣٢)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٧٤).

علىٰ ما وردت الأخبارُ الصِّحاحُ به، ونقلتِ العدولُ الثِّقاتُ عنهُ، يثبتونَ ما أثبتَه لنفسِهِ في كتابِهِ، وعلىٰ لسانِ رسولِه ﷺ، ولا يعتقدونَ تَشْبِيهًا لصفاتِهِ بصفاتِ خلقِهِ، فيقولونَ: إنَّه خلقَ آدمَ بيديه، كما نَصَّ عليه -سبحانَه- في قولِه عَزَّ من قائلٍ: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥].

ولا يحرفونَ الكلمَ عن مواضِعِه؛ بحملِ اليدين علىٰ النِّعْمتينِ، أو القوتينِ، كتحريفَ المعتزلةِ، والجهميَّةِ أهلكَهُم اللهُ ولا يكيفونهما -بكيفٍ أو شبهِهَا- بأيدي المخلوقين، كتشبيهَ المُشَبِّهةِ خَذَلَهُم اللهُ.

وقد أعاذَ اللهُ -تعالىٰ- أهلَ السُّنَّةِ من التَّحريفِ، والتَّشبيهِ، والتَّكييفِ، وَمَنَّ عليهم بالتَّعريفِ، والتَّفهيمِ، حتَّىٰ سلكوا سبيلَ التَّوحيدِ، والتَّنزيهِ، وتركوا القولَ بالتَّعطيلِ، والتَّشبيهِ، واتَّبعوا قولَ الله ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورىٰ: ١١] (١).

قال الشهرستاني: وأمَّا السَّلَفُ الذين لم يتعرضوا للتأويلِ، ولا تهدفوا للتشبيهِ، فمنهم: الإمامُ مالكُ بنُ أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ إذ قالَ: الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ. ومثلُ: أحمدُ بنُ حنبلٍ وسفيانُ الثوري، وداودُ بنُ عليٍّ الأصفهاني، ومَن تَبِعهم (٢).

قال ابنُ عبدِ البرِّ: أهلُ السُّنَّةِ مجمعونَ علىٰ الإقرارِ بالصِّفاتِ الواردةِ كُلِّها في القرآنِ والسُّنَّةِ، والإيمانِ بها، وحملِهَا علىٰ الحقيقةِ، لا علىٰ المجازِ، إلَّا أنَّهم

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص: ١٦٠- ١٦٤).

(٢) الملل والنحل (١/ ١٠٥).

لا يكيفونَ شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفةً محصورةً، وأمَّا أهلُ البدعِ؛ الجهميةُ، والمعتزلةُ كلُّها، والخوارجُ، فكُلُّهم ينكرونَها، ولا يحملونَ شيئًا منها علىٰ الحقيقةِ، ويزعمونَ أنَّ من أقَرَّ بها مُشَبِّهٌ، وهم عند من أقرَّ بها نافونَ للمعبودِ، والحَقُّ فيما قالَه القائلونَ بما نطقَ به كتابُ الله وسُنَّةُ رسولِ الله ﷺ وهمْ أئمةُ الجماعةِ[1].

٢- عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ:

جمهورُ أهلِ العلمِ من السَّلفِ والخلفِ علىٰ أنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ. قالَ تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

قال الآجريُّ: اعلموا -رحمنا اللهُ تعالىٰ وإيَّاكُم- أنَّ قولَ المسلمين الذين لم تزغْ قلوبُهم عن الحَقِّ، ووفقوا للرَّشادِ قديمًا وحديثًا، أنَّ القرآنَ كلامُ الله تعالىٰ، ليسَ بمخلوقٍ؛ لأنَّ القرآنَ من علمِ الله، وعلمُ الله لا يكونُ مخلوقًا، تعالىٰ اللهُ عن ذلك.

دَلَّ علىٰ ذلك القرآنُ والسُّنَّةُ وقولُ الصحابةِ رضي الله عنهم وقولُ أئمةِ المسلمين، لا ينكِرُ هذا إلَّا جهمي خبيثٌ، والجهميُّ عندَ العلماءِ كافرٌ؛ قالَ تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]... وساقَ أدِلَّةً أُخر[2].

---

(١) التمهيد (٧/ ١٤٥).

(٢) الشريعة (ص: ٦٣).

قال الدارمي: بابُ الاحتجاجِ للقرآنِ أنَّه غيرُ مخلوقٍ. قال أبو سعيدٍ: فمن ذلكَ ما أخبرَ اللهُ تعالىٰ في كتابِهِ عن زعيمِ هؤلاءِ الأكبرِ، وإمامِهِم الأكفرِ، الذي ادَّعَىٰ أولًا أنَّه مخلوقٌ، وهوَ الوحيدُ، واسمُه الوليدُ بنُ المغيرةِ، فأخبرَ الله عن الكافرِ دعوَاهُ فيه، ثُمَّ أنكرَ عليه دَعْوَاهُ، ورَدَّهَا عليه، ووعدَه النَّارَ؛ أنِ ادَّعَىٰ أنَّ قولَ الله قولَ البشرِ.

وقولُه: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾، وقولُ هؤلاءِ الجهمية: «هوَ مخلوقٌ» واحدٌ، لا فرقَ بينَهُما، فبئسَ التابعُ، وبئسَ المتبوعُ؛ قالَ الله تعالىٰ: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ﴿١٢﴾ وَبَنِينَ شُهُودًا ﴿١٣﴾ وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمْهِيدًا ﴿١٤﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّآ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ لِـَٔايَٰتِنَا عَنِيدًا ﴿١٦﴾﴾ [المدثر: ١١- ١٦]؛ يعني أنَّه ليسَ قولَ بشرٍ كَما ادَّعىٰ الوليدُ، ولكِنَّهُ قولُ الله ﷻ... ومما يحتجُ به أيضًا عليهم من كتابِ الله ﷻ قولُ الله ﷻ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقولُه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٣، ٢٤]، تثبيتًا أنَّهم لا يفعلونَه أبدًا، وقولُه: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾﴾ [هود: ١٣]؛ ففي هذا بيانٌ أنَّ القرآنَ خرجَ من الخالقِ، لا من المخلوقينَ، وأنَّه كلامُ الخالقِ، لا كلامَ المخلوقينَ[1].

---

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص: ١٦٧، ١٦٨) باختصار.

قال شيخُ الإسلامِ: مذهبُ سلفِ الأمةِ وأئمَّتُها من الصَّحابةِ والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ وسائرِ أئمةِ المسلمينِ كالأئمةِ الأربعةِ وغيرِهم مَا دَلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ وهوَ الذي يوافقُ الأَدِلَّةَ العَقْلِيَّةَ الصَّريحةَ أنَّ القرآنَ كلامُ الله مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ، منهُ بدأَ وإليهِ يعودُ، فهوَ المتكلمُ بالقرآنِ والتوراةِ والإنجيلِ وغيرِ ذلك من كلامِهِ، ليسَ ذلك مخلوقًا منفصلًا عنهُ، هوَ سبحانَه يتكلَّمُ بمشيئَتِهِ وقدرتِهِ، فكلامُه قائِمٌ بذاتِهِ، ليسَ مخلوقًا بائِنًا عنه[١].

وقال: من جعلَ كلامَه مخلوقًا؛ لزمَهُ أنْ يقولَ: المخلوقُ هوَ القائلُ لموسىٰ: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴿١٤﴾﴾ [طه: ١٤] وهذا ممتنعٌ لا يجوزُ أنْ يكونَ هذا كلامًا إلَّا لرَبِّ العالمينَ، وإذا كانَ اللهُ قد تَكَلَّمَ بالقرآنِ والتوراةِ وغيرِ ذلكَ من الكتبِ بمعانِيها وألفاظِهَا المنتظمةِ من حروفٍ لم يكن شيءٌ من ذلك مخلوقًا، بلْ كان ذلك كلامًا لرَبِّ العالمين[٢].

٣- أجمعَ أهلُ السُّنَّةِ من الصَّحابةِ والتابعينَ ومن بعدهم على رؤيةِ المؤمنينَ رَبَّهم يومَ القيامةِ:

قال تعالىٰ: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] عن عبدِ الله البجلي قالَ: كُنَّا جُلُوسًا مع النبي ﷺ فنظرَ إلىٰ القمرِ ليلةَ أربعَ عشرةَ، فقالَ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عيانًا كَمَا تَرَوْنَ هَذَا لَا تُضَامُونَ[٣] فِي رُؤْيَتِهِ**»[٤].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٢/ ٣٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٢/ ٤١).

(٣) لا تضامون في رؤيته: لا تجتمعون لرؤيته في جهة ولا يضم بعضكم إلىٰ بعض، الفتح (١٣/ ٤٣٦).

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٣٦) ومسلم (٦٣٣).

وعن صهيبٍ، عن النبي ﷺ قالَ: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ**». قَالَ: «**يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﷻ**»[(١)].

وعن أبي هريرةَ رضي الله عنه قالَ: قَالَ أُنَاسٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟**» قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟**» قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ**»[(٢)].

قال أبو عثمان الصابوني: ويشهدُ أهلُ السُّنَّةِ أنَّ المؤمنينَ يرونَ رَبَّهم -تبارك وتعالىٰ- بأبصارِهم، وينظرونَ إليهِ، علىٰ ما وردَ به الخبرُ الصَّحيحُ عن رسولِ اللهِ ﷺ في قولِه: «**إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ**»[(٣)(٤)].

قال قوَّامُ السُّنَّةِ أبو القاسمِ الأصبهاني: ومن مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ أنَّ المؤمنينَ يرونَ اللهَ -تبارك وتعالىٰ- بأبصارِهم يومَ القيامةِ... ثُمَّ سَاقَ جملةً من الأحاديثِ الصَّحيحةِ الدَّالةِ علىٰ ذلكِ، منها حديثُ أبي هريرةَ، وفيه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي**

(١) أخرجه البخاري (٤٨٧٨)، ومسلم (١٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢).

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري (٥٥٤، ٤٨٥١)، ومسلم (٦٣٢).

(٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص: ٢٦٣).

الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ»[١][٢].

قال شيخُ الإسلامِ: الذي يجبُ علىٰ كلِّ مسلمٍ اعتقادُهُ أنَّ المؤمنينَ يرونَ رَبَّهم في الدَّارِ الآخرةِ في عرصةِ القيامةِ، وبعدما يدخلونَ الجَنَّةَ، علىٰ ما تواترت به الأحاديثُ عن النبيِّ ﷺ عندَ علماءِ الحديثِ... وساقَ جملةً من الأحاديثِ كما تقدَّمَ[٣].

٤- أئمةُ السلفِ والخلفِ لا يكفِّرونَ مرتكبَ الكبيرةِ:

بلْ هو عاصٍ، ويثبتونَ الشَّفَاعةَ لأهلِ الكبائرِ وسائرِ الشَّفَاعَاتِ التي وردت في الكتابِ والسُّنَّةِ، وقد سبقت المسألةُ[٤].

٥- حُبُّ الصَّحابةِ أمرٌ واجبٌ:

وأنَّ بُغْضَهُم نفاقٌ، والتَّرَضِّي عنهم جميعًا، والكَفُّ عَمَّا شجرَ بينهم، واعتقادُ عدالَتِهم؛ لأنَّهم أصحابُ النبي ﷺ، ونقلةُ دين الله، وقد أثنىٰ اللهُ تعالىٰ عليهم ورضي عنهم، ووصفَهم بالصِّدْقِ بِنَصِّ القرآنِ والآياتِ القرآنيةِ، والأحاديثُ في مدحِهم وعظيمِ قدرِهم كثيرةٌ نذكرُ منها:

قولَ الله تعالىٰ: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤، ٨٠٦، ٤٥٨١)، ومسلم (١٨٢).

(٢) الحجة في بيان المحجة، لأبي القاسم الأصبهاني (ص: ٣٧٦، ٣٧٧).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٤٨٥، ٤٨٦).

(٤) باب عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لمنهج الخوارج.

[الفتح: ١٨] ... إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًاۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

قال تعالىٰ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾﴾... إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ٨- ١٠].

قال القرطبي: هذه الآيةُ دليلٌ علىٰ وجوبِ مَحَبَّةِ الصَّحابةِ؛ لأنَّه جعلَ لمن بعدَهم حَظًّا في الفيءِ ما أقاموا علىٰ محبتِهم وموالتِهم والاستغفارِ لهم.

وفي (ص: ٣٤) قال: أمروا أنْ يستغفروا للسَّابقينَ الأَوَّلينَ من المهاجرينَ والأنصارِ[1].

قال ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أمرَ اللهُ تعالىٰ بالاستغفارِ لأصحابِ محمدٍ ﷺ وهوَ يعلمُ أنَّهم سيفتنون.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٣٣).

وقالتْ عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أُمرتُم بالاستغفارِ لأصحابِ محمدٍ فسببتُمُوهُم[١].

عن أبي سعيدٍ الخدري قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ «**يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزُو فِئَامٌ[٢] مِنَ النَّاسِ فَيَقُولُونَ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ الله ﷺ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ فَيُفْتَحُ لَهُم**»[٣].

عن واثلةَ بنِ الأسقعِ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**لَا تَزَالُون بِخَيرٍ مَا دَامَ فِيكُم مَنْ رَآنِي وَصَاحَبَنِي، وَالله لَا تَزالُون بِخَيْرٍ مَا دام فِيكُم مَنْ رَأَىٰ مَنْ رَآنِي وصَاحَب مَنْ صَاحَبَنِي**»[٤].

عن ابنِ مسعودٍ قالَ: «إِنَّ اللهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ العِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ العِبَادِ فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ العِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ العِبَادِ فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ يُقَاتِلُونَ عَلَىٰ دِينِهِ فَمَا رَأَىٰ المُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ الله حَسَنٌ وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ الله سَيِّئٌ»[٥].

قال رسولُ الله ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا**

---

(١) المصدر السابق.

(٢) فئام: أي الجماعة- الفتح (٧/ ٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٤٩) ومسلم (٢٥٣٢).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٤٠٥)(٣٢٤١٧)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٦٣٠) (١٤٨١)، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٨٥)(٢٠٧). وحسّن إسناده الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٢٨٣).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٣٧٩)، والآجري في الشريعة (٤/ ١٦٧٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١١٢)(٨٥٨٣). وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٣٣).

مَا بَلَغَ مُدَّ[١] أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ[٢]»[٣].

قال رسولُ الله ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[٤].

أقوالُ أهلِ العلمِ في فضائلِ الصَّحابةِ

وجوبُ الكَفِّ عَمَّا شجرَ بينهم:

قال الإمامُ النووي: واعلمْ أنَّ سَبَّ الصَّحابةِ رضي الله عنهم حرامٌ من فواحشِ المحرماتِ، سواءٌ من لابسَ الفِتنَ منهم وغيرِه؛ لأنَّهم مجتهدونَ في تلك الحروبِ، مُتَأَوِّلونَ كما أوضحنَاهُ في أوَّلِ فضائلِ الصَّحابةِ[٥].

قال الآجري: فكانوا بالله عز وجل أعرفَ، وبرسولِهِ ﷺ وبالقرآنِ، وبالسُّنَّةِ، ومنهم يؤخذُ العلمِ، وفي قولِهم نعيشُ، وبأحكامِهم وبأدبِهم نتأَدَّبُ، ولهم نَتَّبِعُ، وبهذا أُمِرْنَا.

فإنْ قالَ: وإيش الذي يضُرُّنَا من معرفتِنا لِمَا جرَىٰ بينهم والبحثِ عنهُ؟ قيلَ لهُ: ما لا شَكَّ فيه؛ وذلك أنَّ عقولَ القومِ كانت أكبرَ من عقولِنا، وعقولُنا أنقصُ بكثيرٍ، ولا نأمَنُ أنْ نبحثَ عَمَّا شجرَ بينهم، فنَزِلَّ عن طريقِ الحَقِّ، ونتخَلَّفُ عَمَّا أُمِرنا فيهم.

---

(١) الفيء في اصطلاح الفقهاء: هو ما أخذ من مال الكفار بحق من غير قتال، كذا المال الذي فروا وتركوه خوفًا من المسلمين، تفسير السعدي (ص: ٨٥). مد: أي المد من كل شيء- الفتح (٧/ ٤٢).

(٢) النصيف: هو النصف كما يقال عشر وعشير وثمن وثمين، وقيل النصيف مكيال دون المد- المصدر السابق.

(٣) متفق عليه. البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٥٤١).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٥٠) ومسلم (٢٥٣٥).

(٥) مسلم بشرح النووي (٨/ ٣٣٤).

فإنْ قالَ: وبِمَ أمرنا فيهم؟ قيلَ: أُمرنا بالاستغفارِ لهم، والتَّرحُمِ عليهِم، والمحبةِ لهم، والاتِّباعِ لهم، دَلَّ علىٰ ذلك الكتابُ والسُّنَّةُ وقولُ أئمةِ المسلمينَ[١].

قال ابنُ تيميةَ -بعدَ أنْ ذكرَ جملةً من الآياتِ كما تقدَّمَ-، قالَ: وهذِه الآياتُ تتضمَّنُ الثناءُ علىٰ المهاجرينَ والأنصارِ، وعلىٰ الذين جاءُوا من بعدِهِم يستغفرونَ لهم، ويسألونَ اللهَ أنْ لا يجعلَ في قلوبِهم غِلًّا لهم[٢].

قال الطَّحاوي: ونحبُّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ ولا نُفَرِّطُ في حُبِّ أحدٍ منهم، ولا نتبَرَّأُ من أحدٍ منهم، ونبغضُ من يبغضهم وبغيرِ الخيرِ يذكُرهم، ولا نذكُرُهم إلَّا بخيرٍ، وحُبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبغضُهم كفرٌ ونفاقٌ وطُغيانٌ[٣].

وفي الحقيقةِ إنَّ سَبَّ الصَّحابةِ رضي الله عنهم ليسَ جرحًا في الصَّحابةِ رضي الله عنهم فقط، بلْ هوَ قدحٌ في الصَّحابةِ وفي النَّبي ﷺ وفي شريعةِ الله وفي ذاتِ الله ﷻ.

أمَّا كونُه قدحًا في الصَّحابةِ فواضِحٌ، أمَّا كونُه قدحًا في رسولِ الله ﷺ فحيثُ كانَ أصحابُه وأمناؤُه وخلفاؤُه علىٰ أُمَّتِهِ من شرارِ الخلقِ، وفيه قدحٌ في رسولِ الله ﷺ من وجهٍ آخر، وهو تكذيبُه فيما أخبرَ بهِ من فضائِلِهم ومناقِبِهم.

أمَّا كونُه قدحًا في شريعةِ الله؛ فلأنَّ الواسطةَ بيننا وبينَ رسولِ الله ﷺ في

---

(١) الشريعة (ص: ٧٠٨).

(٢) منهاج السنة (٢/ ١٨).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (ص: ٤٦٢).

نقلِ الشَّريعةِ هم الصَّحَابةُ، فإذا سقطت عَدَالتُهم؛ لم يبقَ ثقةٌ فيما نقلُوه من الشَّريعةِ.

أمَّا كونُه قدحًا في الله سبحانه؛ فحيثُ بعثَ نَبِيَّهُ ﷺ في شرارِ الخلقِ واختارَهم لصحبَتِهِ وحملِ شريعَتِهِ ونقلِها للأُمَّةِ؛ فانظرْ ماذا يترتبُ من الطَّوَامِّ الكبرىٰ علىٰ سَبِّ الصَّحابةِ.

ونعتقدُ أنَّ محبَّتَهم فرضٌ، وأنَّ الكَفَّ عن مساوئِهم فرضٌ، وقلوبُنا -ولله الحمدُ- مملوءَةٌ من محبَّتِهم لما كانوا عليه من الإيمانِ والتَّقوىٰ ونشرِ العلمِ ونصرةِ النَّبي ﷺ»[1].

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: فقد أخبرَ اللهُ العظيمُ أنَّه قد رضي عن السَّابقينَ الأوَّلينَ من المهاجرينَ والأنصارِ والذين اتبعُوهم بإحسانٍ، فيا وَيْلَ مَنْ أبغضَهُم أو سَبَّهُم، أو أبغضَ أو سَبَّ بعضَهم ولا سِيَّمَا سيدُ الصَّحابَةِ بعدَ الرَّسولِ وخيرُهم وأفضَلُهم؛ أعني: الصِّديقَ الأكبرَ والخليفةَ الأعظمَ أبا بكرِ ابنَ أبي قحافةَ رضي الله عنه؛ فإنَّ الطَّائفةَ المخذولةَ من الرَّافضةِ يعادُونَ أفضلَ الصَّحابةِ ويبغضُونَهم ويسبُّونهم -عياذًا بالله من ذلك-، وهذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ عُقولَهم معكوسةٌ وقلوبَهم منكوسةٌ، فأينَ هؤلاءِ من الإيمانِ بالقرآنِ؛ إذ يسبونَ مَنْ رضي اللهُ عنهم؟ وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ فإنَّهم يترضونَ عمَّن رضي الله عنهم ويسبونَ من سَبَّهُ اللهُ ورسولُه، ويوالونَ من يوالي اللهَ، ويعادونَ من يعادِي الله، وهمْ متبعونَ لا

(١) العقيدة الواسطية بشرح ابن عثيمين (٢/ ٢٦٠، ٢٦١).

مبتدعونَ ويقتدونَ ولا يبتدئونَ، ولهذا همْ حزبُ الله المفلحونَ وعبادَه المؤمنونَ[١].

٦- أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ لا يجوزونَ الخروجَ علىٰ الحَاكِمِ الفاسقِ: وقد سبقتِ المسألةُ[٢].

(١) مختصر تفسير ابن كثير (٢/ ٢١٠).

(٢) باب عقيدة أهل السنة والجماعة، ومفارقتها لعقائد الخوارج.

الشيعة

الشيعة

تعريفُها:

في اللغةِ: قالَ الزَّجاجُ: الشِّيعَةُ هم أتباعُ الرَّجلِ وأنصارُه[١].

وأصلُ الشِّيعةِ الفرقةُ من النَّاسِ، وتقعُ علىٰ الواحدِ والاثنينِ والجمعِ، والمذكرُ والمؤنثُ بلفظٍ واحدٍ ومعنًىٰ واحدٍ، وقد غلبَ هذا الاسمُ علىٰ كلِّ من يزعمُ أنَّه يتولىٰ عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأهلَ بيتِهِ حتَّىٰ صارَ لهم اسمًا خاصًّا، فإذا قيلَ: فلانٌ من الشِّيعةِ، عُرفَ أنَّه منهم[٢].

في الاصطلاحِ: التَّشَيُّعُ محبةُ علي وتقديمُه علىٰ الصَّحابةِ، فمن قدَّمَهُ علىٰ أبي بكر وعمر فهو غَالٍ في تَشَيُّعِهِ ويطلقُ عليه رافِضِيٌّ، وإلا فَشِيعِيٌّ، فإنِ انضافَ إلىٰ ذلك السَّبُّ أو التصريحُ بالبغضِ فغالٍ في الرَّفضِ وإنِ اعتقدَ الرَّجْعةَ[٣] في الدُّنْيا فأشَدُّ في الغلو[٤].

---

(١) اللسان (٥/ ٢٤٩).

(٢) النهاية: (ص: ٥٠٠).

(٣) الرجعة: العودة إلىٰ الحياة الدنيا بعد الموت- الصحاح للجوهري (٣/ ٢١٦)، والقاموس المحيط (٣/ ٢٨)، قال المظفر: إن الذي تذهب إليه الإمامية هو نفس المعنىٰ المحقق في اللغة، وهو أن يعيد قومًا من الأموات إلىٰ الدنيا قبل يوم القيامة في صدرهم التي كانوا عليها فيعز فريقًا ويذل فريقًا آخر... تعد الرجعة عند الشيعة الإمامية مظهرًا يتجلىٰ فيه العدل الإلهي بعقاب المجرمين علىٰ نفس الأرض التي ملؤوها ظلمًا. انظر: عقائد الإمامية للمظفر (ص: ١٠٨).

(٤) فتح الباري مع هدي الساري لابن حجر (١/ ٤٥٩).

قال الشهرستاني: هم الذين شَايَعُوا عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ الخصوصِ، وقالوا بإمامتِهِ، وبخلافتِهِ؛ نَصًّا وَوَصِيَّةً؛ إمَّا جَلِيًّا، وإمَّا خَفِيًّا، واعتقدوا أنَّ الإمامةَ لا تخرجُ من أولادِهِ، وإنْ خرجت؛ فبظلمٍ يكونُ من غيرِهِ، أو بتقِيَّةٍ من عندِهِ[(١)].

نشأةُ الشِّيعةِ:

التَّشَيُّعُ بدأَ بمقتلِ عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال ابنُ حزمٍ: ثُمَّ ولي عثمانُ فزادَت الفتوحُ واتَّسعَ الأمرُ؛ فلو رامَ أحدٌ إحصاءَ مصاحِفِ أهلِ الإسلامِ ما قدر، وبقيَ كذلك اثنَىٰ عشرَ عامًا حتَّىٰ ماتَ، وبموتِهِ حصلَ الاختلافُ وابتداءُ أمرِ الرَّوافِضُ[(٢)(٣)].

والذي بدأَ غرسَ بذرةِ التَّشَيُّعِ عبدُ الله بنُ سبإٍ اليهودِيُّ، والذي بدأَ حركتَهَ في أواخرِ عهدِ عثمان. وأكَّدَ طائفةٌ من الباحثينَ القدماءِ والمعاصرينَ علىٰ أنَّ ابنَ سبإٍ هوَ أساسُ المذهبِ الشَّيعِيِّ والحجرُ الأوَّلِ في بنائِهِ.

قال شيخُ الإسلامِ: وأصلُ الرَّفْضِ من المنافقينَ الزَّنَادِقةِ؛ فإنَّه ابتدعَهُ ابنُ سبأ الزِّنْديقُ، وأظهرَ الغلو في علي بدعوَىٰ الإمامةِ، والنَّصُّ عليه، وادَّعَىٰ العصمةَ له، ولهذا لَمَّا كانَ مبدأَهُ من النِّفاقِ، قال بعضُ السَّلفِ: حبُّ أبي بكرٍ وعمرَ

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٥٥).

(٢) الروافض: طائفة غلاة في علي بن أبي طالب وآل البيت، وهم من أضل أهل البدع وأشدهم كرهًا للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، العقيدة الواسطية بشرح العثيمين (٢/ ٢٦٠). قال أبو الحسن الأشعري: إنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٣٣) وانظر أيضًا سبب التسمية بالرافضة – الملل والنحل (١/ ١٥٥)، الفرق بين الفرق (ص: ٢١٦). وغيرهم.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٦٧).

إيمانٌ، وبغضُهُما نِفاقٌ، وحبُّ بني هاشمٍ إيمانٌ، وبغضُهُم نِفاقٌ[١].

قال ابنُ أبي العِزِّ: أصلُ الرَّفضِ إنَّما أحدثَهُ منافقٌ زنديقٌ قصدُهُ إبطالُ دينِ الإسلامِ، والقدحُ في الرَّسولِ ﷺ كما ذكرَ ذلك العلماءُ؛ فإنَّ عبدَ الله ابنَ سبأ لما أظهرَ الإسلامَ، وأرادَ أنْ يفسدَ دينَ الإسلامِ بِمَكْرِهِ وخُبْثِهِ -كما فعلَ بولصُ بدين النصرانيةِ- فأظهرَ التَّنَسُّكَ، ثُمَّ أظهرَ الأمرَ بالمعروفِ، والنَّهي عن المنكرِ، حتَّىٰ سعَىٰ في فتنةِ عثمانَ وقتلِهِ، ثُمَّ قدِمَ الكوفةَ، وأظهرَ الغلو في عليٍّ، والنصرةَ لَهُ؛ ليتمكنَ بذلك من أغراضِهِ، وبلغَ ذلك عليًّا، فطلبَ قتلَهُ، فهربَ إلىٰ قرقيستا، وخبرُه معروفٌ في التاريخِ[٢].

أمهاتُ فرقِ الشِّيعةِ وألقابُهم:

الشِّيعَةُ كسائِرِ الفِرقِ الضَّالةِ، ضَلُّوا سواءَ السَّبيلِ، وحادُوا عن الطَّريقِ المستقيمِ، فانقسموا إلىٰ فرقٍ وطَوائفَ، كُلُّهم علىٰ بدعٍ وضلالٍ، يُكَفِّرُ بعضُهم البعضَ.

قال البغداديُّ: افترقتِ الرَّافِضَةُ بعدَ زمانِ عليٍّ رضي الله عنه أربعةَ أصنافٍ: زيديةٍ، وإماميةٍ، وكيسانيةٍ، وغلاةٍ، وافترقتِ الزَّيديةُ فِرَقًا، والإماميةُ فِرَقًا، والغلاةُ فِرَقًا، كُلُّ فِرْقةٍ منها تُكَفِّرُ سَائِرَهَا[٣].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٤/ ٤٣٥).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٤٨٨).

(٣) الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص: ٢٥).

قال الشهرستاني -في معرضِ كلامِهِ عن فِرقِ الشِّيعةِ-: وهمْ خمسُ فرقٍ: كيسانيةٍ، وزيديةٍ، وإماميةٍ، وغلاةٍ، وإسماعيلية[١].

الرَّافِضةُ من أشهرِ ألقابِ الشِّيعةِ:

اسمُ الرَّافِضةِ ظهرَ مُتَأَخِّرًا عن نشأةِ التَّشَيُّعِ، لما منعَهُم زيدُ بنُ علي من الطعنِ في أبي بكرٍ وعمرَ، فرفضُوه لأجلِ ذلك، وانقسموا إلىٰ طائفتينِ: الرَّافضةِ، والزَّيديةِ، وغلبَ عليهم جميعًا اسمُ الرَّافضةِ عندَ كثيرٍ من أهلِ العلمِ.

قال الأشعري: وإنَّما سُمُّوا رافضةً؛ لرفضِهم إمامةَ أبي بكرٍ وعمرَ، وهم مجمعونَ علىٰ أنَّ النبي ﷺ نصَّ علىٰ استخلافِ عليّ بنِ أبي طالبٍ باسمِهِ، وأظهرَ ذلك وأعْلَنَهُ، وأنَّ أكثرَ الصَّحابةِ ضَلُّوا بتركِهِم الاقتداءَ بِهِ بعدَ وفاةِ النَّبي ﷺ، وأنَّ الإمامةَ لا تكونُ إلَّا بنَصٍّ وتوقيفٍ، وإنَّها قرابةٌ، وأنَّه جائزٌ للإمامِ التَّقية؛ أنْ يقولَ: إنَّه ليسَ بإمامٍ، وأبطلوا جميعًا الاجتهادَ في الأحكامِ، وزعموا أنَّ الإمامَ لا يكونُ إلَّا أفضلُ النَّاسِ، وزعموا أنَّ عليًّا -رضوانُ الله عليه- كان مُصيبًا في جميعِ الأحوالِ، وأنَّه لم يخطئ في شيءٍ من أمورِ الدين[٢].

قال شيخ الإسلام: وأمَّا لفظُ الرَّافضةِ فهذا اللَّفظُ أوَّلَ ما ظهرَ في الإسلامِ، لما خرجَ علي بنُ الحسين في أوائلِ المائةِ الثانيةِ في الخلافةِ الثانيةِ في خلافةِ هشامِ بنِ عبدِ الملك، واتبعَهُ الشِّيعَةُ، فسُئِلَ عن أبي بكرٍ وعمرَ، فتولاهما، وترَحَّمَ عليهما، فرَفَضَهُ قومٌ، فقالَ: رفضتموني. فسُمُّوا الرَّافِضَةَ؛ فالرَّافِضَةُ تتولىٰ

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٥٥).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٣٣).

أَخَاهُ أبا جعفرٍ محمدَ بنِ علي، والزَّيديةُ يتولونَ زيدًا، وينسبون إليه، ومن حينئذٍ انقسمت الشِّيعَةُ إلىٰ: زيديةٍ، ورافضةٍ، وإماميةٍ[١].

وقال في موضعٍ آخر: قيلَ للإمامِ أحمد: مَنْ الرَّافِضُ؟ قالَ: الذي يَسُبُّ أبا بكرٍ وعمرَ، وبهذا سُمِّيتِ الرَّافِضَةُ؛ فإنَّهم رفضوا زيدَ بنَ علي لَما تولىٰ الخليفتين أبا بكرٍ وعمرَ؛ لِبُغْضِهم لَهُما؛ فالمبغضُ لهما هوَ الرَّافِضُ. وقيلَ: إنَّما سُمُّوا رافضةً؛ لرفضِهم أبا بكرٍ، وعمرَ[٢].

نبذةٌ عن بعضِ الفِرقِ التي ظهرتْ وانتشرتْ من الشِّيعةِ:

تقدَّم بيانُ أنَّ الشيعةَ تفرقتْ إلىٰ أصنافٍ، وانقسمتْ إلىٰ طوائفَ، نذكرُ منها:

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٥، ٣٦)، ومنهاج السنة (١/ ٣٤، ٣٥)، (٢/ ٩٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٤/ ٤٣٥).

الكيسانية

أصحابُ كيسانَ، مولىٰ أميرِ المؤمنينِ عليِّ بنِ أبي طالب- كرَّمَ اللهُ وجهه- وقيلَ: تلميذٌ للسيدِ: محمدِ بن الحنفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١] يعتقدونَ فيه اعتقادًا فوقَ حَدِّه ودرجتِهِ؛ من إحاطتِهِ بالعلومِ كُلِّها، واقتباسِهِ من «السيدين» الأسرارِ بجملتِها من علمِ التأويلِ والباطِنِ، وعلمِ الآفاقِ والأنفسِ.

ويجمعُهم القولَ بأنَّ الدينَ طاعةُ رجلٍ، حتَّىٰ حملَهُم ذلك علىٰ تأويلِ الأركانِ الشَّرْعِيَّةِ؛ من الصلاةِ والصيامِ والزكاةِ والحجِ وغيرِ ذلك علىٰ رجالٍ، فحملَ بعضُهم علىٰ تركِ القضايا الشَّرْعِيَّةِ بعدَ الوصولِ إلىٰ طاعةِ الرَّجُلِ، وحملَ بعضُهم علىٰ ضعفِ الاعتقادِ بالقيامةِ، وحملَ بعضُهم علىٰ القولِ بالتَّنَاسُخِ[٢] والحلولِ[٣]، والرَّجعةِ بعدَ الموتِ، فمن مقتصرٍ علىٰ واحدةٍ معتقدًا أنَّه لا

---

(١) محمد بن الحنفية هو ابن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٣٥).

(٢) قال الملطي الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: هم أصحاب التناسخ، وهم فرقة من هؤلاء الحلولية، يقولون: إن الله عَزَّ وَجَلَّ نور علىٰ الأبدان والأماكن، زعموا أن أرواحهم متولدة من الله القديم، وأن البدن لباس لا روح فيه، ولا ألم عليه، ولا لذة له، وأن الإنسان إذا فعل الخير ومات، صار روحه إلىٰ حيوان ناعم مثل فرس، وطير، وثور مودع، يتنعم فيه، ثم يرجع إلىٰ بدن الإنسان بعد مدة، وإذا كان نفسًا خبيثة شريرة ومات، صار روحه في بدن حمار دَبِرٍ- أي في ظهره جرح- أو كلب جرب، يعذب فيه بمقدار أيام عصيانه، ثم يرد إلىٰ بدن إنسان، لم تزل الدنيا هكذا، ولا تزال تكون هكذا. التنبيه والرد علىٰ أهل البدع والأهواء (ص: ٣٣).

(٣) الحلولية الذين يقولون: إن الله- تبارك وتعالىٰ- بعث جبريل إلىٰ عليٍّ، فغلط جبريل، وصار إلىٰ =

يموتُ، ولا يجوزُ أنْ يموتَ حتَّىٰ يرجعَ، ومن معتقدٍ حقيقةَ الإمامةِ إلىٰ غيرِه، ثُمَّ متحسرٌ عليه، متحيرٌ فيه، ومن مُدَّعٍ حكمَ الإمامةِ، وليسَ من الشجرةِ.

وكُلُّهم حيارَىٰ متقطعون، ومن اعتقدَ أنَّ الدينَ طاعةُ رجلٍ، ولا رجلَ له، فلا دينَ له، نعوذُ بالله من الحيرةِ، والحورَ بعدَ الكورِ، ربِّ اهدنا السبيلَ[1].

ومن فِرقِ الكيسانيةِ: المختاريةُ، والهاشميةُ، والبيانيةُ، والرَّزاميةُ[2].

***

= محمد ﷺ فاستحيا الرب، وترك النبوة في محمد، وجعل عليًّا وزيره، وخليفة من بعده. المصدر السابق.

(١) الملل والنحل (١/ ١٥٦).

(٢) المصدر السابق.

الزيدية

أتباعُ زيدِ بنِ علي بنِ الحسين بنِ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنَّهم جَوَّزُوا أنْ يكونَ كُلُّ فاطمي عالِمٌ، زاهدٌ، شجاعٌ، سخِيٌّ، خرجَ بالإمامةِ، أنْ يكونَ إمامًا، واجبَ الطاعةِ، سواءً كانَ من أولادِ الحسنِ، أو من أولادِ الحسين...

وزيدُ بنُ علي لما كانَ مذهبُه هذا المذهبَ، أرادَ أنْ يحصلَ الأصولَ والفروعَ؛ حتَّىٰ يتحلىٰ بالعلمِ، فتُلمِذَ في الأصولِ لواصلِ بنِ عطاء الغزَّال الألثغ رأسِ المعتزلةِ، ورئيسِهم، مع اعتقادِ واصلٍ أنَّ جَدَّهُ عليَّ بنِ أبي طالبٍ في حروبِهِ التي جرتْ بينَهُ وبينَ أصحابِ الجملِ وأهلِ الشامِ ما كان علىٰ يقينٍ من الصوابِ، وأنَّ أحدَ الفريقين منهما كان علىٰ الخطأِ، لا بعينِهِ.

فاقتبسَ منه الاعتزالَ، وصارَ أصحابُه كُلُّهم معتزلةً، وكان من مذهبِهِ جوازَ إمامةِ المفضولِ، مع قيامِ الأفضلِ، فقالَ: كان عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفضلَ الصَّحابةِ، إلَّا أنَّ الخلافةَ فُوِّضَت إلىٰ أبي بكرٍ لمصلحةٍ رأوها، وقاعدةٍ دينيةٍ راعَوْهَا... ولما سمعتْ شيعةُ الكوفةِ هذه المقالةَ منهُ، وعرفوا أنَّه لا يتبرأُ من الشيخينِ؛ رفضوه، حتَّىٰ أتىٰ قدرُه عليه، فسمِّيت رافضةً[1].

والزَّيديةُ تنقسمُ إلى ثلاثِ فرقٍ: الجارودية، والسليمانية، والصالحية، والبترية.

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٦٣، ١٦٤) باختصار.

وجميعُ فرقِ الزَّيديةِ يجمعهُم القولُ بتخليدِ أهلِ الكبائرِ في النارِ، ووافقوا القدريةَ في هذا المعنىٰ، ووافقوا الخوارجَ أيضًا في أنَّ فساقَ الملةِ كُفَّارٌ يخلدونَ في النارِ مع الكفارِ، ويقنطونَ من رحمةِ الله، و﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [يوسف: ٨٧] (١).

***

(١) التبصير في الدين (ص: ٢٥).

الإمامية

هُمُ القائلونَ بإمامةِ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعدَ النبي ﷺ نَصًّا ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا، من غيرِ تعريضٍ بالوصفِ، بلْ إشارةً إليه بالعينِ؛ قالوا: وما كان في الدين والإسلامِ أمرٌ أهمُّ من تعيينِ الإمامِ، حتَّىٰ تكونَ مفارقتُهُ الدُّنْيَا علىٰ فراغِ قلبٍ من أمرِ الأمة...

ثُمَّ إنَّ الإماميةَ تخطَّتْ عن هذه الدَّرجةِ إلىٰ الوقيعةِ في كبارِ الصحابةِ، طعنًا، وتكفيرًا، وأقلُّه: ظلمًا، وعدوانًا، وقد شهدتْ نصوصُ القرآنِ علىٰ عدالتِهم، والرِّضا عن جملتِهم... ثُمَّ ذكرَ جملةً من الأدلةِ من القرآنِ والسنةِ كما تقدَّمَ...

ثُمَّ إنَّ الإماميةَ لم يَثْبُتُوا في تعيينِ الأئمةِ بعدَ الحسنِ والحسينِ وعليِّ بنِ الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ علىٰ رأيٍ واحدٍ، بلْ اختلافُهم أكثرَ من اختلافاتِ الفِرقِ كُلِّهَا. حتَّىٰ قالَ بعضُهم: إنَّ نيفًا وسبعينَ فرقةً من الفِرق المذكورةِ في الخبرِ هو في الشيعةِ خاصَّةً، ومن عداهُم فهُمْ خارجونَ عن الأُمَّةِ.

وهم متفقونَ في الإمامةِ، وسوقُها إلىٰ جعفرِ بنِ محمد الصادقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومختلفونَ في المنصوصِ عليه بعدَه من أولادِهِ...[1].

ومن فرقِ الإماميةِ: الباقريةُ، والجعفريةُ الواقفةُ، والناووسيةُ، والإسماعيليةُ[2]، ونذكرُ -هاهنا- نبذةً مختصرةً عن بعضِ فرقِ الإماميةِ.

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٦٩)، وما بعدها، والتبصير في الدين (ص: ٢٤)، والتنبيه والرد (ص: ٢٨)، وما بعدها.

(٢) المصدر السابق.

الإسماعيلية

قال البغدادي: وهؤلاءِ ساقُوا الإمامةَ إلىٰ جعفرٍ، وزعمُوا أنَّ الإمامَ بعدَه ابنُه إسماعيلُ، وافترقَ هؤلاءِ فرقتينِ:

١- **فرقةٌ منتظرةٌ**: لإسماعيل بن جعفر، مع اتِّفاقِ أصحابِ التواريخِ علىٰ موتِ إسماعيل في حياةِ أبيهِ.

٢- **وفرقةٌ قالتْ**: كانَ الإمامُ بعدَ جعفرٍ سبطَه محمدَ بنَ إسماعيلَ بنَ جعفرٍ؛ حيثُ إنَّ جعفرًا نصَّب ابْنَه إِسْمَاعِيل للْإِمَامَةِ بعدَه، فَلَمَّا مَاتَ إسماعيلُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ إِنَّمَا نَصَّبَ ابْنَهُ إِسْمَاعِيلَ للدِّلالة علىٰ إِمَامَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[1].

قال شيخُ الإسلامِ: وهؤلاءِ يجعلونَ محمدَ بنَ إسماعيلِ هوَ الإمامُ المكتومُ، وأنَّه نسخَ شرعَ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ عبدِ المطلب، ويقولونَ: إنَّ هؤلاءِ الإسماعيليةَ كانوا أئمةً معصومينَ، بلْ قد يقولونَ: إنَّهم أفضلُ من الأنبياءِ، وقد يقولون: إنَّهم آلهةً يعبدونَ...

وهؤلاءِ يدعونَ المستجيبَ لهم أولًا إلىٰ التَّشَيُّعِ، والتزامِ ما تُوجبُهُ الرَّافِضَةُ، وتحريمُ ما يحرمُونَهُ، ثُمَّ بعدَ ذلك ينقلونَهُ درجةً بعدَ درجةٍ، حتَّىٰ ينقلوهُ في الآخرِ إلىٰ الانسلاخِ من الإسلام، وأنَّ المقصودَ هو معرفةُ أسرارِهم، وهوَ العلمُ الذي تكمُلُ به النَّفسُ، كما تقولُه الفلاسفةُ الملاحِدةُ، فمن حصلَ له

(١) الفرق بين الفرق (ص: ٤٨).

هذا العلمُ؛ وصلَ إلىٰ الغايةِ، وسقطتْ عنه العباداتُ التي تجبُ علىٰ العَامَّةِ، كالصلواتِ الخمسِ، وصيامِ رمضان، وحجِّ البيت، وحلَّتْ المحرماتُ التي لا تحِلُّ لغيرِهِ[١].

قال الشهرستاني: وأشهرُ ألقابِهم الباطنيةُ[٢]. إنَّما لزمهُم هذا اللَّقبُ؛ لحكمهم بأنَّ لِكُلِّ شيء ظاهرًا وباطنًا، ولكلِّ تنزيلٍ تأويلًا. ولهم ألقابٌ كثيرةٌ سوَىٰ هذه علىٰ لسانِ قوم؛ فبالعراقِ يسمُّونَ: الباطنيةَ، والقرامطةَ، والمزدكيةَ، وبخراسانٍ: التعليميةَ، والملحدةَ، وهم يقولونَ: نحن إسماعيليةٌ؛ لأنَّا تميَّزنا عن فِرَقِ الشِّيعة بهذا الاسمِ، وهذا الشَّخصُ[٣].

***

(١) مجموع الفتاوىٰ (٤/ ١٦٢، ١٦٣).

(٢) سيأتي الكلام عنها قريبًا.

(٣) الملل والنحل (١/ ١٩٨).

القرامطة

وهم من فِرَقِ الرَّافضةِ؛ يقولونَ: «إنَّ اللهَ نورٌ علوي لا تشبهُهُ الأنوارُ، ولا يمازِجُهُ الظَّلامُ، وإنَّه تولَّدَ من النورِ العلوي النورُ الشعشعاني، فكانَ منهُ الأنبياءُ والأئمةُ؛ فهُمْ بخلافِ طبائعِ النَّاسِ، وهم يعلمونَ الغيبَ، ويقدرونَ علىٰ كلِّ شيءٍ، ولا يعجِزُهم شيءٌ... إلىٰ أنْ قالَ: ويزعمونَ أنَّ الصلاةَ والزكاةَ والصيامَ والحجَّ وسائرَ الفرائضِ نافلةٌ، لا فرضٌ، وإنَّما هوَ شكرٌ للمنعمِ، فمن شاءَ فعلَ، ومن شاءَ لم يفعلْ، والاختيارُ في ذلك إليهم.

وزعموا أنَّه لا جنَّةَ، ولا نارَ، ولا بعثَ، ولا نشورَ، وأنَّ من ماتَ بَـلِيَ جسدُهُ، ولحقَ بالنورِ الذي تولَّدَ منهُ حتَّىٰ يرجِعَ كما كانَ»[(١)].

«وزعموا أنَّ محمدَ بنَ إسماعيلَ حَيٌّ إلىٰ اليومِ لم يمت، ولا يموتُ حتَّىٰ يملكَ الأرضَ، وأنَّه هوَ المهدِيُّ الذي تقدَّمت البشارةُ به، واحتجوا في ذلك بأخبارٍ رووهَا عن أسلافِهم، يخبرونَ فيها أنَّ سابعَ الأئمةِ قائِمُهُم»[(٢)].

***

(١) التنبيه والرد، للملطي (ص: ٣١) باختصار.

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٤٠).

الدروز والنصيرية

هما فرقتانِ من فرقِ الشِّيعةِ، قد أجمعَ العلماءُ علىٰ كفرِهِم.

سُئِلَ شيخُ الإسلامِ عن «الدرزيةِ»، و«النصيريةِ» وما حُكْمُهم؟

فأجابَ: هؤلاءِ «الدرزيةُ» و«النصيريةُ» كُفَّارٌ باتِّفاقِ المسلمينَ، لا يحلُّ أكلُ ذبائِحِهم، ولا نكاحُ نسائِهم، بلْ لا يقرونَ بالجزيةِ؛ فإنَّهم مرتدونَ عن دينِ الإسلامِ، ليسوا مسلمينَ، ولا يهودَ، ولا نصارىٰ، لا يقرونَ بوجوبِ الصلواتِ الخمسِ، ولا وجوبِ صومِ رمضان، ولا وجوبِ الحجِّ، ولا تحريمِ ما حَرَّمَ اللهُ ورسولُه من الميتةِ والخمرِ وغيرِهِمَا.

فأمَّا «النصيريةُ»: فهُمْ أتباعُ أبي شعيبٍ محمدِ نصير، وكان من الغلاةِ الذين يقولونَ: إنَّ عليًّا إله...

وأمَّا «الدرزيةُ»: فأتباعُ «مشتكين» الدرزي، وكانَ من موالِي الحاكِمِ، أرسلَه إلىٰ أهلِ وادي تيمِ الله بنِ ثعلبة، فدعاهُم إلىٰ إلهيةِ الحاكِمِ، ويسمُّونَهُ «الباري، العلام» ويحلفونَ بِهِ، وهُمْ من الإسماعيليةِ القائلينَ بأنَّ محمدَ بنَ إسماعيلَ نسخَ شريعةَ محمدِ بنِ عبدِ الله، وهُمْ أعظمُ كُفْرًا من الغاليةِ، يقولونَ بقدَمِ العَالِمِ، وإنكارِ المعادِ، وإنكارِ واجباتِ الإسلامِ ومحرماته، وهُمْ من القرامطةِ الباطنيةِ الذين هُمْ أكفرُ من اليهودِ، والنَّصارىٰ، ومشركِي العربِ، وغايتُهم أنْ يكونوا «فلاسفةً» علىٰ مذهبِ أرسطُو، وأمثالِه، أو مجوسًا، وقولُهم مركبٌ من قولِ الفلاسفةِ والمجوسِ، ويظهرونَ التَّشَيُّعَ نِفَاقًا، واللهُ أعلمُ[1].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ١٦١، ١٦٢).

العلويون

الطائفةُ العلويَّةُ ظهرتْ في القرنِ الثالثِ من الهجرةِ، وتُعَدُّ هذا الطائفةُ من غلاةِ الشَّيعةِ الذين ادَّعوا الألهية في عليّ بنِ أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكان اسمُهم الأوَّلُ «النُصيرية» ثم تسمَّوا بعد ذلك بـ: «العلويين» تمويهًا علىٰ النَّاسِ، وتغطيةً لحقيقةِ مذهبهم، وهُمْ يحرصونَ علىٰ هذا الاسمِ إلىٰ الآن.

مؤسسُ هذه الطائفةِ: هوَ محمدُ بنُ نصير البصري النميري، توفي سنة ٢٧٠هـ الذي ادَّعىٰ النبوةَ والرِّسالةَ.

جملةٌ من عقائدِهم:

١- يعتقدونَ في عليِّ بنِ أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه إله.

٢- يحبونَ عبدَ الرحمن بنَ ملجم الذي قتلَ عليَّ بنَ أبي طالب، ويترضونَ عليه، لزعمهم أنَّه خلَّصَ اللاهوت من النَّاسوت، ويخطِّئونَ من يلعَنَهُ.

٣- يعتقدُ بعضُهم أنَّ عليًّا يسكنُ السحابَ بعد تخلُّصِهِ من الجسدِ الذي كان يقيِّدُهُ، وإذا مَرَّ بهم السَّحابُ قالوا: السَّلامُ عليكَ يا أبا الحسنِ، ويقولونَ: إنَّ الرَّعدَ صوتُهُ، والبرقَ سَوْطُهُ.

٤- يعظمونَ الخمرَ، ويشربُونَها ويعظمونَ شجرةَ العنبِ لذلك.

٥- يصلونَ في اليوم خمسَ مراتٍ، لكنَّها صلاةٌ تختلفُ عن صلاةِ المسلمين؛ إذ ليسَ فيها سجودٌ.

٦- لهم قداساتٌ شبيهةٌ بقداساتِ النَّصارىٰ.

٧- لا يؤمنونَ بالحجِّ، ويقولونَ بأنَّ الحجَّ إنَّما هوَ كُفْرٌ وعبادةُ أصنامٍ.

٨- لا يؤمنونَ بالزَّكاةِ الشَّرعيةِ المعروفةِ عندَ المسلمين، وإنَّما يدفعونَ ضريبةً إلىٰ مشايخهم مقدارُها خُمس ما يملكونَ.

٩- الصيامُ عندُهم هوَ الامتناعُ عن معاشرةِ النِّساءِ طيلةَ شهرِ رمضان.

١٠- لهم تفسيرٌ باطني لشرائعِ الإسلامِ وأركانِه غيرِ ما يعرفُه منها المسلمونَ، ولذلك فَهُم لا يؤمنونَ بالشهادتينِ ولا بالصلاةِ ولا بالزكاةِ، ولا بالصيامِ، ولا بالحجِّ، ولا الطهارة والوضوء والاغتسال من الجنابةِ... إلخ.

١١- عقائدُهم خليطٌ من الاعتقاداتِ والأديانِ الباطلةِ، فأخذُوا من الوثنيةِ القديمةِ، وعُبَّادِ الكواكبِ والنجوم، وأخذُوا من الفلاسفةِ المجوسِ والنصارىٰ، والمعتقداتِ الهنديةِ والآسيويةِ الشَّرقيةِ وخَلطُوا ذلك بمعتقداتِ الشِّيعةِ الغُلاةِ.

١٢- لهم أعيادٌ كثيرةٌ يحتفلونَ بها تَدُلُّ علىٰ مجملِ عقائِدِهم منها:

عيدُ النيروز: في اليومِ الرابعِ من نيسان وهو أوَّلُ أيامِ سنة الفُرس.

عيدُ الغدير، والعاشرُ من محرم (عاشوراء).

عيدُ الأضحىٰ: وهو عندهم في اليوم الثاني عشرَ من شهر ذي الحجة ويحتفلونَ بأعيادِ النصارىٰ، كعيدِ الغِطاسِ، وعيدِ الميلادِ، وعيدِ الصليب، وغيرِها.

يحتفلونَ بيومِ مقتلِ عمرَ بنِ الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَحًا بمقتلِهِ وشماتَةً به.

وبهذا يتبَيَّنُ أنَّ هذه الفرقةَ من الفِرقِ البَاطنيةِ التي تنتسبُ إلىٰ الإسلامِ زورًا، والإسلامُ منهُم بريءٌ[(١)].

---

(١) انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والأحزاب المعاصرة (١/ ٣٩٣-٣٩٩) باختصار.

الباطنية

ومنهم الإسماعيليةُ، والنصيريةُ، وهمْ يعتقدونَ أنَّ نصوصَ الكتابِ لها ظاهرٌ وباطنٌ؛ فهمْ أصحابُ علمِ الباطنِ، يحرفونَ النصوصَ، ويقولونَ منكرًا من القولِ وزورًا، افتراءً علىٰ الشريعةِ المطهرةِ.

فعندهُم الصلاةُ ليستَ هذه الصلاة التي يصليها المسلمونَ، وكذا الصيامُ، وسائرُ أركانِ الإسلامِ، وكُلُّ ما جاءَ في الشريعةِ له باطنٌ، فبَدَّلُوا شرائِعَهم الفاسدةَ بشريعةِ ربِّ العالمين؛ فهُمْ زنادقةٌ كُفَّارٌ باتِّفاقِ المسلمينِ.

قال شيخُ الإسلامِ عندما سُئِلَ عن «المعز معد بن تميم» الذي بَنىٰ القاهرةَ، والقصرينَ، هلْ كانَ شَرِيفًا فاطميًّا؟ وهلْ هوَ وأولادُه معصومونَ؟ وأنهم أصحابُ العلمِ الباطن؟

فأجابَ:

الحمدُ لله. أمَّا القولُ بأنَّه هوَ أو أحدُ أولادِهِ أو نحوهِم كانوا معصومينَ من الذنوبِ والخطأِ كما يدعِيهِ الرَّافضةُ في «الاثنىٰ عشر» فهذَا القولُ شَرٌّ من قولِ الرَّافضةِ بكثيرٍ... إلىٰ أنْ قالَ: والرَّافضةُ الإماميةُ -مع أنَّهم من أجهلِ الخلقِ، وأنَّهم ليسَ لهم عَقْلٌ ولا نَقْلٌ ولا دينٌ صحيحٌ ولا دُنْيا منصورةٌ- نعم يعلمونَ أنَّ مقالَةَ هؤلاءِ مقالةُ الزَّنادقةِ المنافقينَ، ويعلمونَ أنَّ مقالةَ هؤلاءِ الباطنيةِ شَرٌّ من مقالةِ الغاليةِ الذين يعتقدونَ إلهية علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأمَّا القدحُ في نسبهم فهوَ مأثورٌ عن جماهيرِ علماءِ الأمةِ من علماءِ الطوائفِ[1].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ١٤٠- ١٣٠) باختصار.

وقال: وهؤلاءِ «بنو عبيدِ القداح» ما زالت علماءُ الأمةِ المأمونون علمًا ودينًا يقدحونَ في نسبِهم، ودينِهم؛ لا يذمونَهم بالرَّفضِ والتَّشَيُّعِ؛ فإنَّ لهم في هذا شركاءَ كثيرين، بلْ يجعلونَهُم من «القرامطةِ الباطنيةِ» الذين منهم الإسماعيليةُ، والنصيريةُ، ومن جنسِهم الخرميةُ المحمرةُ -وأمثالُهم من الكُفَّارِ- المنافقونَ، الذين كانوا يظهرونَ الإسلامَ، ويبطنونَ الكفرَ، ولا ريبَ أنَّ اتِّباعَ هؤلاءِ باطلٌ، وقد وصفَ العلماءُ أئمةَ هذا القولِ بأنَّهم الذين ابتدعُوهُ، ووَضعُوه، وذكروا ما بنوا عليه مذاهِبهم، وأنَّهم أخذوا بعضَ قولِ المجوسِ، وبعضَ قولِ الفلاسفةِ[(١)].

وقال أيضًا: وأمَّا سؤالُ القائلِ: «إنَّهم أصحابُ العلمِ الباطنِ»، فدعواهُم التي ادَّعوهَا من العلمِ الباطنِ هي أعظمُ حُجَّة ودليلٌ علىٰ أنَّهم زنادقةٌ منافقونَ، لا يؤمنونَ باللهِ، ولا برسولِهِ، ولا باليومِ الآخرِ؛ فإنَّ هذا العلمَ الباطنَ الذي ادَّعوه هو كفرٌ باتِّفاقِ المسلمينَ...

فإنَّ مضمونَه أنَّ للكتبِ الإلهية بواطن تخالفُ المعلومَ عندَ المؤمنينَ في الأوامرِ، والنواهِي، والأخبارِ.

أمَّا «الأوامر» فإنَّ النَّاسَ يعلمونَ بالاضطرارِ من دينِ الإسلامِ أنَّ محمدًا ﷺ أمرَهم بالصلواتِ المكتوبةِ، والزَّكاةِ المفروضةِ، وصيامِ شهرِ رمضان، وحجِّ البيتِ العتيقِ.

وأمَّا «النواهي» فإنَّ الله تعالىٰ حَرَّمَ عليهم الفواحِشَ؛ مَا ظهرَ منها، وما بطنَ، والإثمَ، والبغي بغيرِ الحقِّ، وأنْ يشركوا بالله ما لم ينزلْ به سُلْطَانًا، وأنْ

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ١٣١).

يقولوا علىٰ الله ما لا يعلمونَ، كما حَرَّمَ الخمرَ، ونكاحَ ذواتِ المحارمِ، والرِّبَا، والميسرَ، وغيرَ ذلكِ.

فزعمَ أنَّه ليسَ المرادُ بهذا ما يعرفُهُ المسلمونَ، ولكن لهذا باطِنٌ يعْلَمُهُ هؤلاءِ الأئمةُ الإسماعيليةُ الذين انتسبوا إلىٰ محمدِ بنِ إسماعيلِ بنِ جعفرٍ، الذين يقولونَ إنَّهم معصومونَ، وأنَّهم أصحابُ العلمِ الباطنِ، كقولِهم: «الصلاةُ معرفةُ أسرارِنا، لا هذه الصلواتُ ذاتُ الرُّكوعِ والسجودِ والقراءةِ، والصيامُ كتمانُ أسرارنا، ليسَ هوَ الإمساكُ عن الأكلِ والشربِ والنِّكاحِ، والحَجُّ زيارةُ شيوخِنا المقدسين، وأمثالُ ذلك.

وهؤلاءِ المدعونَ للباطِنِ لا يوجبونَ هذه العباداتِ، ولا يحرمونَ هذه المحرماتِ، بلْ يستحِلُّونَ الفواحشَ، مَا ظهرَ منها، وما بطنَ، ونكاحَ الأمهاتِ، والبناتِ، وغيرِ ذلك من المنكراتِ، ومعلومٌ أنَّ هؤلاءِ أكفرُ من اليهودِ والنصارىٰ، فمن يكونُ هكذا كيفَ يكون معصومًا؟! انتهىٰ[(١)].

جملةٌ من عقائدِ الشِّيعةِ ومنهجِهم وسماتِهم[(٢)]:

١- كفرُ من لا يؤمِنُ بولايةِ الأئمةِ الاثنى عشرَ:

الرَّافضةُ توالي بدلِ العشرةِ المبشرينَ بالجنةِ، الاثنَىٰ عشرَ إمامًا، وهُمْ علي ابنِ أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويدعونَ أنَّه وَصِي النبي ﷺ؛ دعوَىٰ مجردةً عن الدليلِ، ثُمَّ الحسنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ الحسينُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ عليُّ بنُ الحسينِ زينُ العابدين ثُمَّ محمدُ ابنُ

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ١٣٢، ١٣٣).

(٢) هذا الباب ملتقط من حقيقة الشيعة، للموصلي (ص: ٣٦- ١٨٠) بتصرف وزيادة.

عليٍّ الباقرُ ثُمَّ جعفرُ بنُ محمدٍ الصَّادقُ ثُمَّ موسىٰ بنُ جعفرٍ الكاظِمُ ثُمَّ علي ابنُ موسىٰ الرِّضىٰ ثُمَّ محمدُ بنُ علي الجواد ثُمَّ علي بنُ محمدٍ الهادي ثُمَّ الحسنُ ابنُ علي العسكري ثُمَّ محمدُ بنُ الحسن، ويتغالونَ في محبَّتِهم ويتجاوزونَ الحَدَّ[١].

٢- النواصبُ في معتقدِ الشِّيعةِ همْ أهلُ السنةِ والجماعةِ:

إنَّ الشيعةَ يرونَ أنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ أعداءٌ لأهلِ بيتِ رسولِ الله ﷺ ولهذا يطلقونَ مسمَّىٰ النواصبَ أيْ الذين ينصبونَ العداءَ لأهلِ البيتِ، وأهلُ السنةِ والجماعةِ من هذه التهمةِ بُرءاءٌ.

٣- عدمُ المجاهرةِ بمعتقداتِهم بحُجَّةِ التَّقيةِ:

التَّقِيَّةُ عندَ الشيعةِ هي التَّظاهرُ بعكسِ الحقيقةِ، وهي تبيحُ له أنْ يتظاهرَ باعتقادِ ما ينكرُه باطنًا، ولذلك نجدُ الشيعةَ ينكرونَ كثيرًا من معتقداتِهم أمامَ أهل السنةِ مثلَ القولِ بتحريفِ القرآنِ[٢] وسبِّ الصحابةِ وتكفيرِ وقذفِ المسلمين إلىٰ غيرِ ذلك، فالتَّقِيَّةُ عندَ الشيعةِ لتغطيةِ مخازي المذهبِ وموقِفه العَدَائِي من أهلِ السنةِ.

قال ابنُ تيميةَ: وأمَّا الرَّافضةُ فأصلُ بدعتِهم عن زندقةٍ وإلحادٍ، وتَعَمُّدِ الكذبِ كثيرٌ فيهم، وهُمْ يقرونَ بذلك، حيثُ يقولونَ: دينُنَا التَّقِيَّةُ، وهوَ أنْ يقولُ أحدُهم بلسانِهِ خلافَ ما في قلبِهِ، وهذا هوَ الكذبُ والنِّفاقُ، ويدعونَ مع هذا

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (ص: ٤٨٦، ٤٨٧).

(٢) ستأتي المسألة قريبًا بإذن الله.

أنَّهم هُمُ المؤمنونَ دونَ غيرِهم من أهلِ الملَّةِ، ويصفونَ السابقينَ الأولينَ بالرِّدةِ والنِّفاقِ، فهم في ذلك كما قيلَ: رَمَتْنِيْ بدائِها وانسلت[١].

٤- استباحةُ دماءِ المسلمينَ:

إنَّ الشيعةَ يستحلونَ دماءَ أهلِ السنةِ -شَرَّفَهُم اللهُ تعالىٰ- وأنَّهم في حكمِ الكفارِ، وأنَّ السنَّي ناصِبي في معتَقَدِهِم.

قال السيدُ نعمةُ الله الجزائري[٢] إذ قالَ بجوازِ قتلِهم أيْ النواصبِ[٣] واستباحةِ أموالِهم.

أقولُ: والعِلَّةُ هنا هِي الحرصُ علىٰ عدمِ وقوعِ الشِّيعي تحتَ طائلةِ الشَّرعِ فيقتَصُّ منهُ وعلىٰ هذا فإنَّ للشيعي قتلَ السني بالسُّمِّ أو الحرقِ أو الصَّعقِ بالكهرباءِ، هذا مع وجودُ التَّقِيَّةِ التي وجدتْ لحمايةِ معتقداتِ وأرواحِ الشيعةِ.

٥- استباحةُ أموالِ أهلِ السنةِ:

وأمَّا استباحةُ أموالِ أهلِ السنةِ، نذكرُ لك ما رووه عن أبي عبدِ الله عليه السلام أنَّه قالَ: «خذ مال الناصب حيث ما وجدته وادفع إلينا الخمس»[٤].

وبمضمونِ هذا الخبرِ أفتَىٰ مرجعُهم الكبيرُ روحُ الله الخميني[٥] بقولِهِ:

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٦٨).

(٢) الأنوار النعمانية (٢/ ٣٠٧).

(٣) يعني بالنواصب عند الشيعة أهل السنة -ألا لعنة الله علىٰ الظالمين-.

(٤) أخرج هذه الرواية شيخ طائفتهم أبو جعفر الطوسي في تهذيب الأحكام (٤/ ١٢٢)، والفيض الكاشاني في الوافي (٦/ ٤٣)، والدرازي البحراني في المحاسن النفسانية (ص: ١٦٧).

(٥) تحرير الوسيلة (١/ ٣٥٢).

«والأقوَىٰ إلحاقُ الناصبِ بأهلِ الحربِ في إباحةِ ما اغتنم منهم وتعلُّقِ الخمسِ به بلِ الظاهرُ جوازُ أخذِ مالِهِ أينَ وجدَ وبأيِّ نحوٍ كانَ، ووجوبِ إخراجِ الخمس».

٦- استباحةُ زواجِ المتعةِ عندَ الشيعةِ:

إنَّ من أركانِ الإيمانِ عندهم زواجُ المتعةِ، فيذكرونَ أنَّ جعفرَ الصادقَ قال: «ليسَ مِنَّا من لم يؤمنْ بكرتنا[١] ولم يعملْ متعتنا»[٢].

ويزعمونَ أنَّها عوضٌ عن المسكراتِ، فعن محمدِ بنِ مسلم عن أبي جعفرٍ قال: «إنَّ اللهَ رأفَ بكم، فجعلَ المتعةَ عوضًا لكم من الأشربةِ»[٣].

ولم يكتفوا بإباحَتِها بلْ رَتَّبُوا علىٰ تركِها وعيدًا شديدًا قالوا: «من خرجَ من الدُّنْيَا ولم يتمتع جاءَ يومَ القيامةِ وهوَ أجدعُ»[٤].

وجعلوا لفاعِلِها أجرًا عظيمًا حتَّىٰ زعموا أنَّ من تمتعَ أربعَ مراتٍ كان أجرُه كرسولِ الله ﷺ ونسبوا هذه الفريةِ إلىٰ رسولِ الله ﷺ «**من تمتعَ مَرَّة كانَت درجته كدرجةِ الحسين عليه السلام ومن تمتعَ مرتين فدرجتُه كدرجةِ الحسن ومن تمتع ثلاثَ مراتٍ كانت درجتُه كدرجةِ علي ومن تمتع أربعَ مراتٍ كانت درجتُه كدرجتي**»[٥].

---

(١) يقصد الرجعة.

(٢) انظر من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٤٨)، ووسائل الشيعة (٤/ ٤٣٨)، وتفسير الصافي (١/ ٣٤٧).

(٣) الروضة من الكافي (ص: ١٥١) ووسائل الشيعة (١٤/ ٤٣٨).

(٤) منهج الصادقين لفتح الله الكاشاني (ص: ٣٥٦).

(٥) المصدر السابق.

٧- سبُّ وتكفيرُ الشيعةِ للصحابةِ:

إنَّ الشيعةَ يُؤوِّلونَ الآياتِ الواردةِ في الكُفَّارِ والمنافقينَ بخيارِ صحابةِ رسولِ الله ﷺ وبسببِ التَّقِيَّةِ[١] يرمزونَ للخلفاءِ الثلاثةِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ برموزٍ مُعَيَّنةٍ، مثلَ: الفَصِيلِ؛ أيْ أبا بكر، ورَمعِ؛ أي عمرَ.. ولهم رموزٌ أخرىٰ..

وإليكَ بعضُ التأويلاتِ:

روىٰ شيخُهم الكليني[٢] عن أبي عبدِ الله في قولِه تعالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [فصلت: ٢٩]، قالَ: هما: وكانَ فلانٌ شيطانًا.

قال المجلسي في مرآةِ العقولِ[٣] -في شرحِهِ للكافِي في بيانِ مرادِ صاحبِ الكافِي بـ «هما»- قالَ: هُمَا أيْ أبو بكرٍ وعمرَ، والمرادُ بفلانٍ عمرَ؛ أيْ الجنَّ المذكورَ في الآيةِ وإنَّما سمِّي به؛ لأنَّه كانَ شيطانًا إمَّا لأنَّه كان شركُ شيطانٍ لكونِهِ ولدُ زنا أو لأنَّه في المكرِ والخديعةِ كالشيطانِ، وعلىٰ الأخيرِ يحتملُ العكسَ بأنْ يكونَ بفلانٍ أبا بكرٍ.

وعن عبدِ الله، أنَّه قالَ: في قولِهِ تعالَىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [البقرة: ١٦٨]، قالَ: وخطواتُ الشيطانِ والله ولايةُ فلانٍ وفلانٍ؛ أيْ أبو بكرٍ وعمرَ[٤].

---

(١) التقية عند الشيعة التظاهر بخلاف الحقيقة لحماية نفسه، وقد سبقت المسألة.

(٢) الكافي: (ج ٨ رواية رقم ٥٢٣).

(٣) مرآة العقول (ج/ ٤٨٨).

(٤) تفسير العياشي (١/ ١٢١) والبراهان (٢/ ٢٠٨) والصافي (١/ ٢٤٢) كلهم من شيوخ الشيعة.

٨- لعنُ الصديقِ والفاروقِ وسائرِ الأمةِ:

هذا الدُّعاءُ[١] الخبيثُ ينسبونَهُ إلىٰ علي بنِ أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهوَ «اللهم صلِّ علىٰ محمدٍ وعلىٰ آلِ محمدٍ والعن صَنَمي قريشٍ وجبتيهما وطاغوتِيهما وإفكَيهما وابنتيهِما[٢] اللَّذين خالفا أمركَ وأنكرا وحيكَ وجحدَا إنْعَامكَ وعميا رسولَك وقلبا دينكَ وحرَّفا كتابَكَ.. إلىٰ أنْ قالَ: اللهم العنْهُما وأتباعَهُما وأولياءَهُما».

٩- المهدَيُّ عندَ الشيعةِ يأتي بالقرآنِ الكاملِ:

الشيعةُ يطعنونَ في كتابِ الله عَزَّ وَجَلَّ ويزعمونَ أنَّ المهدي يأتي بالقرآنِ الكاملِ الذي كتبَهُ عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعليٌّ من هذه الفريةِ براءٌ.

عن أبي جعفرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قالَ: إذا قامَ قائمُ آل محمدٍ ضربَ فساطيط[٣] يعلمُ فيها القرآن علىٰ ما أنزلَ فأصعبُ ما يكون علىٰ من حفظَهُ اليومَ؛ لأنَّه يخالفُ فيه التأليفَ[٤].

---

(١) المصباح للكفعمي (ص: ٥٥٢) منشورات مؤسسة الأعلمي (ص: ٧٣٢) وبحار الأنوار للملا محمد باقر (٨٥/ ٢٦٠، ٢٦١) و(٨٢/ ٢٦٠، ٢٦١) منثورات آية الله المرعشي الملقب عندهم بمتكلم الشيعة في إحقاق الحق (١/ ٣٣٧).

(٢) ابنتيهما: هما عائشة بنت الصديق زوج النبي ﷺ وأم المؤمنين الذي أنزل الله براءتها من فوق سبع سموات في سورة النور والأخرىٰ حفصة بنت عمر بن الخطاب وزوج النبي ﷺ وأم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -ألا لعنة الله علىٰ الظالمين-.

(٣) الفسطاط: ضرب من الأبنية وقيل بيت من شعر (لسان العرب) (٧/ ١٠١).

(٤) الإرشاد لشيخهم محمد بن النعمان الملقب بالمفيد (ص: ٣٦٥)، وفي يوم الخلاص لكامل سليمان (ص: ٣٧٢).

وعنه أيضًا أنَّه قالَ: «.. لكأنِّي أنظرُ إليه بينَ الرُّكنِ والمقامِ يبايعُ النَّاسَ علىٰ كتابٍ جديدٍ علىٰ العربِ شديدٍ»[١].

قال كاملُ سليمان[٢]: عن الإمامِ جعفرِ الصادقِ، قالَ: إذا قامَ القائمُ عليه السلام[٣] قرأَ كتابَ الله عزوجل علىٰ حَدِّه وأخرجَ المصحفَ الذي كتبَهُ عليٌّ عليه السلام، وروىٰ شيخُهم النعماني[٤] عن عليٍّ عليه السلام قال: كأنِّي بالعجمِ فساطيطُهم في مسجدِ الكوفةِ يعلمونَ النَّاسَ القرآنَ كما أنزلَ، قلتُ (أي الراوي): يا أميرَ المؤمنينِ أوليس هو كما أنزلَ؟ فقالَ: لا، محي منه سبعونَ من قريشٍ بأسمائِهم وأسماءِ آبائِهم وما تركَ أبو لهبٍ إلَّا إزراءٌ علىٰ رسولِ الله صلى الله عليه وآله؛ لأنَّه عَمُّهُ.

***

(١) ما بعد الظهور لشيخهم محمد صادق الصدر (ص: ٦٣٧).

(٢) يوم الخلاص (ص: ٣٧٣).

(٣) يعني المهدي.

(٤) كتاب الغيبة (ص: ٣١٨).

ويبقَى حقائقُ أخرُ عن الشيعةِ لم أذكرْهَا تفصيلاً؛ خشيةَ الإطالةِ ولكنْ أذكرُ بعضًا منها على وجهِ الإجمالِ:

إنَّ الشيعةَ يزعمونَ وجودَ نَصٍّ علىٰ خلافةِ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا سببُ عدائِهم لأبي بكرٍ الصديقِ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعندهم أيضًا أنَّ مهدي الشيعةِ يقيمُ الحَدَّ علىٰ أبي بكرٍ وعمرَ ويهدمُ المسجدَ الحرامَ بحُجَّةِ إعادتِهِ إلىٰ الرَّسمِ الذي رَسَمَهُ إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

أيضًا من عقائدِهم الفاسدةِ تحريمُ العملِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ إلَّا تقيةً، ولعنُ موتاهُم عندَ حضورِ جنائزِهم، وعدمُ جوازِ دفعِ الزَّكاةِ إليهم، وغيرُ ذلك[1].

***

(١) راجع- إن شئت- الفصل، لابن حزم (٢/ ٨٩)، والملل والنحل (١/ ١٤٧)، ومنهاج السنة، لابن تيمية (١/ ٦٩-٧٣)، (٥/ ١٦٢- ١٦٥).

(٦/ ٣٧٩- ٣٨١)، ومجموع الفتاوىٰ (٦/ ٥٥)، وغيرها.

عقيـدةُ أهـلِ السُّـنـةِ والجمـاعةِ ومفارقتُها لعقائدِ الشيعةِ:

١- الأئمةُ الاثنا عشرَ عندَ أهلِ السنةِ:

«إنَّ الإماميةَ لم يثبتوا في تعيينِ الأئمةِ بعدَ الحسنِ والحسينِ وعليِّ بنِ الحسينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ رأيٍ واحدٍ، بل اختلافاتُهم أكثرُ من اختلافاتِ الفرقِ كُلِّهَا، حتَّىٰ قالَ بعضُهم: إنَّ نيفًا وسبعينَ فرقةً من الفِرقِ المذكورةِ في الخبرِ هوَ في الشيعةِ خَاصَّةً، ومن عداهُم فهمْ خارجونَ عن الأمةِ»[١].

قال الإمامُ ابنُ أبي عز الحنفي [٢] -في معرضِ كلامِهِ عن الروافضِ-: ولم يأتِ ذكرُ الأئمةِ الاثنىٰ عشرَ إلَّا علىٰ صفةٍ تَرُدُّ قولَهم وتبطِلُه، وهوَ ما خَرَّجَاهُ في الصَّحيحينِ عن جابر بنِ سَمُرَةَ قالَ: دخلتُ مع أبي علَىٰ النبي ﷺ فسمعتُه يقولُ: «**لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا**». ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ خَفِيَتْ عَلَيَّ فَسَأَلْتُ أَبِي: مَاذَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ؟ فَقَالَ: «**كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**»[٣].

وفي لفظ: «**لَا يَزَالُ الإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَىٰ اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً**»[٤].

وفي لفظ: «**لَا يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ عَزِيزًا إِلَىٰ اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً**»[٥].

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٧٢).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٤٨٧).

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٢٢، ٧٢٢٣) ومسلم (١٨٢١).

(٤) أخرجه مسلم (٩-١٨٢١).

(٥) أخرجه مسلم (٧-١٨٢١).

وعندَ الرَّافضةِ أنَّ أمرَ الأمةِ لم يزلْ في أيامِ هؤلاءِ فاسِدًا منغِصًا يتوَلَّىٰ عليهم الظالمونَ المعتدونَ بل المنافقونَ الكافرونَ وأهلُ الحقِّ أذَلُّ من اليهودِ، وقولُهم ظاهرُ البطلانِ، بلْ لم يزلِ الإسلامُ عزيزًا في ازدياد في أيامِ هؤلاءِ الاثني عشر.

٢- النواصبُ عندَ أهلِ السنةِ والجماعةِ:

همُ الذين ينصبونَ العَداءَ لآلِ البيتِ[١] ويقدحونَ فيهم، ويسبُونَهم؛ فهُمْ علىٰ النَّقيضِ من الرَّوافضِ، ويتبرأُ أهلُ السنةِ والجماعةِ من طريقةِ النَّواصبِ. فكيفَ يستجيزُ أهلُ السنةِ الطعنَ في آلِ البيتِ ونصبِ العداءِ لهم -كما يزعمُ هؤلاء الشيعةُ- وهُم الذين قالَ اللهُ فيهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وقد أمرنا النَّبيُّ ﷺ أنْ نصلي عليهم في كُلِّ صلاةٍ؛ فقد أخرجَ البخاريُّ وَمُسْلِمٌ في «صحيحيهما» من حديثِ عبدِ الرحمن بنِ أبي ليلىٰ، قالَ: «لقيني كعبُ بنُ عجرةَ، فقالَ: أَلَا أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْك، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «**فَقُولُوا: اللهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ، وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَىٰ آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ**

---

(١) يدل علىٰ أن الآل بمعنىٰ الأتباع علىٰ الدين قوله تعالىٰ في آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]؛ أي: أتباعه علىٰ دينه، أما إذا قرنت بالأتباع، فقيل آله وأتباعه، فالآل هم المؤمنون من آل البيت؛ أي: بيت الرسول ﷺ. العقيدة الواسطية بشرح ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٣٨).

حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللهُمَّ بَارِكْ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ، وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَىٰ آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»[(١)].

فَفَضْلُ أهلِ البيتِ ظاهرٌ، فلا يُبْغِضُهم ولا يسبُّهم إلا منافقٌ زنديقٌ، أمَّا أهلُ السنةِ والجماعةِ همْ أعلمُ الناسِ بفضائلِ آلِ البيتِ وأكثرِ الناسِ حُبًّا لهم.

٣- التَّقِيَّةُ عندَ أهلِ السُّنَّةِ:

قال تعالىٰ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عمران: ٢٨].

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: وقولُه تعالَىٰ: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ﴾؛ أيْ من خافَ في بعضِ البلدانِ والأوقاتِ من شَرِّهم (أي الكفارَ) فلَهُ أنْ يَتَّقِيهم بظاهرِهِ لا بباطِنِه ونِيَّتِهِ، كما قالَ البخاري عن أبي الدرداءِ أنَّه قالَ: إنَّا لَنَكْشِرُ[(٢)] في وجوهِ أقوامٍ وقلوبُنَا تلعَنُهم، وقالَ الثوري: قالَ ابنُ عبَّاسٍ: ليسَ التَّقِيَّةُ بالعملِ إنَّما التَّقِيَّةُ باللِّسانِ.

ثُمَّ قالَ تعالىٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ﴾؛ أي: يحذِّرَكُم نقمَتَه في مخالفَتِه وسطوتِهِ وعذابِهِ لمن والىٰ أعداءَه وعادَىٰ أولياءَه[(٣)].

أمَّا التَّقِيَّةُ عندَ الشيعةِ؛ فهي الخِدَاعُ والمكرُ والعداءُ لأهلِ السنةِ كما سبقَ بيانُه.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٥٧).

(٢) أي نبتسم.

(٣) «مختصر تفسير ابن كثير» (١/ ٣٤٤، ٣٤٥).

٤- أهلُ السنةِ والجماعةِ لا يستحلونَ دماءَ المسلمينَ ولا أموالَهم:

ممتثلين أمرَ النبي ﷺ في قولِه: «**إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا...**»[(١)] وقد سبقتِ المسألةُ في معرضِ الكلامِ في عقيدةِ أهلِ السنةِ ومفارقَتِها لعقائدِ الخوارجِ.

٥- زواجُ المتعةِ حرامٌ عندَ جمهورِ أهلِ السنةِ من السلفِ والخلفِ:

معنىٰ نكاح المتعةِ: هوَ أنْ يتزوجَ الرَّجلُ المرأةَ إلىٰ أجلٍ يومًا أو يومينِ أو ثلاثةً أو أكثرَ أو أقلَّ في مقابلِ شيءٍ يعطيهِ لَها من مالٍ أو طعامٍ أو ثيابٍ أو غيرِ ذلك، فإذا انقضىٰ الأجلُ تَفَرَّقَا من غيرِ طلاقٍ، ولا ميراث فيه، وكذلكَ لا يلزمُ فيه الولي، واللهُ تعالىٰ أعلمُ، ومِنْ ثَمَّ ذهبَ جمهورُ أهلِ العلمِ من الصَّحابةِ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم من أهلِ الفقهِ والحديثِ إلىٰ أنَّ نكاحَ المتعةِ حرامٌ[(٢)].

عن الربيعِ بن سبرة الجهني أنَّ أباهُ حَدَّثَهُ أنَّه كانَ مع رسولِ الله ﷺ فقالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الِاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ وَإِنَّ الله قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهُ وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا**»[(٣)].

قال القاضي: واتَّفقَ العلماءُ علىٰ أنَّ هذه المتعةَ كانت نِكَاحًا إلىٰ أجلٍ لا ميراثَ فِيها، وفراقُها يحصلُ بانقضاءِ الأجلِ من غيرِ طلاقٍ، ووقعَ الإجماعُ بعدَ ذلك

---

(١) متفق عليه، سبق تخريجه.

(٢) انظر: أحكام النكاح والزفاف للشيخ مصطفىٰ العدوي (ص: ٥٤، ٥٥) باختصار.

(٣) أخرجه مسلم (٢١-١٤٠٦) وغيره.

علىٰ تحريمِها من جميعِ العلماءِ إلَّا الروافضُ (الشيعة) وكانَ ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقولُ بإباحَتِها، وروي عنه أنَّه رجعَ عنهُ، قالَ: وأجمعوا علىٰ أنَّه متىٰ وقعَ نكاحُ المتعةِ الآن حُكِمَ ببطلانِهِ سواءٌ كان قبلَ الدخولِ أو بعدَه إلَّا ما سبقَ عن زفرَ[١].

قال ابنُ عبدِ البر: وأمَّا سائرُ العلماءِ من الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم من الخالفينَ وفقهاءِ المسلمينَ، فعَلىٰ تحريمِ المتعةِ، منهم مالكٌ في المدينةِ، والثوري، وأبو حنيفةَ في أهلِ الكوفةِ، والشافعي فيمنْ سلكَ سَبيلَهُ من أهلِ الحديثِ والفقهِ والنظرِ باتِّفاقٍ، والأوزاعي من أهلِ الشامِ، والليثُ بنُ سعدٍ من أهلِ مصرَ، وسائرُ أصحابِ الآثار[٢].

قال الخطابي: تحريمُ نكاحِ المتعةِ كالإجماعِ بينَ المسلمينَ، وقد كان ذلك مباحًا في صدرِ الإسلامِ، ثُمَّ حَرَّمَهُ في حجةِ الوداعِ، وذلك في آخرِ أيامِ رسولِ الله ﷺ فلم يبقَ اليومَ فيه خلافٌ بينَ الأئمةِ، إلا شيءٌ ذهبَ إليه بعضُ الروافضِ[٣].

٦- عقيدةُ أهلِ السُّنةِ في أبي بكرٍ وعمرَ وزوجاتِ النبي ﷺ وسائرِ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

أمَّا عقيدةُ أهلِ السنةِ في الصحابةِ فقد سبقَ بيانُ المسألةِ[٤].

---

(١) مسلم بشرح النووي (٥/ ٢٠٢).

(٢) التمهيد (١٠/ ١٢١).

(٣) معالم السنن (٢/ ٥٥٨).

(٤) باب عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد الإباضية.

وإليك بعضًا من الأحاديثِ التي جاءَت في فضلِ أبي بكرٍ وعمرَ وأزواجِ النبي ﷺ الطاهراتِ.

فلقد أخرجَ البخاري في صحيحِهِ عن ابنِ عمرَ «كُنَّا نَقُولُ وَرَسُولُ الله ﷺ حَيٌّ أَفْضَلُ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ»[١].

قال رسولُ الله ﷺ: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا..**»[٢].

عن أبي عثمانَ قالَ: حدَّثَني عمرُو بنُ العاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ النبي ﷺ بَعَثَهُ عَلَىٰ جَيْشِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «**عَائِشَةُ**». قُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: «**أَبُوهَا**». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «**ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ**»[٣] فَعَدَّ رِجَالًا.

عن قتادةَ أنَّ أنسَ بنَ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حدَّثَهُم أنَّ النبي ﷺ صعدَ أُحدًا وأبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ فرَجفَ بهم فقالَ: «**اثْبُتْ أُحُدُ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ**»[٤]، ومن المعلومِ أنَّ الصديقَ هو أبو بكرٍ، وأنَّ عمرَ وعثمانَ هما الشهيدانِ.

عن زيدِ بنِ أرقم، قالَ: قامَ فينا رسولُ الله ﷺ خطيبًا بماء يُدعىٰ خُمًّا بين

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٥)، وأبو داود (٤٦٢٨)، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٧) وغيره.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٦٢) ومسلم (٢٣٨٤).

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٧٥).

مكة والمدينة، فقال: «**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَنِي رَسُولُ رَبِّي ﷻ فَأُجِيبُ وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ ﷻ فِيهِ الهُدَىٰ وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ**» فَحَثَّ عَلَىٰ كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ ثم قَالَ: «**وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمْ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي ثَلاثًا**»[(١)]. وقد تقدَّم معنىٰ آلَ البيتِ وهم أزواجُهُ وذريَّتُه ﷺ.

قال أبو عثمان الصابوني -في معرضِ ذكرِه عقيدةَ أهلِ السنةِ والجماعةِ-: وكذلك يرونَ تعظيمَ قدرِ أزواجِهِ -رضي اللهُ عنهن- والدُّعاءَ لَهُنَّ، ومعرفةَ فضلِهِنَّ، والإقرارَ بأَنَّهُنَّ أمهاتُ المؤمنين[(٢)]. انتهىٰ.

وقال اللهُ تعالىٰ في شأنِ زوجاتِ النبي ﷺ -رضي اللهُ عَنْهُنَّ-: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

قال القرطبي: شَرَّفَ اللهُ تعالىٰ أزواجَ نَبِيِّهِ ﷺ بأنْ جعَلَهُنَّ أمهاتِ المؤمنينَ، أيْ في وجوبِ التعظيمِ والمبرةِ والإجلالِ وحرمةِ النِّكاحِ علىٰ الرجالِ، وحجبِهِنَّ -رضي اللهُ عنهن- بخلافِ الأمهاتِ[(٣)].

وقالَ جَلَّ ثناؤُه: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾﴾ [الأحزاب: ٥٣].

قد حَرَّمَ اللهُ علىٰ المؤمنينَ الزَّواجَ من زوجاتِهِ، وعَدَّهُ ذَنْبًا عَظِيمًا، فكيفَ

---

(١) أخرجه أحمد (١٩٢٦٥). ليس كما نقل ابن أبي العز.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص: ٢٩٤).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ١٢٢)، وتفسير الطبري (٢٢/ ١٤٧)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٥٤٣) وغيرهم.

بمنْ لَعَنَهُنَّ وسَبَّهُنَّ وكَفَّرَهُنَّ؟!

قال الشافعي: وأزواجُه ﷺ اللاتي ماتَ عنهن لا يحلُّ لأحدٍ نكاحُهُنَّ، ومن استحَلَّ ذلك؛ كانَ كافرًا... واستدَلَّ لقولِهِ بالآيةِ المذكورةِ ههنا[١].

قال الطبري: وما ينبغي لكم أنْ تؤذوا رسولَ الله، وما يصلحُ ذلك لكم، ﴿وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزۡوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]؛ يقولُ: وما ينبَغِي لكم أنْ تنكِحُوا أزواجَه من بعدِهِ أبدًا؛ لأنَّهن أُمهَاتُكم، ولا يحلُّ للرجلِ أنْ يتزوجَ أُمَّهُ[٢].

٧- المهدي عندَ أهلِ السنةِ والجماعةِ:

هوَ رجلٌ من أهلِ بيتِ النبي ﷺ يملأُ الأرضَ قسطًا وعدلًا، ويخرجُ المهدِيُّ في وقتِ ظهورِ الدَّجالِ ونزولِ عيسىٰ عليه السلام.

قال رسولُ الله ﷺ: «**لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ**». قال زائدة في حديثه: «**لطَوَّلَ اللهُ ذَلِكَ اليَوْمَ**» ثُمَّ اتَّفَقُوا: «**حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِيهِ رَجُلًا مِنِّي أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمَ أَبِي**»[٣] زادَ في حديث فطر: «**يَمْلَأُ الأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا**»[٤].

عَن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنهما: «**فَيَنْزِلُ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ** عليه السلام، **فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ: تَعَالَ صَلِّ لَنَا؟ فَيَقُولُ: لَا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ أُمَرَاءُ تَكْرِمَةَ الله هَذِهِ الأُمَّةَ**»[٥].

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٤/ ٢٢٠).

(٢) جامع البيان (١٢/ ٥٠).

(٣) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٩٩).

(٤) صحيح سنن أبي داود (٤٢٨٢).

(٥) أخرجه مسلم (١٥٦).

وَعن أبي هريرةَ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ؟!**»[(١)].

وعن علي رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**المَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ البَيْتِ، يُصْلِحُهُ الله فِي لَيْلَةٍ**»[(٢)].

وعن أمِّ سلمةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**المَهْدِيُّ مِنْ عِتْرَتِي** (أيْ مِن نسبي وأهلِ بيتي)، **مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ**»[(٣)].

وغيرِ ذلكَ منَ الأحاديثِ التيْ جاءتْ صريحةً في ذكرِ المهديِّ.

قالَ شيخُ الإسلامِ: إنَّ الأحاديثَ التيْ يحتجُّ بها علىٰ خروجِ المهديِّ أحاديثُ صحيحةٌ، رواهَا: أبو داودَ، والترمذيُّ، وأحمدُ وغيرهُمْ منْ حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه وغيرِهِ ... وساقَ أحاديثَ البابِ التي ذكرتُها آنفًا وغيرَهَا، ثمَّ قالَ: هذه الأحاديثُ غلطَ فيها طوائفُ؛ طائفةٌ أنكروهَا، واحتجوا بحديثِ ابنِ ماجه أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**لَا مَهْدِيَّ إِلَّا عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ**»، وهذا الحديثُ ضعيفٌ، وقد اعتمدَ أبو محمدِ بنُ الوليدِ البغداديُّ وغيرُهُ عليه، وليس مما يعتمد عليه، ورواه ابنُ ماجه عن يونسَ عنِ الشَّافعيِّ، والشافعيُّ رواهُ عنْ رجلٍ منْ أهلِ اليمنِ يقالُ له

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥).

(٢) مسند الإمام أحمد (٢/ ٥٨)، وسنن ابن ماجه (١٣٦٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٦٧٣٥).

(٣) صحيح سنن أبي داود (١١/ ٣٧٣)، وابن ماجه (١٣٦٨)، وقال الألباني في صحيح الجامع (٦٧٣٤): صحيح.

محمدُ بن خالدٍ الجنديُّ، وهو ممن لا يحتجُّ بهِ، وليسَ في مسندِ الشافعيِّ، وقدْ قيلَ: إنَّ الشافعيَّ لمْ يسمعْه من الجنديِّ، وإنَّ يونسَ لم يسمعْه من الشافعيِّ، وطائفةٌ قالتْ: جدُّه الحسينُ، وكنيتُه أبو عبدِ الله، فمعناهُ: محمدُ بنُ أبي عبدِ الله، وجعلتِ الكنيةُ اسمًا، ومنْ سلكَ هذا ابنُ طلحةَ في كتابِه الذيْ سماهُ: «**غايةُ السولْ في مناقبِ الرسولْ**»[(١)].

قال ابن كثير: فصلٌ: منْ ذكر المهدي الذي يكونُ آخرَ الزمانِ، وهو أحدُ الخلفاءِ الراشدينَ والأئمةِ المهديينَ، وليسَ بالمنتظرِ الذي تزعمُ الروافضُ وترتجِي ظهورَه من سردابٍ في سامراء، فإنَّ ذلك مَا لا حقيقةَ لهُ ولا عينَ، ولا أثرَ... وأما ما سنذكرُه فقدْ نطقتْ بهِ الأحاديثُ المرويةُ عنْ رسولِ الله ﷺ أنَّهُ في آخرِ الدهرِ، وأظنُّ ظهورَه يكونُ قبلَ نزولِ عيسىٰ ابن مريم كما دلتْ علىٰ ذلك الأحاديثُ[(٢)].

قالَ السفارينيُّ: وقد كثرتِ الأقوالُ في المهديِّ حتىٰ قيلَ: لا مهديَّ إلَّا عيسىٰ، والصوابُ الذي عليه أهل الحقِّ: أنَّ المهديَّ غيرَ عيسىٰ، وأنَّهُ يخرجُ قبلَ نزولِ عيسىٰ عليه السلام، وقدْ كثرتْ بخروجِهِ الرواياتُ حتىٰ بلغتْ حدَّ التواترِ المعنويِّ، وشاعَ ذلكَ بين علماءِ السنةِ حتىٰ عُدّ من معتقداتِهم... ثمَّ ساقَ جملةً منَ الأحاديثِ كما تقدمَ أولَ البابِ[(٣)].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٩٥).

(٢) النهاية في الفتن والملاحم (١/ ٤٩).

(٣) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٨٩).

قالَ أبو الحسنِ الخسعيّ الآبديّ في مناقبِ الشافعيِّ: تواترتِ الأخبارُ بأنَّ المهديَّ من هذِه الأمةِ، وأنَّ عيسىٰ يصلي خلفَهُ[١].

قالَ الشوكانيُّ: فالأحاديثُ الواردةُ في المهديِّ التي أمكنَ الوقوفُ عليها خمسون حديثًا، فيها الصحيحُ والحسنُ والضعيفُ المنجبرُ، وهي متواترةٌ بلا شكٍّ ولَا شبهةٍ، بل يصدقُ وصفُ المتواترِ علىٰ ما هو دونها في جميعِ الإصلاحاتِ المحررةِ في الأصولِ، وأمَّا الآثارُ من الصحابةِ المصرحةِ بالمهديِّ فهي كثيرةٌ جدًّا، لها حكمُ الرفعِ، إذْ لا مجالَ للاجتهادِ في مثلِ ذلكَ[٢].

وفي أحاديثِ المهدي ثناءٌ من النبي ﷺ عليهِ، ومَنْ أثنىٰ عليهِ النبي ﷺ يستحيلُ أنْ يوصفَ بالنِّفاقِ أو الكفرِ، فالمهديُّ عندَ الشيعةِ ينزلُ بقرآنِ عليّ كما يزعمونَ؛ أي أنَّه يكذبُ القرآنَ الذي بين يدينا ومِنَ المعلومِ من الدينِ بالضرورةِ أنَّ مَنْ أنكرَ كلمةً من القرآنِ أو حرفًا أو ادَّعىٰ أنَّ القرآنَ فيه نقصٌ أو زيادةٌ فقد كفرَ باللهِ العظيمِ.

قال الإمامُ ابنُ حزمٍ: ومن قولِ الإماميةِ كُلِّها قديمًا وحديثًا أنَّ القرآنَ مبدَّلٌ زيدَ فيه ما ليسَ منهُ ونقصَ منهُ كثيرًا وبدِّلَ منهُ كثيرًا.. إلىٰ أنْ قالَ: القولُ بأنَّ بينَ اللوحينِ تبديلًا كفرٌ صحيحٌ وتكذيبٌ لرسولِ اللهِ ﷺ[٣].

❀❀❀

(١) انظر: فتح الباري (٥٦٩٦).

(٢) التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح (ص: ٤-٥).

(٣) الفصل في الأهواء والملل والنحل (٤/ ١٣٩).

المرجئة

المرجئة

تعريفُها:

في اللغةِ: أرجأَ الأمرَ: أخَّرَه.. ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]؛ مؤخرونَ حتَّىٰ ينزلَ اللهُ فيهم ما يريدُ، ومنه سمِّيت المرجئةُ، وإذا لم تهمز، فرجلٌ مرجيٌّ؛ بالتشديدِ، وإذا همزتَ فرجلٌ مرجئٌ[(١)].

قال ابنُ فارسٍ: (رَجَىٰ) الرَّاءُ والجيمُ والحرفُ المعتلُّ أصلانِ متباينانِ، يدُلُّ أحدُهما علىٰ الأملِ، والآخرُ علىٰ ناحيةِ الشيءِ؛ فالأوَّلُ الرَّجاءُ، وهوَ الأملُ؛ يقالُ: رجوتُ الأمرَ أرْجُوهُ رَجاءً.... وأمَّا الآخرُ فالرَّجَا مقصورٌ: النَّاحِيةُ من البئرِ، وكُلُّ ناحيةٍ رجًا؛ قالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة: ١٧][(٢)].

في الاصطلاحِ: قال سفيانُ: أمَّا المرجئةُ فيقولونَ: الإيمانُ كلامٌ بلا عملٍ، من قالَ أشهدُ أنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه؛ فهوَ مؤمنٌ مستكمِلُ الإيمانِ، إيمانُه علىٰ إيمانِ جبريل والملائكةِ وإنْ قتل كذا وكذا مؤمنًا، وإنْ تركَ الغُسْلَ من الجنابةِ وإنْ تركَ الصلاةَ، وهُمْ يرونَ السيفَ علىٰ أهلِ القبلةِ[(٣)].

---

(١) القاموس المحيط (ص: ٤٠)، واللسان (٤/ ٦٧)، مادة (رجأ).

(٢) مقاييس اللغة، لابن فارس (٢/ ٤٩٥).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (٢/ ٨١).

نشأةُ المرجئةِ:

قال شيخُ الإسلامِ -في معرضِ كلامِه عن الفِرَقِ-: ثُمَّ إنَّه في أواخرِ عصرِ الصحابةِ حدثَتْ بدعةُ القدريةِ والمرجئةِ، فأنكرَ ذلك الصحابةُ والتابعون كعبدِ الله بنِ عمرَ وابنِ عباسٍ وجابرٍ وواثلةَ بنِ الأسقعِ[(١)].

«وفي نشأةِ الإرجاءِ وأوَّلُ من تكلَّمَ به خلافٌ بينَ العلماءِ، وقد كانَ الإرجاءُ عندهم علىٰ وجهينِ، كما قالَ سفيانُ بنُ عيينةَ: الإرجاءُ علىٰ وجهين: قومٌ أرجوا أمرَ علي وعثمان، فقد مَضَىٰ أولئكَ.

فأمَّا المرجئةُ اليومَ فَهُمْ يقولونَ: الإيمانُ قولٌ بلا عَمَلٍ»[(٢)].

«وأوَّلُ من تكلَّمَ بالإرجاءِ علىٰ الوجهِ الأوَّلِ الحسنُ بنُ محمدِ بنُ الحنفيةَ، كما ذكر ذلكَ أيوبُ السختياني، ومصعبُ بنُ عبدِ الله»[(٣)].

وأمَّا الوجهُ الثَّاني؛ فقيلَ: أوَّلُ من تكلَّمَ به ذِرٌّ بنُ عبدِ الله الهمداني.

سُئِلَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: عن أوَّلِ من تكلَّمَ في الإيمانِ مَنْ هوَ؟ قالَ: يقولونَ: أوَّلُ من تكلَّم فيه ذِرٌّ[(٤)].

وقال أبو بكرٍ المروذي: سمعتُ أبا عبدِ الله يقولُ: قالَ ابنُ نميرٍ: سمعتُ

---

(١) منهاج السنة (١/ ٣٠٩).

(٢) تهذيب الآثار (٢/ ٦٥٩).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٨٤٤، ١٨٤٥) وانظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٣٣٢، ٣٣٣)، والسنة لعبد الله بن أحمد (٦٥٥)، والسنة، للخلال (١٣٥٨).

(٤) السنة، للخلال (٣/ ٥٦٣).

سفيانَ يقولُ: دينٌ محدثٌ دينُ الإرجاءِ[١].

وقال ابنُ عونٍ: كان إبراهيمُ يَعِيبُ علىٰ ذِرٍّ قولَه في الإرجاءِ[٢].

أصنافُ المرجئةِ:

المرجئةُ ثلاثةُ أصنافٍ:

«الذين يقولونَ الإيمانُ مجردُ ما في القلبِ، ثُمَّ من هؤلاءِ من يُدخلُ فيه أعمالَ القلوبِ وهُمْ أكثرُ فِرقِ المرجئةِ كما قد ذكرَ أبو الحسنِ الأشعري أقوالَهم في كتابِهِ، وذكرَ فِرَقًا كثيرةً يطولُ ذِكْرُهم، لكن ذكرنا جملَ أقوالِهم، ومنهم من لا يُدخِلُها في الإيمانِ، كجَهْمٍ، ومن تبعَهُ، كالصَّالِحي، وهذا الذي نَصَرَهُ هوَ وأكثرُ أصحابِهِ.

والقولُ الثَّاني: من يقولُ هوَ مجردُ قولِ اللِّسانِ، وهذا لا يُعرفُ لأحدٍ قبلَ الكَرامِيةِ.

والثالثُ: تصديقُ القلبِ وقولِ اللسانِ، وهذا هوَ المشهورُ من أهلِ الفقهِ والعبادةِ منهم. قالَه شيخُ الإسلامِ»[٣].

قال البغدادي: والمرجئةُ ثلاثةُ أصنافٍ: صنفٍ منهم قالوا بالإرجاءِ في الإيمانِ، وبالقدرِ علىٰ مذاهبِ المعتزلةِ...

---

(١) المصدر السابق.

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد (٦٠٩، ٦٦٧)، والسنة للخلال (١٣٦١، ١٥٣٩).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٩٥).

وصنفٍ منهم قالوا بالإرجاءِ بالإيمانِ، وبالجبرِ في الأعمالِ علىٰ مذهبِ جهمِ بنِ صفوان، فهم إذًا من جملةِ الجهميةِ.

والصنفِ الثالثِ منهم خَارجونَ عن الجبريةِ والقدريةِ[١].

قال الشهرستاني: والمرجِئَةُ أصنافٌ أربعةٌ: مرجئةُ الخوارجِ، ومرجئةُ القدريةِ، ومرجئةُ الجبريةِ، والمرجئةُ الخالِصَةُ[٢].

وقال الأشعري والملطي: هُمْ اثنتا عشرةَ فرقةً[٣].

وقال السكسكي: وقد افترقت هذه الفِرَقُ علىٰ ثمانِ عشرةَ فرقةً[٤].

وبناءً علىٰ ما سبقَ من هذِه الأقوالِ يمكنُ تقسيمُ فِرقِ المرجئةِ باعتبارين:

الأوَّلُ: باعتبارِ قولِ فِرَقِهم بأقوالِ الفِرقِ الأخرىٰ، وهُمْ بهذا الاعتبارِ يكونونَ علىٰ النحوِ التالي:

المرجئةُ الخَالِصةُ: وهُمْ اليونسيةُ، والغسانيةُ، والثوبانيةُ، والتومنيةُ، والحنفيةُ.

مرجئةُ الخوارجِ: وهُمْ الشبيبيةُ، والغيلانيةُ.

مرجئةُ القدريةِ: وهُمْ الشمريةُ، والشبيبيةُ، والغيلانيةُ، والصالحيةُ.

---

(١) الفرق بين الفرق (ص: ١٥١)، وانظر: التبصير في الدين (ص: ٨٣).

(٢) الملل والنحل (١/ ١٤٩).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٢)، والتنبيه والرد (ص: ١٤٦).

(٤) البرهان (ص: ٣٣).

مرجئةُ الجبريةِ: وهُمْ الجهميةُ، والمريسيةُ، والنجاريةُ، والأشعريةُ، والماتريديةُ.

مرجئةُ المجسمةِ: وهُمْ الكَرَاميةُ، والعبيديةُ.

الثاني: باعتبارِ قولِهم في الإيمانِ، وهُمْ بهذا الاعتبارِ يكونونَ ثلاثةَ أصنافٍ:

الصنفُ الأوَّلُ: أنَّه ما في القلبِ فقط، وهؤلاءِ غالبُ فِرَقِ المرجئةِ، وهُمْ نوعانِ:

١- نوعٌ لا يدخلُ فيه أعمالَ القلبِ، وهؤلاءِ هُمُ الجهميةُ، والصالحيةُ، والأشعريةُ، والماتريديةُ.

٢- نوعٌ يدخلُ فيه أعمالَ القلوبِ، وهؤلاءِ هُمْ سائرُ فِرقِ المرجئةِ.

الصنفُ الثاني: أنَّه باللِّسانِ فقط، وهؤلاءِ هُمُ الكراميةُ.

الصنف الثالث: أنَّه بالقلبِ واللِّسانِ فقط، وهؤلاءِ هُمُ الحنفيةُ والكلابيةُ[1].

فِرقُ وألقابُ المرجئةِ:

١- **اليونسيةُ**: أصحابُ يونسَ بنِ عونِ النميري.

٢- **العبيديةُ**: أصحابُ عبيدِ المكتئب، حكي عنه أنَّه قالَ: ما دُونَ الشركِ مغفورٌ لا محالةَ.

٣- **الغسانيةُ**: أصحابُ غسانَ الكوفي.

---

(١) انظر: الموسوعة المفصلة (١/ ٤٨٨، ٤٨٩).

٤- **الثوبانيةُ**: أصحابُ أبي ثوبانَ المرجئ.

٥- **التومنيةُ**: أصحابُ أبي معاذٍ التومني.

٦- **الصالحيةُ**: أصحابُ أبي الحسين صالحِ بنِ عمرَ الصالحي[١].

٧- **الكراميةُ**: أصحابُ محمدِ بنِ كرام[٢].

٨- **الشبيبيةُ**: أصحابُ محمدِ بنِ شبيبٍ[٣].

٩- **الغيلانيةُ**: أصحابُ غيلانِ بنِ مروان[٤].

١٠- **النجاريةُ**: أصحابُ الحسينِ بنِ محمدٍ النجار[٥].

جملةٌ من عقائدِ المرجئةِ ومنهجِهم وسماتِهم:

تتلخَّصُّ عقائِدُ المرجئةِ في الآتي:

١- **الإيمانُ قولٌ بلا عملٍ**: أي قولُ اللِّسانِ وتصديقُ القلبِ أو تصديقُ القلبِ فقط. والكراميةُ يقولونَ: قولُ اللِّسانِ فقط.

---

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ١٥٠- ١٥٣).

(٢) الفتاوى (٧/ ٥٤٧).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٧، ١٣٨)، والفرق بين الفرق (ص: ٢١٥- ٢١٦)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٦- ٥٤٧).

(٤) مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٦، ١٣٧)، والملل والنحل (١/ ١٤٣- ١٤٦)، والفرق بين الفرق (ص: ٢١٥)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٦).

(٥) مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٥، ١٣٦)، والتبصير في الدين (ص: ١٠١)، والفرق بين الفرق (٢١٧، ٢١٨)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٥، ٥٤٦).

وحجتُهم في ذلك كما قالَ شيخُ الإسلامِ:

قالوا: لأنَّا إذا أدخلنا فيه الأعمالَ صارت جزءًا منه، فإذا ذهبتْ (أي الأعمالَ) ذهبَ بعضُه فليزمُ إخراجُ ذي الكبيرةِ من الإيمانِ وهو قولُ المعتزلةِ والخوارجِ[(١)].

قال الشهرستاني: كانوا يقولونَ: لا تضرُ مع الإيمانِ معصيةٌ، كما لا تنفعُ مع الكفرِ طاعةٌ[(٢)].

٢- الإيمانُ لا يزيدُ ولا ينقصُ:

زعموا أنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ، وأنَّه شيءٌ واحدٌ، هوَ الإقرارُ بالقلبِ، والنطقُ باللِّسانِ عندَ أكثرِهِم.

قال الملطي -في معرضِ ذكرِهِ عقائدَ المرجئةِ-: وأنَّ الإيمانَ لا يزيدُ، ولا ينقصُ، وإيمانُ الملائكةِ، والأنبياءُ، والأممُ، وعلماءُ الناسِ، وجهالُهم واحدٌ؛ لا يزيدُ منهُ شيءٌ علىٰ شيءٍ أصلًا[(٣)].

٣- يقولونُ بعدمِ تفاضلِ الإيمانِ وأهلِهِ:

يقولونَ: إيمانُ الناسِ متساوٍ؛ فإيمانُ الصَّحابةِ وأفجرِ الناسِ سواءٌ، ويقولونَ: لا يكونُ مع أحدٍ بعضَ الإيمانِ دونَ بعضٍ. وهذا مخالفٌ للكتابِ والسنةِ. قالَه شيخُ الإسلامِ[(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٠٩).

(٢) الملل والنحل (١/ ١٤٩).

(٣) التنبيه والرد (ص: ٥٠).

(٤) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٧٩).

٤- أنَّه لا يجوزُ الاستثناءُ في الإيمانِ:

والاستثناءُ في الإيمانِ هو أنْ يقولَ الرجلُ: أنَا مؤمنٌ إنْ شاءَ الله[١].

قال شيخُ الإسلامِ عن المرجئةِ: يقولونَ: الإيمانُ شيءٌ متماثِلٌ في جميعِ أهلِه، مثلُ كونِ كُلِّ إنسانٍ لهُ رأسٌ، فيقولُ أحدُهم: أنَا مؤمنٌ حقًّا، وأنَا مؤمنٌ عندَ الله، ونحوَ ذلكِ، كما يقولُ الإنسانُ: لي رأسٌ حَقًّا، وأنَا لي رأسٌ في علمِ الله حقًّا، فمن جَزَمَ به علىٰ هذا الوجهِ، فقدَ أخرجَ الأعمالَ الباطنةَ والظاهرةَ عنهُ، وهذا منكرٌ من القولِ وزورٌ عندَ الصَّحابةِ والتابعينَ، ومن اتَّبعَهُم من سائرِ المسلمينَ[٢].

٥- قولُهم في فُجّارِ أهلِ القبلةِ:

بينَ المرجئةِ خلافٌ في حكمِ من ماتَ من المسلمينَ علىٰ الكبائرِ؛ منهم من أوجبَ لصاحبِ الكبيرةِ الخلودَ في النارِ، ومنهم من قالَ: يدخلُ من أهلِ الكبائرِ النارَ، ثُمَّ يخرجونَ بشفاعةِ النبي ﷺ، ومنهم من تَوَقَّفَ في حكمِ مَنْ ماتَ علىٰ الكبائرِ، وقبلَ أنْ يتوبَ، ومنهم من قالَ بعدَمِ دخولِ النارِ أحدٌ من أهلِ القبلةِ، وإنْ ماتَ علىٰ الكبائرِ، وهؤلاءِ هُمْ غلاةُ المرجئةِ.

قال أبو الحسن الأشعري: واختلفتِ المرجئةُ في فجارِ أهلِ القبلةِ؛ هلْ يجوزُ أنْ يخلدَهُم اللهُ في النارِ إنْ أدخَلَهُم النارَ؟ علىٰ خمسةِ أقاويلَ:

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (ص: ٣٣٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٣٧٤).

١- فزعمتِ الفرقةُ الأولىٰ أصحابُ «بشر المريسي» أنَّه محالٌ أنْ يخلدَ اللهُ الفجَّارَ من أهلِ القبلةِ في النارِ؛ لقولِ الله ﷻ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، وأنَّهم يصيرونَ إلىٰ الجنةِ إنْ أدخلَهُم اللهُ النارَ لا محالَةَ، وهوَ قولُ ابنُ الرَّاوندِي.

٢- وزعمتِ الفرقةُ الثانيةُ منهم أصحابَ «أبي شمر» و«محمد بن شبيب» أنَّه جائزٌ أنْ يدخلَهُم اللهُ النارَ، وجائزٌ أنْ يخلِدَهم فيها إنْ أدْخَلَهُم، وجائزٌ ألَّا يُخَلِّدَهُم.

٣- وقالتِ الفرقةُ الثالثةُ: إنَّ اللهَ ﷻ يُدْخِلُ النَّارَ قَومًا من المسلمينَ، إلَّا أنَّهم يخرجونَ بشفاعةِ رسولِ الله ﷺ ويصيرونَ إلىٰ الجنةِ، لا محالَ.

٤- وقالتِ الفرقةُ الرابعةُ وهُمْ أصحابُ «غيلان»: جائزٌ أنْ يعذِّبَهم اللهُ، وجائزٌ أنْ يعفوَ عنهم، وجائزٌ ألَّا يخلدَهم، فإنْ عذَّبَ أحدًا، عذَّبَ من ارتكبَ مثلَ ما ارتكَبَه، وكذلك إنْ خَلَّدَه، وإنْ عفا عن أحدٍ، عفا عن كلِّ من كانَ مثلَه.

٥- وقالتِ الفرقةُ الخامسةُ منهم: جائِزٌ أنْ يعذِّبَهم اللهُ، وجائزٌ ألَّا يعذِّبَهم، وجائزٌ أنْ يخلِّدَهم، ولا يخلِّدَهم، وأنْ يعذِّبَ واحدًا، ويعفوَ عمَّن كانَ مثلَه، كلُّ ذلكِ لله ﷻ أنْ يفعلَه[1].

ونذكرُ -هاهنا- مزيدًا من أقوالِ أهلِ العلمِ في حكمِ فجَّارِ أهلِ القبلةِ عندَ طوائفِ من المرجئةِ.

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١٢٥، ١٢٦).

أولًا: حكمُ مرتكبِ الكبيرةِ عندَ مرجئةِ الفقهاءِ:

قال شيخُ الإسلامِ: فليسَ بينَ فقهاءِ الملةِ نزاعٌ في أصحابِ الذنوبِ إذا كانوا مقرينَ باطِنًا وظاهِرًا بما جاءَ به الرسولُ، وما تواترَ عنه أنَّهم من أهلِ الوعيدِ، وأنَّه يدخلُ النارَ منهم من أخبرَ اللهُ ورسولُه بدخولِهِ إليها، ولا يخلدُ منهم فيها أحدٌ، ولا يكونونَ مرتدين مباحِي الدِّماء[1].

قال أيضًا: وتنازعَ الناسُ في الأسماءِ والأحكامِ؛ أي: في أسماءِ الدين، مثلِ: مسلم، ومؤمن، وكافر، وفاسق، وفي أحكامِ هؤلاءِ في الدُّنْيا والآخرةِ... إلىٰ أنْ ذكرَ موقفَ المرجئةِ في هذا النِّزاعِ، قال: وحدثت المرجئةُ، وكان أكثرُهم من أهلِ الكوفةِ -ولم يكن أصحابُ عبدِ الله من المرجئةِ ولا إبراهيمُ النخعي وأمثالُه- فصاروا نقيضَ الخوارجِ والمعتزلةِ، فقالوا: إنَّ الأعمالَ ليست من الإيمانِ.

وكانت هذه البدعةُ أخَفَّ البدعِ؛ فإنَّ كثيرًا من النزاعِ فيها نزاعٌ في الاسمِ واللفظِ دونَ الحكمِ؛ إذ كان الفقهاءُ الذين يضافُ إليهم هذا القولُ مثلِ حمادِ بن أبي سليمانَ وأبي حنيفةَ وغيرهما هُمْ مع سائِرِ أهلِ السنةِ، متفقينَ علىٰ أنَّ اللهَ يعذبُ من يعذِبُه من أهلِ الكبائرِ بالنارِ، ثُمَّ يخرجهم بالشفاعةِ، كما جاءتِ الأحاديثُ الصحيحةُ بذلكَ، وعلىٰ أنَّه لا بُدَّ في الإيمانِ أنْ يتكلَّمَ بلسانِهِ، وعلىٰ أنَّ الأعمالَ المفروضةَ واجبةٌ وتارِكُها مستحِقٌّ للذَمِّ والعقابِ، فكان في الأعمالِ هلْ هِي من الإيمانِ؟ وفي الاستثناءِ ونحوِ ذلك، عامته نزاعٌ لفظي...

وقد ذكرَ بعضُ من صَنَّفَ في هذا البابِ من أصحابِ أبي حنيفةَ قالَ: وأبو

---

(١) الفتاوىٰ (٧/ ٢٩٧).

حنيفةَ وأبو يوسفَ ومحمدٌ كرهُوا أنْ يقولَ الرجلُ: إيماني كإيمانِ جبريل وميكائيل -قال محمدٌ: لأنَّهم أفضلُ يقينًا- أو إيماني كإيمانِ جبريلَ، أو إيماني كإيمان أبي بكرٍ، أو كإيمانِ هذا، ولكنْ يقولُ: آمنتْ بما آمنَ به جبريلُ وأبو بكرٍ[(١)].

وقال أيضًا: والمرجئةُ تقولُ: هو -أي مرتكبَ الكبيرةِ- مؤمنٌ تامُّ الإيمانِ، لا نقصَ في إيمانِهِ، بلْ إيمانُهُ كإيمانِ الأنبياءِ والأولياءِ، وهذا نزاعٌ في الاسم[(٢)].

قال الأشعري -في معرضِ كلامِهِ عن فِرق المرجئةِ- قالَ: وقالتِ الفرقةُ الثالثةُ إنَّ الله ﷻ يدخلُ النارَ قومًا من المسلمينِ، إلَّا أنَّهم يخرجونَ بشفاعةِ رسولِ الله ﷺ ويصيرونَ إلىٰ الجنةِ لا محال[(٣)].

ثانيًا: حكم مرتكب الكبيرة عند المرجئة الواقفة:

ذكرَ شيخُ الإسلامِ جملةً من الأحاديثِ التي جاءَ فيها خروجُ أهلِ التوحيدِ من النارِ، وعدمِ الخلودِ فيها؛ ردًّا علىٰ الوعيدية، والمرجئةِ الواقفةِ، وسيأتي ذكرُ بعضِ هذه الأحاديثِ.

وقال: وهذه الأحاديثُ حجةٌ علىٰ الطائفتينِ: «الوعيدية» الذين يقولونَ: من دخَلَها من أهلِ التوحيدِ، لم يخرج منها. وعلىٰ «المرجئة الواقفة» الذين يقولون: لا ندري هَلْ يدخُلُ من أهلِ التوحيدِ النارَ أحدٌ أمْ لا؟ كما يقولُ ذلك طوائِفُ من الشيعةِ والأشعريةِ، كالقاضي أبي بكرٍ، وغيرِه[(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٨).

(٢) منهاج السنة، لابن تيمية (٥/ ٨٤).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ١٢٥).

(٤) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٤٨٥).

ثالثًا: حكم مرتكب الكبيرة عند غلاة المرجئة:

زعمُوا أنْ لا أحدَ من أهلِ القبلةِ يدخُلُ النارَ أبدًا، وإنْ كان من أهلِ الكبائرِ.

قال ابنُ القيمِ: وأمَّا المرجئةُ؛ فإنَّهم يجوزونَ أنْ لا يدخلَ النارَ أحدٌ من أهلِ التوحيدِ، وهذا بخلافِ المعلومِ المتواترِ من نصوصِ السنةِ، بدخولِ بعضِ أهلِ الكبائرِ النارَ، ثُمَّ خروجُهم منها بالشفاعةِ، ومع هذا التواترِ الذي لا يمكنُ دَفْعُه، لا يجوزُ أنْ يقالَ بجوازِ أنْ لا يدخلَ أحدٌ منهم النارَ، بلْ لا بُدَّ من دخولِ بعضِهم، وذلك البعضُ هوَ الذي خَفَّتْ موازِينُه، ورجحَتْ سيئَاتُه، كما قالَ الصَّحابَةُ، وحَكىٰ أبو محمدِ بنُ حزم هذا إجماعًا من أهلِ السنةِ[١].

قال الشهرستاني: ونحنُ إنَّما نَعُدُّ مقالاتِ المرجئةِ الخالصةِ؛ منهم:

اليونسيةُ: أصحابُ يونسَ بنِ عونٍ النميري، زعمَ أنَّ الإيمانَ هوَ المعرفةُ باللهِ، والخضوعُ لَهُ، وتركُ الاستكبارِ عليه، والمحَبَّةُ بالقلبِ. فمن اجتمعت فيه هذه الخصالُ فهوَ مؤمنٌ، وما سِوَىٰ ذلك من الطَّاعةِ فليسَ من الإيمانِ، ولا يضُرُّ تَرْكُهَا حقيقةَ الإيمانِ، ولا يعذبُ علىٰ ذلك إذا كان الإيمانُ خَالِصًا، واليقينُ صَادِقًا...

العبيديةُ: أصحابُ عبيدِ المكتئب، حُكِي عنهُ أنَّه قالَ: ما دونَ الشركِ مغفورٌ لا محالةَ، وإنَّ العبدَ إذا ماتَ علىٰ توحيدِهِ، لا يَضُرُّه ما اقترفَ من الآثامِ واجترحَ من السيئاتِ[٢].

---

(١) طريق الهجرتين (ص: ٥٧٠).

(٢) الملل والنحل (١/ ١٥٠).

عقيدة أهل السنة والجماعة
ومفارقتها لعقائد المرجئة

١- الإيمانُ قولٌ وعملٌ:

وهذا مجمعٌ عليه عندَ علماءِ أهلِ السنةِ والجماعةِ من الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ بَعدَهم إلىٰ يومنا هذا، وحجَّتُهم في ذلك الكتابُ والسنةُ.

قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ: ومن زعمَ أنَّ الإيمانَ قولٌ بلا عملٍ فهوَ مرجئ، ومن زعمَ أنَّ الإيمانَ هوَ القولُ والأعمالَ شرائعٌ فهو مرجئ.

ومن زعمَ أنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ؛ فقدَ قال بقولِ المرجئةِ.

ومن أنكرَ الاستثناءَ في الإيمانِ فهوَ مرجئ[(١)].

قال الشافعي: وكانَ الإجماعُ من الصحابةِ والتابعينِ من بعدِهِم ممَّن أدركنَاهم أنَّ الإيمانَ قولٌ، وعملٌ، ونيةٌ؛ لا يجزئ واحدٌ من الثلاثةِ إلَّا بالآخرِ[(٢)].

قال البخاري: كتبتُ عن ألفِ نفرٍ من العلماءِ وزيادةٍ، ولم أكتبْ إلَّا عمَّن قال: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، ولم أكتبْ عمَّن قالَ: الإيمانُ قولٌ[(٣)].

---

(١) كتاب السنة، للإمام أحمد (ص: ٦).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي (٥/ ١٣٩).

(٣) المصدر السابق.

الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة:

١- الدليل على أنَّ الإيمان لفظ باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح:

قال اللالكائي: قالوا: الدَّالُّ علىٰ أنَّه تلفظ باللسانِ: قولُه ﷻ: ﴿۞قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

وما روي عن النبي ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا**»[(١)].

والدلالةُ على أنَّه اعتقادٌ بالقلبِ:

قوله: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤].

وقوله: ﴿حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ [الحجرات: ٧].

وقوله: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقال تعالىٰ: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [المائدة: ٤١].

وحديثُ أبي برزةَ وبريدةَ والبراءِ، عن النبي ﷺ: «**يَا مَعشَر مَن آمَنَ بِلسَانِهِ وَلَم يَخْلُصِ الإيمانُ إِلَىٰ قَلْبِه**»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٢٤)، ومسلم (٢٠)، واللفظ لمسلم.

(٢) شعب الإيمان (٩٢١٣).

والدلالةُ على أنَّه عملٌ:

والعملُ يشملُ عملَ القلبِ؛ من المحبةِ والإخلاصِ والخوفِ والإنابةِ والإخباتِ وغيرِ ذلك من أعمالِ القلوبِ، وعملِ الجوارحِ؛ من الصلاةِ، والصيامِ، والزكاةِ، والحجِّ، والذكرِ، وتلاوةِ القرآنِ، وغيرِ ذلك.

قال اللهُ ﷻ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة: ٥].

وقال: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ۝١١٠﴾ [الكهف: ١١٠].

وقال: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨][1].

قال شيخُ الإسلامِ[2]: قالَ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٤٧﴾ [النور: ٤٧] والتَّولي هوَ التَّولي عن الطاعةِ كما قالَ تعالىٰ: ﴿سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ۝١٦﴾ [الفتح:١٦] ، وقالَ تعالىٰ: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝٣١ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝٣٢﴾ [القيامة: ٣١، ٣٢] وكذلِكَ قالَ موسىٰ وهارون ﴿إِنَّا قَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡنَآ أَنَّ ٱلۡعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ١٠٩، ١١٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٤١).

وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾﴾ [طه: ٤٨] فعُلِمَ أنَّ التولي ليسَ هو التكذيبُ، بلْ هوَ التَّولِي عن الطاعةِ، فإنَّ الناسَ عليهم أنْ يصدقوا الرسولَ فيما أخبرَ ويطيعوه فيما أمرَ، وضِدُّ التصديقِ التكذيبُ وضِدُّ الطاعةِ التَّولَي.

وفي الصحيحِ قولُه لوفدِ عبدِ القيس: «**آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الإِيمَانِ بِاللهِ وشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ -وَعَقَدَ بِيَدِهِ- وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَصِيَامِ رَمَضَانَ وَأَنْ تُؤَدُّوا لله خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ**»(١).

ومعلومٌ أنَّه لم يردْ أنَّ هذه الأعمالَ تكونُ إيمانًا بالله بدونِ إيمانِ القلبِ(٢) لِمَا قد أخبرَ في مواضعَ أنَّه لا بُدَّ من إيمانِ القلبِ، فعلمَ أنَّ هذه مع إيمانِ القلبِ هوَ الإيمانُ. وأيُّ دليلٍ علىٰ أنَّ الأعمالَ داخلةٌ في مسمَّىٰ الإيمانِ فوقَ هذا الدليل؟ فإنَّه فسَّر الإيمانَ بالأعمالِ ولم يذكر التصديقَ للعلمِ بأنَّ هذه الأعمالَ لا تُفيدُ مع الجحودِ(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٣) ومسلم (١٧) وغيرهما.

(٢) تقدم ذكر الأدلة علىٰ ذلك من كتاب الله كما نقلتها عن اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ آنفًا.

(٣) قال تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢﴾﴾ [المنافقون: ١، ٢] قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: يظهرون الإيمان ويبطنون الكفر، تيسير الكريم الرحمن (ص: ٨٦٤) اهـ، وبناء علىٰ ذلك فإن أعمال الجوارح وقول اللسان مع جحود القلب لا ينفع لأن عبد الله بن أبي بن سلول زعيم المنافقين كان يصلي مع النبي ﷺ ويشهد معه المغازي، وعندما مات نزل فيه ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا ﴾ [التوبة: ٨٤] انظر أسباب النزول للشيخ مقبل بن هادي (ص:١٢٣). لأن العليم الخبير علم أن هذا المنافق (عبد الله بن أبي) يقول أقوال المؤمنين ويعمل أعمال المؤمنين ولكنه يجحد ذلك في الباطن غير مصدق لا بكتاب ولا سنة لذلك مات علىٰ النفاق العقدي الذي يخلد صاحبه في النار كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى =

٢- الدليل على أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ:

قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢].

وقوله: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦].

وقوله سبحانه: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١].

قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [التوبة: ١٢٤].

قال رسولُ الله ﷺ مخاطبًا النساء: «**وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِذِي لُبٍّ مِنْكُنَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله وَمَا نُقْصَانُ العَقْلِ وَالدِّينِ؟ قَالَ: أَمَّا نُقْصَانُ العَقْلِ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ فَهَذَا نُقْصَانُ العَقْلِ وَتَمْكُثُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ فَهَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ**»[(١)].

قال الإمام النووي في شرح الحديث: فإنَّ الدينَ والإيمانَ والإسلامَ مشتركةٌ في معنىٰ واحدٍ كما قَدَّمْنَاهُ في مواضعَ، وقد قدمنا أيضًا في مواضعِ أنَّ الطاعاتِ تسمَّىٰ إيمانًا ودِينًا، وإذا ثبتَ هذا علمنا أنَّ من كثرتْ عبادَتُه زادَ إيمانُه ودِينُه، ومن نقصتْ عبادَتُه نقصَ دينُه[(٢)].

= جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾﴾ [النساء: ١٤٠] والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤، ١٤٦٢)، ومسلم (٧٩) واللفظ له.

(٢) مسلم بشرح النووي (١/ ٣٤٥) باب بيان نقصان الإيمان بنقصان الطاعات.

قال رسولُ الله ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[١].

قال الإمام اللالكائي -في معرض كلامِه عن زيادة الإيمان ونقصه-: قولُ الطبقةِ الثالثةِ من الفقهاءِ في الزيادةِ والنقصان: سفيانُ الثوري وابنُ جريج ومعمرٌ والأوزاعي ومالكُ بنُ أنسٍ وسفيانُ بنُ عيينةَ ومالكُ بنُ مغول وابنُ أبي ليلىٰ وأبو بكر بنُ عياش.. إلىٰ أنْ قال: والشافعي وأحمدُ وإسحاقُ وأبو عبيدٍ وعلي بنُ المديني.

وقال سهلُ بنُ المتوكل: أدركتُ ألفَ أستاذٍ أو أكثرَ كُلُّهم يقولونَ: «الإيمانُ قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقصُ»[٢].

قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل: الإيمانُ قولٌ وعملٌ ونيةٌ، وتمسكٌ بالسنةِ والإيمانُ يزيدُ وينقصُ[٣].

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ[٤]: والمأثورُ عن الصحابةِ وأئمةِ التابعين وجمهورِ السلفِ وهوَ مذهبُ أهلِ الحديثِ وهوَ المنسوبُ أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقصُ ويزيدُ بالطاعةِ وينقصُ بالمعصيةِ.. إلىٰ أنْ قالَ: ورُبَّمَا قالَ بعضُهم وكثيرٌ من المتأخرينِ: قولٌ وعملٌ ونيةٌ، ورُبَّما قالَ آخرُ: قولٌ وعملٌ ونيةٌ

---

(١) أخرجه مسلم (٥٧) باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٥٥).

(٣) كتاب السنة (ص: ٥).

(٤) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٥٠٤، ٥٠٥).

واتِّباعُ السنةِ، ورُبَّما قالَ: قولٌ باللسانِ واعتقادٌ بالجنانِ[١] وعملٌ بالأركانِ؛ أي بالجوارح، قالَ: وليسَ بين هذِه العباراتِ اختلافٌ معنوي ولكنْ القولُ المطلقُ والعملُ المطلقُ في كلامِ السلفِ يتناولُ قولَ القلبِ واللسانِ وعملَ القلبِ والجوارحِ، فقولُ اللِّسانِ بدونِ اعتقادِ القلبِ هوَ قولُ المنافقينَ وهذا لا يسمَّىٰ قولًا إلَّا بالتقيدِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]، وكذلك عملُ الجوارحِ بدون أعمالِ القلوبِ هي من أعمالِ المنافقينَ التي لا يقبلُها اللهُ، فقولُ السلفِ يتضمن القولَ والعملَ الباطنَ والظاهرَ.

ولكنْ لما كانَ بعضُ الناسِ قد لا يَفهمُ دخولَ النِّيةِ في ذلكِ، قالَ بعضُهم: ونيةٌ ثُمَّ بيَّنَ آخرونَ: أنَّ مطلقَ القولِ والعملِ والنيةِ لا يكونُ مقبولًا إلَّا بموافقةِ السنةِ وهذا حَقٌّ أيضًا.

٣- قول أهل السنة في تفاضل الناس في الإيمان:

قال تعالىٰ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وقال الله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر: ٣٢].

فالله -سبحانه- ذكرَ في الآيةِ أنَّ الناسَ ثلاثةُ أصنافٍ، منهم الظالمُ لنفسِهِ، ومنهم المقتصدُ، ومنهم سابقٌ بالخيراتِ، فدَلَّتِ الآيةُ علىٰ تفاضلِ الناسِ في الإيمانِ.

---

(١) الجنان: بالفتح القلب- مختار الصحاح (ص: ٥٥).

وفي «الصحيحين» من حديثِ أبي سعيدٍ الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبي ﷺ قالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجُرُّهُ». قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «الدِّينَ»[(١)].

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ -في معرض شرح حديث أبي سعيد المتقدم: وقد ذكرَ أنَّهم متفاضلونَ في لبسِهَا، فدَلَّ علىٰ أنَّهم متفاضلونَ في الإيمانِ[(٢)].

قال ابنُ بطةَ: جعلَ المؤمنينَ في الإيمانِ متفاضلينِ، ورفعَ بعضَهم فوقَ بعضٍ درجاتٍ، ثُمَّ جعلَه فيهم يزيدُ ويقوىٰ بالمعرفةِ والطاعةِ، ويضعفُ وينقصُ بالغفلةِ والمعصيةِ، وبهذا نزلَ الكتابُ، وبه مضتِ السنةُ، وعليه أجمعَ العقلاءُ من أئمةِ الأمةِ، ولا ينكرُ ذلكَ ولا يخالِفُهُ إلَّا مرجئٌ خبيثٌ، قد مرضَ قلبُه، وزاغَ بصَرُه، وتلاعبتْ به إخوانُه من الشياطينَ، فهوَ من الذين قال الله ﷻ فيهم: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٢][(٣)].

٤- الدليل على جواز الاستثناء في الإيمان:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤].

وقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣)، ومسلم (٢٣٩٠).

(٢) فتح الباري (١/ ٩٣) – كتاب الإيمان.

(٣) الإبانة، لابن بطة (٢/ ٣٩٧).

وقال رسولُ الله ﷺ: «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»[١].

وقال ﷺ: «إِنَّ سُلَيْمَانَ قَالَ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَىٰ سَبْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغُلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ أَوْ المَلَكُ: قُلْ إِنْ شَاءَ الله، فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةٌ مِنْ نِسَائِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِشِقِّ غُلَامٍ»[٢].

وقال ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَاسْتَثْنَىٰ فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ غَيْرَ حِنْثٍ»[٣].

قال شيخُ الإسلامِ[٤]: والاستثناءُ في الإيمانِ مأثورٌ عن ابنِ مسعودٍ وغيرِه من السلفِ والأئمةِ لا شَكًّا فيما يجبُ عليهم الإيمانُ بِه، فإنَّ الشَّكَّ في ذلك كفرٌ، ولكنهم استثنوا في الإيمانِ خوفًا ألَّا يكونوا قاموا بواجباتِهِ وحقائِقِه وقد قالَ تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠] قال النبي ﷺ: «هو الرَّجُلُ يَصُومُ وَيَتَصَدَّقُ وَيُصَلِّي وَهُوَ يَخَافُ أَنْ لَا يُتَقَبَّلَ مِنْهُ»[٥].

واستثنوا أيضًا لعدمِ علمهم بالعاقبةِ، والإيمانُ النافعُ هو الذي يموتُ المرءُ عليه، واستثنوا خوفًا من تزكيةِ النفس ونحوِ ذلك من المعاني الصَّحيحةِ، وكذلك من استثنىٰ في أعمالِ البرِّ كقولِه: صليتُ إنْ شاءَ الله ونحوِ ذلك، فهذَا كُلُّه استثناءٌ في أفعالٍ لم يُعلمْ وقوعُهَا علىٰ الوجهِ المأمورِ المقبولِ، فهوَ استثناءٌ فيما لم تُعْلمْ حقيقَتُه أو في المستقبلِ عُلِّقَ بمشيئةِ الله، ليبينَ أنَّ الأمورَ كُلَّها

---

(١) أخرجه مسلم (٩٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٢٤) ومسلم (١٦٥٤).

(٣) صحيح سنن أبي داود (٣٢٦٢)، وصحيح الترمذي (١٥٣٦)، وابن ماجه (٢١٠٥).

(٤) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٤٢٧).

(٥) صحيح الترمذي (٣١٧٥)، وصحيح ابن ماجه (٤١٩٨).

بمشيئةِ الله، فأمَّا الاستثناءُ في ماضٍ معلومٍ[١] فهذِه بدعةٌ بخلافِ العقلِ والدينِ.

قال الإمامُ أحمدُ: ويستثنىٰ في الإيمانِ من غيرِ أنْ يكونَ لشَكٍّ، إنَّما هوَ سنة ماضيةٌ عن العلماءِ.

فإذا سُئِل الرجلُ: مؤمنٌ أنت؟ فإنَّه يقول: أنا مؤمن إنْ شاءَ اللهُ، ومؤمنٌ أرجو، أو يقول: آمنت بالله وملائكتِهِ وكتبِهِ ورسلِهِ[٢].

قال الإمامُ ابن أبي العز -بعد أنْ ذكرَ جملةً من الآياتِ الدَّالةِ علىٰ جوازِ الاستثناءِ- قالَ: فالاستثناءُ حينئذٍ جائزٌ، وكذلك من استثنىٰ وأرادَ عدمَ علمِهِ بالعاقبةِ، وكذلكَ من استثنىٰ تعليقًا للأمرِ بالمشيئةِ لله لا شكًّا في إيمانِه، وهذا القولُ في القوةِ كما ترَىٰ[٣].

٥- عقيدة أهل السنة والجماعة في من مات على الكبائر:

أنَّه في المشيئةِ؛ إنْ شاءَ عذَّبَه ثُمَّ أدخلَهُ الجنةَ، وإنْ شاءَ عفَا عنهُ، فلم يدخلْهُ النارَ، وأدخلَهُ الجنةَ، والأدلةُ في ذلك من الكتابِ والسنةِ كثيرةٌ جدًّا، نذكرُ منها قولَ الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ٤٨﴾ [النساء: ٤٨].

---

(١) مثل قوله: هذه شجرة إن شاء الله، أو هذا إنسان إن شاء الله، أو السماء فوقنا إن شاء الله - مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٤٢١).

(٢) كتاب السنة (ص: ٥).

(٣) شرح الطحاوية (ص: ٣٣٧).

قال ابنُ كثيرٍ: أي: لا يغفرُ لعبدٍ لَقِيَهُ وهوَ مشركٌ بهِ، ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ أي: من الذنوبِ ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ أي: من عبادِه[(١)].

واستدَلَّ بجملةٍ من الأحاديثِ الصَّحيحةِ، وسيأتي ذكرُ بعضِهَا.

قال الله تعالىٰ: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [الزمر: ٥٣، ٥٤].

ومما يبين أن المغفرة العامة في الزمر هي للتائبين أنه قال في سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ فقيد المغفرة بما دون الشرك وعلقها علىٰ المشيئة، وهناك أطلق وعمم، فدل هذا التقييد والتعليق علىٰ أن هذا في حق غير التائب؛ ولهذا استدل أهل السنة بهذه الآية علىٰ جواز المغفرة لأهل الكبائر في الجملة خلافًا لمن أوجب نفوذ الوعيد بهم من الخوارج والمعتزلة وإن كان المخالفون لهم قد أسرف فريق منهم من المرجئة حتىٰ توقفوا في لحوق الوعيد بأحد من أهل القبلة كما يذكر عن غلاتهم أنهم نفوه مطلقًا، ودين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، ونصوص الكتاب والسنة مع اتفاق سلف الأمة وأئمتها متطابقة علىٰ أن من أهل الكبائر من يُعذَّب وأنه لا يبقىٰ في النار مَن في قلبه مثقال ذرة من إيمان[(٢)].

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٤٨٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (١٨/ ١٩١-١٩٢).

الرد على غلاة المرجئة الذين قالوا: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد:

وفسادُ هذا القولِ ظاهرٌ عقلًا ونقلًا؛ إذ لا يتصوَرُ أنَّ أحدًا من أهلِ التوحيدِ يسرقُ ويزني ويقتلُ ثُمَّ يدخلُ الجنةَ بغيرِ عذابٍ؛ لأنَّه يقولُ لا إله إلا الله، بلْ عقيدةُ أهلِ السنة أنَّه إنْ ماتَ علىٰ الكبائرِ؛ فهو في المشيئةِ إنْ شاءَ اللهُ عذَّبَه وإنْ شاءَ غفرَ له، واحتجوا لقولِهم بأحاديثَ جاءتْ تفيدُ هذا المعنىٰ في الظاهرِ كقولِه ﷺ: «**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ**»[(١)] وفي رواية: قال رسول الله ﷺ: «**أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ الله لَا يَلْقَىٰ اللهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرُ شَاكٍّ فَيُحْجَبَ عَنِ الجَنَّةِ**»[(٢)].

قال القاضي عياض[(٣)]: اختلفَ الناسُ فيمن عَصىٰ اللهَ تعالىٰ من أهلِ الشهادتين؛ فقالتِ المرجئةُ: لا تَضُرُّه المعصيةُ مع الإيمانِ... إلىٰ أنْ قالَ: وأمَّا المرجئةُ فإن احتجتْ بظاهرِهِ (يعني الحديثَ المتقدِّمَ)؛ قلنا: محملُه علىٰ أنَّه غفرَ له أو أخرجَ من النارِ بالشفاعةِ ثُمَّ أدخلَ الجنةَ، فيكونُ معنىٰ قولِه ﷺ: «**دَخَلَ الجَنَّةَ**» أي: دَخلها بعد مجازاتِهِ بالعذابِ. وهذا لا بُدَّ من تأويلِهِ لما جاءَ في ظواهرِ كثيرةٍ من عذابِ بعضِ العُصاةِ فلا بُدَّ من تأويلِ هذا؛ لئلا تتناقضُ نصوصُ الشريعةِ.

وقد بوبَ لهذه المسألةِ الإمامُ مسلمٌ؛ بابُ إثباتِ الشفاعةِ وإخراجِ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨).

(٣) مسلم بشرح النووي (١/ ٢٥٧) باختصار.

الموحدين من النارِ.

وذُكر في حديثِ أبي سعيدٍ الخدري: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «**يُدْخِلُ اللهُ أَهْلَ الجَنَّةِ الجَنَّةَ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ ثُمَّ يَقُولُ: انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا حُمَمًا**[١] **قَدِ امْتَحَشُوا**[٢] **فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الحَيَاةِ أَوِ الحَيَا...**»[٣].

هذا حديثٌ صحيحٌ صريحٌ في دخولِ بعضٍ من أهلِ التوحيدِ النارَ ثُمَّ يخرجونَ، ولا يخلدُ في النارِ من أهلِ التوحيد أحدٌ. هذا معتقدُ أهلِ السنةِ والجماعةِ.

وعن أنس، عن النبي ﷺ قال: «**يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا مَسَّهُمْ مِنْهَا سَفْعٌ، فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، فَيُسَمِّيهِمْ أَهْلُ الجَنَّةِ: الجَهَنَّمِيِّينَ**»[٤].

قال أبو عثمان الصابوني -في معرضِ ذكرِه عقيدةِ السلفِ وأصحابِ الحديثِ -: ويؤمنونَ بالحوضِ، والكوثرِ، وإدخالِ فريقٍ من الموحدينِ الجنةَ بغيرِ حسابٍ، ومحاسبةِ فريقٍ منهم حِسَابًا يسيرًا، وإدخالِهم الجنةَ بغيرِ سوءٍ يَمُسَّهُم وعذابٍ يلحقُهم، وإدخالِ فريقٍ من مذنبيهم النَّارَ، ثُمَّ إعتاقُهم وإخراجُهم منها، وإلحاقُهم بإخوانِهم الذين سبقُوهم إلىٰ الجنةِ، ولا يخلدونَ في النارِ[٥].

---

(١) حممًا: أي فحمًا- مسلم بشرح النووي (٢/ ٤٠).

(٢) امتحشوا: احترقوا، المصدر السابق.

(٣) أخرجه البخاري (٢٢) ومسلم (١٨٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٥٩، ٧٤٥٠).

(٥) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص: ٢٦٢).

الجهمية

الجهمية

تعريفُها:

هم المنتسبونَ إلىٰ جَهم بنِ صفوان التِّرمذِي، وهو الذي أظهرَ نَفْي الصفاتِ والتعطيلِ، وهوَ أخذَ ذلك عن الجعدِ بنِ درهم الذي ضَحَّىٰ به خالدُ بن عبدِ الله القسري بواسط؛ فإنَّه خطبَ الناسَ يوم عيدِ الأضحىٰ وقالَ: أيُّها الناسُ، ضحوا تقبَّلَ اللهُ ضحايَاكُم فإنِّي مضحٍّ بالجعدِ بنِ درهم؛ فإنَّه زعمَ أنَّ اللهَ لم يتخذْ إبراهيمَ خليلًا، ولم يكلم موسىٰ تكليمًا، تعالىٰ اللهُ عمَّا يقولُ الجعدُ علوًا كبيرًا، ثُمَّ نزلَ فذبَحَهُ، وكان ذلك بعدَ استفتاءِ علماءِ زمانِهِ وهُمُ السلفُ الصَّالحُ رحمهم اللهُ تعالىٰ.

وكان جهمٌ بعدَه بخراسان، فأظهرَ مقالتَه هناك وتَبِعَه عليها ناسٌ بعدَ أنْ تركَ الصَّلاةَ أربعينَ يومًا شَكًّا في ربِّهِ وكان ذلك لمناظرتِهِ قومًا من المشركينَ يقالُ لهم السُّمنيَّةُ من فلاسفةِ الهندِ[1].

نشأةُ الجهميةِ:

إنَّ أوَّلَ من ابتدعَ ذلك هُوَ الجعدُ بنُ درهم، ثُمَّ أخذَ عنه الجهمُ بنُ صفوان الذي ظهرَ في أواخرِ دولةِ بني أُمَيَّةَ.

قال الإمامُ الذهبي: الجعدُ بنُ درهمٍ مؤدبُ مروان الحمار. هُوَ أوَّلُ من

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص: ٥٢١).

ابتدعَ بأنَّ اللهَ ما اتخذَ إبراهيمَ خليلًا، ولا كَلَّمَ موسىٰ، وأنَّ ذلك لا يجوزُ علىٰ الله.

قال المدائني: كانَ زنديقًا، وقد قالَ له وهبٌ: إنِّي لأظُنُّكَ من الهالكينَ؛ لو لم يخبرنا اللهُ أنَّ له يدًا وأنَّ له عينًا، ما قلنا ذلك. ثُمَّ لم يَلْبَثِ الجَعْدُ أنْ صُلِبَ[١].

قال شيخُ الإسلامِ: وكان ظهورُ جهمٍ ومقالَتُه في تعطيلِ الصفاتِ، وفي الجبرِ والإرجاءِ في أواخرِ دولةِ بني أميةَ، بعد حدوثِ القدريةِ والمعتزلةِ وغيرِهم[٢].

جملة من عقائد الجهمية ومنهجهم وسماتهم:

١- تعطيل ونفي صفاتِ الله ﷻ ومناقضتِهم لتوحيد الرسل:

توحيدُ الجهميةِ والفلاسفةِ مناقِضٌ لتوحيدِ الرُّسُلِ من كُلِّ وجهٍ؛ فإنَّ مضمُونَه إنكارُ حياةِ الرَّبِّ وعلمِهِ وقدرتِهِ وسمعِهِ وبَصرِهِ وكلامِهِ واستوائِهِ علىٰ العرشِ ورؤيَةِ المؤمنينَ له بأبصارِهِم عيانًا من فوقِهم يومَ القيامةِ، وإنكارُ وجهِهِ الأعلىٰ ويديهِ ومجيئِهِ وإتيانِهِ ومحبَّتِهِ ورضَاهُ وغضبِهِ وضحكِهِ وسائرِ ما أخبرَ به الرسولُ ﷺ عنه ومعلومٌ أنَّ هذا التوحيدَ هُوَ نفسُ تكذيبِ الرسولِ بما أخبرَ به عن الله، فاستعارَ له أصحابُه اسمَ التوحيدِ[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢/ ١٢٧)، وانظر: الرد علىٰ الجهمية، للدارمي (ص: ٣١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٤٦١).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ص: ١٧٥).

وحُجَّتُهم في نفي الصفاتِ كما قال الإمامُ الشهرستاني[١] في معرِض كلامِهِ عن الجهمِ بنِ صفوان:

منها قولُه: لا يجوزُ أنْ يوصفَ البارئ تعالىٰ بصفةٍ يوصفُ بها خَلْقُه؛ لأنَّ ذلك يقتضي تشبِيهًا.

قال الإسفراييني عن جهم: وكان يقولُ: إنَّ الله تعالىٰ لا يوصفُ بشيءٍ مما يوصفُ به العبادُ؛ فلا يجوزُ أنْ يقالَ في حَقِّهِ: إنَّه حَيٌّ، أو عالِمٌ، أو مريدٌ، أو موجودٌ؛ لأنَّ هذه الصفاتِ تطلقُ علىٰ العبيدِ[٢].

قال ابنُ تيميةَ: وكانَ الجهمُ غاليًا في تعطيلِ الصفاتِ، فكان ينفي أنْ يسمَّىٰ اللهُ تعالىٰ باسمٍ يسمَّىٰ به العبدُ؛ فلا يسمَّىٰ شيئًا، ولا حيًّا، ولا عالمًا، ولا سميعًا، ولا بصيرًا، إلَّا علىٰ وجه المجاز، وحُكي عنه أنَّه كان يسمِّي اللهَ تعالىٰ قادرًا؛ لأنَّ العبدَ عنده ليسَ بقادرٍ، فلا تشبيهَ بهذا الاسمِ علىٰ قولِهِ[٣].

قال العلامةُ ابنُ عثيمين -في ثنايا كلامِهِ عن التباينِ العظيمِ بين الخالقِ سبحانَه والمخلوقِ في صفاتِه وأفعالِه- قالَ: لا يمكنُ لأحدٍ أنْ يقولَ: إنَّ لي يدًا كيدِ الجملِ، أو: لي يَدٌ كيدِ الذَّرةِ، أو: لي يَدٌ كيدِ الهرِّ، فعندنَا الآن إنسانٌ وجملٌ وذَرَّةٌ وهِرٌّ، كُلُّ واحدٍ له يدٌ مختلفةٌ عن الثاني مع أنَّها متفقةٌ في الاسمِ، فنقولُ: إذا جازَ التفاوتُ بينَ المسمياتِ في المخلوقاتِ مع اتِّفاقِ الاسم، فجوازُه بينَ

---

(١) الملل والنحل (١/ ٩٩).

(٢) التبصير في الدين (ص: ٩٠).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٤٦٠)، وانظر: (٥/ ٧٤، ٣٤٢، ٥٧٦).

الخالِق والمخلوقِ من بابِ أولىٰ، بلْ نحنُ نقولُ إنَّ التفاوتَ بينَ الخالقِ والمخلوقِ ليسَ جائزًا فقط بلْ هُوَ واجبٌ.

وبناءً علىٰ هذا فلا حُجَّةَ لهم في نفي الصِّفاتِ بحجةِ تنزيهِ الله سبحانه[١].

٢- القول بخلق القرآن:

قال الإمامُ أبو القاسم الطبري: لا خلافَ بينَ الأمةِ أنَّ أوَّلَ من قالَ «القرآنُ مخلوقٌ» جعدُ بنُ درهم، في سني نيفٍ وعشرينَ ومائةٍ ثُمَّ جَهْمُ بنُ صفوان، فأمَّا جعدٌ فقتلَهُ خالدُ بنُ عبدِ الله القسري، وأمَّا جَهْمٌ فقُتلَ بمروٍ في خلافةِ هشام بنِ عبدِ الملك[٢].

وقال الأشعري عن جَهمٍ: ويقولُ بخلقِ القرآنِ[٣].

٣- مذهب الجهمية في القدر بالجبر:

يزعمون أنَّ الإنسانَ مجبورٌ مطلقًا لا حُرِّيةَ له ولا مشيئةَ ولا اختيارَ، وسببُ ذلك أنَّهم غلوا في إثباتِ القدرِ فنَفُوا صُنْعَ العبدِ أصلًا، فُهْم جبريةٌ جهميَّةٌ مُرْجئةٌ.

قال الإمامُ الشهرستاني -في ثنايا كلامِهِ عن الجهمِ بنِ صفوان-: ومنهَا قولُه في القدرةِ الحادثةِ إنَّ الإنسانَ لا يقدرُ علىٰ شيءٍ، ولا يوصفُ بالاستطاعةِ وإنَّما هو مجبورٌ في أفعالِهِ لا قدرةَ لهُ ولا إرادةَ ولا اختيارَ وإنَّما يخلقُ اللهُ تعالىٰ

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٩١).

(٢) من مجموع الفتاوىٰ، لشيخ الإسلام (١٢/ ٥٠٤).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٨٠).

الأفعالَ فيه علىٰ حسبِ ما يخلقُ في سائرِ الجماداتِ وتُنْسبُ إليه الأفعالُ مجازًا كما تُنْسبُ إلىٰ الجماداتِ، كما يقالُ: أثمرتِ الشجرةُ، وجرَىٰ الماءُ، وتحرَّكَ الحجرُ، وطلعتِ الشمسُ.. إلىٰ غيرِ ذلك، والثوابُ والعقابُ جبرٌ، كما أنَّ الأفعالَ كُلَّها جبرٌ، قال: وإذا ثبتَ الجبرُ فالتكليفُ أيضًا كانَ جبرًا[١].

٤- عقيدة الجهمية في الإيمان:

الإيمانُ عندَ الجهميةِ هُوَ تصديقُ القلبِ وعلمُه ليسَ معَهُ عَمَلٌ.

قال شيخُ الإسلامِ -في معرضِ كلامِهِ عن فسادِ مذهبِ الجهميةِ-:

ومن هنا يظهرُ خطأُ قولِ جهمِ بنِ صفوان ومن اتَّبعَهُ، حيثُ ظَنُّوا أنَّ الإيمانَ مجردُ تصديقِ القلبِ وعلمِهِ، لم يجعلوا أعمالَ القلبِ من الإيمانِ، وظَنُّوا أنَّه قد يكونُ الإنسانُ مؤمنًا كامِلَ الإيمانِ بقلبِهِ، وهُوَ مع هذا يسُبُّ اللهَ ورسولَه، ويعادِي اللهَ ورسولَه، ويعادِي أولياءَ الله، ويوالِي أعداءَ الله، ويقتلُ الأنبياءَ، ويهدِمُ المساجِدَ، ويهينُ المصحفَ، ويكرمُ الكفارَ غايةَ الكرامةِ، ويهينُ المؤمنينَ غايةَ الإهانةِ، قالوا: وهذه كُلُّها معاصٍ لا تنافي الإيمانَ الذي في قلبِهِ، بلْ يفعلُ هذا وهُوَ في الباطنِ عندَ الله مؤمنٌ[٢].

٥- مذهب الجهمية في الثواب والعقاب:

يظهرُ فسادُ مذهبِ الجهميةِ في قولِهم إنَّ الثوابَ والعقابَ بلا حكمةٍ، ولا يخلقُ اللهُ شيئًا لحكمةٍ، تعالىٰ اللهُ عمَّا يقولونُ علوًّا كبيرًا، ويرجعُ السببُ في

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٠٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ١٧٨).

ذلك إلىٰ اعتقادِهم الفاسدِ بأنَّ الإنسانَ مجبرٌ علىٰ الطاعةِ وعلىٰ المعصيةِ.

قال شيخُ الإسلامِ عن جهمٍ: وكان هُوَ وأتباعُهُ ينكرونَ أنْ يكونَ لله حكمةً في خلقِهِ وأمرِهِ، وأنْ يكونَ له رحمةٌ، ويقولونَ: إنَّما فعلَ بمحضِ مشيئتِهِ، لا رحمةَ معها.

وحُكِي عنهُ أنَّه كانَ ينكرُ أنْ يكونَ اللهُ أرحمَ الرَّاحمينَ، وأنَّه كان يخرجُ إلىٰ الجذمىٰ فينظرُ إليهم ويقولُ: أرحمُ الراحمينَ يفعلُ مثلَ هذا بهؤلاءِ؟! وكانَ يقولُ: العبادُ مجبورونَ علىٰ أفعالِهم، ليسَ لهم فِعْلٌ، ولا اختيارٌ[١].

وقال: والجهمُ بنُ صفوان ومن اتَّبعهُ ينكرونَ حكمتَهُ ورحمَتَهُ، ويقولونَ: ليسَ في أفعالِهِ وأوامرِهِ (لامُ كي) لا يفعلُ شيئًا لشيءٍ، ولا يأمرُ بشيءٍ لشيءٍ[٢].

«ولهذا يقولونُ: لا ندرِي ما يفعلُ بمن فعلَ السيئاتِ. بلْ يجوزُ عندَهم أنْ يعفُو عن الجميعِ، ويجوز عندَهم أنْ يعذبَ الجميعَ، ويجوزُ أنْ يعذبَ ويغفرَ بلا موازنةٍ، بلْ يعفُو عن شرِّ الناسِ، ويعذبُ خيرَ الناسِ علىٰ سيئةٍ صغيرةٍ لا يغفِرُهَا له.

وهُمْ يقولونَ: السيئةُ لا تُمحىٰ؛ لا بتوبةٍ، ولا حسناتٍ ماحيةٍ، ولا غيرِ ذلك، وقد لا يفرقونَ بينَ الصغائرِ والكبائرِ»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٤٦٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٤٦٦).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٤/ ٣٤٦).

٦- قول الجهمية بفناء الجنة والنار وجميع المخلوقات:

قال الأشعري: وقال جهمُ بنُ صفوان: إنَّ الجنةَ والنارَ تفنيانِ وتبيدانِ، ويفنىٰ من فيهما، حتَّىٰ لا يبقَىٰ إلَّا اللهُ وحدَه، كما كان وحدَه لا شيءَ معَهُ[١].

وقال الملطي: وأنكرَ جهمٌ أنَّ اللهَ -جلَّ اسمه- خلقَ الجنةَ والنارَ... إلىٰ أنْ قالَ: وَزعمَ جهمٌ أَنَّ الجنَّةَ وَالنَّارَ تفنيانِ بعد خلقِهمَا، فَيخرجُ أهلُ الطَّاعَةِ من الجنَّةِ بعد دُخُولِهِمْ، وَيخرجُ أهلُ النَّارَ بعد دُخُولِهِمْ... فتبيدُ الجنَّةُ وَأَهْلُهَا، ويبيدُ نعيمُها، وتهلكُ النَّارُ، وَيَبِيدُ عَذَابُهَا[٢].

٧- مذهب الجهمية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

من عقائدِهم حملُ السلاحِ، والخروجُ علىٰ السلطانِ.

قال الإسفراييني عن جهم: كان يعاني الخروجَ، وتعاطي السلاحَ، وكان يحملُ السلاحَ، ويخرجُ علىٰ السلطانِ، وينصبُ القتالَ معهُ[٣].

وقال البغدادي: وكان جهمٌ -مع ضلالاتِهِ التَّي ذكرناهَا- يحملُ السلاحَ، ويقاتلُ السلطانَ، وخرجَ مع سريج بنِ الحارث علىٰ نصرِ بنِ سيَّارٍ، وقتلَه سلم بنُ أحوز المازني في آخرِ زمانِ بني مروان[٤].

---

(١) مقالات الإسلاميين (٢/ ٣٥٥).

(٢) التنبيه والرد (ص: ١١٩، ١٢٢)، وانظر: التبصير (ص: ٩٠).

(٣) التبصير (ص: ٩١).

(٤) الفرق بين الفرق (ص: ١٦١).

٨- إنكارُ عذابِ القبرِ:

«وأنكرَ جهمٌ عذابَ القبرِ، ومنكرًا، ونكيرًا»[١].

عقيدةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ ومفارقتُها لعقائدِ الجهميةِ:

١- عقيدةُ الجهميةِ في صفاتِ الله؛ نفيُهَا وتعطُّلِهَا:

أمَّا أهلُ السنةِ والجماعةِ يثبتونَ ما أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ وينفونَ ما نفاهُ اللهُ تعالىٰ عن نفسِهِ كما جاءَ في الكتابِ والسنةِ، ويعتقدونَ اعتقادًا جازمًا أنَّ القرآنَ كلامُ الله تعالىٰ غيرُ مخلوقٍ[٢].

وأنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ونِيَّةٌ يزيدُ بالطاعةِ وينقصُ بالمعصيةِ، وقد سبقتِ المسألةُ[٣].

٢- الجهمية يزعمون أن الإنسان لا مشيئة له، ولا قدرة وهو مجبور على الطاعة والمعصية:

وعقيدةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ أنَّ للعبدِ مشيئةً وقدرةً، وخالقُ المشيئةِ والقدرةِ هوَ اللهُ تعالىٰ، دليلُ ذلك:

قال تعالىٰ في مشيئةِ العبادِ ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

وقال سبحانه ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٣٠]

---

(١) التنبيه والرد (ص: ١٠٩).

(٢) سبقت المسألة في معرض الكلام عن عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الإباضية.

(٣) في معرض الكلام عن عقيدة المرجئة، باب: عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد المرجئة.

قال تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

قال العلامةُ السعدي: بعدمَا تبيَّنَ الرُّشد من الغي والهدىٰ من الضلالِ قوله ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾؛ أي فمشيئَتُه نافذةٌ لا يمكنُ أنْ تعارضَ أو تمانعَ، وهذه الآيةُ وأمثالُها رَدٌّ علىٰ فرقتي القدريةِ النفاةِ[1] والقدريةِ المجبرةِ كما تقدَّم مثلها[2].

قال شيخُ الإسلامِ: قولُه تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ ٨﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] وعُلِمَ أنَّ الرَّبَّ جاريةٌ أفعالُه علىٰ قانونِ العدلِ والإحسانِ، وفي الصحيحِ «**يَمِينُ اللهِ مَلْأَىٰ**» وعُلِمَ فسادُ قولِ الجهميةِ الذين يجعلونَ الثوابَ والعقابَ بلا حكمةٍ وهوَ سبحانَه قد شهدَ أنْ لا إله إلَّا هُوَ والملائكةُ وأولو العلمِ قائمًا بالقسطِ[3].

وقال[4]: قالَ تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ﴾ [التغابن: ١١]. قالوا: هُوَ الرَّجلُ تصيبُه المصيبةُ فيعلَمُ أنَّها من عندِ الله فيرضَىٰ ويسلمَ وعليه إذا أذنبَ أنْ يستغفرَ ويتوبَ، ولا يحتجُّ علىٰ الله بالقدرِ، ولا يقولُ: أيُّ ذنبٍ لي وقد قُدِّرَ عليَّ هذا الذنبُ، بلْ يعلمُ أنَّه هُوَ المذنبُ العاصِي الفاعلُ للذنبِ وإنْ كانَ ذلك كلُّه بقضاءِ الله وقدرِهِ ومشيئَتِهِ؛ إذ لا يكونُ شيءٌ إلَّا

(١) سيأتي الكلام علىٰ القدرية النفاة قريبًا بإذن الله.

(٢) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٩١٤).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٢٢٧).

(٤) الفتاوىٰ (٨/ ٢٣٨) باختصار.

بمشيئَتِهِ وقدرتِهِ وخلقِهِ، لكن العبدَ هوَ الذي أكلَ الحرامَ وفعلَ الفاحشةَ وهوَ الذي ظلمَ نَفْسَهُ، كما أنَّه هوَ الذي صلَّىٰ وصامَ وحَجَّ وجاهَدَ، فهوَ الموصوفُ بهذِهِ الأفعالِ وهوَ المتحرِّكُ بهذِهِ الحركاتِ وهوَ الكاسِبُ بهذِه المحدثاتِ، لهُ ما كسبَ وعليه ما اكتسبَ.

واللهُ تعالىٰ لا يأمرُ بالفحشاءِ ولا يرضىٰ لعبادِهِ الكفرَ ولا يحبُّ الفسادَ، وهوَ سبحانه خالِقُ كُلِّ شيءٍ ورَبُّه ومليكُه، ما شاءَ كانَ وما لم يشأْ لم يكنْ، فمن يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، ومن يضللْ فلا هادِي لهُ ومشيئَةُ العبدِ للخيرِ والشرِّ موجودةٌ؛ فإنَّ العبدَ له مشيئةٌ للخيرِ والشرِّ، وله قدرةٌ علىٰ هذا وهذا، وهُوَ العامِلُ لهذا وهذا، واللهُ خالقُ ذلك كلِّه، وربُّه ومليكُه.

وقد أثبتَ اللهُ المشيئتين؛ مشيئةَ الرَّبِّ، ومشيئةَ العبدِ، وبيَّنَ أنَّ مشيئةَ العبدِ تابعةٌ لمشيئةِ الرَّبِّ ... ثُمَّ سَاقَ الآياتِ كما تقدَّمَ أوَّل المسألةِ.

قال ابنُ أبي العز: لا منافاةَ بينَ كونِ العبدِ محدثًا لفعلِهِ، وكونِ هذا الإحداثِ وجبَ بمشيئةِ الله تعالىٰ، كما قالَ تعالىٰ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ [الشمس: ٧-٨]؛ فقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ إثباتٌ للقدرِ بقولِه: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾، وإثباتٌ لفعلِ العبدِ بإضافَةِ الفجورِ والتقوىٰ إلىٰ نفسِهِ ليعلمَ أنَّها هي الفاجرةُ والمتقيةُ، وقولُه بعدَ ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [الشمس: ٩، ١٠] إثباتٌ أيضًا لفعلِ العبدِ، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ[1].

---

(١) شرح الطحاوية (ص: ٤٣٢).

٣- عقيدة أهل السنة والجماعة أن النار والجنة مخلوقتان وهما موجودتان الآن ولا تفنيان أبدًا:

اتفقَ جمهورُ أهلِ السنةِ والجماعةِ من السلفِ والخلفِ علىٰ أنَّ الجنةَ والنارَ مخلوقتانِ ولا تفنيانِ.

قال تعالىٰ عن الجنةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال في شأنِ النارِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤]، فدَلَّ علىٰ أنَّهُما مخلوقتانِ.

قال الإمامُ أحمدُ: وقد خُلقت النارُ وما فِيها، وخُلقت الجنةُ وما فِيها؛ خَلقَهُما اللهُ ﷻ ثُمَّ خلقَ الخلقَ لَهُما، لا يفنيانِ، ولا يفنىٰ ما فِيهما أبدًا[(١)].

قال أبو عثمان الصابوني: ويشهدُ أهلُ السنةِ أنَّ الجنةَ والنارَ مخلوقتانِ، وأنَّهما باقيتانِ، لا تفنيان أبدًا، وأنَّ أهلَ الجنةِ لا يخرجونَ منها أبدًا، وأنَّ المنادي ينادي يومئذٍ: «يا أهلَ الجنةِ خلودٌ ولا موتٌ، ويا أهلَ النارِ خلودٌ ولا موتٌ»[(٢)] علىٰ ما وردَ في الخبرِ الصحيحِ عن رسولِ الله ﷺ[(٣)].

وقال قوَّامُ السنةِ أبو القاسم الأصبهاني: فصلٌ: في الرَّدِ علىٰ الجهميةِ الذين يقولونُ: إنَّ الجنةَ والنارَ لم تخلقا. قال اللهُ ﷻ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦].

وعن عمرانَ بنِ حصين قالَ: قال رسولُ الله ﷺ: «**اطَّلَعْتُ فِي الجَنَّةِ**

(١) السنة، للإمام أحمد (ص: ١٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (١٧/ ١٨٤)، وغيرهما.

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص: ٢٦٤).

فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»[(١)]. ثُمَّ ساقَ جملةً من الأحاديثِ الدَّالةِ علىٰ ذلكِ[(٢)].

٤- أهل السنة والجماعة يثبتون العدل والحكمة لله تعالى، وينفون عنه الظلم بكل وجه:

والقرآنُ مليء بذكرِ الآياتِ الدَّالاتِ علىٰ كمالِ عدلِ الله تعالىٰ، وكمالِ حكمتِهِ، وأنَّه -تباركَ اسمُه- لا يظلِمُ أحدًا، وكذا السنةُ المطهرةُ، ولا يعتقِدُ خلافَ ذلك إلَّا من انتكست فطرَتُهُ، وضَلَّ عَقْلُهُ، وتلاعبتْ به الشياطينُ.

فالظُّلْمُ وعدمُ الحكمةِ صفتا نقصٍ، واللهُ ﷻ مُنَزَّهٌ عن كُلِّ نقصٍ، ومن كلِّ وجهٍ، بلْ له الكمالُ في الصفاتِ والأفعالِ والأقوالِ، لو كانوا يفقهون؛ قال تبارك وتعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه: ١١٢]، وقال ﷻ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، وقال: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق: ٢٩].

وثبت عن النبي ﷺ أنَّ الله -تعالىٰ- يقولُ في الحديثِ القدسي: «**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَىٰ نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا**»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤١)، ومسلم (٢٧٣٨).

(٢) الحجة في بيان المحجة (ص: ٢٣٧- ٢٣٨)، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٥٠٧)، والشريعة (ص: ٢٩٦)، وشرح الطحاوية، لابن أبي العز (ص: ٢١٣).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

قال شيخُ الإسلامِ: وأمَّا المثبتونَ للقدرِ -وهُمْ جمهورُ الأمةِ وأئمَتُها كالصحابةِ والتابعينَ لهم بإحسانٍ، وأهلِ البيتِ، وغيرِهم- فهؤلاءِ تنازعوا في تفسيرِ عدلِ اللهِ، وحكمتِهِ، والظُّلمُ الذي يجبُ تنزيهُهُ عنه، وفي تعليلِ أفعالِهِ، وأحكامِهِ، ونحوِ ذلك.

فقالت طائفةٌ: إنَّ الظلمَ ممتنعٌ منهُ، غيرُ مقدورٍ، وهوَ محالٌ لذاتِهِ، كالجمعِ بينَ النقيضينِ، وإنَّ كُلَّ ممكنٍ مقدورٌ، فليسَ هوَ ظلمًا، وهؤلاءِ هُمُ الذين قصدوا الرَّدَّ عليهم، وهؤلاءِ يقولونَ: إنَّه لو عَذَّبَ المطيعينَ، ونَعَّمَ العُصاةَ؛ لم يكن ظالمًا. وقالوا: الظُّلمُ التصرفُ فيما ليسَ له، واللهُ تعالىٰ لهُ كُلُّ شيءٍ، أو هُوَ مخالفةُ الآمرِ، واللهُ لا آمرَ لهُ، وهذا قولُ كثيرٍ من أهلِ الكلامِ المثبتينَ للقدرِ، ومن وافقَهم من الفقهاءِ وأصحابِ الأئمةِ الأربعةِ.

وقالت طائفةٌ: بلْ الظلمُ مقدورٌ ممكنٌ، واللهُ تعالىٰ مُنَزَّهٌ، لا يفعلُه؛ لعدلِهِ، ولهذا مَدَحَ اللهُ نفسَهُ؛ أخبرَ أنَّه لا يظلِمُ الناسَ شيئًا، والمدحُ إنَّما يكونُ بتركِ المقدورِ عليه، لا بتركِ الممتنعِ... وذكرَ جملةً من الآياتِ والأحاديثِ، ذكرنا بعضًا منها أوَّلَ المسألةِ[1].

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند أهل السنة:

أهلُ السنةِ والجماعةِ لا يجوزونَ الخروجَ علىٰ الحُكَّامِ، ولا يعدونَ ذلك من بابِ الأمرِ بالمعروفِ، والنهي عن المنكرِ، بلْ هذا مذهبُ الخوارجِ والجهميةِ والمعتزلةِ ومن وافقهُم، وقد سبقَ بيانُ المسألةِ[2].

---

(١) منهاج السنة (١/ ١٣٤).

(٢) راجع باب عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقيدة الخوارج.

وعن أبي سعيدٍ الخدري قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «**مَنْ رَأَىٰ مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**»(١).

قال ابنُ رجبٍ الحنبلي -بعدَ أنْ ساقَ جملةً من الأحاديثِ، منها حديثُ أبي سعيدٍ- فدَلَّتْ هذه الأحاديثُ كُلُّها علىٰ وجوبِ إنكارِ المنكرِ بحسبِ القدرةِ عليه، وإنَّ إنكارَهُ بالقلبِ لا بُدَّ منهُ؛ فمن لم ينكرْ قلبُهُ المنكرَ، دَلَّ ذلك علىٰ ذهابِ الإيمانِ من قلبِهِ... إلىٰ أنْ قالَ: وقد ذكرنا حديثَ ابنِ مسعودٍ الذي فيه: «**يَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ...**»(٢) الحديثُ. وهذا يَدُلُّ علىٰ جهادِ الأمراءِ باليدِ.

وقد استنكرَ الإمامُ أحمدُ هذا الحديثَ في روايةِ أبي داود، وقالَ: هُوَ خلافُ الأحاديثِ التَّي أَمَرَ رسولُ الله ﷺ فيها بالصبرِ علىٰ جورِ الأئمةِ، وقد يجابُ عن ذلكِ بأنَّ التغييرَ باليدِ؛ ليسَ بالسيفِ والسلاحِ، وحينئذٍ فجهادُ الأمراءِ باليدِ؛ أنْ يُزِيلَ بِيَدِهِ مَا فعلُوهُ من المنكراتِ؛ مثلَ أنْ يُرِيقَ خمورَهم، أو يكسرَ آلاتِ الملاهي التي لهم، ونحوَ ذلك.

أو يبطلُ بيدِهِ مَا أمروا به من الظلمِ، إنْ كانَ له قدرةٌ علىٰ ذلك، وكُلُّ هذا جائزٌ، وليسَ من بابِ قتالِهم، ولا من الخروجِ الذي وردَ النَّهي عنهُ؛ فإنَّ أكثرَ ما يخشىٰ منه أنْ يقتلَ الآمرُ وحدَهُ، أمَّا الخروجُ عليهم بالسيفِ، فيخشَىٰ منهُ الفتنُ

(١) أخرجه مسلم (٤٩).

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم (٥٠).

التي تُؤدِّي إلىٰ سفكِ دماءِ المسلمينِ[١].

٦- أهل السنة والجماعة يثبتون عذاب القبر ونعيمه:

فسؤالُ القبرِ وعذابُه ونعيمُه ثابتٌ بالكتابِ والسنةِ وإجماعِ أئمةِ المسلمينَ.

قال الإمامُ البخاري: بابٌ: ما جاءَ في عذابِ القبر، وقولُه تعالىٰ: ﴿إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الأنعام: ٩٣]؛ الهُون: هُوَ الهوانُ. والهونُ: الرفقُ.

وقولُه -جَلَّ ذكرُه-: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [التوبة: ١٠١]، وقولَه تعالىٰ: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٥، ٤٦].

وعن البراءِ بنِ عازبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قالَ: «**إِذَا أُقْعِدَ المُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾** [إبراهيم: ٢٧]»[٢]. وساقَ جُمْلةً من الأحاديثِ عن ثبوتِ عذابِ القبرِ[٣].

وعن أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه حدَّثَهُم أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّىٰ عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ،**

---

(١) جامع العلوم والحكم (ص: ٥٥٤- ٥٥٩) باختصار، وانظر: شرح مسلم، للنووي (١/ ٣٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦٩)، ومسلم (٢٨٧١).

(٣) فتح الباري (٣/ ٢٧٤، ٢٧٥).

فَيَقُولاَنِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ؟ فَأَمَّا المُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَىٰ مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا - قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا: أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَىٰ حَدِيثِ أَنَسٍ - قَالَ: وَأَمَّا المُنَافِقُ وَالكَافِرُ فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لاَ أَدْرِي كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لا دَرَيْتَ وَلا تَلَيْتَ، وَيُضْرَبُ بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ»[(١)].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قالَ: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يدعو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا، وَفِتْنَةِ المَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ المَأْثَمِ وَالمَغْرَمِ» فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيذُ مِنَ المَغْرَمِ، فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ»[(٢)].

وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قالَ: مَرَّ رسولُ اللهِ ﷺ علىٰ قبرين، فقال: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ». ثُمَّ قَالَ: «بَلَىٰ، كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ، فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ، فَوَضَعَ عَلَىٰ كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَيْبَسَا». أَوْ: «إِلَىٰ أَنْ يَيْبَسَا»[(٣)].

قال اللالكائي: سياقُ ما رُويَ عن النبي ﷺ في أنَّ المسلمينَ إذا دلوا في

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٧٤)، ومسلم (٢٨٧٠)، واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٧)، ومسلم (٥٨٨) باختلاف.

(٣) أخرجه البخاري (٢١٨)، ومسلم (٢٩٢).

حفرتِهم، يسألُهُم منكرٌ ونكيرٌ، وأنَّ عذابَ القبرِ حقٌّ، والإيمانُ به واجبٌ... وساقَ جملةً من الأحاديثِ والآثارِ[١].

قال البربهاري -في معرضِ ذكرِه عقيدَةَ أهلِ السنةِ-: والإيمانُ بعذابِ القبرِ، ومنكرٍ ونكيرٍ[٢].

قال شيخُ الإسلامِ: فيجبُ الإيمانُ بالملائكةِ والنبيين، ويؤمنُ بكُلِّ ما أخبرَ به رسولُ الله ﷺ مثلَ منكرٍ ونكيرٍ[٣].

قال ابنُ أبي العز -بعدَ أنْ ذكرَ جملةً من الآياتِ والأحاديثِ الدَّالةِ علىٰ ثبوتِ عذابِ القبرِ-؛ قالَ: وقد تواترتِ الأخبارُ عن رسولِ الله ﷺ في ثبوتِ عذابِ القبرِ ونعيمِهِ، لمن كانَ أهلًا لذلك، وسؤالُ الملكينِ، فيجبُ اعتقادِ ثبوتِ ذلك، والإيمانِ بهِ، ولا نتكلمُ في كيفيتِهِ؛ إذ ليسَ للعقلِ وقوفٌ علىٰ كيفيتِهِ؛ لكونِهِ لا عهدَ لهُ به في هذه الدَّارِ... إلىٰ أنْ قالَ: وليسَ السؤالُ في القبرِ للروحِ وحدَهَا، كما قالَ ابنُ حزمٍ وغيرُه، وأفسدُ منهُ منْ قالَ: إنَّه للبدنِ بلا روحٍ! والأحاديثُ الصحيحةُ تَرُدُّ القولينِ.

وكذلكَ عذابُ القبرِ يكونُ للنفسِ والبدنِ جميعًا، باتِّفاقِ أهلِ السنةِ والجماعةِ؛ تنعَّمُ النفسُ وتعذبُ مفردَةً عن البدنِ ومتصلةً بهِ.

واعلمْ أنَّ عذابَ القبرِ هو عذابُ البرزخِ؛ فكُلُّ من ماتَ وهوَ مستحِقٌّ

---

(١) شرح اعتقاد أصول أهل السنة والجماعة (٦/ ٤٣٦).

(٢) شرح السنة (ص: ٤٣).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١/ ٢٩٥).

للعذابِ، نالَهُ نصيبُه منهُ؛ قُبِرَ أو لم يُقْبَرْ، أكلتْهُ السباعُ، أو احترقَ حتَّىٰ صارَ رَمَادًا، ونسفَ في الهواءِ، أو صُلِبَ، أو غرقَ في البحرِ؛ وصلَ إلىٰ روحِهِ وبدنِهِ من العذابِ ما يصلُ إلىٰ المقبورِ[١].

أمَّا قولُ الجهميةِ في الإيمانِ، ونفي عذابِ القبرِ، فقدَ سبقَ الرَّدُّ عليه[٢].

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٣٨٩، ٣٩٠)، وانظر: الشريعة (ص: ٢٩١- ٢٩٦)، والحجة في بيان المحجة (ص: ٢٢٧)، والتوحيد، لابن خزيمة (ص: ١٥٥)، والإيمان، لابن منده (ص: ٣٩٨)، وغيرها من كتب أهل السنة.

(٢) راجع- إن شئت- عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الخوارج.

المعتزلة

المعتزلة

تعريفُها:

هُمْ عمرُو بنُ عبيدٍ، وواصلُ بنُ عطاءٍ الغزال وأصحابُهم. سُمُّوا بذلك؛ لَمَّا اعتزلُوا الجماعةَ بعدَ موتِ الحسنِ البصري في أوائلِ المائةِ الثانيةِ، وكانوا يجلسونَ معتزلينَ، فيقولُ قتادةُ وغيرُه: أولئكَ المعتزلةُ[١].

قال الإسفراييني - عن واصلِ بنِ عطاءٍ رأسِ المعتزلةِ-: فخالفَ في هذا القولِ جميعَ المسلمينَ، واعتزلَ به دينَ المسلمينَ[٢].

وقال البغدادي: فقيلَ لهما؛ أيْ لواصلِ بنِ عطاء وعمرِو بنِ عبيدٍ ابنِ باب وأتباعِهِمَا: «معتزلة»؛ لاعتزالِهم قولَ الأمةِ في دعواهُم أنَّ الفاسقَ من أمةِ الإسلامِ لا مؤمنٌ ولا كافرٌ[٣].

وقال السكسكي: وفي تسميتهم معتزلةً أقوالٌ:

قيلَ: سمُّوا معتزلةً؛ لاعتزالِهم عن الحقِّ.

وقيلَ: لاعتزالهم عن أقوالِ المسلمينَ.

وقيل: سمَّوا معتزلةً؛ لاعتزالهم عن مجلسِ الحسنِ البصري[٤].

---

(١) شرح الطحاوية (٢/ ٥١٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٣)، (١٣/ ٣٨).

(٢) التبصير في الدين (ص: ٦٨).

(٣) الفرق بين الفرق (ص: ٢٤)، وانظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي (ص: ٣٩).

(٤) البرهان (ص: ٤٩).

ومن أسمائِهم أيضًا:

١- القدرية:

وذلك لأنَّهم ينفونَ القدرَ، ويسندونَ أفعالَ العبادِ إلىٰ قدرتِهم.

قال المناوي: القدريةُ؛ أي: النَّافونَ للقدرِ، الزَّاعمونَ أنَّ كلَّ عبدٍ خالقُ فعلَه، ولا يرونَ الكفرَ والمعاصي بتقديرِ الله ومشيئتِهِ، وهُمُ المعتزلةُ، فنسبوا إلىٰ القدرِ؛ لأنَّ بدعَتَهُم وضلالَتَهُم من قِبَلِ ما قالُوه في القدرِ من نفيهِ، لا لإثباتِهِ[(١)].

٢- المجوسية:

وذلك لأنَّ مذهَبَهُم يقرِّرُ أنَّ الخيرَ من الله، والشَّرَّ من العبدِ، وهو يشبِهُ دينَ المجوسِ، الذين يقولونُ بإلهينِ: إلهٍ للخيرِ، وإلهٍ للشَّرِ.

قال الأشعري: وأثبتوا أنَّ العبادَ يخلقونَ الشَّرَّ، نَظِيرًا لقولِ المجوسِ الذين أثبتوا خالقينِ؛ أحدَهما الخير، والآخرَ يخلقُ الشَّرَّ، وزعمتِ القدريةُ أنَّ اللهَ تعالىٰ يخلُقُ الخيرَ، والشيطانُ يخلقُ الشَّرَّ...

ولهذا سمَّاهُم رسولُ الله ﷺ مجوسَ هذه الأمةِ؛ لأنَّهم دانوا بديانةِ المجوسِ، وضَاهُوا أقاويلَهُم[(٢)].

٣- الجهمية:

وذلك لأنَّهم قد أخذوا من الجهميةِ مقالتَهم في تعطيلِ صفاتِ الله تعالىٰ.

---

(١) فيض القدير (١/ ٤٢١)، وانظر: البرهان (ص: ٥٠)، والفرق بين الفرق (ص: ١٣١، ١٣٤)، والمواقف، للإيجي (٣/ ٦٥٢).

(٢) الإبانة (ص: ١٥- ١٧)، والتبصير في الدين (ص: ٩٠)، ومجموع الفتاوىٰ (٣/ ١١١).

قال شيخُ الإسلامِ: كُلُّ معتزليٍّ جهميٌّ، وليسَ كُلُّ جهميٍّ معتزليًّا، لكنْ جهمٌ أشدُّ تعطِيلًا؛ لأنَّه نفىٰ الأسماءَ والصفاتِ، والمعتزلةُ تنفِي الصفاتِ دونَ الأسماءِ[١].

٤- المعطلةُ:

وذلك لمقالتِهم في التعطيلِ، كما تقدَّم بيانُه.

٥- الوعيدية:

وهذا من أصولِهم؛ وهو قولُهم بإنفاذِ الوعيدِ، وخلودِ أهلِ الكبائرِ في النارِ.

قال شيخُ الإسلامِ: المعتزلةُ الوعيديةُ القدريةُ[٢].

٦- مخانيثُ الخوارجِ:

لعدمِ جسارتِهم علىٰ القولِ بتكفيرِ مرتكبِ الكبيرةِ، كالخوارجِ، مع أنَّهم يوافقونَ الخوارجَ في حكمهمِ الأخروي.

قال الإسفراييني: ولهذا قيلَ في المعتزلةِ: مخانيثُ[٣] الخوارجِ[٤].

٧- مخانيث الفلاسفة والجهمية:

قال شيخُ الإسلامِ: ويقولونَ: إنَّ المعتزلةَ مخانيثُ الفلاسفةِ[٥].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٠٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ٢٤٢).

(٣) الخنثىٰ الذي له ما للرجل والنساء جميعًا - الصحاح (ص: ٣٢٠).

(٤) التبصير في الدين (ص: ٦٨).

(٥) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٩٥٣)، (١٢/ ٣١).

وقال أيضًا: المعتزلةُ في الصفاتِ مخانيثُ الجهميةِ... ومن الناسِ من يقولُ: المعتزلةُ مخانيثُ الفلاسفةِ؛ لأنَّه لم يعلمْ أنَّ جهمًا سبقَهُم إلىٰ هذا الأصلِ، أو لأنَّهم مخانيثُهم من بعضِ الوجوهِ[١].

نشأةُ المعتزلةِ:

قيل إنَّ واصلَ بنَ عطاءٍ هُوَ الذي وضعَ أصولَ مذهبِ المعتزلةِ وتابَعَهُ عمرُو بنُ عبيدٍ تلميذُ الحسنِ البصري، فلما كانَ زمنُ هارونَ الرشيدِ، صَنَّفَ لهم أبو الهذيلِ كتابينِ وبيَّنَ مذهَبَهم[٢].

فِرقُ المعتزلة وألقابُهم:

وأمَّا القدريةُ المعتزلةُ عن الحقِّ، فقد افترقتْ عشرينَ فِرقةً، كُلُّ فرقةٍ منها تُكَفِّرُ سائِرَها، وهذه أسماءُ فِرَقِها: الواصليةُ، والعمرويةُ، والهذليةُ، والنِّظاميةُ، والمردارية، والمعمريةُ، والثماميةُ، والجاحظيةُ، والخابطيةُ، والحمارية، والخياطيةُ، والشحاميةُ، وأصحابُ صالحِ قبة، والمريسيةُ والكعبيةُ والجبائيةُ، والبهشميةُ المنسوبة إلىٰ أبي هشامِ بنِ الجُبَّائِي[٣].

جملة من عقائدِ المعتزلةِ ومنهجِهم وسماتِهم:

قال الإمامُ أبو الحسن الأشعري: فإنَّ كثيرًا من الزَّائغينَ عن الحَقِّ من المعتزلةِ وأهلِ القدرِ مالتْ بهم الأهواءُ إلىٰ تقليدِ رؤسائِهم ومن مضَىٰ من

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٢٢٧)، (١٤/ ٣٤٨)، وانظر: الموسوعة المفصلة (١/ ٣٢٨-٣٣٢).

(٢) شرح الطحاوية (٢/ ٥١٩).

(٣) الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص: ٢٧).

أسلافِهم فتأولُوا القرآنَ علىٰ آرائِهم تأويلًا لم ينزلِ الله به سلطانًا ولا أوضحَ به برهَانًا[١].

وتتلخص عقائِدهم في الآتي[٢]:

١- **نفي رؤيةِ المؤمنينَ لله ﷻ يومَ القيامةِ،** وجاءتْ في ذلك رواياتٌ بلغتْ حَدَّ التواترِ.

٢- **إنكارُ شفاعةِ رسولِ الله ﷺ للمذنبين،** ورَدُّوا الرِّواياتِ في ذلك عن السلفِ المتقدمينَ.

٣- **قالوا: القرآنُ مخلوقٌ؛** نظيرًا لقولِ إخوانِهم من المشركينَ الذين قالوا: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ ٢٥﴾ [المدثر: ٢٥] فزعموا أنَّ القرآنَ كقولِ البشرِ.

٤- **أثبتوا أنَّ العبادَ يخلقونَ الشَّرَّ،** نظيرًا لقولِ المجوسِ الذين أثبتوا خالقينِ؛ أحدَهما يخلقُ الخيرَ، والآخرَ يخلقُ الشَّرَّ، وقد سبقَ بيانُ ذلك.

وزعمتِ القدريةُ أنَّ اللهَ يخلقُ الخيرَ، وأنَّ الشيطانَ يخلُقُ الشَّرَّ.

٥- **زعموا أنَّ اللهَ ﷻ يشاءُ ما لا يكونُ، ويكونُ ما لا يشاءُ،** خلافًا لِما أجمعَ عليه المسلمونَ من أنَّ ما شاءَ اللهُ كانَ، وما لم يشأْ لم يكنْ، وردًّا لقولِهِ ﷻ ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] فأخبرَ أنَّا لا نشأُ شيئًا إلَّا وقد شاءَ اللهُ، ولهذا سمَّاهُم رسولُ الله ﷺ «**مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ**»[٣].

---

(١) الإبانة (ص: ٥١).

(٢) ملتقط من الإبانة لابن بطة (ص: ٥١- ٥٤) باختصار وتصرف.

(٣) صحيح سنن أبي داود (٤٦٩١) قال رسول الله ﷺ: «**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا لا**
=

٦- **زعموا أنَّ أفعالَ العبادِ غيرُ مخلوقةٍ لله**، وزعموا أنَّ العبدَ يحدثُها أو يخلُقُها دونَ الله[١].

وزعموا أنَّهم يملكونَ الضُّرَّ والنَّفعَ لأنفسهم دونَ الله، ردًّا لقولِ الله ﷻ ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨] وإعراضًا عن القرآنِ.

٧- **يكذبونَ بعذابِ القبرِ والحوضِ، ولا يرونَ الصلاةَ خلفَ أحدٍ من أهلِ القبلةِ والجمعةِ**؛ إلَّا من كانَ علىٰ هواهم، ويزعمونَ أنَّ أعمالَ العبادِ ليست في اللَّوحِ المحفوظِ[٢].

٨- **وقَنَّطُوا الناسَ من رحمةِ الله، وآيسوهُم من روحِهِ**؛ وحكمُوا علىٰ العصاةِ بالنارِ والخلودِ فيها، خلافًا لقولِ الله تعالىٰ ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

وزعمُوا أنَّ من دخلَ النارَ لا يخرجُ منها خلافًا لما جاءتْ به الرِّواية عن رسولِ اللهِ ﷺ «**أَنَّ الله ﷻ يُخرِجُ قَوْمًا مِنَ النَّارِ بَعْدَ ما امْتُحِشُوا فِيهَا وَصَارُوا حممًا**»[٣].

قال الملطي: وقالوا: إنَّ فاعلَ الكبائرِ بعدَ إيمانِهِ، المقيمُ علىٰ إيمانِهِ

= **تعودهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم**».

(١) الفتاوىٰ (٨/ ٢٥١).

(٢) كتاب السنة للإمام أحمد (ص: ١٩).

(٣) صحيح تقدم تخرجه.

فاسقٌ، لا مؤمنٌ، ولا كافرٌ، ولا مؤمنٌ، ولا مسلمٌ، ولا منافقٌ، كما سمَّاهُ اللهُ فقط، سمُّوه: المنزلةَ بينَ المنزلتينِ؛ أي: منزلةً بينَ الكفرِ والإيمانِ[١].

وقال الإسفراييني عن واصلِ بنِ عطاء: وكان قولُه موافِقًا لقولِ الخوارجِ في تخليدِ العصاةِ في النَّارِ، مخالفًا لهم في القولِ بمنزلةٍ بينَ المنزلتينِ، والمعتزلةُ بعدَه تَمَسَّكُوا بهذا القولِ[٢].

قال السكسكي عمَّا أجمعت عليه المعتزلة: وأنَّ من ارتكبَ كبيرةً من الموحدينَ، فإنْ لم تكن كفرًا يخرِجُهُ عن الإيمانِ، استحَقَّ الخلودَ في النارِ أبدَ الآبدينَ، وتبطلُ جميعُ حسناتِهِ[٣].

وقال شيخُ الإسلامِ: وتجعلُ المعتزلةُ إنفاذَ الوعيدِ أحدَ الأصولِ الخمسةِ التي يكفرونَ مَنْ خالفَها، ويخالفونَ أهلَ السنةِ والجماعةِ في وجوبِ نفوذِ الوعيدِ فيهم وفي تخليدِهِم[٤].

٩- نفوا صفاتِ الله ﷻ، وأنكروا أنْ يكونَ لله يدانِ مع قولِه: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأنكروا أنْ يكونَ له عينانِ مع قولِه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، ولقولِه ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩]، وأنكروا أنْ تكونَ لله قوة مع قولِه: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٨]، وغيرِ ذلك من عقائِدِهم الفاسدةِ.

---

(١) التنبيه والرد (ص: ٣٦، ٣٧).

(٢) التبصير في الدين (ص: ٦٦).

(٣) البرهان (ص: ٥٠).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٠).

قال الأشعري: وأنكرتِ المعتزلةُ بأسرِها أنْ يكونَ اللهُ لم يزلْ متكلمًا راضيًا سَاخِطًا محبًّا مبغضًا منعمًا رحيمًا مواليًا معاديًا، جوادًا حليمًا عادِلًا محسِنًا صادقًا، رازقًا بارئًا مصورًا، محييًا مميتًا، آمرًا ناهيًا، مادحًا ذامًّا[(١)] .

قال السكسكي: وقد أجمعتِ المعتزلةُ علىٰ نفي الصفاتِ عن الله ﷻ - وتعالىٰ عن قولِهم- كالعلمِ والقدرِ والسمعِ والبصرِ[(٢)].

١٠- يرونَ الخروجَ علىٰ الأئمةِ والسلاطينِ:

قال السكسكي: عمَّا أجمعتْ عليه المعتزلةُ: ورأوا الخروجَ علىٰ السلطانِ، وتركَ طاعتِهم له[(٣)]. انتهىٰ.

١١- يقولونَ بالتحسينِ والتقبيحِ العقليين:

أي: أنَّ الحُسن والقُبح صفتانِ ذاتيتانِ في الأشياءِ، والحاكمُ بالحُسنِ والقُبحِ هُوَ العقلُ، والفِعْلُ حسنٌ أو قبيحٌ إمَّا لذاتِهِ، وإمَّا لصفةٍ من صفاتٍ لازمةٍ لَهُ، وإمَّا لوجوهٍ واعتباراتٍ أخرَىٰ، والشَّرْعُ كاشفٌ ومبينٌ لتلكَ الصفاتِ فقط، وهذا مذهبُ المعتزلةِ والكراميَّةِ ومن قالَ بقولِهم من الرَّافضةِ والزيديةِ وغيرِهم[(٤)].

قال الإيجي عمَّا يجمعهم: والحُسْنُ والقبحُ عقليانِ[(٥)].

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١٧٢).

(٢) البرهان (٥٠)

(٣) البرهان (ص: ٥٠).

(٤) انظر المغنىٰ لعبد الجبار (٦/ ٢٦، ٣٤، ٥٩)، والبحر الزخار لابن المرتضىٰ (١/ ٥٩) والمعتمد في أصول الفقه لابن الحسين البصري (١/ ٣٦٣).

(٥) المواقف (٣/ ٦٥٢).

قال شيخُ الإسلامِ: وقسمٌ بنوا عليها -أي العقلياتِ القياسية- الأصولَ العلميةَ والعمليةَ؛ كالمعتزلةِ، حتَّىٰ إنَّ هؤلاءِ يأخذونَ القدْرَ المشتركَ في الأفعالِ بينَ الله وبينَ عبادِهِ، فما حَسُنَ من الله حَسُنَ من العبدِ، وما قَبُحَ من العبدِ قَبُحَ من اللهِ، ولهذا سمَّاهم الناسُ مشبهةَ الأفعالِ[(١)].

١٢- قولُهم في الأرزاقِ:

قال الأشعري: القولُ في الأرزاقِ، قالتِ المعتزلةُ: إنَّ الإجسامَ خلقَها الله، وكذلكَ الأرزاقُ، وهي أرزاقُ الله سبحانَه، فمن غصبَ من إنسانٍ مَالًا أو طعامًا فأكلَه أكلَ ما رزقَ غيره ولم يرزقْه إيَّاهُ.

وزعموا بأجمعهم أنَّ اللهَ سبحانَه لا يرزقُ الحرامَ، كما لا يُمَلِّكُ اللهُ الحرامَ، وأنَّ اللهَ سبحانَه إنَّما رزقَ الذي مَلَّكَهُ إيَّاهُم دونَ الذي غَصَبَهُ.

وقال أهلُ الإثباتِ: الأرزاقُ علىٰ ضربينِ: منها مَا ملَّكَهُ اللهُ الإنسانَ، ومنها ما جعَلَهُ غذاءً له وقوامًا لجسمِهِ وإنْ كان حرامًا عليه فهوَ رِزْقُهُ إنْ جعلَه اللهُ سبحانَه غذاءً له؛ لأنَّه قوَّامٌ لجسمِهِ[(٢)].

١٣- القول بأن الله تعالىٰ في كل مكان- تعالىٰ الله عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا:

زعمتِ المعتزلةُ والحروريةُ والجهميةُ أنَّ اللهَ تعالىٰ في كلِّ مكانٍ[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢/ ٨).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٥٧).

(٣) الإبانة لأبي الحسن الأشعري (ص: ١١٠).

قال ابنُ تيميةَ: وقالتْ طوائفُ منهم: ليسَ فوقَ العالمِ، ولا شيءٌ أصلًا، ولا فوقَ العرشِ شيءٌ، وهذا قولُ الجهميةِ والمعتزلةِ من متأخرِي الأشعريةِ، والفلاسفةِ النفاةِ والقرامطةِ الباطنيةِ[١][٢].

١٤- قالوا بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان واليد والسيف:

قال ابنُ أبي العز -في معرضِ كلامِه عن أصولِ المعتزلةِ-... ثُمَّ تكلمُوا في النبوةِ والشرائعِ، والأمرِ والنهي، والوعدِ والوعيدِ، وهي مسائلُ الأسماءِ والأحكامِ، والتي هي المنزلةُ بينَ المنزلتينِ، ومسألةُ إنفاذِ الوعيدِ، ثُمَّ تكلَّمُوا في إلزامِ الغيرِ بذلك، الذي هوَ الأمرُ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ وضَمَّنُوه جوازَ الخروجِ علىٰ الأئمةِ بالقتالِ، فهذه أصولُهم الخمسةُ التي وضعُوها بإزاءِ أصولِ الدينِ الخمسةِ التي بُعث بها الرسولُ[٣].

قال الأشعري: وأجمعتِ المعتزلةُ إلَّا «الأصم» علىٰ وجوبِ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ مع الإمكانِ والقدرةِ باللِّسانِ واليدِ والسيفِ كيفَ قَدَرُوا علىٰ ذلكِ[٤].

قال العلامةُ صالحُ الفوزانِ: والخوارجُ والمعتزلةُ غلوا في الأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكرِ حتَّىٰ خرجوا علىٰ أئمةِ المسلمينَ، ومن أصولِهم: الأمرُ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ بمعنىٰ: الخروجَ علىٰ الأئمةِ[٥].

---

(١) سيأتي الكلام علىٰ هذه الفرقة.

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٢٧٢).

(٣) شرح الطحاوية (ص: ٢٧٩).

(٤) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٧٨).

(٥) شرح كتاب التوحيد (٢/ ٥).

عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد المعتزلة:

جمهورُ أهلِ السنةِ من الصحابةِ ومن بعدهم يخالفونَ منهجَ وعقائدَ المعتزلةِ:

١- **يثبتونَ شفاعةَ النبي ﷺ لأهلِ الكبائرِ:** ولا يكفرونَ أحدًا من أهلِ القبلةِ ما لم يستحِلّ الذنبَ وبعدَ أنْ تقامَ عليه الحجةُ، ومن ماتَ علىٰ كبيرةٍ من الكبائرِ من غيرِ توبةٍ فهوَ في المشيئةِ إنْ شاءَ اللهُ عَذَّبَهُ وإنْ شاءَ غفرَ له.. وقد سبقتِ المسألةُ.

٢- **أهل السنة يثبتون رؤية المؤمنين لله ﷻ يوم القيامة:** ويعتقدونَ اعتقادًا جازمًا أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، ويثبتونَ صفاتِ اللهِ ﷻ كما جاءتْ في القرآنِ والسنةِ الصحيحةِ من غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تشبيهٍ.. وقد سبقتِ المسألةُ[1].

٣- **أهل السنة والجماعة يعتقدون أن أفعال العباد مخلوقة ومكتوبة في اللوح المحفوظ:**

قال شيخُ الإسلامِ: أفعالُ العبادِ مخلوقةٌ باتِّفاقِ سلفِ الأمةِ وأئمَّتِها كما نَصَّ علىٰ ذلكِ سائرُ أئمةِ الإسلامِ؛ الإمامُ أحمدُ ومن قَبْلَهُ وبعْدَهُ، حتَّىٰ قالَ بعضُهم: من قالَ: «إنَّ أفعالَ العبادِ غيرُ مخلوقةٍ» فهوَ بمنزلةِ من قالَ: إنَّ السماءَ والأرضَ غيرُ مخلوقةٍ، وقال يحيىٰ بنُ سعيد العطار: ما زلتُ أسمعُ أصحابَنا يقولونَ: أفعالُ العبادِ مخلوقةٌ.

---

(١) باب عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد الإباضية والجهمية.

وكان السلف قد أظهروا ذلكَ لما أظهرتِ القدريةُ أنَّ أفعالَ العبادِ غيرُ مخلوقةٍ لله وزعموا أنَّ العبدَ يحدثُها أو يخلُقُها دونَ الله، فبيَّنَ السلفُ والأئمةُ أنَّ اللهَ خالقُ كُلِّ شيءٍ من أفعالِ العبادِ وغيرِها[١].

وقال: وقد ثبتَ في الصحيحِ أنَّ اللهَ قدَّرَ مقاديرَ الخلائِقِ قبلَ أنْ يخلُقَ السمواتِ والأرضَ بخمسينَ ألفَ سنة[٢]، وكُلُّ تلكَ المقدوراتِ مخلوقةٌ.

وثبتَ في الصحيحينِ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ قال: حدَّثنا رسولُ الله ﷺ وهوَ الصادقُ المصدوقُ «**أَنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ..**»[٣][٤].

قال الإمامُ الطحاوي: وأفعالُ العبادِ خلقُ الله وكسبٌ من العبادِ[٥].

قال ابنُ أبي العز - في معرضِ كلامِه عن المعتزلةِ-: فقالوا: إنَّ جميعَ الأفعالِ الاختياريةِ من جميعِ الحيوانات بخلقِها، لا تعلُّقَ لَها بخلقِ الله تعالىٰ، واختلفوا فِيما بينهم: أنَّ اللهَ تعالىٰ هلْ يقدرُ علىٰ أفعالِ العبادِ أم لا؟

وقال أهلُ الحقِّ: أفعالُ العبادِ بها صارُوا مطيعينَ وعصاةً، وهِي مخلوقةٌ لله

---

(١) الفتاوىٰ (٨/ ٤٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) وغيره.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٥٤) ومسلم (٢٦٤٣).

(٤) الفتاوىٰ (٨/ ٢٥٤).

(٥) العقيدة الطحاوية (ص: ٧٥).

تعالىٰ، والحَقُّ ﷻ منفردٌ بخلقِ المخلوقاتِ، لا خالقَ لَها سواهُ، فالجبريةُ غلوا في إثباتِ القدرِ فنفوا صنعَ العبادِ أصلًا.. إلىٰ أنْ قالَ: والقدريةُ نفاةُ القدرِ جعلوا العبادَ خالقينَ مع الله تعالىٰ، ولهذا كانوا مجوسَ هذه الأمةِ، بلْ أردأُ من المجوسِ من حيثُ إنَّ المجوسَ أثبتتْ خالقينِ وهُمْ أثبتوا خالقين.

وفي (ص: ٤٣٧) قال:

فالحاصلُ: أنَّ فعلَ العبدِ فعلٌ له حقيقةٌ ولكنَّه مخلوقٌ لله تعالىٰ، ومفعولٌ لله تعالىٰ، ليسَ هوَ نفسُ فعلِ الله، ففرقٌ بينَ الفعلِ والمفعولِ، والخلقِ والمخلوقِ وإلىٰ هذا المعنىٰ أشارَ الشيخُ بقولِه «وأفعالُ العبادِ خلقُ الله وكسبٌ من العبادِ» أثبتَ للعبادِ فعلًا وكسبًا، وأضافَ الخلقَ إلىٰ الله تعالىٰ، والكسبَ: هوَ الفعلُ الذي يعودُ علىٰ فاعلِهِ منه نفعٌ أو ضُرٌّ، كما قال تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦][1].

٤- أهل السنة يثبتون الحوض خلافًا للمعتزلة؛ فقد رُوي عن النبي ﷺ من وجوهٍ كثيرةٍ أحاديثُ الحوضِ، وروي عن الصحابةِ ومن بعدهم بلا خلافٍ بينَ سلفِ الأمةِ حتَّىٰ بلغتْ حَدَّ التواترِ.

وها هي بعضًا من الأحاديث التي جاءت في حوض النبي ﷺ:

عن المغيرةِ قال: سمعتُ أبا وائل عن عبدِ الله، عن النبي ﷺ قال: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَىٰ الحَوْضِ وَلَيُرْفَعَنَّ مَعِي رِجَالٌ مِنْكُمْ ثُمَّ لَيُخْتَلَجُنَّ[2] دُونِي فَأَقُولُ: يَا**

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٤٢٩).

(٢) ليختلجن: ينزعون أو يجذبون مني – الفتح (١١/ ٤٧٧).

رَبِّ أَصْحَابِي فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»[١]

وفي رواية «فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي»[٢].

عن عبدِ الله بنِ عمرو قالَ: قالَ النبي ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللبَنِ وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا»[٣].

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ وَمِنْبَرِي عَلَىٰ حَوْضِي»[٤].

قال أبو العباس القرطبي في «المفهم»: ومما يجبُ علىٰ كُلِّ مكلفٍ أنْ يعلمَهُ، ويصدقُ بهِ: أنَّ اللهَ تعالىٰ قد خَصَّ نَبِيَّهُ محمدًا ﷺ بالكوثرِ الذي هُوَ الحوضُ المصرحُ باسمِهِ، وصفتِهِ، وشرابِهِ وآنيتِهِ في الأحاديثِ الكثيرةِ الصحيحةِ الشهيرةِ التي يحصلُ بمجموعِها العلمُ القطعِيُّ، واليقينُ التواتري؛ إذ قد رَوىٰ ذلك عن النبىٰ ﷺ من الصحابةِ نيفًا علىٰ الثلاثينَ منهم؛ منهم في الصحيحينِ ما ينيفُ علىٰ العشرين، وباقيهُم في غيرِهما، مما صَحَّ نقلُه، واشتهرتْ روايَتُه، ثُمَّ قد رواهَا عن الصحابةِ من التابعينَ أمثالُهم، ثُمَّ لم تزلِ الأحاديثُ مع توالىٰ الأعصارِ، وكثرةِ الرواةِ لَها في جميعِ الأقطارِ، تتوفرهمم

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٧٦) ومسلم (٢٢٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٧٩) ومسلم (٢٢٩٢).

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٨٨) ومسلم (١٣٩١).

النَّاقلينَ لَها علىٰ روايتِهَا وتخليدِهَا في الأمهاتِ، وتدوينِها، إلىٰ أنْ انتهىٰ ذلك إلينا، وقامتْ به حجةُ الله علينا، فلزمَنا الإيمانُ بذلك، والتصديقُ بهِ، كما أجمعَ عليه السلفُ، وأهلُ السنةِ من الخلفِ، وقد أنكرته طائفةٌ من المبتدعةِ، وأحالُوه عن ظاهرِه، وغلوا في تأويلِهِ من غيرِ إحالةٍ عقليةٍ، ولا عاديةٍ، تلزمُ من إقرارِهِ علىٰ ظاهرِهِ، ولا منازعةٌ سمعيَّةٌ، ولا نقلية تدعو إلىٰ تأويلِهِ، فتأويلُه تحريفٌ صدرَ عن عقلٍ سخيفٍ خَرقَ به إجماعَ السلفِ، وفارقَ به مذهبَ أئمةِ الخلفِ[١].

قلتُ (الحافظُ ابنُ حجرٍ): أنكرَهُ الخوارجُ وبعضُ المعتزلةِ.

٥- ومما أنكره المعتزلة عذاب القبر:

وعذابُ القبرِ ثابتٌ بالكتابِ والسنةِ والإجماعِ، وأدلةُ ذلك كثيرةٌ، وقد سبقَ بيانُ ذلكِ[٢].

٦- أهل السنة والجماعة لا يخرجون علىٰ الحكام:

وإنْ كانوا فسقةً ظالمين، وقد تقرَّرَ هذا الأصلُ، وذكر الأدلةَ من الكتابِ والسنةِ وإجماعِ الأئمةِ، وبيانُ أنَّ ذلك من أصولِ الخوارجِ والمعتزلةِ ومن وافقهم من الفِرقِ الضَّالةِ[٣].

٧- أهلُ السنةِ لا يُقنطوا الناسَ من رحمةِ الله، ولا يحكمُوا علىٰ عُصاةِ

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١٩/ ٢٨).

(٢) راجع إن شئت: عقيدة أهل السنة والجماعة، ومفارقتها لعقائد الجهمية.

(٣) راجع عقيدة أهل السنة والجماعة، ومفارقتها لعقائد الجهمية.

المسلمينَ بالخلودِ في النارِ، بلْ من عقائدِهم أنَّ من ماتَ علىٰ الكبائرِ -ولم يتبْ- فهوَ في المشيئةِ، إنْ شاءَ اللهُ عذَّبَهُ ثُمَّ أدخَلَهُ الجنةَ، وإنْ شاءَ عَفىٰ عنه وأدخَلَهُ الجنَّةَ بما مَعَهُ من التوحيدِ، وقد سبقتِ المسألةُ[١].

٨- **أهلُ الحقِّ من المسلمينَ أصحابُ العقولِ السديدةِ والفطرةِ السليمةِ يعتقدونَ اعتقادًا جازمًا أنَّ اللهَ هوَ الخالقُ**، والخلقُ من خصائصِ ربوبيتِهِ، ومن ادعىٰ أنَّ الإنسانَ يخلقُ فقد أثبتَ خالقينِ للعالم -تعالىٰ اللهُ عمَّا يقول الظالمون- وهذا كفرٌ بإجماع المسلمين.

٩- **نثبتُ صفات الله تعالىٰ**: كما جاءت في الكتابِ والسنةِ، بغيرِ تمثيلٍ، ولا تشبيهٍ، ومن غيرِ تحريفٍ ولا تكييفٍ، وقد سبقتِ المسألةُ.

١٠- **أهلُ السنةِ يثبتونَ صفةَ العلو لله تعالىٰ علىٰ خلقِهِ**، وليسَ في كلِّ مكانٍ كما يزعمُ أهلُ البدعِ.

قال شيخُ الإسلامِ: فهذا كتابُ الله من أوَّلِه إلىٰ آخرِه، وسنةُ رسولِ الله ﷺ من أوَّلِها إلىٰ آخرِها، ثُمَّ عامَّةُ كلامِ الصحابةِ والتابعينَ ثُمَّ كلامُ سائرِ الأئمةِ مملوءٌ بما هُوَ إمَّا نَصٌّ وإمَّا ظاهرٌ في أنَّ اللهَ ﷻ هوَ العلي الأعلىٰ، وهوَ فوقَ كُلِّ شيءٍ، وهوَ علىٰ كُلِّ شيءٍ، وأنَّه فوقَ العرشِ، وأنَّه فوقَ السماءِ مثل:

قوله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠][٢]، ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ

(١) راجع- إن شئت- عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد الخوارج.

(٢) راجع – إن شئت- عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد الإباضية.

فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٦، ١٧] ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، في ستةِ مواضع، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]... إلىٰ أمثالِ ذلك ممَّا لا يكادُ يحصىٰ إلَّا بكلفةٍ.

وفي الأحاديثِ الصِّحاحِ والحسانِ مَا لا يحصَىٰ إلَّا بالكلفةِ مثلُ قِصَّةِ معراجِ الرسولِ ﷺ[1] إلىٰ ربِّهِ ونزولِ الملائكةِ من عندِ الله وصعودِها إليهِ، وقولِه في الملائكةِ الذين يتعاقبون فيكم بالليل والنهار: «**فيخرجُ الذين باتوا فيكم إلىٰ ربِّهم فيسألهم وهوَ أعلمُ بهم**»[2]... إلىٰ أنْ قالَ: ثُمَّ عن السلفِ في ذلك من الأقوالِ ما لو جمعَ لبلغَ مئاتٍ أو ألوفًا.

ثُمَّ ليسَ في كتابِ اللهِ ولا في سنةِ رسولِه ﷺ ولا عن أحدٍ من سلفِ الأئمةِ -لا من الصحابةِ ولا من التابعينَ لهم بإحسانٍ، ولا عن الأئمةِ الذين أدركوا زمنَ الأهواءِ والاختلافِ- حرفٌ واحدٌ يخالفُ ذلك، لا نَصًّا ولا ظاهرًا.

ولم يقلْ أحدٌ منهم قَطُّ إنَّ اللهَ ليسَ في السماءِ ولا إنَّه ليسَ علىٰ العرشِ، ولا إنَّه بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ، ولا إنَّ جميعَ الأمكنةِ بالنِّسبة إليه سواءٌ ولا إنَّه داخلُ العالمِ ولا خارجُه، ولا إنَّه لا تجوزُ الإشارةُ الحسيةُ إليه بالأصابعِ ونحوِها.

بلْ قد ثبتَ في الصحيحِ[3] عن جابر بنِ عبدِ الله «أنَّ النبي ﷺ لما خطب خطبته العظيمةَ في أعظمِ مجمعٍ حضرَهُ الرسولُ جعلَ يقولُ: «**أَلا هَلْ بَلَّغت؟**»

(١) أحاديث الإسراء والمعراج في البخاري (٣٨٨٦)، (٧٥١٧)، ومسلم (١٦٢).
(٢) أخرجه البخاري (٥٥٥) ومسلم (٦٣٢).
(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨).

فيقولونَ: نعم، فيرفعُ إصبَعَهُ إلىٰ السماءِ ثُمَّ ينكبها إليهم ويقولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ - غير مرة-»، وأمثالُ ذلك كثيرٌ[١].

وقال في موضعٍ آخر: قال الطلمنكي أحدُ أئمةِ المالكية: في كتابِ «الوصولِ إلىٰ معرفةِ الأصولِ»: أجمعَ المسلمونَ من أهلِ السنةِ علىٰ أنَّ معنىٰ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحوَ ذلك من القرآنِ: أنَّ ذلك علمُهُ، وأنَّ اللهَ فوقَ السماواتِ بذاتِهِ مستوٍ علىٰ العرشِ كيفَ شاءَ.

وقال أيضًا: قالَ أهلُ السنةِ في قولِ الله تعالىٰ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: إنَّ الاستواءَ من الله علىٰ عرشِهِ المجيدِ علىٰ الحقيقةِ لا علىٰ المجازِ[٢].

وقال ابنُ عبدِ البر في «التمهيدِ» -وهوَ أشرفُ كتابٍ صُنِّفَ في فَنِّه- لما تكلَّم علىٰ حديثِ النزولِ قال:

هذا حديثٌ ثابتٌ لا يختلفُ أهلُ الحديثِ في صحتِهِ، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ اللهَ في السماءِ علىٰ العرشِ من فوقِ سبعِ سماواتٍ كما قالتِ الجماعةُ، وهوَ من حجتهم علىٰ المعتزلةِ في قولهم إنَّه في كلِّ مكانٍ، وليسَ علىٰ العرشِ.

قال: والدَّليلُ علىٰ صحةِ ما قالَه أهلُ الحقِّ قولُ الله تعالىٰ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]... وذكرَ آياتٍ.

إلىٰ أنْ قالَ: وهذا أشهرُ عندَ العامَّةِ والخاصَّةِ من أنْ يحتاجَ إلىٰ أكثرِ من

---

(١) انظر: مجموع الفتاوىٰ (٥/ ١٢-١٥) باختصار.

(٢) المصدر السابق.

حكايتِهِ، لأنَّه اضطرارٌ لم يوقفهمْ عليه أحدٌ ولا خالفهم فيه مسلمٌ[١].

قال ابنُ أبي زمنين: ومن قولِ أهلِ السنةِ: أنَّ اللهَ ﷻ خلقَ العرشَ واختَصَّهُ بالعلوِّ والارتفاعِ فوقَ جميعِ ما خلقَهُ، ثُمَّ استوىٰ عليه كيفَ شاءَ، كما أخبرنا عن نفسِهِ في قولِهِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

قال اللالكائي: ما رُوي في قولِهِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وأنَّ اللهَ علىٰ عرشِهِ في السماءِ، قال ﷻ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦﴾ [الملك: ١٦]... فدَلَّتْ هذه الآيةُ أنَّه تعالىٰ في السماءِ وعلمُه محيط بكلِّ مكانٍ من أرضِهِ وسمائِهِ.

وروي ذلك عن الصحابةِ: عن عمرَ، وابنِ مسعودٍ، وابنِ عباسٍ... وبهِ قالَ الفقهاءُ؛ مالكُ بنُ أنس، وسفيانُ الثوري، وأحمدُ بنُ حنبل... ثُمَّ سَاقَ أدلة استواءِ الله تعالىٰ علىٰ العرشِ من الكتابِ والسنةِ وأقوالِ الأئمة[٢].

١١- أهل السنة يخالفون المعتزلة في مسألة التحسين والتقبيح العقليين:

«التحسين والتقبيح» قسمانِ:

أحدُهما: «كونُ الفعلِ ملائمًا للفاعلِ نافعًا له، أو كونُه ضارًّا له منافرًا، فهذا قد اتَّفقَ الجميعُ علىٰ أنَّه يعلمُ بالعقلِ»[٣].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٢٢).

(٣) انظر: مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٩٠، ٣٠١، ٣٠٩) ومنهاج السنة (١/ ٣٦٤).

الثاني: «كونُه سببًا للذم والعقابِ، فهذا هُوَ الذي وقعَ فيه الخلافُ:

فالمعتزلةُ: قالوا: قُبْحُ الظلمِ والشركِ والكذبِ والفواحشِ معلومٌ بالعقلِ، ويستحقُّ عليها العذابَ في الآخرةِ وإنْ لم يأتِ رسولٌ... إلىٰ أنْ قالَ:

جمهورُ أهلِ السنةِ قالوا: الظلمُ والشركُ والكذبُ والفواحشُ، كُلُّ ذلك قبيحٌ قبلَ مجيءِ الرسولِ، لكنْ العقوبةُ لا تستحقُّ إلَّا بمجيءِ الرسولِ»[(١)].

١٢- أهل السنة يخالفون المعتزلة في مسألة الرزق:

قال شيخُ الإسلامِ: إنَّ لفظَ الرزقِ يرادُ به ما أباحَهُ اللهُ تعالىٰ للعبدِ وملّكَهُ إيَّاهُ، ويرادُ به ما يتغذىٰ به العبدُ.

فالأول: كقولِه: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: ٣].

فهذا الرزقُ هُوَ الحلالُ والمملوكُ لا يدخلُ فيه الخمرُ والحرامُ.

والثاني: كقولِه: ﴿۞ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، واللهُ تعالىٰ يرزقُ البهائِمَ، ولا توصَفُ بأنَّها تملك، ولا بأنَّه أباحَ اللهُ ذلكَ لها إباحةً شَرْعِيَّةً، فإنَّه لا تكليفَ علىٰ البهائم -وكذلك الأطفالُ والمجانينُ- لكنْ ليسَ بمملوكٍ لها، وليسَ بمحرَّمٍ عليها، وإنَّما المحرمُ بعضُ الذي يتغَذَّىٰ به العبدُ وهوَ من الرزقِ الذي عَلِمَ اللهُ أنَّه يتغَذَّىٰ به، وقدر ذلك بخلافِ ما أباحَهُ ومَلَّكَهُ، كما في الصحيحينِ عن ابنِ مسعودٍ عن النبي ﷺ أنَّه قالَ: «**يُجْمَعُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ**

(١) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٦٧٧-٦٨٦) باختصار.

فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ المَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا»[(١)].

والرزقُ الحرامُ ممَّا قدَّرهُ الله وكتبتْهُ الملائكةُ، وهوَ ممَّا دخلَ تحتَ مشيئةِ الله وخلقِهِ، وهوَ مع ذلك قد حَرَّمَهُ ونهىٰ عنه، فلفاعِلِه من غضبِهِ وذَمِّهِ وعقوبَتِهِ مَا هو أهلُه، واللهُ أعلمُ[(٢)].

وقال: لفظُ الرزقِ فيه إجمالٌ، فقد يرادُ بلفظِ الرزقِ ما أبَاحَهُ أو ملكَهُ؛ فلا يدخلُ الحرامُ في مسمَّىٰ هذا الرزقِ، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: ٣].... وقد يرادُ بالرزقِ ما ينتفعُ به الحيوانُ، وإنْ لم يكن هناكَ إباحةٌ ولا تمليكٌ فيدخلُ فيه الحرامُ، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿۞ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

وقولُـه ﷺ في الصـحيحِ: «**فيكـتبُ رزقُـه وعملُـه وأجلُـه وشـقِيٌّ أو سعيدٌ**»[(٣)(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٥٤٥-٥٤٦).

(٣) متفق عليه: تقدم تخريجه.

(٤) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ١٣٢).

١٣- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له ضوابط عند أهل السنة بخلاف المعتزلة:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ رَسُول الله ﷺ يقول: «مَنْ رَأَىٰ مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»[١].

وعَن ابن مَسْعُودٍ عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»[٢].

قال ابنُ رجبٍ: وقد ذكرنا حديثَ ابنِ مسعودٍ الذي فيه: «يَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ» الحديث.

وهذا يدلُّ علىٰ جهادِ الأمراءِ باليدِ، وقد استنكرَ الإمامُ أحمدُ هذا الحديثَ في روايةِ أبي داود، وقالَ: هُوَ خلافُ الأحاديثِ التي أَمرَ رسولُ الله ﷺ بالصبرِ علىٰ جورِ الأئمةِ.

وقد يجابُ عن ذلك: بأنَّ التغييرَ باليدِ لا يستلزمُ القتالَ، وقد نَصَّ علىٰ ذلك أحمدُ أيضًا في روايةِ صالح، فقالَ: التغييرُ باليدِ ليسَ بالسيفِ والسلاحِ،

---

(١) أخرجه مسلم (٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (٥٠).

وحينئذٍ فجهادُ الأمراءِ باليدِ أنْ يُزيلَ بيدِهِ ما فعلُوه من المنكراتِ، مثلُ: أنْ يريقَ خُمُورَهُم أو يكسرَ آلاتِ الملاهي التي لهم، ونحوَ ذلك.

أو يُبطلُ بيده ما أَمَروا به من الظلمِ إنْ كان له قدرةٌ علىٰ ذلكِ، وكُلُّ هذا جائزٌ.

وليسَ هوَ من بابِ قتالِهم، ولا من الخروجِ عليهم الذي وردَ النهي عنه، فإنَّ هذا أكثرُ ما يخشىٰ منه أنْ يُقتلَ الآمرُ وحدَه، وأمَّا الخروجُ عليهم بالسيفِ فيخشىٰ منه الفتنُ التي تؤدىٰ إلىٰ سفكِ دماءِ المسلمين[١].

قال الفضيلُ بنُ عياضٍ: فمتىٰ خافَ منهم علىٰ نفسِهِ السيفَ، أو السوطَ، أو القيدَ، أو النفي، أو أخذَ المالِ، أو نحوَ ذلك من الأذىٰ، سقطَ أمرهُم ونهيهُم، وقد نَصَّ الأئمةُ علىٰ ذلك، منهم مالكٌ وأحمدُ، وإسحاقُ، وغيرُهم.

قال أحمدُ: لا يتعرضُ للسلطانِ؛ فإنَّ سيفَهُ مسلولٌ[٢].

قال شيخُ الإسلامِ: قد أثنىٰ اللهُ علىٰ الصلاحِ والمصلحينَ والذين آمنوا وعملوا الصالحات، وذمَّ المفسدينَ في غيرِ موضعٍ، فحيثُ كانت مفسدةُ الأمرِ والنهي أعظمُ من مصلحتِهِ لم تكن مما أمرَ اللهُ به، وإنْ كان قد تركَ واجبًا وفعلَ محرَّمًا؛ إذ المؤمنُ عليه أنْ يَتَّقِي اللهَ في عبادِهِ وليسَ عليه هُدَاهُم، وهذا معنىٰ قولَه تعالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾ [المائدة: ١٠٥]، والاهتداءُ إنَّما يَتِمُّ بأداءِ الواجبِ، فإذا قامَ المسلمُ بما يجبُ عليه

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب (٥٥٨، ٥٥٩).

(٢) المصدر السابق.

من الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ كما قامَ بغيرِهِ من الواجباتِ؛ لم يضرهُ ضلالُ الضُّلَّالِ.

وذلك يكونُ تارةً بالقلبِ، وتارةً باللِّسانِ، وتارةً باليدِ، فأمَّا القلبُ فيجبُ بكُلِّ حالٍ؛ إذ لا ضرر في فعلِهِ، ومن لم يفعَلْهُ فليسَ هو بمؤمنٍ كما قالَ النبي ﷺ: «**وَذَلِكَ أَدْنَىٰ - أو - أَضْعَفُ الإِيْمَانِ**»[(١)]، وقال: «**لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإيمانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**»[(٢)].

وقيل لابن مسعود: مَنْ مَيِّتُ الأحياء؟ فقالَ: الذي لا يعرفُ معروفًا، ولا يُنكرُ منكرًا[(٣)]... وهنا يغلطُ فريقانِ من الناسِ: فريقٌ يتركُ ما يجبُ من الأمرِ والنهي تأويلًا لهذه الآية، كما قال أبو بكرٍ الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في خطبتِهِ: إنَّكم تقرءُونَ هذه الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإنَّكم تضعُونَها في غيرِ موضِعِها، وإنِّي سمعتُ النبي ﷺ يقولُ: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوا المنكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوه أوشَكَ أن يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ**»[(٤)].

الفرقُ الثاني: من يريدُ أنْ يأمرَ وينهىٰ إمَّا بلسانِهِ وإمَّا بيدِهِ مطلقًا من غيرِ فقهٍ وحلمٍ وصبرٍ ونظرٍ فيما يصلحُ من ذلك، وما لا يصلُحُ، وما يقدرُ عليه وما لا

---

(١) صحيح: تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٥٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨/ ٦٦٧)، والبيهقي في الشعب (٧٥٩٠، ١٠٦٧٠)، وابن عساكر في تاريخه (١٢/ ٢٩٠) عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم أجده عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والله أعلم.

(٤) أخرجه أحمد (١/ ٢، ٥، ٧، ٥٣)، والترمذي (٢١٦٨، ٣٠٧٥)، وابن ماجه (٤٠٠٥)، والنسائي في الكبرىٰ (١١٠٩٢) وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٥٦٤).

يقدرُ... فيأتي بالأمرِ والنهي معتقدًا أَنَّهُ مطيعٌ في ذلك لله ورسولِهِ، وهوَ مُعتَدٍ في حدودِهِ كما انتصبَ كثيرٌ من أهلِ البدعِ والأهواءِ؛ كالخوارجِ والمعتزلةِ والرافضةِ وغيرِهم ممن غلطَ فيما أتاهُ من الأمرِ والنهي والجهادِ علىٰ ذلكَ، وكان فسادُهُ أعظمَ من صلاحِهِ، ولهذا أمرَ النبي ﷺ بالصبر علىٰ جورِ الأئمةِ ونهىٰ عن قتالِهم ما أقاموا الصلاةَ، وقال: «**أَدُّوا إليهم حُقُوقَهم وسَلُوا الله حُقُوقَكم**»[(١)].

ولهذا كانَ من أصولِ أهلِ السنةِ والجماعةِ لزومِ الجماعةِ وتركِ قتالِ الأئمةِ وترك القتالِ في الفتنةِ، وأمَّا أهلُ الأهواءِ -كالمعتزلة- فيرونَ القتالَ للأئمةِ من أصولِ دينِهم، ويجعلُ المعتزلةُ أصولَ دينِهم: «التوحيد» الذي هُو سلبُ الصفاتِ، و«العدل» الذي هو التكذيبُ بالقدرِ، و«المنزلة بين المنزلتين» و«إنفاذ الوعيد» و«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي منهُ قتالُ الأئمةِ[(٢)].

(١) انظر: البخاري (٣٦٠٣، ٧٠٥٢) ومسلم (١٨٤٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٨/ ١٢٦-١٣٠) باختصار.

القدرية

القدرية

تعريف القدر:

القَدَرُ: القضاءُ والحكمُ، وهوَ ما يُقَدِّرُ اللهُ ﷻ من القضاءِ ويحكمُ بهِ من الأمورِ.

قال اللهُ ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾﴾؛ أي الحكم.

القدريةُ: قومٌ يجحدونَ القدرَ، أو قومٌ ينسبونَ إلىٰ التكذيبِ بما قدَّرَ اللهُ من الأشياءِ[1].

نشأةُ القدرية:

ظهرتْ بدعةُ القدريةِ في آخرِ عصرِ الصحابةِ؛ كانوا ينكرونَ علمَ الله الأزلي بكُلِّ شيءٍ، وكتابةَ المقاديرِ في اللَّوحِ المحفوظِ؛ فعن يحيىٰ بنِ يعمر قالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي القَدَرِ بِالبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ - أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ - فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي القَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ دَاخِلًا المَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ القُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ العِلْمَ. وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ

(١) لسان العرب (٧/ ٢٦٢).

يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لَا يُرَىٰ عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّىٰ جَلَسَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَىٰ رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَىٰ فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ، قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ، قَالَ: «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: «**مَا المَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ**» قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: «**أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَىٰ الحُفَاةَ العُرَاةَ العَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي البُنْيَانِ**»، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟» قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**»[1].

قال اللالكائي: فلم تزلِ الكلمةُ مجتمعةً والجماعةُ متوافرةً علىٰ عهدِ الصحابةِ الأُولِ، ومن بعدهم من السلفِ الصَّالحِ حتَّىٰ نبغتْ بصوتٍ غيرِ معروفٍ وكلامٍ غيرِ مألوفٍ في أوَّلِ إمارةِ المروانيةِ في القدرِ، وتتكلمُ فيه حتَّىٰ سُئِلَ عبدُ الله بنُ

(١) أخرجه مسلم (٨).

عمرَ فرَوىٰ له عن رسولِ الله ﷺ الخبرَ بإثباتِ القدرِ والإيمانِ بِهِ وحَذَّرَ من خلافِهِ، وأنَّ ابنَ عُمرَ ممَّن تكلَّم بهذا أو اعتقدَهُ بريءٌ منهُ وهُمْ بُرَآءُ منه.

وكذلك عرضَ علىٰ ابنِ عباسٍ وأبي سعيدٍ الخدري وغيرِهما فقالَا له مثلَ مقالَتِهِ[١].

قال شيخُ الإسلامِ: وهؤلاءِ نبغُوا في أواخرِ عصرِ الصحابةِ، فلَمَّا سمعَ الصحابةُ بدَعَهُم، تبرَّءُوا منهم، كما تبرَّءُوا منهم، ورَدَّ عليهم عبدُ الله بنُ عمرَ وعبدُ الله بنُ عباسٍ وجابرُ بنُ عبدِ اللهِ وواثلةُ بنُ الأسقعِ وغيرُهم، وقد نَصَّ الأئمةُ كمالكٍ والشافعي وأحمدَ علىٰ كُفْرِ هؤلاءِ الذين ينكرونَ علمَ الله القديمِ[٢].

وقال: وأمَّا الإقرارُ بتقدمِ علمِ الله وكتابِهِ لأفعالِ العبادِ، فهذا لم ينكرْهُ إلَّا الغلاةُ من القدريةِ[٣]، وغيرُهم، وإلَّا فجمهورُ القدريةِ من المعتزلةِ وغيرِهم يقرونَ بأنَّ اللهَ علمَ ما العبادُ فاعلونَ قبل أنْ يفعلُوهُ[٤].

وقال أيضًا: ثُمَّ كثرُ الخوض في «القدر»، وكانَ أكثرُ الخوضِ فيه بالبصرةِ والشامِ، وبعضُه في المدينةِ فصارَ مقتصدوهم وجمهورُهم يقرونَ بالقدرِ السابقِ

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٢٨٨).

(٣) قال النووي: وقد انقرضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل. شرح مسلم، للنووي (١/ ١٥٤).

(٤) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٤٢٩، ٤٥٠).

وبالكتابِ المتقدمِ، وصارَ نزاعُ الناسِ في «الإرادة» و«خلق أفعال العباد»[١].

وقال: وهذه الدرجةُ من القدرِ يكذبُ بها عامَّةُ القدريةِ، الذين سمَّاهم النبي ﷺ «**مجوس هذه الأمة**»[٢].

قال الجرجاني: القدريةُ هُمُ الذين يزعمونَ أنَّ كُلَّ عبدٍ خالقٍ لفعلِهِ، ولا يرونَ الكفرَ والمعاصي بتقديرِ اللهِ تعالىٰ[٣].

فِرَقُ القدريةِ وألقابُهم:

١- **القدريةُ النفاةُ:** الذين أنكروا القدرَ أو بعضَه، وهُمْ: المعبديةُ والغيلانيةُ والمعتزلةُ.

٢- **الجبريةُ:** الذين زعموا أنَّ الإنسانَ لا اختيارَ له ألبتةَ - الجهمية[٤].

والقدريةُ لا يقبلونَ هذه التسميةَ، ولا يرضونَ بها، ويعتبرونَ أنَّ الأحَقَّ بهذه التسميةِ هُمُ الذين يقولونَ: «بالقدرِ خيرِه وشرِّه من اللهِ تعالىٰ»، لا الذين يقولون: «بأنَّ الناسَ يقدرونَ أعمالَهم».

وهُمْ مخطئونَ في ذلك؛ لأنَّ مُدَّعِي الشيءَ لنفسِهِ أحَقُّ بأنْ ينسبَ إليه ممَّن جعلَهُ لغيرِهِ.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٦، ٣٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ١٥٠).

(٣) التعريفات (ص: ٢٢٢).

(٤) رسائل في الأهواء والافتراق والبدع (٢/ ١٥٢).

قال ابنُ قتيبةَ: إنَّهم أَضافُوا القَدر إِلىٰ أَنفسِهم، وغيرُهم يجعلُهُ لله تعالىٰ، دونَ نفسِه. ومُدَّعِي الشيءَ لنفسِهِ أَولىٰ بأنْ ينسبَ إليه، ممن جَعَلَهُ لغيرِهِ[١].

وقال أيضًا: وقد كان فريقٌ منهم يزعمونَ أنَّ هذا الاسمَ لا يلزمُهم باللُّغةِ، وإنَّما يلزمُ غيرَهم، واحتجوا في ذلك أنَّه يُدَّعَىٰ عليهم أنَّهم يقولونَ: لا قدرَ. فكيفَ ينسبونَ إلىٰ ما يجحدونَ؟!

وهذا تمويهٌ من المحتَجِّ، وإنَّما لزمهُم؛ لأنَّهم يضيفونَ إلىٰ أنفسِهم القدرَ، وغيرُهُم يجعَلُهُ لله ﷻ دونَ نفسِهِ، ومُدَّعِي الشَّيءَ لنفسِهِ أحرَىٰ بأنْ يُنْسب إلىٰ ذلكَ الشيءِ من جعلِهِ لغيرِه[٢].

وقال المناوي: وهؤلاءِ الضُّلالُ يزعمونَ أنَّ القدريةَ هُمُ الذين يثبتونَ القدرَ، والجوابُ أنَّا لم نثبت هذا من طريقِ القياسِ حتَّىٰ تقابلونَا بدعواكُم هذه، بل أخذنَاهُ من نصوصٍ صحيحةٍ، كقولِه تعالَىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩][٣].

٣- المجوسية:

لأنَّ الحديثَ جاءَنا بأنَّهم مجوسُ هذه الأمةِ، وهُمْ أشبهُ قومٍ بالمجوسِ؛ لأنَّ المجوسَ تقولُ بإلهين، وإيَّاهم أرادَ اللهُ بقولِهِ: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ﴾ [النحل: ٥١].

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص: ٥٦).

(٢) غريب الحديث (١/ ٢٥٥).

(٣) فيض القدير (٤/ ٢٠٨).

وقالتِ القدريةُ: نحنُ نفعلُ ما لا يريدُ اللهُ تعالىٰ، ونقدرُ علىٰ ما لا يقدرُ عليه. قالهُ ابنُ قتيبةَ[١].

قال الخطابي: إنَّما جعلهم ﷺ مجوسًا؛ لمضاهاةِ مذهبهم مذهبَ المجوسِ في قولِهم بالأصلينِ: النورِ والظلمةِ، يزعمونَ أنَّ الخيرَ من فعلِ النورِ، والشَّرَّ من فعلِ الظلمةِ، فصاروا ثنويةً، وكذلك القدريةُ يضيفونَ الخيرَ إلىٰ الله تعالىٰ، والشَّرَّ إلىٰ غيرِه، واللهُ تعالىٰ خالِقُ الخيرِ والشَّرِّ جميعًا، لا يكونُ شيءٌ منهما إلَّا بمشيئَتِهِ؛ فهما مضافانِ إليه ﷻ خلقًا وإيجادًا، وإلىٰ الفاعلينَ لهما من عبادِهِ فِعْلًا واكتسابًا[٢].

جملة من عقائد القدرية ومنهاجهم وسماتهم:

عقائدُ القدريةِ هيَ مزيجٌ من عقائدِ المعتزلةِ والجهميةِ والأشاعرةِ[٣] ومن سلكَ سبيلهم، وتتلخَصُ في الآتي:

١- إنكارُ علمِ اللهِ السابقِ وكتابتُه للمقاديرِ ومشيئتُه وخلقُه وتقديرُه أو بعضُ ذلك- المعبديةُ والغيلانيةُ والمعتزلةُ.

٢- القولُ بأنَّ الإنسانَ خالقُ أفعالِه أو بعضِها - المعتزلةُ.

٣- القولُ بأنَّ الإنسانَ مجبورٌ علىٰ أفعالِهِ مطلقًا، ونفي الاستطاعةِ عن العبادِ - الجهميةُ وبعضُ المتصوفةِ.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح صحيح مسلم، للنووي (١/ ١٥٤).

(٣) سيأتي الكلام علىٰ الأشاعرة قريبًا بإذن الله.

٤- القولُ بالكسبِ[١] وما يتفرعُ عنه - الأشاعرةُ ومن سلكَ سبيلَهم.

٥- إنكارُ الحكمةِ والتعليلِ في أفعالِ الله تعالىٰ - أهلُ الكلامِ من الأشاعرةِ وغيرِهِم.

٦- إنكارُ تعلقِ أفعالِ الله تعالىٰ بالمشيئةِ - أهلُ الكلامِ من الأشاعرةِ والكلابيةِ والماتريديةِ ونحوِهِم.

٧- القولُ بوجوبِ فعلِ الأصلحِ علىٰ الله -تعالىٰ اللهُ- كما تزعمُ المعتزلةُ[٢].

عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد القدرية:

تقدَّمَ بيانُ عقيدةِ أهلِ السنةِ ومفارقَتِهَا لعقائِدِ القدريةِ في معرضِ الكلامِ عن المعتزلةِ نفاةِ القدرِ[٣] والجهميةِ الجبريةِ[٤] ونذكرُ -ههنا- ملخصًا لعقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ في هذا البابِ.

قال الإمامُ أحمدُ: ومن السنةِ اللَّازمةِ التي من تركَ منها خَصْلةً لم يقبلها ويؤمنُ بها لم يكن من أهلِها، الإيمانُ بالقدرِ خيرِهِ وشَرِّهِ، والتصديقُ بالأحاديثِ

---

(١) يقصدون بالكسب: أن الإنسان لا تكون له الاستطاعة إلا مع الفعل وليس له القدرة ولا استطاعة قبل الفعل ولا بعده (تقارن الفعل) راجع الإرشاد للجويني (ص: ٢١٩) والإنصاف للباقلاني (ص: ٤٦) وغيرهما.

(٢) رسائل في الأهواء والافتراق والبدع (٢/ ١٥٣).

(٣) باب عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد المعتزلة.

(٤) باب عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الجهمية.

فيهِ، والإيمانُ بها. لا يقالُ: لم، ولا كيفَ؟

إنَّما هوَ التصديقُ والإيمانُ بها، ومن لم يعرف تفسيرَ الحديثِ ويبلُغْهُ عقلُه، فقد كفي ذلك، وأحكم له، فعليهِ الإيمانُ بهِ، والتسليمُ لهُ[١].

قال أبو المظفرِ السمعاني: سبيلُ المعرفةِ في هذا البابِ التوفيقُ إلىٰ الكتابِ والسنةِ دونَ مَحضِ القياسِ والعقلِ، فمن عدلَ عن التوفيقِ فيه ضَلَّ وتَاهَ في بحارِ الحيرَةِ، ولم يبلغْ شفاءَ العينِ، ولا ما يطمئنُّ به القلبُ؛ لأنَّ القدرَ سِرٌّ من أسرارِ الله تعالىٰ اختَصَّ العليمُ الخبيرُ بهِ، وضربَ دُونَه الأستارَ، وحجبَهُ عن عقولِ الخلقِ ومعارِفِهِم، ولما علمَهُ من الحكمَةِ، فلم يعلمْه نبي مرسلٌ، ولا ملكٌ مقرَّبٌ[٢].

قال أبو بكر الآجري: مذهبُنا في القدرِ أنْ نقولَ: إنَّ اللهَ ﷻ خلقَ الجنةَ، وخلقَ النارَ، ولكلِّ وَاحِدَةٍ منهما أهلًا، وأقسمَ بعزتِهِ أنْ يملأَ جهنَّمَ من الجِنَّةِ والناسِ أجمعين، ثُمَّ خَلقَ آدمَ عليه السلام واستخرجَ من ظهرِهِ كُلَّ ذُريَّةٍ هُوَ خالِقُها إلىٰ يومِ القيامةِ، ثُمَّ جعلهم فريقينِ: فريقًا في الجنةِ، وفريقًا في السعيرِ.

الخلقُ كُلُّهم له، يفعلُ في خلقِهِ ما يريدُ، غيرَ ظالمٍ لهم -جَلَّ ذكرُه- عن أنْ ينسبَ ربُّنَا إلىٰ الظلمِ، وإنَّما يظلمُ من يأخذُ ما ليسَ له بملكٍ.

وأمَّا ربُّنَا تعالىٰ فلَهُ ما في السماواتِ وما في الأرضِ وما بينَهُما، وما تحتَ الثرىٰ، وله الدنيا والآخرةُ -جَلَّ ذكرُه-، وتقَدَّسَتْ أسماؤُه، أحبَّ الطاعةَ من

---

(١) أصول السنة، للإمام أحمد (ص: ١٠).

(٢) حكاه عنه الحافظ في الفتح (١١/ ٤٧٧).

عبادِهِ وأمرَ بِها، فجرتْ ممَّن أطاعَهُ بتوفيقِهِ لهم، ونهىٰ عن المعاصِي، وأرادَ كَوْنَهَا من غيرِ مَحبةٍ منهُ لَها، ولا للأمرِ بها، تعالىٰ اللهُ ﷻ أنْ يأمرَ بالفحشاءِ، أو يحِبَّهَا -جَلَّ ربُّنا وعَزَّ- أنْ يجرِي في ملكِهِ ما لم يردْ أنْ يجري، أو شيءٌ لم يحط به علمُه قبلَ كونِهِ، قد علمَ ما الخلقُ عاملونَ قبلَ أنْ يخلقَهم، وبعدَ أنْ يخلقَهم، قبلَ أنْ يعلموا قضاءً وقدرًا، قد جرَىٰ القلمُ بأمرِه ﷻ في اللَّوحِ المحفوظِ بما يكونُ، من بِرٍّ أو فجورٍ، يثني علىٰ من عملَ بطاعتِهِ من عبيدِهِ، ويضيفُ العملَ إلىٰ العبادِ، ويعدُهم عليه الجزاءَ العظيمَ، ولولا توفِيقُهُ لهم ما عملوا ما استوجبوا به منه الجزاءَ، ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ٢١﴾ [الحديد: ٢١]، وكذا ذَمَّ قومًا عملوا بمعصيتِهِ، وتوعَدَهُم علىٰ العملِ بِهِ، وأضافَ العملَ إليهم بما عمِلُوا، وذلك بمقدور جرىٰ عليهمْ، ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾[(١)].

قال شيخُ الإسلامِ: وأمَّا السلفُ والأئمةُ كما أنَّهم متفقونَ علىٰ الإيمانِ بالقدرِ وأنَّه ما شاءَ اللهُ كانَ وما لم يشأْ لم يكنْ، وأنَّه خالقُ كُلِّ شيءٍ من أفعالِ العبادِ وغيرِهَا وهُمْ متفقونَ علىٰ إثباتِ أمرِهِ ونهيِهِ ووعدِهِ ووعيدِهِ، وأنَّه لا حجةَ لأحدٍ علىٰ اللهِ في تركِ مأمورٍ ولا فعلِ محظورٍ، فهُمْ أيضًا متفقونَ علىٰ أنَّ اللهَ حكيمٌ رحيمٌ، وأنَّه أحكمُ الحاكمينَ، وأرحمُ الراحمينَ.

وقد ثبتَ في الصحيحِ عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**لله أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنَ الوَّالِدة بِوَلَدِهَا**»[(٢)]، وقد أخبرَ عن حكمتِهِ في خلقِهِ وأمرِهِ بما أخبرَ بِهِ في كتابِهِ وسنةِ رسولِهِ.

---

(١) الشريعة (ص: ١٥٠- ١٥٢)، بتصرف يسير.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٩٩) ومسلم (٢٧٥٤).

والجهمُ بنُ صفوان ومن اتَّبعَهُ ينكرونَ حكمَتَهُ ورحمتَهُ، ويقولونَ: ليسَ في أفعالِه وأوامرِه (لام «كي») لا يفعلُ شيئًا لشيءٍ ولا يأمرُ بشيءٍ لشيءٍ[١].

وقال[٢]–في معرضِ كلامِه عن الإيمانِ بالقدرِ مع الحرصِ علىٰ الأخذِ بالأسبابِ– قالَ: ولهذا قالَ بعضُهم: الالتفاتُ إلىٰ الأسبابِ شركٌ في التوحيدِ، ومحوُ الأسبابِ أنْ تكونَ أسبابُ نقصٍ في العقلِ، والإعراضُ عن الأسبابِ بالكليةِ قدحٌ في الشرعِ، ومجردُ الأسبابِ لا يوجبُ حصولَ المسببِ.. إلىٰ أنْ قالَ: وكذلكَ أمرُ الآخرةِ ليسَ بمجردِ العملِ ينالُ الإنسانُ السعادةَ، بلْ هِيَ سببٌ، ولهذا قالَ النبي ﷺ «**إِنَّهُ لَنْ يَنْجُوَ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِعَمَلِهِ**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَلَا أَنْتَ؟ قَالَ: «**وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ**»[٣] وقد قال: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٣٢﴾ [النحل: ٣٢] فهذه (باءُ) السببِ؛ أي بسببِ أعمالِكم، والذي نفاهُ النبي ﷺ (باءَ) المقابلةِ، كما يقالُ: اشتريتُ هذا بهذا؛ أي ليسَ العملُ عِوضًا وثمنًا كافيًا في دخولِ الجنةِ، بلْ لا بُدَّ من عفوِ اللهِ وفضلِهِ ورحمتِهِ، فبعفوِهِ يمحوُ السيئاتِ، وبرحمتِه يأتِي بالخيراتِ، وبفضلِه يضاعِفُ البركاتِ.

وفي هذا الموضع ضلَّ طائفتانِ من الناسِ:

فريقٌ آمنوا بالقدَرِ وظنُّوا أنَّ ذلكَ كافٍ في حصولِ المقصودِ فأعرضوا عن

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٤٦٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٦٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦).

الأسبابِ الشرعيةِ، والأعمالِ الصالحةِ[١]، وهؤلاءِ يئولُ بهمُ الأمرُ إلىٰ أنْ يَكْفُروا بكتبِ اللهِ ورسلِهِ ودينِهِ.

وفريقٌ أخذوا يطلبونَ الجزاءَ من اللهِ كما يطلُبُه الأجيرُ من المستأجرِ، متكلينَ علىٰ حولِهم وقوتِهم وعملِهم[٢].

وكما يطلُبُه المماليكُ وهؤلاءِ جُهَّالٌ ضُلَّالٌ؛ فإنَّ اللهَ لم يأمرْ العبادَ بما أمرهُم بهِ حاجةً إليهِ ولا نهاهُم عمَّا نهاهُم عنهُ بُخْلًا بهِ، ولكنْ أمرهُم بما فيهِ صلاحُهم ونهاهُم عمَّا فيهِ فسادُهُم، وهُوَ سبحانَه كما قالَ: «**يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي**»[٣].

فالملكُ إذا أمرَ مملوكيهِ بأمرٍ أمرهُم لحاجتِهِ إليهِم وهُمْ فعلوهُ بقوتِهم التي لم يخلقْهَا لهُم، فيطالبونَ بجزاءِ ذلك، واللهُ تعالىٰ غَنيٌّ عن العالمينَ، فإنْ أحسنوا أحسنوا لأنفسِهم، وإنْ أساءَوا فلَها، لهم ما كَسُبوا وعليهم ما اكتَسَبُوا ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت:٤٦].

وقال أيضًا[٤]: فمنْ أعرضَ عن الأمرِ والنَّهْيِ والوعدِ والوعيدِ ناظرًا إلىٰ القدرِ؛ فقد ضَلَّ، ومن طلبَ القيامَ بالأمرِ والنَّهي معرضًا عن القدرِ؛ فقد ضَلَّ.

بلْ المؤمنُ كما قالَ تعالَىٰ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٥] فنعبدُ

---

(١) يشير إلىٰ عقيدة الجبرية كما سبق بيانه.

(٢) يشير إلىٰ عقيدة القدرية النفاة وقد سبق بيان ذلك.

(٣) جزء من الحديث القدسي الذي أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) الفتاوىٰ (٨/ ٧٣).

اتِّبَاعًا للأمرِ ونستعينُه إيمانًا بالقدرِ، وفي الحديثِ الصحيحِ عن النبي ﷺ أنَّه قالَ: «**المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَىٰ اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»[(١)].

فأمرَ النبي ﷺ بشيئينِ أنْ يحرصَ علىٰ ما ينفعُه وهوَ امتثالُ الأمرِ وهُو العبادةُ وهوَ طاعةُ اللهِ ورسولِه وأنْ يستعينَ باللهِ وهوَ يتضمنُ الإيمانَ بالقدرِ؛ أنَّه لا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ، وأنَّه ما شاءَ اللهُ كان وما لم يشأْ لم يكنْ.

فمن ظَنَّ أنَّه يطيعُ اللهَ بلا معونتِهِ كما يزعمُ القدريةُ والمجوسيةُ؛ فقد جَحَدَ قدرةَ اللهِ التامةَ ومشيئته النافذةَ وخلقَهُ لكُلِّ شيءٍ، ومن ظَنَّ أنَّه إذا أُعينَ علىٰ ما يريدُ ويُسِّرَ له ذلك؛ كانَ محمودًا، سواءً وافقَ الأمرَ الشَّرعي أو خالَفَه؛ فقد جحدَ دينَ اللهِ وكذبَ بكتبِهِ ورسلِهِ ووعدِهِ ووعيدِهِ، واستحَقَّ من غضبِهِ وعقابِهِ أعظم ما يستحِقُّهُ الأوَّلُ.

فإنَّ العبدَ قد يريدُ ما يرضَاهُ ويحبُّهُ اللهُ ويأمرُ به ويقربُ إليه، وقد يريدُ ما يبغضُه اللهُ ويكرهُه ويسخطُه وينهىٰ عنهُ ويعذبُ صاحبَه، فكُلٌّ من هذين قد يُسِّرَ له ذلكَ.

❀❀❀

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) وابن ماجه (٩٧) وغيرهما.

الأشاعرة

الأشاعرة

تعريفُها:

فِرْقَةٌ من الفِرَقِ الإسلاميةِ، سمَّيت بهذا الاسمِ نسبةً إلىٰ مؤسسها أبي الحسن الأشعري.

ولد سنة ستين ومائتين، وقيلَ: بلْ سنة مائتين وسبعين، وأخذَ عن: أبي خليفةَ الجُمحِي، وأبي علي الجُبَّائي وزكريا السَّاجي، وسهل بن نوح.

وكان عجبًا في الذكاءِ، وقوةِ الفَهم، ولما بَرَعَ في معرفةِ الاعتزالِ كَرِهَهُ وتبرَّأَ منهُ، وصعدَ للناسِ فتابَ إلىٰ الله تعالىٰ منهُ، ثُمَّ أخذَ يردُّ علىٰ المعتزلةِ ويهتِكُ عَوَارَهُم[(١)]. وتوفي سنة ٣٢٤ هـ»[(٢)].

واعلم أن الأشاعرة والكلابية والماتريدية من الفرق الكلامية[(٣)].

قال القيرواني المعروف بابن عزرة في معرضِ جوابِه عن سؤالِ أبي القاسمِ

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ٢٩١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الأشاعرة والكلابية والماتريدية من الفرق الكلامية، فالأشاعرة المنتسبون لأبي الحسن الأشعري، والكلابية المنتسبون إلىٰ محمد بن كلاب، والماتريدية أتباع أبي منصور الماتريدي، وقد تدرجت أقوالهم من القول ببعض المسائل الكلامية في الصفات والأفعال إلىٰ أن تحولت إلىٰ بعض أصول الجهمية والمعتزلة والفلاسفة والصوفية - رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق (١/ ٢٦٨).

حجاجِ بنِ محمدٍ الطرابلسي عندمَا سألَه عن أبي الحسنِ الأشعري: شيخُنا وإمامُنا ومنْ عليه معولُنَا، قامَ علىٰ مذهبِ الاعتزالِ أربعينَ سنةً وكان لهم إمامًا، ثُمَّ غابَ عن الناسِ في بيته خمسةَ عشرَ يومًا، فبعدَ ذلك خرجَ إلىٰ الجامعِ بالبصرةِ فصعدَ المنبرَ بعد صلاةِ الجمعةِ، وقال:

معاشرَ الناسِ إنِّي إنَّما تغيبتُ عنكم في هذه المدةِ لأنِّي نظرتُ فتكافأتْ عندي الأدلةُ ولم يترجَّحْ عندي حقٌّ علىٰ باطلٍ، ولا باطلٌ علىٰ حقٍّ، فاستهديت الله -تبارك وتعالىٰ- فهدانِي إلىٰ اعتقادِ ما أودعتُه في كتبي هذه وانخلعتُ من جميعِ ما كنتُ أعتقِدُهُ كما انخلعتُ من ثوبي هذا، وانخلعَ من ثوبٍ كانَ عليه ورَمىٰ به ودفعَ الكتبَ إلىٰ الناسِ[(١)].

ولأبي الحسن ثلاثةُ أحوالٍ:

أولُها: حالُ الاعتزالِ التي رجعَ عنها. قال ابنُ كثيرٍ: وأنَّه صحبَ الجبائِي أربعينَ سنةً، ثُمَّ رجعَ عنه[(٢)].

الحالُ الثاني: كان يقولُ بقولِ أهلِ السنةِ وقولِ الجهميةِ معًا.

قال ابنُ تيميةَ: فأمَّا ابنُ كلابٍ فقولُه مشوبٌ بقولِ الجهميةِ، وهوَ مركبٌ من قولِ أهلِ السنةِ وقولِ الجهميةِ، وكذلك مذهبُ الأشعري في الصفاتِ، وأمَّا في القدرِ والإيمانِ فقولُه قولُ جهم[(٣)].

---

(١) تبين كذب المفتري لابن عساكر (١/ ٣٩).

(٢) البداية والنهاية، لابن كثير (١١/ ٢٨١).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ٣٠٨).

الحالُ الثالث: إثباتُ الصفاتِ لله تعالىٰ علىٰ منهجِ السلفِ؛ من غيرِ تكييفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تشبيهٍ، ولا تمثيلٍ، ولا تحريفٍ.

قال ابنُ تيميةَ: وأمَّا الأشعري نفسُه وأئمةُ أصحابِه فلم يختلفْ قولُهم في إثباتِ الصفاتِ الخبريةِ وفي الرَّدِّ علىٰ من يتأوَّلُها... وهذا مذكورٌ في كتبِهِ كُلِّها كـ«الموجز الكبير»، و«المقالات الصغيرة والكبيرة»، و«الإبانة»، وغيرِ ذلك... والأشعري ابتلي بطائفتينِ: طائفةٌ تُبْغِضُهُ، وَطَائِفَةٌ تُحِبُّهُ، وكلٌّ مِنْهُمَا يَكْذِبُ عَلَيْهِ[1].

وقال في موضعٍ آخر: لكن الأشعري ونحوَه أعظمُ موافقةً للإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، ومن قبلَه من الأئمةِ في القرآنِ والصفاتِ[2].

نشأةُ الأشاعرةِ:

بعدَ القرونِ الأولىٰ المفضلة، فقد تقدَّمَ أنَّ أبا الحسن الأشعري توفي سنةَ ٣٢٤هـ.

ومن العجبِ أنْ يدَّعِيَ الأشاعرةُ أنَّهم هُم أهلُ السنةِ، كيف ذلك؟ أهلُ السنةِ والجماعةِ ما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابُه ومن تبعَهم بإحسانٍ، ومن عرفَ عقائِدَهُم علمَ أنَّها تخالفُ كثيرًا مما كان عليه الصَّحابةُ؛ لأنَّهم متبعونَ لعقيدةِ أبي الحسن الأشعري، ولا يزالونَ عليها حتَّىٰ بعد أنْ تابَ وتبرأَ منها ورجعَ إلىٰ منهجِ أهلِ السنة.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٢/ ٣٠٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٤/ ١٩).

«هناكَ لبسٌ كبيرٌ يقعُ فيه بعضُ الناسِ قديمًا وحديثًا ذلكم هوَ دعوَىٰ الأشاعرةِ بأنَّهم أهلُ السنةِ ووصفُهم بذلك من غيرِهم أحيانًا وهذه دعوىٰ عريضةٌ فيها الكثيرُ من الإيهامِ والخلطِ، وبيانُ هذا علىٰ سبيلِ التفصيلِ يحتاجُ إلىٰ بحثٍ طويلٍ، لكني سأحاولُ بيانَ ما أعرفُه حيالَ ذلك بإيجازٍ بالغٍ علىٰ النحوِ التالي:

أولًا: أنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ: سمُّوا بذلكَ؛ لأنَّهم هم الذين علىٰ سنةِ رسولِ الله ﷺ وهم الجماعةُ الذين ذكرَهُم رسولُ الله ﷺ.

وعليه فإنَّ أهلَ السنةِ: هم الصحابةُ والتابعونَ ومن تَبِعَهُم واقتَفَىٰ أثرَهُم إلىٰ يومِ الدينِ ولم يبتدعْ ولم يغيرْ، ومن غيَّرَ أو بَدَّلَ أو أحدثَ في الدينِ ما ليسَ منهُ وما لم يكونوا عليه في الاعتقادِ والسنةِ؛ فليسَ منهم فيما غيَّرَ وبَدَّلَ.

ثانيًا: أمَّا الأشاعرةُ: فإنَّهم فرقةٌ كلاميةٌ طارئةٌ، نشأتْ بعدَ القرونِ الفاضلةِ، فهي تَنْتَسبُ إلىٰ الإمامِ أبي الحسنِ علي بنِ إسماعيل الأشعري المتوفى سنة ٣٢٤ هـ وكان معتزليًّا ثُمَّ تحوَّلَ عن المعتزلةِ عام ٣٠٠ هـ تقريبًا وصارَ يَرُدُّ عليهم بأساليبِهم الكلاميةِ من جانبٍ وبنصوصِ الكتابِ والسنةِ من جانبٍ آخرَ، وهذا وَقَدْ وَقَفَ للمعتزلةِ وتصدَّىٰ لهم، وهوَ ومن نهجَ منهجَه حتَّىٰ أفحَمَهُم، وهذا عملٌ جليلٌ يُحمدُ له.

ثُمَّ تراجعَ عن مقولاتِهِ، في الصفاتِ وغيرِها التي سلكَ فيها مسلكَ التأويلِ والتعويلِ علىٰ العقلِ والكلامِ في أمورِ الغيبِ والصفاتِ والقدرِ، فقرَّرَ أنْ يلحقَ بركبِ أهلِ السنةِ والجماعةِ، فأبانَ عن ذلك في كتابِه «الإبانة» ووَفَّقَهُ اللهُ

للتخلصِ من التلفيقِ العقدِي فقالَ: «.. وقولُنا الذي نقولُ به وديانتنا التي ندينُ بها: التمسكُ بكتابِ ربِّنا ﷻ وبسنةِ نبيِّنَا محمدٍ ﷺ وما رُوي عن الصحابةِ والتابعينَ وأئمةِ الحديثِ ونحنُ بذلك معتصمونَ وبما كانَ يقولُ به أبو عبدِ الله أحمدُ بنُ حنبلٍ -نضَّرَ الله وجهَهُ، ورفعَ درجَتَهُ، وأجزلَ مثوبَتَهُ- قائلونَ ولمن خالفَ قولَه مجانِبُونَ[1]»[2].

«وعن جانبٍ آخر: فالأشعريةُ مرَّت بأطوارٍ تاريخيةٍ في كُلِّ طورٍ تَزْدَادُ الشُّقَّةُ بينَهم وبينَ أهلِ السنةِ لا سيما بعدَ مَا أدخلَ فيها زعماؤُهم اللاحقونَ تلك الأسسَ والمعتقداتِ الدخيلةَ من الفلسفةِ والتصوفِ والمنطقِ والكلامِ والجدلِ، حتَّىٰ صارتْ عقيدةُ الأشاعرةِ مزيجًا من تلك الأخلاطِ.. فأصبحتِ الأشاعرةُ اليومَ مزيجًا من المشاربِ والمعتقداتِ بينَ أهلِ السنةِ والفلسفةِ والتصوفِ وعلمِ الكلامِ والتجهمِ والاعتزالِ، لذلك نجدُهم أكثرَ من ينتسبونَ للسنة وقوعًا في المخالفاتِ العقديةِ والعباديةِ (أي بدعَ العقائدِ والعباداتِ) وهذا بخلافِ أهلِ السنةِ في كلِّ زمانٍ، كما نجدُ كثيرًا من الأشاعرةِ (حاليًا) ومنذُ زمن القشيري منضوون تحتَ الطرقِ الصوفيةِ البدعيةِ وتكثُرُ فيهم بدعُ القبورِ والتبركُ البدعِي بالأشخاصِ والأشياءِ.

وبدعُ العباداتِ والأذكارِ والموالدِ ونحوِهَا، والتي تميزُهُم (حاليًا) عن أهلِ السنةِ بوضوحٍ.

---

(١) راجع الإبانة عن أصول الديانة (ص: ٥٢).

(٢) عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الأشاعرة والحركات الإسلامية لناصر العقل (ص: ٣٦-٣٨).

فمن خلالِ الواقعِ اليومَ يندرُ أنْ ترَىٰ أحدًا من الأشاعرةِ إلَّا ولديه شيءٌ من البدعِ أو الميلِ إلىٰ ذلك أو التساهُلِ وعدمِ الاكتراثِ بهذه المسألةِ الخطيرةِ، بينما العكسُ فيمن ينتسبونَ حقًّا لأهلِ السنةِ فإنَّه يندرُ أنْ نجدَ فيهم من يتعَلَّقُ بشيءٍ من البدعِ إلَّا عن جهلٍ، وهذا قليلٌ جدًّا بحمدِ الله.

لذا يطلِقُ الأشاعرةُ المعاصرونَ تبعًا للرافضةِ والمقابريةِ والصوفيةِ وسائرِ الطوائفِ غيرِ السنيةِ علىٰ أهلِ السنةِ في سائرِ بلادِ المسلمينَ اليومَ (وهابيةً) نِسْبةً إلىٰ الدَّاعِي المصلح محمدِ بنِ عبدِ الوهاب كما أنَّهم قديمًا كانوا يطلقونَ علىٰ أهلِ السنةِ (الحنابلة) نسبةً إلىٰ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ، وما علموا أنَّ نبذَهم باسمِ هذينِ الإمامينِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ومحمدِ بنِ عبد الوهاب تزكيةً لهم وهوَ شرفٌ وشهادةٌ لهم بأنَّهم مقتدونَ بأئمةِ الهُدَىٰ»[1].

جملة من عقائد الأشاعرة ومنهجهم:

١- عقيدة الأشاعرة في الصفات:

يثبتونَ لله تعالىٰ سبعَ صفاتٍ، يسمُّونَها الصفاتِ العقليةِ، وهيَ: الحياةُ، والعلمُ، والقدرةُ، والإرادةُ، والسمعُ، والبصرُ، والكلامُ.

قال أبو منصور عبدُ القاهرِ البغدادي: المسألةُ الأولىٰ من هذا الأصلِ في بيانِ عددِ صفاتِ الله الأزلية:

أجمعَ أصحابُنا علىٰ قدرةِ الله -تعالىٰ ﷻ-، وعلمِهِ، وحياتِهِ، وإرادتِهِ،

---

(١) المصدر السابق.

وسمعِهِ، وبصرِهِ، وكلامِهِ، صفاتٍ له أزليةٍ.

قالَ: وأصحابُنا مجمعونَ علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ حَيٌّ بحياةٍ، وقادرٌ بقدرةٍ، وعالمٌ بعلمٍ، ومريدٌ بإرادةٍ، وسامعٌ بسمعٍ، لا بأذنٍ، ومبصرٌ ببصرٍ؛ هوَ رؤيةُ العينِ لا عينَ، ومتكلمٌ؛ لا من جنسِ الأصواتِ والحروفِ...

وأجمعوا أنَّ هذه الصفاتِ السبعَ أزليةٌ، وسمُّوها قديمةً.. (١)

قال البغدادي: زعمَ بعضُ الصفاتيةِ أنَّ الوجهَ والعينَ المضافينِ إلىٰ الله تعالىٰ صفاتٌ لهُ.

والصحيحُ عندنا أنَّ وجهَهُ ذاتُه، وعينُه رؤيتُه للأشياءِ، وقولُه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] معناهُ: ويبقَىٰ ربكُ..

وقولُه: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩]؛ أي: علىٰ رؤيةٍ مني (٢).

قال الباقلاني: غضبُه علىٰ من غضبَ عليه، ورضاهُ عمَّن رضي عنهُ، وحبُّه لمن أحبَّ، وبغضُه لمن أبغضَ، وموالاتُه لمن والىٰ، وعداوتُه لمن عادَىٰ، أنَّ المرادَ بجميعِ ذلك إرادتُه إثَابةَ مَنْ رضي عنهُ، وأحبَّهُ، وتولَّاهُ، وعقوبةَ مَنْ غضبِ عليه، وأبغضَهُ، وعادَاهُ لا غيرُ (٣).

---

(١) أصول الدين، (ص: ٧٦). وانظر: الإنصاف، للباقلاني (ص: ٦١)، ومذهب الإسلاميين، لعبد الرحمن بدوي (ص: ٦٠٦).

(٢) أصول الدين، (ص: ٩٠).

(٣) انظر: الإنصاف، للباقلاني (ص: ٦١).

٢- عقيدة الأشاعرة في تعريف الإيمان:

أجمعتْ كتبُهم قاطبةً علىٰ أنَّ الإيمانَ هوَ التصديقُ القلبي، واختلفوا في النطقِ بالشهادتينِ أيكفِي عنه تصديقُ القلبِ أمْ لا بُدَّ منهُ؟

وقد رجَّحَ الشيخُ حسن أيوب من المعاصرينَ أنَّ المصدقَ بقلبِهِ ناجٍ عندَ اللهِ وإنْ لم ينطقْ بهما، ومالَ إليه البوطي، فعلىٰ كلامِهم لا داعِي لحرصِ النبي ﷺ أنْ يقولَ لعَمِّه أبو طالب: «لا إله إلا الله»، لأنَّه لا شَكَّ في تصديقِهِ له بقلبِهِ وهوَ ومن شابَهَهُ علىٰ مذهبِهم من أهلِ الجنةِ[(١)].

هذا وقد أوَّلُوا كُلَّ آيةٍ أو حديثٍ وردَ في زيادةِ الإيمانِ ونقصانِه أو وصفِ بعضِ شعبِهِ بأنَّها إيمانٌ أو من الإيمانِ[(٢)].

٣- عقيدة الأشاعرة في القرآن:

فمذهبُ أهلِ السنةِ والجماعةِ أنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ وأنَّه تعالىٰ يتكلَّمُ بكلامٍ مسموعٍ تسمعُه الملائكةُ وسمِعَهُ جبريلُ وسمِعَهُ موسىٰ عليه السلام ويسمَعُهُ الخلائقُ يومَ القيامةِ.

ومذهبُ المعتزلةِ أنَّه مخلوقٌ، أمَّا مذهبُ الأشاعرةِ؛ فمن منطلقِ التوفيقية التي -لم يحالفْها التوفيقُ- فَرَّقُوا بينَ المعنىٰ واللفظِ.

فالكلامُ الذي يثبتونَهُ لله تعالىٰ هوَ معنىٰ أزلي أبدِي قائمٌ بالنفسِ ليسَ

---

(١) منهج الأشاعرة في العقيدة د. سفر الحوالي (ص: ٢١، ٢٢).

(٢) انظر الإنصاف (ص: ٥٥)، والإرشاد (ص: ٣٩٧)، غاية المرام (ص: ٣١١)، المواقف (ص: ٣٨٤)، الإيمان لشيخ الإسلام وقد أكثر في الرد عليهم.

بحرفٍ ولا صوتٍ ولا يوصَفُ بالخبرِ ولا الإنشاءِ، واستدلوا بالبيتِ المنسوبِ للأخطلِ النصراني:

إنَّ الكــلامَ لَفِــي الفُؤادِ وإنَّما جُعِلَ اللسانُ علىٰ الفوائدِ دَلِيلا

أمَّا الكتبُ المنزلةُ ذاتُ الترتيبِ والنظمِ والحروفِ، ومنها القرآنُ فليست هي كلامُه علىٰ الحقيقةِ بلْ هي «عبارةٌ» عن كلامِ الله النفسي[١].

قال ابنُ أبي العزِّ: وقد افترقَ الناسُ في مسألةِ الكلامِ علىٰ تسعةِ أقوالٍ:

قالَ: وثالثُها أنَّه معنًىٰ واحد قائمٌ بذاتِ الله، هوَ الأمرُ والنهيُ، والخبرُ والاستخبارُ، إنْ عُبِّرَ عنه بالعربيةِ كانَ قرآنًا، وإنْ عُبِّرَ عنه بالعبريةِ كانَ توراةً، وإنْ عُبِّر عنه بالسريانيةِ كان اسمُه إنجيلًا والمعنىٰ واحدٌ، وهذا قولُ ابنِ كلابٍ ومن وافقَهُ، كالأشعريِّ، وغيرِه[٢].

٤- عقيدة الأشاعرة في إثبات وجود الله تعالى:

الأشاعرةُ يستدلونُ علىٰ وجودِ الله تعالىٰ بحدوثِ المخلوقاتِ، «مثلَ أنْ يقالَ: الموجودُ إمَّا مخلوقٌ، وإمَّا غيرُ مخلوقٍ، والمخلوقُ لا بُدَّ له من خالقٍ، فيلزمُ ثبوتَ الخالقِ الذي ليسَ بمخلوقٍ علىٰ كُلِّ تقديرٍ»[٣].

---

(١) وهذا مذهب الكلابية نسبة لمحمد بن كلاب، وهو أول من اشتهر أنه قال هذا القول – انظر مجموع الفتاوىٰ (١٢/ ٥٠).

(٢) شرح الطحاوية (ص: ١٢٨).

(٣) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية (ص: ١٠٩)، ومجموع الفتاوىٰ (٢/ ٧، ٨).

٥- عقيدة الأشاعرة في إنكار التحسين العقلي بالجملة:

لأنَّهم يعتقدونَ أنْ ليسَ للعقلِ قدرةٌ علىٰ إدراكِ الحسنِ والقبيحِ من الأشياءِ.

قال أبو المعالي الجويني: العقلُ لا يَدُلُّ علىٰ حُسنِ شيءٍ ولا قُبْحِهِ، وإنَّما يتلقىٰ التحسينُ والتقبيحُ من مواردِ الشرعِ، وموجبِ السمعِ، وأصلِ القولِ في ذلك أنَّ الشيءَ لا يُحَسَّنُ لنفْسِهِ وجنسِهِ وصفةٌ لازمةٌ له، وكذلك القولُ فيما يقبحُ، وقد يحسنُ في الشرعِ ما يقبحُ مثلُه المساوِي له في جملةِ أحكامِ صفاتِ النفسِ.

فإذا ثبتَ أنَّ الحسنَ والقبحَ عندَ أهلِ الحقِّ لا يرجعانِ إلىٰ جنسِ وصفة نفسٍ، فالمعني بالحُسْنِ: ما وردَ الشرعُ بالثناءِ علىٰ فاعِلِه، والمرادُ بالقبيحِ: مَا وردَ الشرعُ بذَمِّ فاعِلِه[١].

قال الآمدي: إنَّ الحُسنَ والقبحَ ليسا وصفًا ذاتيًّا للحَسَنِ والقبيحِ، ولا أنَّ ذلك مما يدركُ بضرورةِ العقلِ ونظرِه، بلْ إطلاقُ لفظِ الحُسْنِ والقُبْحِ عندَهم[٢] باعتباراتٍ غيرِ حقيقيةٍ بلْ إضافيةٍ، يمكنُ تغيُّرُهَا وتَبَدُّلِها بالنظرِ إلىٰ الأشخاصِ والأزمانِ والأحوالِ[٣].

---

(١) الإرشاد للجويني (ص: ٢٥٨).

(٢) أي الأشاعرة، فقد جاء كلامه في معرض إثباته لمذهب الأشاعرة.

(٣) أبكار الأفكار (ص: ١٧٣).

٦- عقيدة الأشاعرة في أن الله يكلف العبد ما لا يطاق:

فإنَّ القولَ بجوازِ تكليفِ مَا لا يُطَاقُ عَقْلًا هوَ قولُ الأشاعرةِ، نسبُه لهم الزبيدي[١].

قال ابنُ عطيةَ: قال أبو الحسنِ الأشعري وجماعةٌ من المتكلمينِ: تكليفُ ما لا يطاقُ جائزٌ عقلًا، ولا يخرمُ ذلك شيئًا من عقائدِ الشرعِ[٢].

٧- عقيدة الأشاعرة في أن الاستطاعة لا توجد إلا مع الفعل:

فالعبدُ ليسَ له استطاعةٌ قبلَ الفعلِ.

قال الرازي: قال أبو الحسن الأشعريُّ: الاستطاعةُ لا توجدُ إلَّا مع الفعلِ، وقالتِ المعتزلةُ: لا توجدُ إلَّا قبلَ الفعلِ.

(١) انظر: إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٨٢).

(٢) انظر: تفسير ابن عطية (١/ ٣٩٣)، والمستصفىٰ للغزالي (١/ ١٦٣، ١٦٤).

عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الأشاعرة:

١- أهلُ السنةِ يثبتونَ جميعَ صفاتِ الله تعالىٰ التي أثبتَهَا لنفسِهِ وأثبتَهَا لـه نَـبِيُّهُ ﷺ؛ مـن غـيرِ تحريـفٍ ولا تعـطيلٍ ولا تشـبيهٍ.. وقـد سـبقتِ المسألةُ[١].

٢- الإيمانُ عندَ أهلِ السنةِ قولٌ وعملٌ: يزيدُ بالطَّاعةِ وينقصُ بالمعصيةِ، وأدلةُ ذلك في الكتابِ والسنةِ كثيرةٌ كما سبقَ بيانُه[٢].

٣- القرآنُ كلامُ الله تعالىٰ: هـذا معتقـدُ أهـلِ السـنةِ، أنَّ القـرآنَ كـلامُ الله تعالىٰ مُنَزَّلٌ غيـرُ مخلـوقٍ وهـو صـفةٌ مـن صـفاتِ الله، وصـفاتُ الخـالقِ غيـرُ مخلوقةٍ.. وقد سبقتِ المسألةُ[٣].

٤- أهلُ السنةِ يقولونَ: إنَّ الاستطاعةَ متقدمةٌ علىٰ الفعلِ، ومقارنةٌ له أيضًا، خلافًا للأشاعرةِ، والمعتزلةِ.

قال شيخُ الإسلامِ: قد تكَلَّمَ الناسُ من أصحابِنا وغيرِهم في «استطاعة العبد»، هلْ هيَ مع فعلِه أم قبلَه؟ وجعلوهَا قولينِ متناقضينِ؛ فقومٌ جعلوا الاستطاعةَ مع الفعلِ فقط، وهذا هوَ الغالبُ علىٰ مثبتةِ القدرِ المتكلمينَ من أصحابِ الأشعري ومن وافَقَهُم من أصحابِنا وغيرِهم.

---

(١) باب عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد المعتزلة والجهمية.

(٢) باب عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد المرجئة.

(٣) باب عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الجهمية.

وقومٌ جعلوا الاستطاعةَ قبلَ الفعلِ، وهوَ الغالبُ علىٰ النُّفاةِ من المعتزلةِ والشيعةِ، وجعلَ الأوَّلونَ القدرةَ لا تصلُحُ إلَّا لفعلٍ واحدٍ؛ إذ هي مقارنةٌ له، لا تَنْفَكُّ عنهُ، وجعلَ الآخرونَ الاستطاعةَ لا تكونُ إلَّا صالحةً للضدينِ، ولا تقارنُ الفعلَ أبدًا، والقدريةُ أكثرُ انحرافًا؛ فإنَّهم يمنعونَ أنْ يكون مع الفعلِ قدرةٌ بحالٍ؛ فإنَّ عندهم أنَّ المؤثرَ لا بُدَّ أنْ يتقدَّمَ علىٰ الأثرِ، لا يقارِنُهُ بحالٍ، سواءٌ في ذلكِ القدرة والإرادة والأمر.

والصوابُ الذي دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ: أنَّ الاستطاعةَ متقدِّمةٌ علىٰ الفعلِ، ومقارنةٌ له أيضًا، وتقارِنُهُ أيضًا استطاعةٌ أخرىٰ لا تصلُحُ لغيرِهِ.

فالاستطاعةُ نوعانِ: متقدِّمةٌ صالحةٌ للضِّدَّيْنِ، ومقارنةٌ لا تكونُ إلَّا معَ الفعلِ، فتلكَ هي المصحِّحةُ للفعلِ، المجوِّزةُ له، وهذه هي الموجبةُ للفعلِ، المحقِّقَةُ له؛ قالَ اللهُ تعالىٰ في الأولىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

ولو كانتْ هذه الاستطاعةُ لا تكونُ إلَّا مع الفعلِ، لما وجبَ الحجُّ إلَّا علىٰ من حجَّ، ولما عصىٰ أحدٌ بتركِ الحجِّ، ولا كانَ الحجُّ واجبًا علىٰ أحدٍ قبلَ الإحرامِ به، بلْ قبلَ فراغِهِ.

وقال تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. فأمرَ بالتَّقوىٰ بمقدارِ الاستطاعةِ، ولو أرادَ الاستطاعةَ المقارنةَ، لما وجبَ علىٰ أحدٍ من التقوىٰ إلَّا ما فعلَ فقط؛ إذ هوَ الذي قارنتْه تلك الاستطاعةُ...

وأمَّا «الاستطاعةُ المقارنةُ الموجبةُ» فمثلُ قولِه تعالىٰ: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [هود: ٢٠]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف: ١٠١]؛ فهذه الاستطاعةُ هي المقارنةُ الموجبةُ؛ إذ الأخرىٰ لا بُدَّ منها في التكليف.

فالأولىٰ: هي الشرعيةُ التي هيَ مناطُ الأمرِ والنهي والثوابِ والعقابِ، وعليها يتكلَّمُ الفقهاءُ، وهي الغالبةُ في عرفِ الناسِ.

والثانية: هي الكونيةُ التي هيَ مناطُ القضاءِ والقدرِ، وبها يتحقق وجودُ الفعلِ؛ فالأولىٰ للكلماتِ الأمرياتِ الشرعياتِ، والثانيةُ للكلماتِ الخلقياتِ الكونياتِ، كما قالَ: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢]...

ولما اعتقدتِ القدريةُ أنَّ الأولىٰ كافيةٌ في حصولِ الفعلِ، وأنَّ العبدَ يحدث مشيئتَه، جعلَه مستغنيًا عن الله حينَ الفعلِ.

كما أنَّ الجبريةَ لما اعتقدتْ أنَّ الثانيةَ موجبةٌ للفعلِ، وهي من غيره؛ رأوهُ مجبورًا علىٰ الفعلِ، وكلاهُما خطأٌ قبيحٌ؛ فإنَّ العبدَ له مشيئةٌ، وهي تابعةٌ لمشيئةِ اللهِ، كما ذكرَ اللهُ ذلك في عدةِ مواضعَ من كتابِه: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴿٥٦﴾﴾ [المدثر: ٥٥، ٥٦]، ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [الإنسان: ٢٩، ٣٠]، ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

فإذا كانَ الله قد جعلَ العبدَ مريدًا مختارًا شائيًا؛ امتنعَ أنْ يقالَ: هوَ مجبورٌ مقهورٌ، مع كونِهِ قد جعلَ مريدًا، وامتنعَ أنْ يكونَ هوَ الذي ابتدعَ لنفسِهِ المشيئةَ.

فإذا قيل: هوَ مجبورٌ علىٰ أنْ يختارَ، مضطرٌ إلىٰ أنْ يشاءَ، فهذا لا نظيرَ له، وليسَ هوَ المفهومُ من الجبرِ بالاضطرارِ، ولا يقدرُ علىٰ ذلك إلَّا الله[1].

٥- أهل السنة يقولون: إن العبد لا يكلف إلا بما يطاق، خلافًا للأشاعرة:

قال شيخُ الإسلامِ: وفصلُ الخطابِ في هذه المسألةِ أنَّ النزاعَ فيها في أصلينِ: **أحدُهما:** التكليفُ الواقعُ الذي اتَّفقَ المسلمونَ علىٰ وقوعِهِ في الشريعةِ، وهوَ أمرُ العبادِ كُلِّهم بما أمرَهم اللهُ بهِ ورسولُه؛ من الإيمانِ بهِ، وتقوَاهُ، هل يسمَّىٰ هذا أو شيءٌ منه تكليفُ ما لا يُطاقُ؟... فذكرَ كلامَ الجبريةِ والقدريةِ كما تقدَّم، ثُمَّ قالَ:

وهذا في الحقيقةِ ليسَ نزاعًا في الأفعالِ التي أمرَ اللهُ بها ونهىٰ عنها هل يتناوَلَها التكليفُ؟ وإنَّما هوَ نزاعٌ في كونِها غيرُ مقدورةٍ للعبدِ التاركِ لها، وغيرُ مقدورةٍ قبلَ فعلها، وقد قدَّمنا أنَّ القدرةَ نوعانِ... ثُمَّ النزاعُ بينهم بعدَ ذلك في هذه الأمورِ كثيرٌ؛ منه لفظِيٌّ، ومنه ما هوَ اعتبارِيٌّ...

والأصلُ الثاني: هوَ فيما اتَّفقَ الناسُ علىٰ أنَّه غيرُ مقدورٍ للعبدِ، وتنازَعُوا في جوازِ تكليفِه. وهوَ «نوعان»: مَا هوَ ممتنعٌ عادةً؛ كالمشي علىٰ الوجهِ، والطيرانِ، ونحوِ ذلك، وما هو ممتنعٌ في نفسِهِ، كالجمعِ بينَ الضِّدَّيْنِ، فهذا في جوازِهِ عقْلًا ثلاثةُ أقوالٍ...

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٣٧١- ٣٧٥) باختصار.

وأمَّا وقوعُه في الشريعةِ وجوازُه شرعًا؛ فقد اتَّفقَ حملةُ الشريعةِ علىٰ أنَّ مثلَ هذا ليسَ بواقعٍ في الشريعةِ، وقد حَكىٰ انعقادُ الإجماعِ علىٰ ذلك غيرُ واحدٍ، منهم أبو الحسنِ بنُ الزاغوني، فقالَ:

فصلٌ: تكليفُ ما لا يطاقُ، وهوَ على ضربينِ:

(**أحدُهما**): تكليفُ ما لا يُطَاقُ؛ لوجودِ ضدِّه من العجزِ، وذلك مثلُ أنْ يُكلَّفَ المقعدُ القيامَ، والأعمىٰ الخَطَّ ونقطَ الكتابِ، وأمثالُ ذلك، فهذَا ممَّا لا يجوزُ تكليفُه، وهو ممَّا انعقدَ الإجماعُ عليهِ...

و(**الثاني**): تكليفُ مَا لا يطاقُ، لا لوجودِ ضدِّهِ من العجزِ، مثلُ أنْ يُكَلَّفَ الكافرُ الذي سبقَ في علمِهِ أنَّه لا يستجِبُّ التكليفَ؛ كفرعونَ، وأبي جهل، وأمثالِهم؛ فهذا جائزٌ، وذهبتِ المعتزلةُ إلىٰ أنَّ تكليفَ ما لا يُطاقُ غيرُ جائزٍ. قال: وهذه المسألةُ كالأصلِ لهذه.

قلتُ: وهذا الإجماعُ هوَ إجماعُ الفقهاءِ وأهلِ العلمِ؛ فإنَّه قد ذهبَ طائفةٌ من أهلِ الكلامِ إلىٰ أنَّ تكليفَ الممتنعِ لذاتِهِ واقعٌ في الشريعةِ، وهذا قولُ الرازي وطائفةٍ قبلَه، وزعموا أنَّ تكليفَ أبي لهب وغيرِه من هذا البابِ؛ حيثُ كُلِّفَ أنْ يصدَّقَ بالأخبارِ التي من جملتِهَا الإخبارُ بأنَّه لا يؤمنُ، وهذا غَلطٌ، فإنَّه من أخبرَ اللهُ أنَّه لا يؤمنُ وأنَّه يصلَىٰ النارَ بعدَ دعاءِ النبي ﷺ له إلىٰ الإيمانِ فقد حقَّتْ عليه كلمةُ العذابِ...

وكذلك من قالَ: تكليفُ العاجزِ واقعٌ محتَّمٌ بقولِه: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ

وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ [القلم: ٤٢]؛ فإنَّه يناقضُ هذا الإجماعَ، ومضمونُ الإجماعِ نفي وقوعِ ذلك في الشريعةِ.

وأيضًا فإنَّ مثلَ هذا الخطابِ إنَّما هوَ خطابُ تعجيزٍ علىٰ وجه العقوبةِ لهم؛ لتركِهم السجودَ وهُمْ سالمونَ، يعاقبونَ علىٰ تركِ العبادةِ في حالِ قدرتِهم، بأنْ أمروا بها حالَ عجزِهم علىٰ سبيلِ العقوبةِ لهم[1].

٦- أهل السنة يخالفون الأشاعرة في التحسين والتقبيح:

العقلُ يعرفُ الحُسْنَ والقُبْحَ، والأفعالُ المكلَّفُ بها العبدُ كلُّها حسنةٌ، والأفعالُ التي كُلِّفَ بتركِهَا كُلُّها قبيحةٌ، والعقلُ يدركُ ذلك، والله -سبحانه- لا يُعَذِّبُ أحدًا إلَّا بذنبٍ اقترفَهُ، وبعدَ أنْ تقامَ عليه الحجةُ.

قال شيخُ الإسلامِ: عن قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥]: «وفيها دليلٌ علىٰ أنَّه لا يعذِّبُ إلَّا بذنبٍ؛ خلافًا لما يقولُه «المجبرة» أتباعُ جهم: أنَّه تعالىٰ يعذِّبُ بلا ذنبٍ، وقد تبعَهُ طائفةٌ تنسبُ إلىٰ السنةِ؛ كالأشعري وغيرِه، وهوَ قولُ القاضي أبي يعلىٰ وغيرِه، وقالوا: إنَّ اللهَ يجوزُ أنْ يعذِّبَ الأطفالَ في الآخرةِ عذابًا لا نهايةَ له من غيرِ ذنبٍ فعلوهُ، وهؤلاءِ يحتجُّون بالآيةِ علىٰ إبطالِ قولِ من يقولُ: إنَّ العقلَ يوجبُ عذابَ من لم يفعلْ، والآيةُ حجةٌ عليهم أيضًا؛ حيثُ يجوِّزونَ العذابَ بلا ذنبٍ، فهي حجَّةٌ علىٰ الطائفتينِ.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٢٩٣- ٣٠٢)، (٨/ ٤٦٩- ٤٧٤)، (٣/ ٣١٨- ٣٢٢)، و(٨/ ١٣٠)، وانظر: شرح الطحاوية، لابن أبي العز (ص: ٤٢٥- ٤٢٩).

ولها نظائرُ في القرآنِ، كقولِه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ [القصص: ٥٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

وما فعلُوهُ قبلَ مجيءِ الرسلِ؛ كان سيِّئًا وقبيحًا وشرًّا، لكنْ لا تقومُ عليهم الحجَّةُ إلَّا بالرَّسولِ. وهذا قولُ الجمهورِ»[(١)].

وقيل: إنَّهُ لا يكونُ قبيحًا إلَّا بالنَّهي، وهوَ قولُ من لا يثبتُ حسنًا، ولا قبيحًا، إلَّا بالأمرِ، والنهي، كقولِ جهمٍ والأشعري ومن تابَعَهُ من المنتسبين إلىٰ السنةِ.

وأصحابِ مالكٍ والشافعي وأحمدَ كالقاضي أبي يعلىٰ، وأبي الوليد الباجي، وأبي المعالي الجويني، وغيرِهم.

والجمهورُ من السلفِ والخلفِ علىٰ أنَّ ما كانوا فيهِ قبلَ مجيءِ الرسولِ من الشركِ والجاهليةِ شيءٌ قبيحٌ، وكان شرًّا، لكنْ لا يستحقونَ العذابَ إلَّا بعدَ مجيءِ الرسولِ[(٢)].

ولهذا كانَ للناسِ في الشركِ والظلمِ والكذبِ والفواحشِ ونحوِ ذلك ثلاثةُ أقوالٍ:

قيلَ: إنَّ قُبْحَهُمَا معلومٌ بالعقلِ، وإنَّهم يستحقونَ العذابَ علىٰ ذلكِ في الآخرةِ، وإنْ لم يأتهم الرسولُ، كما يقولُ المعتزلةُ، وكثيرٌ من أصحابِ أبي حنيفةَ.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٦٧٦- ٦٨٤).

(٢) المصدر السابق.

وقيلَ: لا قبحَ، ولا حسنَ، ولا شرَّ فيهما قبلَ الخطابِ، وإنَّما القبيحُ ما قيلَ فيه لا تفعلْ، والحسنُ ما قيلَ فيه افعلْ، أو ما أُذنَ في فعلِهِ، كما تقولُ الأشعريةُ ومن وافقَهُم من الطوائفِ الثلاثةِ.

وقيل: إنَّ ذلك سَيِّئٌ وشَرٌّ وقبيحٌ قبلَ مجيءِ الرسولِ، لكنَّ العقوبةَ إنَّما تستحقُّ بمجيءِ الرسولِ، وعلىٰ هذا عامَّةُ السلفِ، وأكثرُ المسلمينَ، وعليه يَدُلُّ الكتابُ والسنةُ[1].

٧- أهل السنة لا يحتاجون إلىٰ دليل يثبتون به وجود الله سبحانه:

فوجودُه من الأمورِ المستقرةِ في الفطرةِ، ولو جحدَ أحدٌ ذلكَ بلسانِهِ ظاهرًا، فقلبُه معترفٌ بوجودِهِ سبحانه، كما قالَ اللهُ عن أكفرِ الناسِ فرعون: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]؛ فكُلُّ من ينكرُ وجودَ اللهِ مكابرٌ، ولو احتجنا الدَّليلَ علىٰ ذلك، فحسبُنا طريقةُ القرآنِ، وهيَ قائمةٌ علىٰ الاستدلالِ بخلقِ الأعيانِ والأجسامِ والذواتِ، والاستدلالِ بالمخلوقاتِ علىٰ خالِقِهَا.

قالَ -تبارك اسمُه-: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [الواقعة: ٥٨]، وقال: ﴿أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥].

أمَّا الأشاعرةُ ومن تابعهُم من الماتريديةِ وغيرِهم، فيستدلونَ علىٰ وجودِ اللهِ بحدوثِ العالَم، والاستدلالُ علىٰ ذلك بحدوثِ الأجسامِ، وقد فَنَّدَ الأئمةُ -رحمهم اللهُ- كلامَهم، واستدلالَهم.

---

(١) المصدر السابق.

قال شيخُ الإسلامِ: فقالَ لهم النَّاسُ: أمَّا قَوْلُكُمْ إنَّ هذه الطَّريقَ هي الأصلُ في معرفةِ دينِ الإسلامِ ونبوَّةِ الرَّسولِ ﷺ فهذا ممَّا يُعْلَمُ فَسَادُه بالاضطرارِ من دِينِ الإسلامِ؛ فإنَّه من المعلومِ لكلِّ من عَلِمَ حالَ الرَّسولِ ﷺ وأصحابِه وما جاءَ بهِ من الإيمانِ والقرآنِ، أنَّه لم يَدْعُ النَّاسَ بهذه الطَّريقِ أبدًا، ولا تكلَّم بها أَحَدٌ من الصَّحَابَةِ ولا التَّابعينَ لهم بإحسانٍ، فكيف تكونُ هي أصلُ الإيمانِ والَّذي جاءَ بالإيمانِ وأفضلُ النَّاسِ إيمانًا لم يتكلَّموا بها ألبتَّة ولا سَلَكَهَا منهم أحدٌ؟

والَّذين علموا أنَّ هذه طريقٌ مبتدعةٌ حزبانِ؛ حزبٌ ظنُّوا أنَّها صحيحةٌ في نَفْسِهَا، لكن أعرضَ السَّلَفُ عنها؛ لطولِ مقدِّماتِها وغموضِها وما يخافُ علىٰ سالِكِها من الشَّكِّ والتَّطويلِ. وهذا قولُ جماعةٍ كالأشعريِّ في رسالتِهِ إلىٰ الثَّغر والخطَّابيِّ والحليميِّ والقاضي أبي يعلىٰ وابنِ عقيلٍ وأبي بكر البيهقيِّ وغيرِ هؤلاءِ.

والثَّاني: قولُ من يقولُ: بلْ هذه الطَّريقةُ باطلةٌ في نَفْسِهَا، ولهذا ذَمَّهَا السَّلَفُ وَعَدَلُوا عنها. وهذا قولُ أئمَّةِ السَّلَفِ؛ كابنِ المبارك، والشَّافعيِّ، وأحمدَ بنِ حنبل، وإسحاقِ بنِ راهويه، وأبي يوسف، ومالكِ بنِ أنسٍ، وابنِ الماجشونِ عبدِ العزيز، وغيرِ هؤلاءِ من السَّلَف[1].

وقال: بلِ الأشعري نفسُه ذكرَ في رسالتِهِ إلىٰ أهلِ الثغرِ أنَّ هذا الدليلَ الذي استدلوا به علىٰ حدوثِ العالم -وهوَ الاستدلالُ علىٰ حدوثِ الأجسامِ

(١) مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٥٤٣- ٥٤٥).

بحدوثِ أعراضِها -هو دليلٌ محرَّمٌ في شرائِعِ الأنبياءِ لم يستدلَّ به أحدٌ من الرُّسلِ وأتباعِهم[١].

وقال: «والتحقيقُ: أنَّ العلمَ بأنَّ المحدَثَ لا بُدَّ له من محدِثٍ هوَ علمٌ فطريٌّ ضروريٌّ في المعيناتِ الجزئيةِ، وأبلغ ممَّا هو في القضيةِ الكليةِ... ولمَّا كانَ القياسُ الكُلِّي فائدتُه أمرٌ مُطْلَقٌ لا معيَّنٌ، كانَ إثباتُ الصَّانع بطريقِ الآياتِ هوَ الواجبُ، كما نزلَ به القرآنُ، وَفَطَرَ اللهُ عَلَيْهِ عِبَادَهُ، وإنْ كانت الطَّريقةُ القياسيَّةُ صحيحةً، لكنَّ فائدتَها ناقصةٌ، والقرآنُ إذا استعملَ الآياتِ الإلهيَّاتِ، استعملَ قياسَ الأولىٰ، لا القياسُ الَّذي يدلُّ علىٰ المشتركِ؛ فإنَّه ما وَجَبَ تَنْزِيهُ مخلوقٍ عنه من النَّقائصِ والعيوبِ الَّتي لا كَمَالَ فِيها.

فالبارئُ تعالىٰ أَوْلَىٰ بتنزيهِهِ عن ذلكِ، وما ثبتَ للمخلوقِ من الكمال الَّذي لا نَقْصَ فيه كالحياةِ والعلمِ والقدرةِ، فالخَالقُ أوْلىٰ بذلكِ منهُ؛ فالمخلوقاتُ كُلُّها آياتٌ للخالقِ، والفَرْقُ بين الآيةِ وبينَ القياسِ: أنَّ الآيَةَ تَدُلُّ علىٰ عَيْنِ المطلوبِ الَّذي هو آيةٌ وعلامةٌ عليه؛ فكُلُّ مخلوقٍ فهو دليلٌ وآيةٌ علىٰ الخالقِ نفسِهِ...

ثُمَّ الفِطْرَةُ تَعْرِفُ الخالقَ بدون هذه الآياتِ؛ فإنَّها قد فُطِرَتْ علىٰ ذلك، ولو لم تكنْ تعرفُهُ بدون هذه الآياتِ لم تعلمْ أنَّ هذه الآيةَ له؛ فإنَّ كونَها آيةٌ له ودلالةٌ عليه، مثلُ كونِ الاسمِ يدلُّ علىٰ المسمَّىٰ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ قد تصوِّر المسمَّىٰ قبلَ ذلك، وَعُرِفَ أنَّ هذا اسْمٌ له، فكذلك كَوْنُ هذا دليلًا علىٰ هذا

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٢٩٠).

يَقْتَضِي تصوُّر المدلولِ عليه، وتصوُّر أنَّ ذلك الدَّليل مستلزِمٌ له؛ فلا بُدَّ في ذلك أنْ يعلمَ أنَّه مستلزِمٌ للمدلولِ.

فلو لم يكنِ المدلولُ متصوَّرًا، لم يعلمْ أنَّه دليلٌ عليه؛ فمعرفةُ الإضافةِ متوقفةٌ علىٰ تصوِّرِ المضافِ والمضافِ إليه، لكنْ قد لا يكونُ الإنسانُ عالِمًا بالإضافةِ، ولا كونُه دليلًا، فإذا تصوَّرَهُ، عَرَفَ المدلولَ، إذا عرفَ أنَّه مستلزِمٌ له.

والنَّاسُ يعلمونَ أنَّ هذه المخلوقاتِ آياتٌ ودلائلُ للخالقِ؛ فلا بُدَّ أنْ يكونوا يعرفُونَه؛ حتَّىٰ يعلمَوا أنَّ هذه دلائلُ مستلزمةٌ له. والمقصودُ أنَّ هذه الطُّرُقَ العقليَّةَ الفطريَّةَ هي التي جاءَ بها القرآنُ، واتَّفقَ العقلُ والشَّرعُ، وتلازمَ الرَّأي والسَّمع.

وقالَ: ولمَّا كانَ الإقرارُ بالصانِعِ فطريًّا؛ كما قالَ ﷺ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَىٰ الفِطْرَةِ**...» الحديث، فَإِنَّ الفِطْرَةَ تتضمَّنُ الإِقْرَارَ بالله، والإنابة إليه، وهو معنىٰ «لا إله إلا الله»؛ فإنَّ الإلهَ هُوَ الَّذي يُعْرَفُ، وَيُعْبَدُ [1].

وقال: وأمَّا المعتزلةُ والجهميَّةُ ومن تبعَهُم؛ فطريقتُهم المشهورةُ في إثباتِ حدوثِ العالمِ وإثباتِ الصَّانِعِ هيَ الاستدلالُ؛ بإثباتِ الأعراضِ أولًا، وإثباتِ حدوثِها ثانيًا، وبيانِ استحالةِ خُلوِّ الجواهرِ عنها ثالثًا، وبيانِ استحالةِ حوادثَ لا أوَّل لها رابعًا.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢/ ٦).

وقد وافقهم عليها أَكْثَرُ الأشعريَّةِ وغيرُهم، وهذه هي الطريقةُ التي ذمَّها الأشعريُّ، وبيَّن أنَّها ليستْ طريقةَ الأنبياءِ -صلوات اللهُ وسلامُه عليهم- ولا من اتَّبعهم، وإنَّما سَلَكَهَا من خالَفَهُم من الفلاسفةِ وأتباعِهم المبتدعةِ، كما تقدَّم.

وقد تقدَّمَ نقلُ كلامِه في ذلك، وهوَ المقصودُ، وكلامُه يقتضي أنَّها محرَّمَةٌ في الدِّين مبتدعةٌ، لا حاجةَ إليها؛ لطولِ مقدِّمَاتِها، وغموضِهَا، وما فيها من نزاعٍ.

وهذا هوَ الذي قصدنَاهُ؛ وهوَ نقلُ اتِّفاقِ السلفِ علىٰ الاستغناءِ عن هذه الطريقةِ[1].

❀❀❀

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٢٣، ٢٢٤)، ومجموع الفتاوىٰ (١٢/ ١٤٠- ١٥٨) باختصار.

الماتريدية

الماتريدية

تعريفُها:

هُمْ أتباعُ أبي منصور محمدِ بنِ محمدِ بنِ محمودٍ المعروفُ بالماتريدي، نسبةً إلىٰ «ماترید» أو «ماتريت» من بلدانِ سمرقند فيما وراءَ النهرِ، من كبارِ علماءِ الحنفيةِ والمتكلمينَ، ويلقبونَهُ بإمامِ الهدىٰ.

تلَقَّىٰ من كبارِ عصرِه كنصرِ بن يحيىٰ البلخي، وأبي نصرِ العياض، وأبي بكر أحمد الجوزجاني، عن أبي سليمانَ الجوزجاني، عن محمدٍ، عن أبي حنيفةَ، ومات سنةَ ٣٣٣هـ، ودفن بسمرقند، وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ في علمِ الكلامِ، وأصولِ الفقهِ، والتفسيرِ.

وله مناظراتٌ ومجالاتٌ مع المعتزلةِ في أمورٍ كثيرةٍ، وصَنَّفَ في الرَّدِّ عليهم ونقدِهم كُتُبًا عديدةً، واستخدَمَ في ذلك البراهينَ، والدَّلائلَ العقليةَ والكلاميةَ في محاجَّتِهم، وله ردودٌ أيضًا علىٰ بعضِ الفِرَق، مثلُ الروافضِ، والقرامطةِ، وغيرِهم[1].

نشأةُ الماتريدية:

ظهرتْ في أوائلِ القرنِ الرابع الهجري في سمرقند من بلادِ ما وراءِ النهر،

(١) انظر: الأنساب (٥/ ١٥٥)، وطبقات الحنفية (٢/ ١١٣٠)، وطبقات المفسرين، للداودي (ص: ٦٩)، والموسوعة الميسرة (١/ ٩٥)، وفرق معاصرة (٣/ ٢٧٦)، والموسوعة المفصلة (١/ ٨١٠).

«وبعد وفاة الماتريدي كونت آراءه فرقةٌ كلاميةٌ انتشرتْ في سمرقند، وعملَ تلامذَتُه علىٰ نشرِ أفكارِه، والدِّفاعِ عنها، وتصنيفِ المصنفاتِ في نُصْرَتِهَا»[١].

الأدوارُ والمراحلُ التي مرتْ بها الماتريديةُ:

مرتْ فرقةُ الماتريدية بعدَةِ أدوارٍ علىٰ مَرِّ العصورِ، ومن هذه الأدوارِ:

١- مرحلةُ التأسيس (٢٥٨ - ٣٣٣هـ):

التأسيسُ أسَّسهُ أبو منصورٍ الماتريدي إمامُ الماتريدية، ويمتازُ هذا الدورُ بأنَّه دورُ النَّشأةِ والتأسيسِ كما يمتازُ بشدَّةِ النِّطاحِ بينَ الماتريدي وبينَ المعتزلةِ كما يظهرُ من تأليفاتِ الماتريدي فيما سبقَ ومن خلالِ نصوصِ الماتريدي ضدَّ المعتزلةِ في كتبهِ[٢].

٢- مرحلةُ التكوين (٣٣٣هـ - ٥٠٠هـ):

وهي مرحلةُ تلامذةِ الماتريدي ومن تأثَّرَ بهِ من بعدِهِ، وفيه أصبحتْ فرقةً كلاميَّةً[٣].

٣- دورُ بزدوي (٤٠٠ - ٥٠٠هـ):

وهذا الدورُ تمديدٌ لسابقِه بالنِّشرِ والتأليفِ، ومن أهَمِّ شخصياتِ هذا الدَّورِ «أبو اليسر البزدوي» (٤٩٣هـ) أخو «فخرِ الإسلام» (٤٨٢هـ).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات للشمس السلفي الأفغاني (١/ ٢٨٦).

(٣) المصدر السابق.

٤- دورٌ نسفي (٥٠٠ - ٧٠٠هـ):

وهذا الدورُ كاسمِه نسفُ العقيدةِ السلفيةِ في الصفاتِ نسفًا أكثرَ من سابقِهِ، وامتازَ بكثرةِ التأليفِ، وجمعَ الأدلةِ للعقيدةِ الماتريدية.

ومن أهَمِّ أعيانِ هذا الدورِ «أبو المعين النسفي» (٥٠٨هـ) ونجم الدين عمر النسفي (٥٣٧هـ) وحافظ الدين عبد الله النسفي (٧١٠هـ) وهوَ أكبرُ أدوارِ العقيدةِ الماتريدية السابقةِ.

وفي بدايةِ هذا الدورِ دورٌ آخر: وهوَ دورُ الصابوني، ويمتازُ بكثرةِ المناظراتِ بينَ الماتريدية، وبينَ الأشعرية، وأهَمُّ شخصٍ في هذا الدورِ هوَ أبو محمد نورُ الدين أحمدُ بنُ محمدٍ الصابوني (٥٨٠هـ) [١].

٥- دورُ عثماني نسبَةً إلى الدولةِ العثمانية (٧٠٠ - ١٣٠٠هـ):

وهذا الدَّورُ جمعَ الأدوارَ الماتريديةَ الكثيرةَ، ومنها دورُ صدرِ الشريعةِ عبيدِ الله بنِ مسعودٍ، ومنها دورُ التفتازاني (٧١٢-٧٩٢هـ) ومنها دورُ الجرجاني (٧٤٠-٨١٦هـ) ومنها دورُ الكمال ابنِ الهُمام (٧٩٠-٨٦١) [٢].

وهو محمدُ بنُ عبدِ الواحد بنُ عبدِ الحميد السيواسي الأصلُ السكندري القاهري الحنفي، من مؤلفاتِ ابنِ الهُمام (فتح القدير) في الفقه، وهوَ شرحُ (الهداية) ولم يتمه وصلَ فيه إلىٰ أثناءِ الوكالةِ... وله (التحرير في أصول

---

(١) انظر: الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات للشمس السلفي الأفغاني (١/ ٢٨٧).

(٢) المصدر السابق.

الفقه)[1]... وغيرُها من الأدوارِ التي تتصلُ بالدولةِ العثمانية.

وهذه الأدوارُ كُلُّها ترجعُ إلىٰ أمِّ الأدوارِ ألَا وهوَ الدورُ العثماني الذي يُعَدُّ أهَمُّ الأدوارِ الماتريديةِ حيثُ بلغَ هذا الدورُ أوْجَ الكمالِ، حيثُ يستظلُّ هذا الدورُ بظلِّ الدولةِ العثمانيةِ ويتمتعُ بخيراتِها؛ لأنَّ الدولةَ العثمانيةَ كانت دولةً حنفيةَ الفروعِ ماتريديةَ العقيدةِ.

فكان سلطانُ الماتريديةِ يتسعُ حسبَ اتِّساعِ سلطانِ الدولةِ العثمانيةِ وكان جُلُّ القضاةِ والمفتينَ وخطباءِ الجوامِعِ، ورؤساءِ المدارس حنفيةَ الفروعِ ماتريديةَ العقيدةِ، هذا من ناحيةٍ.

ومن ناحيةٍ أخرىٰ كثرتْ في هذا الدورِ تأليفُ أنواعِ الكتبِ الكلاميةِ من المتونِ، والشروحِ، والشروحِ علىٰ الشروحِ والحواشِي...

كما كانَ بينَ الماتريديةِ والأشاعرةِ ائتلافٌ كأنَّهمَا فِرقةٌ واحدةٌ صعبُ التمييزِ بينَهُمَا.

ومن هذا الدورِ انتشرتِ العقيدةُ الماتريديةُ في شرقِ الأرضِ وغربِها في هندِهَا، وتركِها، وفارِسِها، وروميِها، وعربِها، وعجمِها.

٦- دورُ ديوبندي (١٢٨٣هـ - إلى ما شاءَ الله):

نسبةً إلىٰ جامعةِ ديوبند التي أسَّسَها الشيخُ محمدُ قاسم النانوتوي إمامُ الديوبندية (١٢٩٧هـ).

---

(١) الماتريدية دراسة وتقويمًا لأحمد بن عوض الهيبي الحربي (ص: ١٢٤-١٢٧).

ويمتازُ هذا الدورُ بكثرةِ التأليفِ في علمِ الحديثِ من شروحٍ وغيرِها، والديوبنديةُ أئمةٌ في علمِ النقليةِ والعقليةِ كما هُمْ قمةٌ في الزُّهدِ، والتألهِ، وهُمْ خَدَمُوا الإسلامَ وحاربُوا الشِّركَ والبدَعَ إلىٰ حَدٍّ كبيرٍ، غيرَ أنَّهم حَرَّفُوا الأحاديثَ إلىٰ مذهبِهم الحنفي الفقهي، والكلامِي الماتريدي، كما يتضحُ من كتبهمِ وهُمْ في غايةٍ من التعصبِ للمذهبِ الحنفي والتقليدِ الأعمىٰ حتَّىٰ جعلوا كثيرًا من الأحاديثِ حنفيةً بالتأويلاتِ الباطلةِ.

كما أنَّهم نَصَبُوا العداءَ لـ(أهل السنة):

الذين يسمِّيهم المغرضونَ باسمِ (الوهابية) فيسبونَهُم أشنعَ السبابِ، وينبزونهم بأبشعِ الألقابِ.

ومن ميزاتِ هذا الدورِ البارزِ أيضًا: أنَّهم ديوبنديةٌ كما هُمْ حنفيةُ الفروعِ ماتريديةُ العقيدةِ.

كذلك هُمْ متصوفَةٌ محضةٌ، وعندَ كثيرٍ منهم بدعٌ قبوريةٌ، كما يشهدُ عليهم كتابُهم (المهند علىٰ المفند) لـ«الشيخ خليل أحمد السهارنفوري» أحدُ أئمةِ الديوبندية، وهُوَ أهمُ كتبِ الديوبندية في العقيدةِ وعليهِ توقيعاتٌ لكبارِ علمائهم.

بلْ في كبارِ أئمةِ الديوبندية مَنْ سايرَ الكوثري في شتائمِ أئمةِ الإسلامِ، كالبنوري الديوبندي فلهُ مقدمةٌ خطيرةٌ مسمومةٌ فتاكةٌ أبعدُ غورًا في الضلالِ والإضلالِ، وفيها ما لا يخطرُ بالبالِ من إجلالِ الكوثري، وشتائمِ أئمةِ الإسلامِ.

وللديوبندية شعبتان مهمتانِ: شعبةُ التعليمِ والتدريسِ، وشعبةُ التبليغِ والتربيةِ، وهيَ المعروفةُ بـ(جماعة التبليغ) لها حسناتٌ عمليةٌ كثيرةٌ.

ولهذه الجماعةِ لونٌ آخرُ في دورهِم من أدوارِ الماتريديةِ يبثونَ أفكارَهُم الصوفيةَ وأنظارَهم العقديةَ الماتريديةَ بطرقٍ خَفِيّةٍ تدريجيةٍ حتَّىٰ اغترَّ بهم كثيرٌ من أصحابِ العقيدةِ السلفيةِ، ولكن لا بُدَّ للحقيقةِ أنْ تظهرَ.

وقد ألفَ الشيخُ أرشد القادري البريلوي أحدُ كتّابِ «البريلوية» كتابًا بعنوانِ (الزلزلة) ذكرَ فيه نصوصًا صريحةً لكبارِ علماءِ الديوبند تتضمَّنُ البدعَ القبوريةَ والخرافاتِ، بلِ الشركياتُ الصريحةُ وحاكَمَهُم محاكمةً دقيقةً.

وقد اعترفَ بذلك الشيخُ عامر العثماني مديرُ مجلةِ «التجلي» «بديوبند» أحدُ كبارِ كُتَّابِ الديوبندية، وصَرَّحَ أنَّ كُلَّ بلاءٍ وبدعةٍ وخرافةٍ دخلتْ علىٰ الديوبندية إنَّما دخلتْ من أبوابِ التصوف.

٧- دور بريلوي (١٢٧٢هـ - إلى ما شاء الله):

نسبةٌ إلىٰ زعيمهم أحمدَ رضا خانَ الأفغاني الحنفي الماتريدي الصوفي القبوري، الملقبُ بعبدِ المصطفىٰ (١٣٤٠هـ).

ويتمَيَّزُ هذا الدورُ بالإشراكِ الصريحِ وعبادةِ القبورِ، فهيَ فِرقةٌ وثنيَّةٌ محضْةٌ.

كما يتميَّزُ بشدَّةِ العداوةِ مع الديوبنديةِ وتكفيرِهِم فضْلًا عن تكفيرِ (أهل السنة) الذين يُسَمِّيهم المغرضِونَ بـ(الوهابية).

٨- دورُ كوثري (١٢٩٦هـ - إلى ما شاء الله):

منسوبٌ إلىٰ الشيخِ محمدِ زاهدِ الكوثري الجركسي الحنفِي الماتريدي عَدُوُّ السلفيةِ (١٣٧١هـ).

ويَتَمَيَّزُ هذا الدورُ بشدةِ العداءِ لأهلِ السنةِ والطعنِ في أئمةِ الإسلامِ ولعنهم وجعلِهم وثنيةً مشركينَ كُفَّارًا عبدةَ الأوثانِ، والأصنامِ، مجسمَّةً مشبِّهَةً.

وجعلَ كتبَ السلفِ ككتبِ (التوحيد) و(السنة) و(الإبانة) و(الشريعة) و(الصفات) و(العلو) -وغيرِها من الكتب في شرحِ عقيدةِ أئمةِ السنةِ- كتبَ وثنيةٍ، وكتبًا كفريَّةً، وكتبَ شركٍ، وكتبَ تجسيمٍ وتشبيهٍ.

كما يمتازُ هذا الدورُ بالدَّعوةِ إلىٰ الإشراكِ وعبادةِ القبورِ، وجوازِ بناءِ المساجدِ والقببِ عليها تحتَ ستارِ التوسلِ.

وكُتُب الكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ) شاهدةٌ لما ذكرنا وقد حاولَ الكوثري أنْ يحيىٰ دولةَ الجهمِ والمريسي وابنِ أبي دؤاد، كما حاولَ أنْ يحيي دولَ القبوريةِ.

٩- دورُ فنجفيري (من ١٣٧٠هـ):

وينسبُ هذا الدورُ إلىٰ زعيمِ الجماعةِ الفنجفيرية؛ شيخِ القرآنِ محمدِ طاهر بنِ آصف الحنفي الماتريدي الديوبندي النقشبندي (١٤٠٧هـ) .

واسمُ هذه الجماعةِ: «جماعةُ إشاعةِ التوحيدِ والسنةِ» وهي فرعٌ لـ (الديوبندية)، (النقشبندية الصوفية).

وهيَ جماعةٌ لها دورٌ كبيرٌ ونشاطٌ طيِّبٌ في نشرِ ترجمةِ القرآنِ الكريمِ، والقضاءِ علىٰ الإشراكِ والبدعِ القبوريةِ، وإحياءِ كثيرٍ من السننِ في مناطقِ بشاور ومردان، والقبائلِ الحرة وغيرِها في باكستانِ وكثيرٍ من المناطقِ في أفغانستانِ، ولهم مساعٍ جميلةٍ يُشكرونَ عليها غيرَ أنَّهم ماتريدية في بابِ الصفاتِ.

ولهم مدارسُ خاصَّةٌ يدرسُ فيها كتبُ الماتريدية، وهُمْ حنفيةٌ متعصبةٌ في الفقهياتِ، لهمْ عداءٌ شديدٌ لأهلِ الحديثِ؛ فقد قالَ شيخُهم:

إنَّ المرادَ من أحاديثِ رفعِ اليدينِ، رفعُهُمَا عن السُّرَّةِ والرُّكبةِ[١].

ويزعمُ زعيمُهم الشيخُ محمدُ طاهر المذكورُ في حقِّ أهلِ الحديثِ المعاصرينَ لهم: أنَّهم إخوانُ القاديانيين[٢] الأصاغرِ[٣].

تحديدُ منهجِ الماتريديةِ:

بيْنَ العلماءِ نزاعٌ في تحديدِ منهجِ الماتريديةِ؛ فمنهم من يرَىٰ أنَّ منهجَ الماتريديةِ يوافقُ منهجَ الأشاعرةِ قلبًا وقالبًا، ومنهمْ من يرَىٰ أنَّه يوافِقُ منهجَ المعتزلةِ، وبعضُهم يرَىٰ أنَّ الماتريديةَ وسطٌ بينَ الأشاعرةِ والمعتزلةِ.

و«عندَ الدراسةِ العميقةِ لآراءِ الماتريدي وآراءِ الأشعري في آخرِ ما انتهىٰ إليه نجدُ ثمةَ فرقًا في التفكيرِ وفيما انتهىٰ إليه الإمامانِ، وأنَّه بلا شَكٍّ كلاهُما يحاولُ إثباتَ العقائدِ التي اشتملَ عليها القرآنُ بالعقلِ والبراهينِ المنطقيةِ، وأنَّ كليهمَا كانَ يتقَيَّدُ بعقائدِ القرآنِ، بيدَ أنَّ أحدَهُمَا كان يعطِي للعقلِ سلطانًا أكثرَ ممَّا يعطِيهِ الآخرُ... لذلك نُقَرِّرُ أنَّ منهاجَ الماتريديةِ للعقلِ سلطانٌ كبيرٌ فيه،

---

(١) رسالة شيخ القرآن إلينا المخطوطة بخط يده- سامحه الله-.

(٢) القاديانية أو مرزائية: جماعة كافرة تؤمن بنبوة مرزا غلام أحمد القادياني المتنبي الكذاب (١٩٠٨م) راجع كتاب «القاديانية» للعلامة إحسان إلهي ظهير.

(٣) انظر: ضياء النور للشيخ محمد طاهر؛ أمير الجماعة (١٧٧-٣٠٢، ٣٠٣).

حتَّىٰ يكادَ الباحثُ يُقَرِّرُ أنَّ الماتريديةَ في خَطٍّ بينَ المعتزلةِ والأشاعرة»[١].

ومنهم من قالَ: «الاختلافُ في تحديدِ منهجِ الماتريديةِ يرجعُ إلىٰ التداخلِ بين المدارسِ الكلاميةِ الثلاثِ من اعتزاليةٍ وأشعريةٍ وماتريديةٍ، فهي جميعًا انطلقتْ من مناهِجِهَا من أصلٍ واحدٍ وهوَ جعلُ العقلِ أساسًا لمعرفةِ العقيدةِ»[٢].

جملةٌ من عقائدِ الماتريديةِ:

١- مصدرُ الماتريديةِ في التَّلَقِّي هوَ العقلُ:

قال الماتريدي: أصلُ ما يُعرفُ به الدينُ وجهانِ: أحدُهما: السمعُ، والآخرُ العقلُ، أمَّا السمعُ فما لا يخلوُ بشرٌ من انتحالِهِ مذهبًا يعتمدُ عليه ويدعُو غيرَه إليه.. والأصلُ أنَّ اللهَ تعالىٰ؛ إذ لا سبيلَ إلىٰ العلمِ بهِ إلَّا من طريقِ دلالةِ العالمِ عليه، بانقطاعِ وجوهِ الوصلِ إلىٰ معرفتِهِ من طريقِ الحواسِّ عليهِ أو شهادةِ السمعِ[٣].

٢- معرفةُ اللهِ عندهم تجبُ بالعقلِ قبلَ ورودِ السمعِ:

فالإنسانُ عندَهُم يُسئَلُ عن هذِه المعرفةِ قبلَ بعثةِ الأنبياءِ وقبلَ تبليغِهم رسالاتِ اللهِ، ولا يعذرُ بجهلِهِ.

قال الماتريدي -في معرضِ تفسيرِ قولِ اللهِ تعالىٰ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد (ص: ١٧٦).

(٢) الفرق الكلامية الإسلامية: فرقة الماتريدية - مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقائدية (٢/ ١).

(٣) التوحيد للماتريدي (١٢٩).

حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ ﴾ [النساء: ١٦٥]-: ذُكِرَ أنَّ حقيقةَ الحجةِ إنَّما هيَ في العباداتِ والشرائِعِ التي سبيلُ معرفتِها الرسلُ، أمَّا معرفةُ اللهِ فإنَّ سبيلَ لزومِها العقلُ، فلا يكونُ لهم في ذلك علىٰ اللهِ حجةٌ.

قال أبو المعين النسفي: من لم يبلغْهُ الوحيُ وهوَ عاقلٌ ولم يعرفْ ربَّهُ هلْ هوَ معذورٌ أمْ لا؟

عندنا لا يكونُ معذورًا ويجبُ عليه أنْ يستدلَّ بأنَّ للعالمِ صانِعًا[1].

٣- القولُ بالتحسينِ والتقبيحِ العقليينِ:

الماتريديةُ وافقتِ المعتزلةَ في هذا الاعتقادِ، واختلفوا في المسائلِ المبنيةِ علىٰ القولِ بالتحسينِ والتقبيحِ العقليينِ.

قال ابنُ الهُمام: قالتِ الحنفيةُ قاطبةً بثبوتِ الحُسْنِ والقُبْحِ للفعلِ علىٰ الوجه الذي قالتْهُ المعتزلةُ، ثُمَّ اتَّفقوا علىٰ نفي ما بنتهُ المعتزلةُ علىٰ إثباتِ الحُسْنِ والقُبْحِ للفعلِ من القولِ بوجوبِ الأصلح... ووجوبِ الرزقِ والثوابِ علىٰ الطَّاعةِ والعوضِ في إيلامِ الأطفالِ والبهائمِ[2]، وقولُ الماتريديةِ بالتَّحسينِ والتَّقبيحِ العقليينِ راجعٌ إلىٰ أنَّ العقلَ هوَ أصلُ المعرفةِ، فلذلك كانَ أصلًا للسمعِ، وكان مقدمًا عليه عندَ التعارضِ.

فيتفقونَ في هذا مع المعتزلةِ، ويقابِلُهم الأشاعرةُ؛ فإنَّهم ينفونَ الحُسْنَ والقُبْحَ العقليين، ويجعلونَ حُسْنَ الأشياءِ وقُبْحَهَا راجعًا إلىٰ الشرعِ لا إلىٰ

---

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (٢/ ١٨٤).

(٢) انظر: الماتريدية دراسة وتقويمًا لأحمد بن عوض الله بن داخل اللهيبي الحربي (ص: ١٥٢).

صفاتٍ قائمةٍ بالأعيانِ والأفعالِ[١].

٤- القول بالمجاز في القرآن:

قال ابنُ الهُمام: المجازُ واقعٌ في اللغةِ والقرآنِ والحديثِ[٢]، وقد نقلَ ابنُ عبدِ البرِ الإجماعَ[٣] علىٰ عدمِ وجودِ مجازٍ في القرآنِ، وأنَّ صفاتِ اللهِ تعالىٰ علىٰ الحقيقةِ لا المجازِ.

ومن المعلومِ أنَّ المجازَ: هوَ استعمالُ اللفظِ في غيرِ ما وضعَ له، والحقيقةُ: استعمالُ اللفظِ المستخدمِ فيما وُضعَ له، وبناءً علىٰ ذلك ذهبوا إلىٰ تأويلِ النصوصِ وآياتِ الصفاتِ كغيرِهم من الفرقِ؛ وحجتُهم نفسُ الحجةِ الباطلةِ التي استندَ إليها المؤولةُ والنُّفاةُ؛ وهي أنَّ إثباتِ الصفةِ يستلزمُ التجسيمَ والتشبيهَ، وهذا باطلٌ مردودٌ كما سبقَ بيانُه في الرَّدِّ علىٰ الجهميةِ وغيرِهم من النُّفاةِ المؤولةِ.

قال كمالُ الدينِ البياضي: لـمَّا لم يكنْ حملُ تلك النصوصِ علىٰ معانِيها الحقيقيةِ من الجوارحِ الجسمانيةِ والتحيزِ والانفعالاتِ النفسانيةِ لمنعِ البراهينِ القطعيةِ ولم يجزْ إبطالُ الأصلِ؛ لعدمِ درْكِ حقيقةِ الوصفِ بلا كيفيةٍ تحملُ علىٰ المجازِ من الصفاتِ بلا كيفيةٍ[٤].

وقال أيضًا: وإنَّما قالوا بالمجازِ نفيًا لوهمِ التجسيمِ والتشبيهِ.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) تيسير التحرير لأمير بادشاه (٢/ ٢١).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٥).

(٤) إشارات المرام من عبارات الإمام (١٨٧).

قال أبو المعين النسفي: إنَّ هذه الألفاظَ الواردةَ في الكتابِ والسنةِ المرويةِ التي يوهمُ ظاهِرُها التشبيهُ، وكونُ الباري تعالىٰ جِسْمًا متبعضًا متحزيًا؛ كانت كُلُّها محتملةً لمعانٍ وراءَ الظاهرِ والحججِ المعقولةِ... غيرَ محتملةٍ، والعقولُ من أسبابِ المعارفِ وهي حجةُ اللهِ تعالىٰ، وفي حملِ هذه الآياتِ علىٰ ظواهِرِهَا إثباتُ المناقضةِ بينَ الكتابِ والدَّلائلِ المعقولةِ، وهي كُلُّها حججُ الله تعالىٰ؛ فحملُ تلكَ الدَّلائلِ السمعِيَّةِ علىٰ ظواهِرِها كانَ محالًا ممتنعًا.

واختلفَ الماتريديةُ بعد الماتريدي؛ فمنهُم من رَجَّحَ التأويلَ، ومنهُم من رَجَّحَ التفويضَ، ومنهُم من أجازَ الأمرينِ، ومنهُم من أجازَ التأويلَ للحاجةِ[١].

٥- عدمُ الاحتجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في بابِ العقائدِ ولا يثبتونَ العقيدةَ إلَّا بالأدلةِ القطعيةِ:

فلا يحتجونَ إلَّا بالقرآنِ، والمتواترِ من الأحاديثِ، ولا يثبتونَ العقيدةَ بالقرآنِ أو الحديثِ إلَّا إذا كانَ النَّصُّ قطعِي الدَّلالةِ؛ أي أنَّه لا يحتمِلُ التأويلَ، ومقبولٌ عقلًا، خاليًا من التعارضِ مع العقلِ، وقالوا بأنَّ أحاديثَ الآحادِ تفيدُ الظَّنَّ ولا تفيدُ العلمَ اليقيني، وذلك لعروضِ الشبهةِ ولعدمِ الأمنِ من وضعِ الأحاديثِ علىٰ النبي ﷺ، وقالوا يؤخذُ بها في الأحكامِ الشَّرعيةِ، وذلك حيطة في الأمرِ وأخذًا بالجزمِ، وأنَّ المتواترَ لا يوجدُ في كلِّ حادثةٍ، فلو رُدَّ خبرُ الواحدِ تعطلتِ الأحكامُ[٢].

---

(١) الماتريدية دراسة وتقويمًا (ص: ١٦٢، ١٦٣).

(٢) حقيقة البدعة وأحكامها لسعيد بن ناصر الغامدي (١/ ٣٤٥).

٦- عدمُ جوازِ التكليفِ بما لا يُطاقُ:

أمَّا مسألةُ التكليفِ بما لا يُطاق؛ فهي مسألةٌ من المسائلِ الخلافيةِ بينَ طوائفِ المسلمين، وذلك تبعًا للخلافِ الواقعِ في الاستطاعةِ، والتَّحسينِ والتَّقبيحِ.

فالجهميةُ قالت: بجوازِ تكليفِ ما لا يُطاقُ مطلقًا، والمعتزلةُ قالتْ: بعدمِ جوازِ تكليفِ ما لا يُطاقُ؛ لأنَّه قبيحٌ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن فعلِ القبيحِ؛ فلا يجوزُ صدورُه منهُ، والأشاعرةُ قالوا: يجوز تكليف ما لا يُطاقُ به عقلًا، وإنْ لم يقعْ في الشرعِ، وقد أجازُوه عقلًا؛ بناءً علىٰ نفيهمُ الحُسْنَ والقُبْحَ العقليينِ.

أمَّا الماتريديةُ؛ فقد وافقُوا المعتزلةَ، وقالوا بعدمِ جوازِ تكليفِ ما لا يُطاقُ؛ لأنَّهُ فاسدٌ عقلًا، ولعدمِ وجودِ القدرةِ التي هي مقتضَىٰ التكليفِ.

قال الماتريدي: الأصلُ أنَّ تكليفَ مَنْ مُنِعَ عنه الطاقةُ فاسدٌ في العقلِ[1].

٧- قولُهم في الإيمانِ:

ذهبَ جمهورُ المحققينِ من الماتريديةِ إلىٰ أنَّ الإيمانَ هوَ التصديقُ بالقلبِ فقط، وذهبَ بعضُهم إلىٰ أنَّه التصديقُ بالقلبِ والإقرارُ باللسانِ.

قال أبو المعين النسفي: الإيمانُ في اللغةِ عبارةٌ عن التصديقِ، فكُلُّ مَنْ صدَّقَ غيرَه فيما يخبرُه يسمَّىٰ في اللغةِ مؤمنًا به ومؤمنًا له، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بمصدقٍ لنا، ثُمَّ إنَّ المعنىٰ اللغوي وهوَ التصديقُ بالقلبِ هوَ حقيقةُ الإيمانِ الواجبِ علىٰ العبدِ حقًّا لله تعالىٰ، وهوَ أنْ

---

(١) التوحيد للماتريدي (ص: ٢٦٦).

يصدقَ الرسولَ ﷺ فيما جاءَ بهِ من اللهِ تعالىٰ، فمن أتَىٰ بهذا التصديقِ فهوَ مؤمنٌ فيما بينَهُ وبينَ اللهِ تعالىٰ... فمن جعلَه لغيرِ التصديقِ؛ فقد صرفَ الاسمَ عن المفهومِ في اللغةِ إلىٰ غيرِ المفهومِ، وفي تجويزِ ذلك إبطالُ اللسانِ وتعطيلُ اللغةِ ورفعُ طريقِ الوصولِ إلىٰ اللوازمِ الشرعيةِ والدلائلِ السمعيةِ يحققُهُ أنَّ ضدَ الإيمانِ هوَ الكفرُ.

والكفرُ هوَ التكذيبُ والجحودُ، وهما يكونانِ بالقلبِ فكذا ما يضادُهما؛ إذ لا تضادَ بتحققٍ عندَ تغايرِ المحلين[١].

٨- الإيمانُ عندَهم لا يزيدُ ولا ينقصُ:

لأنَّ كما تقدَّم أنَّ عقيدَتَهم أنَّ الإيمانَ هوَ التصديقُ، والتصديقُ لا يزيدُ ولا ينقصُ.

قال الحكيمُ السمرقندي: ينبغِي أنْ يُعلمَ أنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ؛ لأنَّ من يرىٰ الزيادةَ والنقصانَ إنَّما تكونُ في الأفعالِ لا في الإيمانِ[٢].

عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الماتريدية:

قد تقدَّمَ الرَّدُّ علىٰ عقائِدهم في ثنايا الرَّدِّ علىٰ الجهميةِ والمعتزلةِ والأشاعرةِ وبيانِ عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ؛ فتركتُ الرَّدَّ علىٰ عقائِدِهم منعًا للتكرارِ والإطالةِ.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (٣٢٠).

(٢) انظر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه والاستثناء في الإيمان، عبد الرازق بن عبد المحسن البدر (٣٣٢).

الصوفية

الصوفية

تعريفُها:

لفظُ الصوفيةِ لم يكن مشهورًا في القرونِ الثلاثةِ، وإنَّما اشتهرَ التكلمُ به بعدَ ذلك، واختلفتِ التعريفاتُ حتَّىٰ وصلتْ إلىٰ أكثرَ من عشرينَ تعريفًا، وبعضُهم ذكرَ للتصوفِ أكثرَ من خمسينَ تعريفًا، وبعضُهم جاوزَ المائةَ، وبعضُهم قال: إنَّها تزيدُ علىٰ ألفٍ، أو زهاءَ ألفينِ[(١)].

والناظرُ في هذه التعريفاتِ يرىٰ أنَّها لأفرادٍ لهم باعٌ في التصوفِ، وكلُّ واحدٍ منهم يعبرُ عن حالِه التي يجدُ نفسَه عليها، حتَّىٰ إنَّ أحدَهم قد يكونُ له أكثرُ من قولٍ، مع تباعدِهم، واختلافِ معانيها، ولا ينظرُ فيها أحدُهم إلىٰ الآخرِ، ولا إلىٰ حالِه، فاختلفتْ لذلك عبارتُهم، وتضاربتْ، ولا ضابطَ علميًّا لتعريفاتِهم[(٢)].

---

(١) انظر: اللمع في التصوف (ص: ٢٨- ٤٨)، والتعرف لمذهب أهل التصوف (ص: ٢٨)، ومناقب الصوفية (ص: ٣١)، والرسالة القشيرية (٢/ ٥١١)، الصوفية والفقراء لشيخ الإسلام (ص: ٥).

(٢) انظر: حلية الأولياء (١/ ٢٣)، لأبي نعيم؛ إذ قال عن اختلاف عبارتهم: كل قد أجاب عن حاله. وكذلك قال الغزالي: وكلام المتصوفة أبدًا يكون قاصرًا؛ فإن عادة كل واحد منهم أن يخبر عن حال نفسه فقط، ولا يهمه حال غيره، فتختلف الأجوبة؛ لاختلاف الأحوال. الإحياء (٤/ ٤٢)، (٤/ ٨٥). وقال القشيري: وتكلم الناس في التصوف: ما معناه؟ وفي الصوفي: من هو؟ فكل عبر بما وقع له. الرسالة القشيرية (٢/ ٤٤٠).

وقد نقلَ التكلمَ به غيرُ واحدٍ من الأئمةِ والشيوخِ، كالإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وأبي سليمان الداراني، وغيرِهما.

قال شيخُ الإسلامِ: وتنازعُوا في المعنىٰ الذي أضيفَ إليه الصُّوفي؛ فإنَّه من أسماءِ النَّسَبِ؛ كالقرشيِّ والمدنيِّ وأمثالِ ذلك؛ فقيلَ: إنَّه نسبةٌ إلىٰ أهلِ الصُّفَّة، وهوَ غلطٌ؛ لأنَّه لو كان كذلك لقيلِ: صُفِّيٌّ، وقيلَ: نسبةٌ إلىٰ الصَّفِّ المقدَّمِ بينَ يدي الله؛ وهو أيضًا غلطٌ؛ فإنَّه لو كان كذلك؛ لقيلَ: صَفِّيٌّ.

وقيلَ: نسبةٌ إلىٰ الصَّفوةِ من خَلْقِ الله، وهو غَلَطٌ؛ لأنَّه لو كانَ كذلك لقيلَ: صَفَوِيٌّ.

وقيلَ: نسبةٌ إلىٰ صوفةَ بنِ مرِّ بن أدٍّ بنِ طانجة، قبيلةٌ من العربِ كانوا يجاورونَ بمكَّةَ من الزَّمنِ القديمِ، يُنْسَبُ إليهم النُّسَّاكُ.

وهذا وإنْ كانَ موافِقًا للنَّسب من جهةِ اللَّفظِ، فإنَّه ضعيفٌ أيضًا؛ لأنَّ هؤلاءِ غيرُ مشهورينَ، ولا معروفينَ عندَ أكثرِ النُّسَّاكِ، ولأنَّه لو نسبَ النُّسَّاكُ إلىٰ هؤلاءِ؛ لكان هذا النَّسَبُ في زمنِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وتابعيهِم أَوْلَىٰ، ولأنَّ غالبَ من تكلَّمَ باسمِ الصُّوفيِّ لا يعرفُ هذه القبيلةَ، ولا يرضَىٰ أنْ يكونَ مضافًا إلىٰ قبيلةٍ في الجاهليَّةِ لا وُجُودَ لها في الإسلامِ.

وقيلَ -وهوَ المعروفُ-: إنَّه نسبةٌ إلىٰ لبسِ الصُّوفِ؛ فإنَّه أوَّلُ ما ظهرتِ الصُّوفيَّة من البَصْرَةِ، وأوَّلُ من بنىٰ دويرة الصُّوفيَّة بعضُ أصحابِ عبدِ الواحد بنِ زيد، وعبدُ الواحدِ من أصحابِ الحسنِ، وكان في البصرةِ من المبالغةِ في الزُّهد والعبادةِ والخوفِ ونحوِ ذلك ما لم يكن في سائرِ أهلِ الأمصار، ولهذا

كان يقالُ: فِقْهٌ كُوفِيٌّ، وعبادةٌ بصريَّةٌ[١].

واسمُ الصوفيةِ هوَ نسبةٌ إلىٰ لباسِ الصوفِ، هذا هوَ الصحيحُ، كما قالَ شيخُ الإسلامِ[٢].

نشأةُ الصوفيةِ:

لم يتَّفِقِ العلماءُ علىٰ تحديدِ الزمنِ الذي بدأَ فيه اسمُ الصوفيةِ، لكن من المسلَّمِ به أنَّ هذه الكلمةَ لم تكن في عهدِ النبي ﷺ ولا في عهدِ الصحابةِ رضي الله عنهم ولا عهدِ كبارِ التابعينِ رحمهم الله.

قال السهروردي: وهذا الاسمُ لم يكنْ موجودًا في زمنِ رسولِ الله ﷺ... لأنَّ في زمنِ رسولِ الله ﷺ كانَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يسمَّون الرجلَ صحابيًّا؛ لشرفِ صحبةِ رسولِ الله ﷺ[٣].

قال السراجُ الطوسي: الصحبةُ مع رسولِ الله ﷺ لها حرمةٌ، وتخصيصُ من شمِلَه ذلك؛ فلا يجوزُ أنْ يعلَّقَ عليه اسمٌ علىٰ أنَّه أشرفُ من الصحبةِ، وذلك لشرفِ رسولِ الله ﷺ وحرمتِهِ... فلَمَّا نسبُوا إلىٰ الصحبةِ والتي هي أجَلُّ الأحوالِ؛ استحالَ

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٥- ٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٢٩، ١٩٥)، (١١/ ١٦)، وكذلك قال ابن خلدون في المقدمة (ص: ٣٢٨). والأظهر إن قيل بالاشتقاق إنه من الصوف، وهم في الغالب مختصون بلبسه؛ لما كانوا عليه من مخالفة الناس في لبس فاخر الثياب، إلىٰ لبس الصوف، وهو الذي رجحه أبو نصر السراج شيخ الصوفية في كتابه «اللمع في التصوف» (ص: ٤١).

(٣) عوارف المعارف (ص: ٤٨).

أنْ يفضَّلُوا بفضيلةٍ غيرِ الصحبةِ التي هي أجَلُّ الأحوالِ[١].

ولم يخالف ذلكَ إلَّا الهجويري؛ فقدَ ذكرَ أنَّ التصوفَ كان موجودًا في زمنِ رسولِ الله ﷺ وباسمِه، واستدَلَّ بحديثٍ موضوعٍ مكذوبٍ علىٰ رسولِ الله ﷺ أنَّه قال: «من سمعَ أهلَ التصوفِ، فلا يؤمِّنُ علىٰ دعائِهم، كُتِبَ عندَ الله من الغافلين».

مع أنَّه نفسُه كتبَ في نفسِ البابِ في آخرِهِ شارحًا كلامَ أبي الحسن البوشنجي: «التصوفُ اليومَ اسمٌ بلا حقيقةٍ، وقد كان من قبلُ حقيقةً بلا اسمٍ».

فكتبَ تحتَه موضِحًا: «يعني أنَّ هذا الاسمَ لم يكنْ موجودًا وقتَ الصحابةِ والسلفِ، وكان المعنىٰ موجودًا في كلٍّ منهم، والآن يوجدُ الاسمُ، ولا يوجدُ المعنىٰ»[٢].

قال ابنُ خلدون: فلما فشَا الإقبالُ علىٰ الدنيا في القرنِ الثاني وما بعدَه، وجنحَ الناسُ إلىٰ مخالطةِ الدنيا؛ اختصَّ المقبلونَ علىٰ العبادةِ باسمِ الصوفيةِ، والمتصوفةِ[٣].

قال ابنُ الجوزي: والتصوفُ طريقةٌ كانَ ابتداؤُها الزهدُ الكُلِّيُّ، ثُمَّ ترخَّصَ المنتسبونَ إليها بالسماعِ والرقصِ؛ فمالَ إليهم طلابُ الآخرةِ من العوامِ؛ لما يظهرونَهُ من التزهدِ، ومالَ إليهم طلابُ الدنيا؛ لما يرونَ عندهم من الراحةِ واللعبِ[٤].

---

(١) اللمع (ص: ٤٢، ٤٣).

(٢) كشف المحجوب (ص: ٢٢٧- ٢٣٩).

(٣) مقدمة ابن خلدون (ص: ٣٢٨).

(٤) تلبيس إبليس (ص: ١٩٩)، وانظر: مجموع الفتاوىٰ (٢/ ١١، ١٣٣)، و(١٠/ ٣٥٦- ٣٦٠)، و(١١/ ٥).

طرقُ الصوفيةِ وألقابُها:

«فِرقُ الصوفيةِ كثيرةٌ، ولكُلِّ فرقةٍ شيخٌ يسمونَهُ شيخُ الطريقةِ، يرسمُ لها منهاجًا يختلفُ عن منهاجِ الفِرقِ الأخرىٰ، ويبتعِدُ بهم عن الصراطِ المستقيمِ»[(١)].

«والطرقُ الصوفيةُ كثيرةٌ؛ منها: السقطيةُ، والجنيديةُ، والقادريةُ، والشاذليةُ، والرفاعيةُ، والأحمديةُ، واليشرطيةُ، والمولوديةُ، والتيجانيةُ، والنقشبنديةُ، والخلوتيةُ، والمراغيةُ، والسهروردية.

تنوعتِ المسمَّياتُ، ولكنَّ حقيقةَ التصوفِ واحدةٌ؛ لأنَّ القاسمَ المشتركَ بينهم عقيدةٌ خبيثةٌ، حيثُ لا يوجدُ إلَّا صوفيةٌ واحدةٌ غايتُها واحدةٌ منذُ بدايتِها حتَّىٰ نهايَتِها، كما قالَ سيدُ الطائفةِ الجنيدُ: الصوفيةُ أهلُ بيتٍ واحدٍ؛ لا يدخلُ فيهم غيرُهم»[(٢)].

جملةٌ من عقائدِ الصوفيةِ ومنهجِهم وسماتِهم:

١- تزعُمُ الصوفيةُ أنَّ لكلِّ آيةٍ ظاهرًا وباطنًا:

قال شيخُ الإسلامِ: فمن ادَّعىٰ علمًا باطنًا أو علمًا بباطنٍ وذلكَ يخالفُ العلمَ الظاهرَ؛ كان مخطئًا، إمَّا ملحدًا زنديقًا[(٣)]، وإمَّا جاهلًا ضالًّا.

---

(١) حقيقة التصوف، للشيخ صالح الفوزان حفظه الله (ص: ٢٥).

(٢) الجماعات الإسلامية (ص: ٨٨).

(٣) الزنديق في عرف هؤلاء الفقهاء هو المنافق الذي كان علىٰ عهد النبي ﷺ هو أن يظهر الإسلام ويبطن غيره سواء أبطن دينًا من الأديان كدين اليهود والنصارىٰ أو غيرهم أو كان معطلًا جاحدًا للصانع والمعاد والأعمال الصالحة - الفتاوىٰ (٧/ ٤٧٠).

وأمَّا الباطنيةُ الصوفيةُ فيقولونَ في قوله تعالىٰ: ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ﴾ [النازعات: ١٧]؛ أنَّه القلبُ، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ﴾ [البقرة: ٦٧]؛ إنَّها النفسُ، ويقولُ أولئك[١] هي عائشةُ، ويفسرونَ هُمْ والفلاسفةُ (تكليمَ موسىٰ) بما يفيضُ عليه من العقلِ الفعالَ أو غيرَه، ويجعلونَ (خلعَ النعلينِ) تركَ الدنيا والآخرةِ، ويفسرونَ (الشجرة) التي كلَّم منها موسىٰ (والوادَ المقدس) ونحوَ ذلك بأحوالٍ تعرضُ للقلبِ عندَ حصولِ المعارفِ له[٢].

قال ابنُ الجوزي: الباطنيةُ: سمُّوا بذلكَ؛ لأنَّهم يدعونَ أنَّ لظواهرِ القرآنِ والأحاديثِ بواطن تجري من الظواهرِ مجرَىٰ اللُّبِّ من القشرِ، وأنَّها بصورَتِها توهِمُ الجُهَّالَ صورًا جَلِيَّةً وهي عندَ العقلاءِ رموزٌ وإشاراتٌ إلىٰ حقائقَ خفيةٍ، وأنَّ من تقاعدَ عقلُه عن الغوصِ علىٰ الخفايا والأسرارِ والبواطنِ والأغوارِ؛ وقنعَ بظواهرِها؛ كانَ تحتَ الأغلالِ التي هي تكليفاتُ الشرعِ، ومن ارتقَىٰ إلىٰ علمِ الباطنِ انحَطَّ عنه التكليفُ واستراحَ من أعبائِه؛ قالوا: وهُم المرادونَ بقولِه تعالىٰ ﴿وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [الأعراف:١٥٧]، ومرادُهم أنْ ينزعُوا من العقائدِ موجبُ الظواهرِ ليقدروا بالتحكمِ بدعوىٰ الباطلِ علىٰ إبطالِ الشرائعِ[٣].

٢- كراماتُ الصوفيةِ الزائفةُ:

من أكثرِ الأشياءِ التي تُدَنْدِنُ حولَها الصوفيةُ منذُ نشأتِها حتَّىٰ يومِنا هذا، هذه الكراماتُ التي تحصلُ لهم وما هيَ إلَّا حكاياتٌ وأفعالٌ من وحي الشيطانِ.

---

(١) يعني الباطنية الرافضة من الشيعة - انظر الفتاوىٰ (١٣/ ٢٣٧).

(٢) الفتاوىٰ (١٣/ ٢٣٦-٢٣٨) باختصار.

(٣) تلبيس إبليس (ص: ١٠٦).

يزعمُ المناوي أنَّ للصوفيينَ أنواعًا من الكراماتِ[١].

النوعُ الأول: إحياءُ الموتى:

وهوَ أعلاهَا؛ فمن ذلك أنَّ عبيدًا اليسري كان معهُ دابةٌ فماتتْ فسألَ اللهَ أنْ يحييهَا فقامتْ تنفضُ أذنيهَا، وأنَّ مفرجًا الدماميني أُحْضِرَ له فراخًا مشويةً فقالَ: طيري بإذنِ اللهِ تعالىٰ فطارت[٢].

الثاني: الصوفيةُ يملكونَ كلمةَ التكوينِ:

تزعمُ الصوفيةُ أنَّ شيوخَها يقولونَ للشيءِ كنْ فيكونُ[٣].

الثالث: سماعُ نطقِ الجماداتِ:

يعددُ ابنُ عربي[٤] أنواعَ الكراماتِ فيقولُ: ومنها سماعُ نطقِ الجماداتِ علىٰ مراتبِ نطقِها في العوائدِ وخرقِها[٥].

صوفي يطوفُ بالملكوتِ:

يخاطبُ صوفي ربَّه بقولِه «إنَّ قومًا طلبوك فأعطيتهم طي الأرض والمشي علىٰ الهواءِ وكنوزِ الأرض فانقلبتْ لهم الأعيانُ».

ثُمَّ يتحدثُ عمَّا أنعمَ عليه به ربُّه فيقولُ: «أدخلني في الفلكِ الأسفلِ فدورني في

---

(١) هذه النقطة ملتقطة من «هذه هي الصوفية» لعبد الرحمن الوكيل (ص: ١٦٣).

(٢) الكواكب الدرية لعبد الرءوف المناوي الصوفي (ص: ١١).

(٣) فرق معاصرة تنسب إلىٰ الإسلام، د. غلاب بن علي (٣/ ١٠٥٢).

(٤) ابن عربي: من مشايخ الصوفية وقد حكم عليه كثير من أهل العلم بالكفر، انظر: مصرع الصوفية للعلامة البقاعي (ص: ١١٨) وما بعدها.

(٥) مواقع النجوم لابن عربي (ص: ٧٥).

الملكوتِ السفلي فأراني الأرضينَ وما تحتَها إلىٰ الثرىٰ ثُمَّ أدخلني في الفلكِ العلوي فطوف بي في السماواتِ وأراني ما فيها من الجنانِ والعرشِ[١]».

وتبقىٰ كراماتٌ شتَّىٰ تزعُمُها الصوفيةُ، لم أذكرْها -ههنا-؛ منعًا للإطالةِ.

٣- الحُلُولُ والاتحادُ:

تشعبتْ بأقوامٍ منهم الطرقُ، ففسدتْ عقائدُهُم، فمن هؤلاءِ من قالَ بالحلولِ[٢].

ومنهم من قالَ بالاتحادِ[٣]. قالهُ ابنُ الجوزي[٤].

قال الروذباري عن بعضِ الصوفية: أُطلقَ علىٰ أبي حمزة أنَّه حلولي، وذلك أنَّه كان إذا سمعَ صوتًا مثلَ هبوبِ الريحِ، وخريرِ الماءِ، وصياحِ الطيورِ؛ كان يصيحُ ويقولُ: لبيك، لبيك. فرمُوه بالحلولِ[٥].

قال السراجُ: وبلغنِي أنَّ جماعةً من الحلوليينَ زعمُوا أنَّ الحقَّ ﷻ اصطفَىٰ أجسامًا حَلَّ فيها بمعاني الربوبية، وأزالَ عنها معانِي البشريةِ[٦].

---

(١) قوت القلوب لابن طالب المكي (٢/ ١١٤).

(٢) الحلول يعني عندهم حلول الخالق ﷻ بالمخلوق-تعالىٰ الله عما يقولون- فكفر من قال هذا أشد من كفر النصارىٰ؛ لأن النصارىٰ ادعت حلول رب العالمين بعبده عيسىٰ، وهؤلاء يدعون حلول رب العالمين بجميع خلقه.

(٣) الاتحاد يعني اتحاد رب العالمين بجميع المخلوقات، نعوذ بالله من الكفر.

(٤) تلبيس إبليس (ص: ١٧٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) نفس المصدر.

٤- عقيدةُ وحدةِ الوجودِ:

إنَّ الحلولَ والاتحادَ قد أفضىٰ بالصوفيةِ إلىٰ القولِ بوحدةِ الوجودِ، فليسَ عندهم خالقٌ ولا مخلوقٌ، فالكُلُّ خالقٌ والكُلُّ إلهٌ.

يقولُ زعيمُهم ابنُ عربي المدفونُ بدمشق:

العبـــدُ ربٌّ والـــرَّبُّ عبـــدٌ يـا ليـتَ شـعري مـن المكلَّـفُ؟
إنْ قلـــتَ عبـــدٌ فـــذاكَ حـــقٌّ أو قلـــت ربٌّ فـــأنَّىٰ يكلـــفُ؟

وابنُ عربي يعتقدُ أنَّ اللهَ هوَ المخلوقُ، والمخلوقُ هوَ اللهُ، وكُلٌّ منهما يعبدُ الآخر[١].

قال شيخُ الإسلامِ -في معرضِ كلامِه عن أهلِ الحلولِ والاتحادِ ووحدةِ الوجودِ-: وصنْفٌ يعمونَ فيقولونَ بحلولِه أو اتحاده في جميعِ الموجوداتِ حتَّىٰ الكلابِ والخنازيرِ والنجاساتِ وغيرِها كما يقولُ ذلك قومٌ من الجهميةِ ومن الاتحاديةِ كأصحابِ ابنِ عربي وابنِ سبعين وابنِ فارض والتلمساني[٢] والبلياني وغيرِهم[٣].

٥- الصوفية تقيم الموالد والاجتماع باسم مجلس الصلاة على النبي ﷺ:

وهمْ بذلكَ يخالفونَ تعاليمَه وذلك حينما يرفعونَ أصواتَهم في الذكرِ

---

(١) الفتوحات المكية لابن عربي نقلًا من «الصوفية في ميزان الكتاب والسنة» للشيخ جميل زينو (ص: ٩-٢٠) باختصار.

(٢) هؤلاء من زعماء الصوفية.

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٣٩٣).

والأناشيدِ والقصائدِ التي فيها الشركُ الصريحُ، فسمعتُهم يقولونَ مخاطبينَ الرسولَ ﷺ.

المـــددُ يـــا عـــريضَ الجـــاهِ المـــددُ ويا مفيضَ النورِ علىٰ الوجوهِ المددُ

يـــــا رســـــولَ الله فـــــرجْ كربَنـــــا مـــــا رآكَ الكـــــربُ إلَّا وشـــــرد

أقولُ: الإسلامُ يوجبُ علينا الاعتقادَ بأنَّ مفيضَ النورِ علىٰ الوجوهِ والمفرجَ للكروبِ هوَ اللهُ وحدَه[١].

الحقيقةُ المحمديةُ عندَ الصوفيةِ:

يعرفُها الصوفيةُ بقولِهم: هيَ الذاتُ مع التعينِ الأولِ، ولها الأسماءُ الحسنىٰ وهيَ اسمُ الله الأعظمِ؛ فمحمدٌ الصوفيةُ ليسَ بشرًا ولا رسولًا وإنَّما هوَ الذاتُ الإلهيةُ في أسمَىٰ مراتِبها.

يقولُ الكمشخانوي: صور الحق هوَ محمدٌ لتحققِه، بالحقيقةِ الأحديةِ والواحديةِ[٢].

والفرقُ بينَ الأحديةِ والواحديةِ: أنَّ الأحديةَ لا يظهرُ فيها شيءٌ من الأسماءِ والصفاتِ وذلكَ عبارةٌ عن محضِ الذاتِ الصرفِ في شأنِ الذاتي.

والواحديةَ: تظهرُ فيها الأسماءُ والصفاتُ، وبهذا يتجَلَّىٰ لك أنَّ الصوفيةَ تعتقدُ في محمدٍ أنَّه هوَ اللهُ سبحانَه ذاتًا وصفةً، وأنَّه هوَ الأولُ والآخرُ والظاهرُ والباطنُ وأنَّه هوَ الوجودُ المطلقُ والمقيدُ ثُمَّ تعينَ في صورةٍ ماديةٍ سمِّي في

---

(١) المصدر السابق.

(٢) جامع الأصول للكمشخانوي الصوفي (ص: ١٠٧).

واحدةٍ منها بجمادٍ وفي أخرىٰ بحيوانٍ، وهكذا حتَّىٰ اندرجَ تحتَ اسمِه كُلُّ مسمَّىٰ وصدقتْ ماهيتُه علىٰ كُلِّ ماهيةٍ[1].

٦- القطب وأعوانه وحقيقة هذه الأسطورة الخرافية[2]:

القطبُ وأعوانُه أسطورةٌ خرافيةٌ تنزعُ إلىٰ تجريدِ الله من الربوبيةِ والإلهيةِ وخلعِهِمَا علىٰ وهمٍ باطلٍ سمِّي في الفلسفةِ «العقل الأول» وفي المسيحيةِ «الكلمة» وفي الصوفيةِ «القطب».

يقولُ كاهنُ التيجانيةِ الأكبرُ أحمدُ: «إنَّ حقيقةَ القطبانيةِ هيَ الخلافةُ العظمىٰ عن الحقِّ مطلقًا في جميعِ الوجودِ جملةً وتفصيلًا، حيثُما كانَ الرَّبُّ إلهًا كانَ هوَ خليفةً في تصريفِ الحكمِ وتنفيذِهِ في كُلِّ من له عليه ألوهيةٌ للهِ تعالىٰ، فلا يصلُ إلىٰ الخلقِ شيءٌ كائنًا ما كانَ من الحقِّ إلَّا بحكمِ القطبِ، ثُمَّ قيامُه في الوجودِ بروحانيتِهِ في كُلِّ ذرةٍ من ذراتِ الوجودِ».

أعوانُ القطبِ:

أولًا: الإمامان: وهما بمنزلةِ الوزيرين له؛ أحدُهما: لعالمِ الملك، والآخرُ: لعالمِ الملكوتِ.

ثانيًا: الأوتادُ الأربعةُ: وقيلَ هُمْ ثلاثةٌ كلمَّا ماتَ قطبُ الوقتِ أقيمَ مكانَه واحدٌ منهم، وعلمهم فيضٌ من قطبِ الأقطابِ، وإنْ ماتوا؛ فسدتِ الأرضُ.

ثالثًا: الأبدالُ: والبدلُ حقيقةٌ روحانيةٌ تجتمعُ إليها أرواحُ أهلِ ذلك

(١) هذه هي الصوفية (ص: ١٢١، ١٢٢).

(٢) هذه النقطة والتي بعدها من المصدر السابق (ص: ١٧١-١٧٦) باختصار.

الموطنِ الذي رحلَ عنه وليُّهُ، وعددهُم أربعونَ؛ اثنانِ وعشرونَ منهم في الشامِ، وثمانيةَ عشرَ في العراقِ.

رابعًا: النجباءُ: وهم دونَ الأبدالِ ومسكنُهم مصرُ، وعملُهم أنْ يحمِلُوا عن الخلقِ أثقَالَهم، وعددُهم سبعون.

خامسًا: النُّقباءُ: وعددُهم ثلاثمائةٍ، وقيل: خمسمائةٍ، وهمُ الذين يستخرجونَ خبايا الأرض[١].

٧- تفضيل خاتم الأولياء على خاتم النبيين:

كما جعلَ اللهُ للنبيين خاتمًا، جعلَ الصوفيةُ للأولياء خاتمًا.

عن الحكيمِ الترمذي[٢] قالَ السلمي: نفوه من ترمذٍ وشهدُوا عليه بالكفرِ؛ بسببِ تصنيفِه كتابَ «ختم الولاية»، وقالَ: إنَّه يقولُ: إنَّ للأولياءِ خاتمًا كما أنَّ للأنبياءِ خاتمًا، وأنَّه يفضِّلُ الولايةَ علىٰ النبوةِ[٣].

وزعمَ ابنُ عربي أنَّ الرسلَ لا يستمدونَ أشرفَ علومهم إلَّا من خاتمِ الأولياءِ، وهذا يستلزمُ تفضيلَ الولي علىٰ خاتمِ الرسلِ[٤].

يقولُ الدباغ: رأيتُ وليًّا بلغَ مقامًا عظيمًا وهوَ أنَّه يشاهدُ المخلوقاتِ الناطقةَ والصامتةَ والوحوشَ والسمواتِ ونجومَها والأرضَ وكرةَ العالمِ بأسرِها

---

(١) بل تزعم الصوفية أن كل صوفي يستطيع أن يكون قطبًا يتصرف في الوجود يقول أحدهم ويبشر الصوفية بنتيجة سلوك الطريق: «وصرت أنت قطب الوجود تدوره بيدك كيف شئت» الفتوحات الإلهية (١/ ١١٤).

(٢) هو غير صاحب السنن أبو عيسىٰ الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) مفتاح السعادة لطاش كبرىٰ زاده طبع الهند (٢/ ١٧٠).

(٤) فصوص الحكم (١/ ١٦٢).

تستمد منهُ ويسمعُ أصواتَها وكلامَها في لحظةٍ واحدةٍ..[١].

٨- العبادات عند الصوفية:

يعتقدُ الصوفيةُ أنَّ الصلاةَ والصومَ والحجَ والزكاةَ هي عباداتُ العوامِ، أمَّا همْ فيسمَّونَ أنفسهمْ الخاصَّةَ أو خاصَّةَ الخاصَّةِ ولذلكَ فهُم لهم عباداتٌ مخصوصةٌ.

قال الشيخُ جميلُ زينو: الصوفيةُ لا تتقيَّدُ بالصلواتِ الواردةِ عن الرسولِ ﷺ، بلْ يبتدعونَ صلواتٍ فيها الشركُ الصريحُ الذي لا يرضاهُ الذي يصلونَ عليهِ[٢].

الذكر عند الصوفية:

تقومُ فلسفةُ الذكرِ عندَ الصوفيةِ علىٰ ترديدِ كلمةٍ ما بشكلٍ مستمرٍّ دونَ انقطاعٍ.

قال ابنُ عطاءِ الله السكندري: أمَّا المسلوبُ الاختيارِ؛ فهوَ مع ما تردُ عليه من الأذكارِ وما يردُ عليه من جملةِ الأسرارِ، فقد تجرِي علىٰ لسانِه «الله الله الله» أو «هو هو هو» أو «لا لا لا لا» أو «آه آه آه آه» أو صوتٍ بغيرِ حرفٍ أو تخبطٍ فأدَبُه التسليمُ للواردِ وبعدَ انقضاءِ الواردِ يكون ساكنًا ساكتًا، وهذه الآدابُ لمن يحتاجُ إلىٰ ذكرِ اللِّسانِ، أمَّا الذاكرُ بالقلبِ؛ فلا يحتاجُ إلىٰ هذه الآدابِ[٣].

---

(١) الإبريز للدباغ (٢/ ٧٣).

(٢) الصوفية في ميزان الكتاب والسنة (ص: ١٨).

(٣) مفتاح الفلاح (ص: ٣٠ - ٣١) نقلا من الجماعات الإسلامية (ص: ١٤٧).

اسمعْ إلىٰ القديسِ الصوفي ابنِ عطاءِ الله السكندري[١]: اسمُه تعالىٰ «العفو» يليقُ بأذكارِ العوامِّ؛ لأنَّه يصلِحُهُم وليسَ من شأنِ السالكينِ إلىٰ الله تعالىٰ ذكرُه، اسمُه تعالىٰ «الغافر» يلقَنُ لعوامِ التلاميذِ وهمُ الخائفونَ من عقوبةِ الذنبِ، وأمَّا من يصلحْ للحضرةِ؛ فذكرُ مغفرةِ الذنبِ عندَهم يورثُ الوحشةَ، اسمُه تعالىٰ «المتين» يضرُّ أربابَ الخلوةِ، وينفعُ أهلَ الاستهزاءِ بالدين[٢].

الصوفيةُ تتغزَّلُ باسمِ النِّساءِ والصبيانِ في مجلسِ الذكرِ فيرددونَ اسمَ الحبِّ والعشقِ والهوىٰ، وليلىٰ وسعاد وغيرِهم، في مجالسِ طربٍ فيهِ الرقصُ وذكرُ الخمرِ مع التصفيقِ والصياحِ[٣].

ذِكْر الصوفية بدعة يهودية[٤]:

جاءَ في المزمورِ التاسعِ والأربعينَ بعدَ المائةِ: «ليبتهجْ بنوُ صهيونَ بمَلِكهم ليسبِّحُوا اسمَه برقصٍ، بدُفٍّ، وعودٍ، ليرنِّمُوا ... هَلِّلُوا يا سبِّحُوا اللهَ في قدسِهِ، سَبِّحُوه بربابٍ وعودٍ، سَبِّحُوه بدَقٍّ ورَقْصٍ، سَبِّحُوه بأوتارٍ ومزمارٍ، سَبِّحُوه بصنوجِ الهتافِ»[٥].

٩- الصوفية تدعو غير الله تعالى من الأنبياء والأولياء والأحياء والأموات:

فهي تقولُ: يا رسولَ الله غوثًا ومددًا، ويا رسولَ الله عليكَ المعتمدُ،

---

(١) هذه هي الصوفية (ص: ١٩١).

(٢) من رسالة الحلواني (ص: ٣٠).

(٣) الصوفية في ميزان الكتاب والسنة (ص: ١٢).

(٤) هذه هي الصوفية (ص: ١٨٩-١٩٠).

(٥) العهد القديم، المزامير (ص: ٦٤١).

ويقولونَ: عبدَ القادرِ الجيلاني يا متصرفَ بالأكوانِ، ولو أرادوا أنْ لا تقومَ الساعةُ لم تقم، وأنَّهم يغيثونُ ويستغاثُ بهم في الملمات:

يا سيدي يا رفاعي أدركني بالفرجِ فإذا لم تدركني إلىٰ منْ ألتجئُ[١].

١٠- الصوفية تشد الرحال إلى القبور للتبرك بأهلها أو الطواف حولها أو الذبح عندها أو دعائها من دون الله[٢]:

فالصوفيةُ تتوسلُ بالأولياءِ وتذبحُ لهم وتدعُهم من دونِ الله؛ لأنَّهم يعتقدونَ أنَّ أولياءَهم ليسوا بشرًا، وإنَّما هم آلهةٌ تخلقُ ما تشاءُ وتختارُ، أو هُمْ كما نقلنا لكَ من قبل ذاتُ الله ﷻ تجسَّدت مرةً كانت تيجانيةً وأخرىٰ كانت نقشبنديةً، وأخرىٰ كانت رفاعيةً أو شاذليةً أو برهاميةً[٣].

١١- قصرهم العبادة على المحبة:

فهمْ يبنونَ عبادَتهم لله علىٰ جانبِ المحبةِ ويهملونَ الجوانبَ الأخرىٰ كجانبِ الخوفِ والرجاءِ، كما قال بعضُهم: أنَا لا أعبدُ اللهَ طمعًا في جَنَّتِهِ ولا خوفًا من نارِه[٤].

١٢- احتجاج الصوفية بقصة الخضر للخروج عن شرع الله تعالى:

قال شيخُ الإسلامِ: بعضُ الصوفيةِ والفقراءِ وبعضِ أهلِ الكلامِ والفلسفةِ

(١) الصوفية لجميل زينو (ص: ٨-٢١) باختصار.

(٢) المصدر السابق.

(٣) هذه هي الصوفية (ص: ١٥٠) بتصرف يسير.

(٤) حقيقة التصوف لصالح الفوزان (ص: ٢٠).

يسلكُ مسلكَ الباطنيةِ في بعضِ الأمورِ لا في جميعِها حتَّىٰ يرَىٰ بعضُهم سقوطَ الصلاةِ عن بعضِ الخواصِّ أو حِلَّ الخمرِ وغيرِها من المحرماتِ لهم أو أنَّ لبعضِهم طريقًا إلىٰ الله ﷻ غيرَ متابعةِ الرسولِ ﷺ.

وقد يحتَجُّ بعضُهم بقصةِ الخضرِ، ويظنونَ أنَّ الخضرَ خرجَ عن الشريعةِ[(١)] فيجوزُ لغيرِهِ من الأولياءِ ما يجوزُ له من الخروجِ عن الشريعةِ وفي هذا ضالون[(٢)]...

عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الصوفية:

١- المرجعُ في تفسيرِ القرآنِ عندَ أهلِ السنةِ والجماعةِ هوَ: كتابُ الله وسنةُ نبيِّهِ ﷺ وأقوالُ الصحابةِ والتابعينَ لهم بإحسانٍ.

قال ابنُ تيميةَ: فإنْ قالَ قائلٌ: فما أحسنَ طرقَ التفسيرِ؟

فالجوابُ: إنَّ أصحَّ الطُّرقِ في ذلك أنْ يفسِّرَ القرآنَ بالقرآنِ، فما أُجْمِلَ في مكانٍ فإنَّه قد فُسِّرَ في موضعٍ آخر، وما اختصرَ من مكانٍ فقد بُسِطَ في موضعٍ آخر، فإنْ أعياكَ ذلك؛ فعليك بالسُّنَّة؛ فإنَّها شارحةٌ للقرآن، وموضِّحةٌ له.

بلْ قد قالَ الإمامُ أبو عبدِ الله ابنُ إدريسَ الشافعيُّ: كلُّ ما حَكمَ به رسولُ الله ﷺ فهوَ مما فهِمَهُ من القرآنِ؛ قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال

---

(١) ذلك لأنه خرق السفينة وقتل الغلام -كما جاء في سورة الكهف- والخضر لم يخرج عن الشريعة كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

(٢) الفتاوىٰ (١٣/ ٢٦٦).

تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [النحل: ٦٤]. ولهذا قالَ رسولُ الله ﷺ: «**أَلا إِنِّي أُوتِيتُ القُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**»[(١)]؛ يعني السنةَ...

وحينئذٍ إذا لم نجدْ التَّفسيرَ في القرآنِ ولا في السنةِ رجعنَا في ذلك إلىٰ أقوالِ الصحابةِ؛ فإنَّهم أدرَىٰ بذلك؛ لما شاهدُوه من القرآنِ والأحوالِ التي اختصوا بها؛ ولما لهم من الفَهمِ التَّامِّ، والعلمِ الصَّحيحِ، والعملِ الصَّالحِ؛ لا سِيَّما علماؤُهم وكبراؤُهم؛ كالأئمةِ الأربعةِ الخلفاءِ الرَّاشدين والأئمَّةِ المهديِّين...

وساقَ جملةً من أسماءِ علماءِ الصحابةِ رضي الله عنهم أجمعين[(٢)].

ومن طرقِهِ: كلامُ التابعينِ الذين اعتنوا بأخذِ التفسيرِ عن الصحابةِ رضي الله عنهم.

قال شيخُ الإسلامِ -في معرضِ كلامِه عن تفسيرِ الباطنيةِ من الصوفيةِ للقرآن-: وقد تبيَّنَ بذلك أنَّ من فَسَّرَ القرآنَ أو الحديثَ وتأوَّلَه علىٰ غيرِ التفسيرِ المعروفِ عن الصحابةِ والتابعينَ؛ فهو مفترٍ علىٰ الله، ملحدٌ في آياتِ الله، محرِّفٌ للكلمِ عن مواضِعِه، وهذا فتحٌ لبابِ الزندقةِ والإلحادِ، وهوَ معلومُ البطلانِ بالاضطرارِ من دينِ الإسلامِ[(٣)].

قال ابنُ الجوزي: وَقَدْ نبَّه الإمام أَبُو حامد الغزالي فِي كتاب «الإحياء»

---

(١) صحيح، تقدم تخريجه أول الكتاب.

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٦٣- ٣٦٥).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٢٤٤).

فَقَالَ: من قَالَ إنَّ الحقيقةَ تخالفُ الشَّريعةَ، أَوِ الباطنَ يخالفُ الظَّاهرَ؛ فهو إِلَىٰ الكفرِ أقربُ مِنْهُ إِلَىٰ الإيمانِ[١].

قال ابنُ عقيلٍ: جعلتِ الصوفيةُ الشريعةَ اسمًا، وقالوا: المرادُ منها الحقيقةُ، قَالَ: وهذا قبيحٌ؛ لأنَّ الشَّريعةَ وَضَعَهَا الحقُّ لمصالحِ الخلقِ وتعبُّداتِهم، فما الحقيقةُ بعد هَذَا سوَىٰ شيءٍ واقعٍ فِي النَّفسِ من إلقاءِ الشَّياطينِ، وكلُّ من رامَ الحقيقةَ فِي غيرِ الشَّريعةِ؛ فمغرورٌ مخدوعٌ[٢].

٢- ما يحصل للصوفية من كرامات في معتقد أهل السنة والجماعة ما هو إلا وحي شياطين أضلوهم عن سبيل الله:

عقيدةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ أنَّ كراماتِ الأولياءِ سببُهَا الإيمانُ والتقوىٰ[٣]، والأحوالُ الشيطانيةُ سببُهَا ما نهىٰ اللهُ عنه ورسولُه، وقد قالَ تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف:٣٣]؛ فالقولُ علىٰ الله بغيرِ علمٍ والشركُ والظلمُ والفواحشُ قد حَرَّمَها اللهُ تعالىٰ ورسولُه فلا تكونُ سببًا لكرامةِ الله تعالىٰ بالكراماتِ عليها.

فإذا كانت لا تحصلُ بالصلاةِ والذكرِ وقراءةِ القرآنِ بلْ تحصلُ بما يحِبُّهُ الشيطانُ والأمورُ التي فيها شركٌ كالاستغاثةِ بالمخلوقاتِ أو كانت مما يستعانُ

---

(١) تلبيس إبليس (ص: ٣٩٤، ٣٩٥)، وانظر: مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٢٢٥، ٢٢٦)، و(٢/ ٢٣٥، ٢٣٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) كما حدث لمريم الصديقة، وما حدث للثلاثة نفر الذين آووا إلىٰ الغار وغير ذلك كما جاء في الكتاب والسنة - انظر: مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٢٢١- ٢٢٣)، (١١/ ٢٧٦).

بها علىٰ ظلمِ الخلقِ وفعلِ الفواحشِ؛ فهي من الأحوالِ الشيطانيةِ لا من الكراماتِ الرحمانيةِ[١].

والشياطينُ يوالونَ من يفعلْ ما يحبونَهُ من الشركِ والفسوقِ والعصيانِ فتارةً يخبرونَهُ ببعضِ الأمورِ الغائبةِ ليكاشفَ بها، وتارةً يؤذونَ من يريدُ أذاهُ بقتلٍ وتمريضٍ ونحوِ ذلك، وتارةً يجلبونَ له ما يريدُ من الإنسِ وتارةً يسرقونَ له، فمنهم من يذهبونَ به إلىٰ مكةَ عشيةَ عرفةَ ويعودونَ به فيعتقدُ هذا كرامةً، مع أنَّه لم يحجَّ حجَّ المسلمينِ؛ لا أحرمَ ولا لَبَّىٰ ولا طافَ بالبيتِ ولا بينَ الصفا والمروةِ؛ ومعلومٌ أنَّ هذا من أعظمِ الضلالِ[٢].

٣- أهل السنة والجماعة يعتقدون اعتقادًا جازمًا أنَّ اللهَ سبحانه واحدٌ أحدٌ فردٌ صمدٌ لم يلدْ ولم يولدْ ولم يكن له كفوًا أحد:

فهوَ سبحانه أحدٌ في ذاتِهِ وأحدٌ في صفاتِه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورىٰ: ١١] له الأسماءُ الحسنىٰ والصفاتُ العلىٰ، له علوُّ الذاتِ والعلوُّ في الصفاتِ.

قال ابنُ تيميةَ: وهوَ سبحانه فوقَ سمواتِه علىٰ عرشِه بائنٌ من خلقِهِ، ومع هذا فهوَ معهُم أينَما كانوا، كما قال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٤]؛ فهؤلاءِ الضُّلَّالُ الكُفَّارُ

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٢٨٧).

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية (ص: ٣٠).

الذين يزعمُ أحدُهم أنَّه يرىٰ ربَّه بعينيهِ ورُبَّمَا زعمَ أنَّه جالسَهُ وحادَثَه وضاجعَهُ ورُبَّمَا يعينُ أحدُهم آدميًا، إمَّا شخصًا أو صبيًّا أو غيرَ ذلك ويزعمُ أنَّه كلَّمهم، يستتابونَ فإنْ تابوا وإلَّا ضربت أعناقُهم وكانوا كفَّارًا؛ إذ هم أكفرُ من اليهودِ والنصارىٰ[(١)].

وقال -في معرضِ بيانِ ضلالِ من تلَبَّسَ بعقيدةِ الاتحادِ والحلولِ-: وأنَّه أعظمُ كفرًا من عبادِ الأصنامِ، وهؤلاءِ أعظمُ كفرًا من جهةِ أنَّ هؤلاءِ جعلوا عابدَ الأصنامِ عابدًا لله، لا عابدًا لغيرِهِ، وأنَّ الأصنامَ من الله بمنزلةِ أعضاءِ الإنسانِ من الإنسانِ، وبمنزلةِ قوىٰ النفسِ من النفسِ، وعُبَّادُ الأصنامِ اعترفُوا بأنَّها غيرُه، وأنَّها مخلوقةٌ، ومن جهةِ أنَّ عبادَ الأصنامِ من العربِ كانوا مقرينَ بأنَّ للسماواتِ والأرضِ ربًّا غيرَهُمَا خلقَهُما[(٢)]، وهؤلاءِ ليسَ عندهم للسماواتِ والأرضِ وسائرِ المخلوقاتِ ربٌّ مغايرٌ للسماواتِ والأرضِ وسائرِ المخلوقاتِ، بلْ المخلوقُ هوَ الخالقُ[(٣)].

***

(١) الفتاوىٰ (٣/ ٣٩٣-٣٩٤).

(٢) قال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨].

(٣) انظر: مجموع الفتاوىٰ (٢/ ١٢٣-١٣٠)، و(٢/ ١٧٢، ٢٤٨، ٢٧١، ٤٦٦-٤٧٩).

مسألة: هل الاحتفال بمولد النبي ﷺ أو بمولد أي شخص أو الاحتفال بأعياد المشركين من السنة؟

الاحتفالُ بمولدِ أيِّ شخصٍ وإنْ كانَ النبي ﷺ باطلٌ عندَ جمهورِ أهلِ السنةِ والجماعةِ:

الاحتفالُ بالموالدِ لم يفعلْهُ النبي ﷺ ولا خلفاؤُه الراشدونَ ولا غيرُهم من الصحابةِ -رضوان الله علىٰ الجميع- ولا التابعونَ لهم بإحسانٍ في القرونِ المفضلةِ، وهم أعلمُ الناسِ بالسنةِ وأكملُ حُبًّا لرسولِ اللهِ ﷺ ومتابعةٌ لشرعِهِ ممن بعدهم ولو كانَ خيرًا لسبقونا إليه.

فالعمدةُ في هذه المسألةِ وغيرِها من مسائلِ الدينِ علىٰ الكتابِ والسنةِ وما كان عليه السابقونَ.

فقد روي عن أنسٍ أنَّه قال: قدمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ ولهم يومانِ يلعبونَ فيهما فقالَ: «**مَا هَذَانِ اليَوْمَانِ؟**» قَالُوا: كُنَّا نَلْعَبُ فِيهِمَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا يَوْمَ الأَضْحَىٰ وَيَوْمَ الفِطْرِ**[1]».

والحديثُ جاءَ في اقتضاءِ الصراطِ المستقيمِ[2] لشيخِ الإسلامِ وهوَ في معرضِ الاستدلالِ علىٰ تحريمِ ابتداعِ الأعيادِ غيرِ ما سَنَّهُ رسولُ الله ﷺ، وعلىٰ هذا فلا يجوزُ الاحتفالُ بغيرِ العيدين -عيدِ الأضحىٰ، وعيدِ الفطر- فلا يجوزُ أنْ نحتفلَ بأعيادِ الميلادِ وإنْ كان الاحتفالَ بمولدِ النبي ﷺ لما تقدَّمَ من أدلةٍ

(١) صحيح سنن أبي داود (١١٣٤).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٤٨٥).

فلا يجوزُ الاحتفالُ بمولدِ البدوي أو السيدةِ زينب أو الحسينِ أو أيِّ بشرٍ مهمَا كانت مكانتُه، ولا يجوزُ أيضًا الاحتفالُ بأعيادِ المشركينَ ولا أهلِ الكتابِ - اليهودِ والنصارىٰ- فلا يجوزُ لمسلمٍ أنْ يحتفلَ بعيدِ رأسِ السنةِ الميلاديةِ ولا الهجريةِ ولا ما يسمَّىٰ بعيدِ الحبِ ولا عيدِ الأُمِّ وغيرِ ذلك؛ فهذِهِ الأعيادُ والموالدُ ليست من دينِ الله ولا دليلَ عليها من كتابٍ أو سُنَّةٍ، بلِ الذي ابتدعَ هذه الأعيادَ والموالدَ هُمُ المشركونَ، ولا يخفىٰ أنَّ التشريعَ لا يكونُ إلَّا لله تعالىٰ.

قال شيخُ الإسلام: إنَّ الأعيادَ من جملةِ الشرعِ والمناهجِ والمناسكِ التي قالَ اللهُ سبحانه: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج: ٦٧]، كالقبلةِ والصلاةِ والصيامِ ... إلىٰ أنْ قالَ: بلِ الأعيادُ هي من أخَصِّ ما تتميزُ به الشرائعُ[(١)].

قال الشيخُ علي محفوظ: أوَّلُ من شرعَ هذا الاحتفالَ هُمُ الزَّنادقةُ العبيديونَ الرافضةُ أحفادُ عبدِ الله بنِ سبأ اليهودي، ولا يمكنُ أنْ يفعلَ ذلك محبةً في الرسولِ ﷺ بلْ لغرضٍ آخر خَفِيٍّ[(٢)].

مما تقدَّمَ يتضحُ لك أنَّ الاحتفالَ بأيِّ عيدٍ غيرِ عيدِ الأضحىٰ وعيدِ الفطر فيه مشابهةٌ للنصارىٰ الذين يحتفلونَ بميلادِ المسيحِ عليه السلام وقد نهينا عن مشابهَتِهم وتقليدِهم في أعيادِهم وفي عقائِدِهم.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥٢٨).

(٢) الإبداع في مضار الابتداع (ص: ٢٥١).

قال الضحاكُ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ﴾ [الفرقان:٧٢]، قال: عيدُ المشركينِ[١].

قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [المائدة: ٥١] استدَلَّ بها شيخُ الإسلامِ[٢] في النهي عن التشبُّهِ بأهلِ الكتابِ اليهودِ والنصارىٰ. قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»[٣].

شبَهٌ والرَّدُّ عليها:

ما روي عن عروةَ أنَّه قالَ في ثويبةَ مولاةِ أبي لهبٍ التي أعتَقَها لتبشيرِهَا إيَّاهُ بمولدِ النبي ﷺ ثُمَّ أرضعتْهُ ﷺ قالَ: إنَّه رؤيَ بعد موتِه في النارِ وسُئِلَ عن حالِه؟ فقالَ: إنَّه في النارِ، إلَّا أنَّه يخففُ عنه كلَّ ليلةِ اثنين؛ لإعتاقِهِ ثويبةَ عندما بشرتْهُ بولادِةِ النبي ﷺ، قالوا: فإذا كانَ هذا في حقِّ أبي لهب، -وهوَ كافِرٌ من أهلِ النارِ- فما حالُ المسلمِ الموحدِ الذي يُسرُّ بمولدِهِ ويبذلُ ما تصلُ إليه قدرته؟

والجوابُ:

إنَّ هذا الحديثَ مرسلٌ كما رواه البخاري وذكرَه الحافظُ في الفتحِ، كما أنَّه رؤيا منامٍ لا حُجَّةَ فيها، وهو مخالفٌ لظاهرِ القرآنِ؛ حيثُ جاءت الآياتُ بأنَّ الكافرَ لا ينفعُه في آخرتِهِ أيُّ عملٍ صالحٍ عمِلَهُ.

قال تعالىٰ: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ٢٣﴾

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (١/ ٤٨٠).

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٧٠).

(٣) صحيح سنن أبي داود (٤٠٣١) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٠٢٥).

[الفرقان:٢٣]، وأنَّه يلقَىٰ ثوابَه في دنياه.

أيضًا قالوا: إنَّ رجلًا سألَ النبي ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ قَالَ: «**ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ وَيَوْمٌ بُعِثْتُ أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ**»(١).

فالنبي ﷺ عظَّمَ يومَ الاثنين لأنَّه ولدَ فيه ثُمَّ عينوا يومَ ولادته وهوَ الثاني عشرَ من ربيعِ الأول بالتعظيمِ والاحتفالِ.

والجوابُ: إنَّ المطلوبَ في يومِ الاثنين من كُلِّ أسبوعٍ هوَ صيامُه لا أكثرَ ودونَ تقيدِهِ بسنةٍ أو شهرٍ؛ فموافقةُ النبي ﷺ هيَ في صيامِ يومِ الاثنينِ بإطلاقٍ دونَ تقيدِهِ بتاريخٍ معيَّنٍ، بينَمَا هؤلاءِ يخصصونَهُ يومًا واحدًا في السنةِ من شهرِ ربيعِ الأولِ زدْ علىٰ ذلكَ أنَّهم لا يعظمُونَه بوصيةِ النبي ﷺ بصيامِ هذا اليومِ مع مَا فيهِ من فضلٍ حيثُ تعرضُ فيه أعمالُ العبادِ علىٰ اللهِ ويفضلُ أنْ يكون المرءُ حينئذٍ صائمًا، لكنَّهم يعظمُوه بالأكلِ والشربِ والطربِ علىٰ أهونِ الأحوالِ ومعلومٌ لديكَ أنَّ العباداتِ توقيفِيَّةٌ فتخصيصُ يومٍ بعبادةٍ أو قربةٍ مخصوصةٍ يحتاجُ إلىٰ دليلٍ شرعي ولا دليلَ علىٰ هذه البدعةِ كما سبقَ.

ولا تنس أنَّ يومَ الثاني عشرَ من ربيعِ الأول هوَ يومُ وفاةِ النبي ﷺ وانقطاعِ الوحي علىٰ المشهورِ عندَ علماءِ السلفِ، فقلْ لي بربِّكَ هلْ نحتفلُ بوفاةِ النبي ﷺ أم بولادتِه؟ وهلْ يمكن الجمعُ بينهما(٢)؟.

٤- نبينا محمدٌ ﷺ خاتم الأنبياءِ وهوَ عبدُ الله ورسولُه، هذا معتقدُ كلِّ عاقلٍ له أدنىٰ بصيرةٍ:

---

(١) أخرجه مسلم (١١٦٢).

(٢) الصوفية في ميزان الكتاب والسنة (ص: ٤٧-٤٩) باختصار.

وقد جاءَ في كتابِ اللهِ تعالىٰ وسنَّةِ نبيِّهِ تأكيدُ هذه الحقيقةِ والرَّدِّ علىٰ من ادَّعىٰ أنَّ النبي ﷺ هوَ اللهُ، تعالىٰ اللهُ عمَّا يقولونَ علوًّا كبيرًا.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف: ١١٠] وقال سبحانه: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [الأنعام: ٥٠].

وقد أخرجَ البخاري في صحيحِهِ من حديثِ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه أنَّه قالَ علىٰ المنبرِ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**لَا تُطْرُونِي**[1] **كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ فَقُولُوا عَبْدُ الله وَرَسُولُهُ**»[2].

نهىٰ النبي ﷺ أصحابَه، عن الغُلُوِّ في مدحِهِ خشيةَ أنْ يقعَ منهم الكفرَ كما وقعَ من النصارىٰ بأنِ ادعوا أنَّ عيسىٰ هوَ اللهُ.

قال شيخُ الإسلامِ: والنبي ﷺ خُلِقَ ممَّا خُلِقَ منه البشرُ، ولم يُخْلَقْ أحد من البشر من نور، بل ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**خُلِقَتِ الملَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الجانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ**»[3].

ومحمدٌ سيِّدُ ولدِ آدم، وأفضلُ الخلقِ، وأكرمُهم عليه، ومن هنا قال منْ قالَ: إنَّ اللهَ خلقَ من أجلِه العالَم، أو إنَّه لولا هوَ لما خلقَ عرشًا ولا كرسِيًّا ولا

---

(١) الإطراء: المدح بالباطل، تقول: أطريت فلانًا مدحته فأفرطت في مدحه، الفتح (٦/ ٥٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٩٦).

سماءَ ولا أرضًا ولا شمسًا ولا قمرًا؛ لكن ليسَ هذا حديثًا عن النَّبيِّ ﷺ، لا صحيحًا، ولا ضعيفًا، ولم ينقلْهُ أحدٌ من أهلِ العلمِ بالحديثِ عن النبي ﷺ، بلْ ولا يعرفُ عن الصحابةِ، بلْ هوَ كلامٌ لا يدرَىٰ قائِلُه[1].

٥- ليسَ في كتابِ الله ولا سنةِ نبينا محمدٍ ﷺ ما يسمَّىٰ بالأوتادِ والأقطابِ والأبدالِ والنجباءِ:

قال شيخُ الإسلامِ: أمَّا الأسماءُ الدائرةُ علىٰ ألسنةِ كثير من النُّسَّاكِ والعامَّةِ مثلُ «الغوث» الذي بمكةَ و«الأوتاد الأربعة» و«الأقطاب السبعة» و«الأبدال الأربعين» و«النجباء الثلاثمائة» فهذه أسماءٌ ليستْ موجودةً عن الله تعالىٰ، ولا هي أيضًا مأثورةٌ عن النبي ﷺ بإسنادٍ صحيحٍ ولا ضعيفٍ يحمل عليه ألفاظُ الأبدالِ.

ثُمَّ إنَّ الإسلامَ انتشرَ في مشارقِ الأرضِ ومغارِبِها وكانَ من المؤمنينَ في كلِّ وقتٍ من أولياءِ الله المتقينَ، بلْ من الصديقينَ السابقينَ المقربينَ عدد لا يُحصي عددَهُ إلَّا ربُّ العالمينَ، لا يحصرونَ بثلاثمائَةٍ ولا بثلاثةِ آلافٍ، ولما انقرضتِ القرونُ الثلاثةُ الفاضلةُ كان في القرونِ الخاليةِ من أولياءِ الله المتقينَ بلْ من السابقينَ المقربينَ من لا يُعرَفْ عدَدُهُ وليسوا بمحصورينَ بعدَدٍ ولا محدودينَ بأمدٍ، وكُلُّ من جعلَ لهم عددًا محصورًا فهوَ من المبطلين عمدًا أو خطًا، فنسألُه من كانَ القطبُ والثلاثةُ إلىٰ سبعمائةٍ في زمنِ آدمَ ونوحٍ وإبراهيمَ وقبلَ محمدٍ -عليهم الصلاة والسلام- في الفترةِ، حينِ كانَ عامَّةُ الناسِ كفرةً؟! قال

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٩٤- ٩٦)، (٢/ ٢٣٢).

تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٠]؛ أي كان مؤمنًا وحدَه وكانَ الناسُ كفَّارًا جميعًا.. وإنْ زعموا أنَّهم كانوا بعد رسولِنا ﷺ نسألُهم في أيِّ زمانٍ كانوا؟ ومنْ أوَّلُ هؤلاءِ؟ وبأيةِ آيةٍ؟ وبأيِّ حديثٍ مشهورٍ في الكتابِ والسنةِ؟ وبأيِّ إجماعٍ متواترٍ من القرونِ الثلاثةِ ثبتَ وجودُ هؤلاءِ بهذه الأعدادِ حتَّىٰ نعتقِدَهُ؟ لأنَّ العقائِدَ لا تعتقدُ إلَّا من هذِه الأدلةِ الثلاثةِ، ومن البرهانِ العقلي؛ ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة:١١١]، فإنْ لم يأتوا بهذِه الأربعةِ الشرعيةِ فهُمُ الكاذبونَ بلا ريبٍ، فلا نعتقدُ أكاذِيبهم[١].

٦- لا نفضلُ أحدًا من الأولياءِ علىٰ أحدٍ من الأنبياءِ -عليهم السلام-، ونقولُ: نبيٌّ واحدٌ أفضلُ من جميعِ الأولياءِ:

يشيرُ الشيخُ إلىٰ الرَّدِّ علىٰ الاتحاديةِ وجهلةِ المتصوفةِ، وإلَّا فأهلُ الاستقامةِ يوصونَ بمتابعةِ العلمِ ومتابعةِ الشرعِ، فقد أوجبَ اللهُ علىٰ الخلقِ كُلِّهم متابعةَ الرسلِ، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾ [النساء: ٦٤]، إلىٰ أنْ قال سبحانه ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]. وقال تعالىٰ ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١].

قال أبو عثمان النيسابوري: من أَمَّرَ السنةَ علىٰ نفسِهِ قولًا وفعلًا؛ نطقَ بالحكمةِ، ومن أَمَّرَ الهوىٰ علىٰ نفسِهِ؛ نطقَ بالبدعةِ[٢].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٤٣٤- ٤٣٦).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٤٩٠).

قالَ ابن أبي العز: قال ابنُ عربي أيضًا في فصوصه: ولما مثَّلَ النبيُّ ﷺ النبوةَ بالحائطِ من اللبنِ فرآها قد كملتْ إلَّا موضعَ لبنةٍ فكان هوَ ﷺ موضعُ اللبنةِ، وأمَّا خاتمُ الأولياءِ فلا بُدَّ له من هذه الرؤيا، فيرَىٰ ما مثَّلَهُ النبي ﷺ ويرَىٰ نفسَه في الحائطِ في موضعِ لبنتين ويرَىٰ نفسَه تنْطَبِعُ في موضعِ ذينك اللبنتين فيكملُ الحائطَ، والسببُ الموجبُ لكونِه يراها لبنتين؛ أنَّ الحائطَ لبنةٌ من فضَّةٍ ولبنةٌ من ذهبٍ واللَّبنةُ الفضةُ هي الظاهرةُ وما يتبعُه فيه من الأحكامِ كما هو أخذَ عن الله في السِّرِّ ما هوَ في الصورةِ الظاهرةِ متبعٌ فيه؛ لأنَّه يرَىٰ الأمرَ علىٰ ما هوَ عليه فلا بُدَّ أنْ يراهُ هكذا، وهو (أي ابنَ عربي) موضعَ اللَّبنةِ الذهبية في الباطنِ !!

فمن أكفرُ ممن ضربَ لنفسِهِ المثلَ بلبنةِ ذهبٍ وللرسولِ المثلَ بلبنةِ فضةٍ، فيجعلَ نفسَهُ أعلىٰ وأفضلَ من الرسولِ؟ تلك أمانِيُّهُم ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦] وكيفَ يخفىٰ كفرُ منْ هذا كلامُه، وله من الكلامِ أمثالِ هذا، وفيه ما يخفَىٰ منه الكفرُ، ومنه ما يظهرُ[(١)].

قال ابنُ تيميةَ -في معرضِ كلامِه عن خاتمِ الأولياءِ- وقد انتحَلَهُ طائفةٌ كُلٌّ منهُم يَدَّعِي أنَّه خاتمُ الأولياءِ؛ كابنِ حمويه وابنِ عربي وبعضِ الشيوخِ الضالين بدمشقَ وغيرِها، وكُلٌّ منهم يَدَّعِي أنَّهُ أفضلُ من النبي ﷺ من بعضِ الوجوه إلىٰ غيرِ ذلك من الكفرِ والبهتانِ، وكُلُّ ذلك طمعًا في رياسةِ خاتمِ الأولياءِ لمَّا فاتتهمْ رياسةُ خاتمِ الأنبياءِ وقد غلطوا فإنَّ خاتمَ الأنبياءِ إنَّما كانَ أفضَلَهم للأدلةِ الدَّالةِ علىٰ ذلك، وليسَ كذلك خاتمُ الأولياءِ، فإنَّ أفضلَ أولياءِ هذه الأمةِ السابقونَ

(١) المصدر السابق.

الأولونَ من المهاجرينِ والأنصارِ، وخيرَ هذه الأمةِ بعدَ نَبِيِّهَا أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعثمانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وخيرُ قرونِهَا القرنُ الذي بُعِثَ فيه النبيُّ ﷺ، ثُمَّ الذين يلونَهُم، ثُمَّ الذين يلونَهُم، وخاتمُ الأولياءِ في الحقيقةِ آخرُ مؤمنٍ تقيٍّ يكونُ في الناسِ وليسَ ذلك بخيرِ الأولياءِ ولا أفضلُهم بلْ خيرُهم وأفضَلُهم أبو بكرٍ ثُمَّ عمرُ اللذان ما طلعتِ الشمسُ ولا غربتْ علىٰ أحدٍ بعد النبيينَ والمرسلينَ أفضلُ منهما[1].

٧- العبادات توقيفية كما جاءت في الكتاب والسنة لا تسقط عن أحدٍ إلَّا بدليلٍ من كتابِ الله أو سنةِ نَبِيِّنَا ﷺ:

قال تعالىٰ: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾ [الحجر: ٩٩].

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: ويستدلُّ بهذِه الآيةِ الكريمةِ، وهي قولُه: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾، علىٰ أنَّ العبادةَ كالصلاةِ ونحوِها واجبةٌ علىٰ الإنسانِ ما دامَ عقلُه ثابتًا، فيصلِّي بحسبِ حالِه كما ثبتَ في صحيحِ البخاري عن عمرانَ بنِ حصينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَىٰ جَنْبٍ**»[2]، ويستدلُّ بها علىٰ تخطئةِ من ذهبَ من الملاحدةِ إلىٰ أنَّ المرادَ باليقينِ المعرفةُ، فمتَىٰ وصلَ أحدُهم إلىٰ المعرفةِ سقطَ عنه التكليفُ عندَهُم، وهذا كفرٌ وضلالٌ وجهلٌ؛ فإنَّ الأنبياءَ -عليهم السلام- كانوا هُمْ وأصحابُهم أعلمَ الناسِ باللهِ وأعرفَهم بحقوقِهِ وصفاتِهِ وما يستحِقُّ من التعظيمِ

(١) الفتاوىٰ (١١/ ٤٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٤٣).

وكانوا معَ هذا أعبدَ وأكثرَ الناسِ عبادةً ومواظبةً علىٰ فعلِ الخيراتِ إلىٰ حينِ الوفاةِ، وإنَّما المرادُ باليقينِ -ههنا- الموتُ كما قدَّمْنَاهُ ولله الحمدُ[١].

قال شيخُ الإسلام -في معرضِ كلامِهِ عن المتصوفةِ-: ومن هؤلاءِ منْ يحتَجُّ بقولِه: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾، ويقولُ معناهَا: اعبدْ ربَّكَ حتَّىٰ يحصلَ لك العلمُ والمعرفةُ، فإذا حصلَ ذلكَ سقطتِ العبادةُ ورُبَّما قال بعضُهم: اعملْ حتَّىٰ يحصلَ لك حالٌ، فإذا حصلَ لك حالُ تصوفي سقطتْ عنك العبادةُ، وهؤلاءِ فيهم من إذا ظَنَّ حصولُ مطلوبٍ من المعرفةِ والحالِ استحَلَّ تركَ الفرائضِ وارتكابَ المحارمِ وهذا كفرٌ كما تقدَّمَ... إلىٰ أنْ قال: فأمَّا استدلالُهم بقولِه تعالىٰ ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾ فهي عليهم لا لَهُم.

قال الحسنُ البصري: إنَّ اللهَ لم يجعلْ لعملِ المؤمنينِ أجلًا دونَ الموتِ وقرأَ.. الآية.

وذلك أنَّ اليقينَ هنا الموتُ وما بعدَه باتِّفاقِ علماءِ المسلمين، وذلك مثلُ قولِه ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ٤٢ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ٤٣﴾.. إلىٰ قولِه ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ٤٥ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤٦ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلۡيَقِينُ ٤٧﴾ [المدثر: ٤٢- ٤٧]، فهذا قالُوه وهُمْ في جهنَّمَ وأخبروا أنَّهم كانوا علىٰ ما هُمْ عليه من تركِ الصلاةِ والزكاةِ والتكذيبِ بالآخرةِ والخوضِ مع الخائضينَ حتّىٰ أتاهُم اليقينُ[٢].

وقال: ومعلومٌ أنَّهم مع هذا الحالِ لم يكونوا مؤمنينَ بذلك في الدُّنيا، ولم

---

(١) مختصر تفسير ابن كثير (٢/ ٤٠٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٤١٧- ٤١٩).

يكونوا مع الَّذين قالَ اللهُ فيهم: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤﴾ [البقرة: ٤] وإنَّما أرادَ بذلك أنَّه أتاهُم ما يوعدونَ وهوَ اليقينُ.

ومنهُ قولُ النبي ﷺ في الحديثِ الصحيحِ؛ لما توفِّي عثمان بن مظعون، وشهدت له بعضُ النسوةِ بالجنةِ، فقال لها النَّبيُّ ﷺ: «**وَمَا يُدْرِيكِ؟ إِنِّي وَاللهِ وَأَنَا رَسُولُ اللهِ مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي**». وقال: «**أَمَّا عُثْمَانُ فَقَدْ جَاءَهُ اليَقِينُ مِنْ رَبِّهِ**» [(١)]؛ أي: أتاهُ ما وعدَهُ؛ وهوَ اليقينُ.

و«يَقِينٌ» علىٰ وزن «فعيل»، وسواءٌ كان «فعيل» بمعنىٰ «مفعول»؛ أي: الموتُ... أو كان مصدرًا وضعَ موضعَ المفعولِ، كقولِه: ﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:١١] ... فعلىٰ التقديرينِ المعنىٰ لا يختلفُ؛ بلِ اليقينُ هوَ ما وُعِدَ به العبادُ من أمرِ الآخرة، وقولُه: ﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ۝٩٩﴾ [الحجر: ٩٩]، كقولِك: يأتيكَ ما توعدُ...

فأمَّا أنْ يظنَّ أنَّ المرادَ: اعبدْهُ حتَّىٰ يحصلَ لك إيقانٌ ثُمَّ لا عبادةَ عليك؛ فهذا كفرٌ باتِّفاقِ أئمةِ المسلمينِ [(٢)].

٨- الذكر والدعاء عند أهل السنة والجماعة:

الذكرُ كأيِّ عبادةٍ مشروعةٍ له ضوابطٌ وآدابٌ جاءتْ في كتابِ اللهِ وسنةِ نبينا ﷺ فلا يجوزُ لأحدٍ أنْ يخرجَ عنها؛ لأنَّ العباداتِ توقيفيةٌ كما ذكرنا، وإليك شروطُ الذكرِ كما جاءتْ في كتابِ الله وسنةِ نبيهِ ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٤٣)، وأحمد (٦/ ٤٣٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٤١٩، ٤٢٠).

أ- خفضُ الصوتِ في الذكرِ والدعاءِ؛ لأنَّ رفعَ الصوتِ في الدعاءِ والذكرِ منهيٌّ عنه؛ قالَ تعالىٰ: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٥٥﴾ [الأعراف: ٥٥]، واتباعُ سنةِ رسولِ الله ﷺ في الذكرِ.

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ [١]: أرشدَ -تبارك وتعالىٰ- عبادَه إلىٰ دعائِه الذي هوَ صلاحُهم في دنياهُم وأخراهُم فقالَ: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٥٥﴾ [الأعراف: ٥٥].

قيلَ معناه: تذللًا واستكانةً كقولِه: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] الآية.

وفي الصحيحين عن أبي موسىٰ الأشعري قالَ: رفعَ الناسُ أصواتَهم بالدعاءِ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا إِنَّهُ مَعَكُمْ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ**»[٢] الحديث.

وعن ابنِ عباسٍ في قولِه: ﴿تَضَرُّعٗا وَخِيفَةً﴾ قال: السِّرُّ، وقالَ ابنُ جريرٍ: تضرعًا واستكانةً لطاعتِهِ، وخفيةً، يقولُ: بخشوعِ قلوبُكم وصحةِ اليقينِ بوحدانيتِه وربوبيتِه فيما بينكُم وبينَه لا جهارًا مراءاةً، وعن الحسنِ قالَ: إنْ كان الرجلُ لقد جمعَ القرآنَ وما يشعرُ به الناسُ وإنْ كان الرجلُ لقد فقه الفقه الكثيرَ وما يشعرُ به الناسُ.. إلىٰ أنْ قال: لقد كان المسلمونَ يجتهدونَ في الدعاءِ وما يُسمعُ لهم صوتٌ إنْ كان إلَّا همسًا بينهم وبين ربِّهم وذلكَ أنَّ اللهَ تعالىٰ يقولُ:

---

(١) مختصر تفسير ابن كثير (٢/ ٢٧-٢٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٩٢) ومسلم (٢٧٠٤).

﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةً﴾، وذلك أنَّ اللهَ ذكرَ عبدًا صالحًا رضي فعلَه فقالَ: ﴿إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيّٗا ۝٣﴾ [مريم: ٣].

وقال ابنُ جريجٍ: يُكرَه رفعُ الصوتِ والنداءِ والصياحِ في الدعاءِ ويؤمرُ بالتضرعِ والاستكانةِ ثُمَّ روي عن عطاءٍ الخراساني عن ابنِ عباسٍ في قولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ۝٥٥﴾ [الأعراف: ٥٥]، في الدعاءِ ولا في غيرِهِ.

قال ابنُ تيميةَ: الشرعُ لم يستحبْ من الذكرِ إلَّا ما كان كلامًا تامًّا مفيدًا، مثلَ «لا إله إلا الله» ومثلَ «الله أكبر» ومثلَ «سبحان الله والحمد لله» ومثلَ «لا حول ولا قوة إلا بالله» ومثلَ ﴿تَبَارَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِي ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٧٨﴾ [الرحمن: ٧٨]، ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ [الملك: ١]، ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [الحديد: ١]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ [الفرقان: ١].

فأمَّا «الاسم المفرد» مظهرًا مثلَ: «الله» «الله»، أو مضمرًا مثل «هو» «هو»، فهذا ليسَ بمشروعٍ في كتابٍ ولا سنةٍ، ولا هوَ مأثورٌ أيضًا عن أحدٍ من سلفِ الأمةِ، ولا عن أعيانِ الأمةِ المقتدَىٰ بهم، وإنَّما لهجَ به قومٌ من ضُلَّالِ المتأخرينَ...

ورُبَّما غَلا بعضُهم في ذلكِ؛ حتَّىٰ يجعلوا ذكرَ الاسمِ المفردِ للخاصَّةِ، وذكرَ الكلمةِ تامَّةً للعامَّةِ، ورُبَّما قال بعضُهم: «لا إله إلا الله» للمؤمنين، و«الله» للعارفين، و«هو» للمحقِّقين، ورُبَّما اقتصرَ أحدُهم في خلوتِهِ أو في جماعتِه علىٰ «الله الله الله» أو علىٰ «هو» أو «يا هو» أو «لا هو إلا هو»[1].

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٥٥٦، ٥٥٧).

وقال: وأمَّا ذكرُ «الاسم المفرد» فلم يشرعْ بحالٍ، وليسَ في الأدلةِ الشرعيةِ ما يدُلُّ علىٰ استحبابِه، وأمَّا ما يتوهمُه طائفةٌ من غالطي المتعبِّدين في قولِه تعالَىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ﴾ [الأنعام: ٩١]، ويتوهمونَ أنَّ المرادَ قولَ هذا الاسمِ؛ فخطأٌ واضحٌ، ولو تدبروا ما قبلَ هذا؛ تبيَّنَ مرادُ الآية؛ فإنَّه سبحانَه قالَ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۚ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ٩١﴾ [الأنعام: ٩١].

أي: قلْ: اللهُ أنزلَ الكتابَ الذي جاءَ به موسىٰ، فهذا كلامٌ تامٌّ، وجملةٌ اسميَّةٌ مركبةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ، حذفَ الخبرُ منها؛ لدلالةِ السؤالِ علىٰ الجوابِ. وهذا قياسٌ مطردٌ في مثلِ هذا في كلامِ العربِ، كقولِه: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ٣٨﴾ [الزمر: ٣٨]، وقوله: ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ يَعۡدِلُونَ ٦٠﴾ [النمل: ٦٠]... وتقولُ في الكلامِ: من جاءَ؟ فتقولُ: زيدٌ. ومن أكرمتَ؟ فتقولُ: زيدًا. وبمنْ مررتَ؟ فتقولُ: بزيدٍ. فيذكرونَ الاسمَ الذي هوَ جوابُ «من»، ويحذفونَ المتصلَ بهِ؛ لأنَّه قد ذكرَ في السؤالِ مرةً، فيكرهونَ تكريرهَ من غيرِ فائدةِ بيانٍ؛ لما في ذلك من التطويلِ والتكريرِ[1].

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٠/ ٥٥٩، ٥٦٠).

ب- لا يجوز استعمال آلات الطرب أصلًا فضلًا عن استعمالها عند ذكر الله تعالىٰ ولا التصفيق والصياح وما أشبه ذلك.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

قال القرطبي: قال ابنُ عباسٍ: كانتْ قريشٌ تطوفُ بالبيتِ عراة يصفقونَ ويصفرونَ فكان ذلك عبادة في ظَنِّهم، والمكاءُ: الصفيرُ، والتصديةُ: التصفيقُ، قالهُ مجاهدٌ والسديُّ وابنُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قال قتادةُ: المكاءُ ضربٌ بالأيدي، والتصديةُ صياحٌ، وعلىٰ التفسيرينِ ففيه رَدٌّ علىٰ الجُهَّالِ من الصوفيةِ الذين يرقصونَ ويصفقونَ ويصعقونَ وذلك كُلُّه منكرٌ يتنَزَّهُ عن مثلِهِ العقلاءُ ويتشبَّهُ فاعِلُه بالمشركينِ فيما كانوا يفعلونَ عندَ البيتِ[1].

«فالواجبُ عندَ ذكرِ الله تعالىٰ الخشوعُ وحضورُ القلبِ، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].

وصفَ اللهُ تعالىٰ المؤمنينَ في هذه الآيةِ بالخوفِ والوجلِ عندَ ذكرِه وذلكَ لقوةِ إيمانِهم ومراعاتِهم لرَبِّهم وكأنَّهم بين يديه، ونظيرُ هذه الآيةِ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ۝٣٤ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٣٤، ٣٥]، وقال: ﴿وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٢٨] فهذا يرجعُ إلىٰ كمالِ المعرفةِ وثقةِ القلبِ، والوجلُ: الفزعُ من عذابِ اللهِ فلا تناقضَ، وقد جمعَ اللهُ بينَ المعنيينِ في قولِه: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ

(١) الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٣٨٢-٣٨٣).

تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]؛ أي تسكنُ نفوسُهم من حيثُ اليقين إلىٰ الله وإنْ كانوا يخافونَ اللهَ، فهذه حالةُ العارفينَ بالله، الخائفينَ من سطوتِهِ وعقوبَتِهِ لا كما يفعلُه جُهَّالُ العوامِ والمبتدعةِ الطغامِ[١] من الزعيقِ والزئيرِ ومن النُّهاقِ الذي يشبهُ نُهاقَ الحميرِ، فيقالُ لمن تعاطَىٰ ذلك وزعمَ أنَّ ذلكَ من وجدٍ وخشوعٍ؛ لم تبلغْ أنْ تساوِي حالَ الرسولِ ولا حالَ أصحابِه في المعرفةِ بالله والخوفِ منهُ والتعظيمِ لجلالِه ومع ذلك فكانتْ حالُهم المواعِظَ والفَهم عن الله والبكاءَ خوفًا من الله.

ولذلك وصفَ اللهُ أحوالَ أهلِ المعرفةِ عندَ سماعِ ذكرِه وتلاوةِ كتابِه فقالَ: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [المائدة: ٨٣] فهذا وصفُ حالِهم وحكايةُ مقالِهم ومن لم يكن كذلك فليسَ علىٰ هديهم ولا علىٰ طريقَتِهم فمنْ كان مستنًّا[٢] فليستن، ومن تعاطىٰ أحوالَ المجانينَ والجنونِ؛ فهوَ من أخَسِّهم حالًا، والجنونُ خوفٌ»[٣].

قال ابنُ تيميةَ: ومن أعظمِ ما يقوِّي الأحوالَ الشيطانيةَ سماعُ الغناءِ والملاهي، وهوَ سماعُ المشركين؛ قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

---

(١) الطغام والطغامة: أراذل الناس وأوغادهم- اللسان (٥/ ٦١١).

(٢) أي متبع سنة رسول الله ﷺ.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٧/ ٣٤٩).

قال ابنُ عباسٍ وابنُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرُهما من السَّلفِ: «التصدية» التصفيقُ باليدِ، و«المكاءُ» مثلُ الصَّفيرِ، فكان المشركونَ يتخذونَ هذا عبادَةً، وأمَّا النبي ﷺ وأصحابُه فعبادَتُهم ما أمرَ اللهُ به من الصلاةِ والقراءةِ والذكرِ ونحوِ ذلك، والاجتماعاتِ الشرعيةِ، ولم يجتمعِ النبي ﷺ وأصحابُه علىٰ استماعِ غناءٍ قط؛ لا بكفٍّ، ولا بِدُفٍّ، ولا تَوَاجُدٍ، ولا سقطتْ بُرْدَتُهُ؛ بلْ كلُّ ذلك كذبٌ باتِّفاقِ أهلِ العلمِ بحديثِهِ[1].

وقال أيضًا: وأمَّا السماعُ المحدث سماعُ الكفِّ والدُّفِّ والقضيبِ؛ فلم يكن الصحابةُ والتابعونُ لهم بإحسانٍ وسائرُ الأكابرِ من أئمةِ الدين يجعلونَ هذا طريقًا إلىٰ الله تبارك وتعالىٰ، ولا يعدونَهُ من القربِ والطاعاتِ، بلْ يعدونَهُ من البدعِ المذمومةِ.

حتَّىٰ قال الشافعي: خلفتُ ببغداد شيئًا أحدثتُه الزنادقةُ يسمُّونَهُ التغبيرُ، يصدونَ به الناسَ عن القرآنِ.

وأولياءُ الله العارفونَ يعرفونَ ذلك، ويعلمونَ أنَّ للشيطانِ فيه نَصِيبًا وافرًا، ولهذا تابَ منه خيارُ من حضرَه منهم[2].

ذكرُ الرسول ﷺ:

ومن عبيرِ السنةِ المطهرةِ يسطعُ عليك ما يشفِي روحَك، فقارنْ بينَهُ وبينَ ذلك اليحموم الصوفي، قال ﷺ: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَىٰ اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي**

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٢٩٥، ٢٩٦).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٢٩٧-٢٩٨).

المِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَىٰ الرَّحْمَنِ سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ»[١]، وكان ﷺ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ حِينَ يُسَلِّمُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ لَهُ النِّعْمَةُ وَلَهُ الفَضْلُ وَلَهُ الثَّنَاءُ الحَسَنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ»[٢].

وقال: «سَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَىٰ عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»[٣].

وفي الصحيحين عن ابنِ عباسٍ قالَ: كان رسولُ الله ﷺ إذا قامَ إلىٰ الصلاةِ في جوفِ الليلِ قالَ: «اللهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ الحَقُّ وَوَعْدُكَ حَقٌّ وَقَوْلُكَ حَقٌّ وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ وَالجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ حَقٌّ وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ اللهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ وَبِكَ خَاصَمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ أَنْتَ المُقَدِّمُ وَأَنْتَ المُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ»[٤].

أرأيتَ إلىٰ هذا الذكرِ النبوي الجامع!! إنَّها ضراعةُ النبوةِ والعبوديةِ

(١) أخرجه البخاري (٦٤٠٦) ومسلم (٣٦٩٤).

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٣٦) وغيره.

(٤) أخرجه البخاري (٦٣١٧) ومسلم (٧٦٩).

الخالصةِ تفتحتْ لها أبوابُ السماءِ، ما فيه ذكرٌ باسمٍ مفردٍ ولا ضربِ صدرٍ بذقنٍ ولا هزةِ الرأسِ إلىٰ أخمصِ[١] القدمِ، ما فيه التناوحُ بالرأسِ يمنة ويسرة ولا نتعٍ[٢] ما فيه منشدٌ ولا دُفٌّ ولا شبابةٌ، ما فيهِ دائرةٌ في مركزِهَا نصبٌ يرقصُ الذاكرين بتصديتِهِ[٣] إنَّما فيه قلبُ مؤمنٍ ضارعٌ ملأَه حُبُّ الله خشيةً ورهبةً وتقوىٰ بتوجهٍ إلىٰ خالقِهِ الأعظمِ مالكِ الملكِ كُلُّه في إيمانَ صادقٍ وتوحيدٍ خالصٍ، فصلواتُ الله وسلامُه علىٰ محمدٍ عبدِه ورسولِه[٤].

٩- الدعاء عبادة كالصلاة والصيام ونحوه، فلا يجوز لغير الله ولو كان نبيًّا أو وليًّا لأنَّ دعاءَ المخلوق من الشرك الأكبر.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس: ١٠٦].

أيضًا الاستغاثةُ في الشرعِ هي: طلبُ الغوثِ؛ وهوَ إزالةُ الشدةِ، كالاستنصارِ: طلبُ النصرِ، والاستعانةُ: طلبُ العونِ، والمخلوقُ يطلبُ منه من هذه الأمورِ ما يقدر عليه منها، كما قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٧٢]، كما قال: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، وكما قال ﷻ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

---

(١) أخمص القدم: باطنها.

(٢) انتع: عرق كثيرًا.

(٣) صدىٰ فلان بيديه صفق بها.

(٤) هذه هي الصوفية (ص: ١٩٢-١٩٣).

وأمَّا ما لا يقدرُ عليه إلَّا اللهُ؛ فلا يطلب إلَّا من الله[١].

قال شيخُ الإسلامِ: فأمَّا لفظُ الغوثِ والغياثِ؛ فلا يستحقُّه إلَّا اللهُ فهوَ غياثُ المستغيثينَ فلا يجوزُ لأحدٍ الاستغاثةَ بغيرِهِ، لا بملكٍ مُقَرَّبٍ ولا نبي مرسلٍ.

ومن زعمَ أنَّ أهلَ الأرضِ يرفعونَ حوائِجَهم التي يطلبونَ بها كشفَ الضُّرِّ عنهم ونزولَ الرحمةِ إلىٰ الثلاثمائةِ والثلاثمائة إلىٰ السبعينَ.. إلىٰ أنْ قالَ: فهوَ كاذبٌ ضالٌّ مشركٌ، فقد كان المشركونَ كما أخبرَ الله تعالىٰ عنهم بقولِه: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]، قال ﷻ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، فكيفَ يكونُ المؤمنونُ يرفعونَ إليه حوائِجَهم بعدَه بوسائطَ من الحجابِ؟ وهوَ القائلُ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البقرة: ١٨٦]، إلىٰ أنْ قالَ: وقد علم المسلمونَ كُلُّهم أنَّه لم يكن عامَّةُ المسلمينِ ولا مشايخُهم المعروفونَ يرفعونَ إلىٰ الله حوائِجَهُم لا ظاهرًا ولا باطنًا بهذه الوسائطِ والحجابِ، فتعالىٰ اللهُ عن تشبيهٍ بالمخلوقينَ من الملوكِ وسائرِ ما يقولُه الظالمونَ علوًّا كبيرًا[٢].

وقال: ما من أحدٍ يعتادُ دعاءَ الميتِ والاستغاثةِ به نبيًّا كان أو غيرَ نبي إلَّا وقد بلغَهُ من ذلك ما كانَ من أسبابِ ضلالِه، كما أنَّ الذين يدعونَهُم في مغيبِهم ويستغيثونَ بهم فيرونَ من يكونُ في صورتِهم أو يظنونَ أنَّه في صورتِهم ويقولُ: أنا فلانٌ ويكلمُهم ويقضي بعضَ حوائِجِهم، فإنَّهم يظنونَ أنَّ الميتَ المستغاثَ

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١/ ١٠٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٤٣٨).

به هو الذي كَلَّمَهُم وقضىٰ مطلوبَهم، وإنَّما هوَ من الجِنِّ والشياطينِ[١].

وفي الفتاوىٰ قالَ[٢]: اتَّفقَ العلماءُ علىٰ أنَّ من سلَّم علىٰ النبي ﷺ عندَ قبرِه أنَّه لا يتمسحُ بحجرتِهِ ولا يقبلُها؛ لأنَّ التقبيلَ والاستلامَ إنَّما يكون لأركانِ بيتِ الله الحرامِ، فلا يُشَبَّهُ بيتُ المخلوقِ ببيتِ الخالقِ.

وكذلك الطوافُ والصلاةُ والاجتماعُ للعباداتِ إنَّما تقصدُ في بيوتِ الله وهي المساجدُ[٣] التي أذنَ اللهُ أنْ ترفعَ ويذكرَ فيها اسمُه فلا تقصدُ بيوتُ المخلوقينَ فتتخذَ عيدًا، كما قال ﷺ: «**لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا**»[٤] كُلُّ هذا لتحقيقِ التوحيد الذي هوَ أصلُ الدينِ ورأسُه، الذي لا يقبلُ اللهُ عملًا إلَّا بهِ ويغفرُ لصاحبِهِ ولا يغفرُ لمن تركَهُ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ٤٨﴾ [النساء: ٤٨].

التوسل المشروع:

وله عدةُ وسائل في الشرعِ، منها:

١- التوسلُ بأسماءِ الله الحسنى:

قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية (ص: ٣٠-٣١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٣٩٩).

(٣) المساجد التي ليس بها قبر، قال شيخ الإسلام: اتفق أئمة الإسلام علىٰ أنه لا يشرع بناء المسجد علىٰ القبور، ولا تشرع الصلاة عند القبور، بل كثير من العلماء يقول: إن الصلاة عندها باطلة، الفتاوىٰ (٣/ ٣٩٨).

(٤) صحيح سنن أبي داود (٢٠٤٢) ومسند أحمد (٢/ ٣٦٧).

قال القرطبي في تفسيرِها: قولُه تعالَىٰ: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾؛ أي اطلبوا منه بأسمائِه، فيطلَبُ بكُلِّ اسمٍ ما يليقُ بهِ، تقولُ: يا رحيمُ ارحمني، يا حكيمُ احكمْ لي، يا رزاقُ ارزقني.. إلىٰ أنْ قالَ: وإنْ دعوتَ بالأعمِّ الأعظمِ فقلتَ: يا اللهُ؛ فهو متضمِنٌ لكُلِّ اسمٍ.

عن عبدِ الله بنِ بريدةَ عن أبيه أنَّ رسولَ الله ﷺ سمعَ رجلًا يقولُ: اللهم إنِّي أسألُكَ أنِّي أشهدُ أنَّك أنتَ اللهُ لا إله إلَّا أنتَ الأحدُ الصمدُ الذي لم يلدْ ولم يولدْ ولم يكن له كفوًا أحد، فقالَ: «**لقد سألتَ اللهَ بالاسمِ الذي إذا سُئِلَ به أَعطىٰ وإذا دُعِي به أجابَ**»[(١)(٢)].

٢- التوسلُ إلى اللهِ تعالى بسابقِ إحسانِهِ:

وأمَّا قولُ زكريا عليه السلام: ﴿وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا ٤﴾ [مريم: ٤]، فقد قيلَ: إنَّه دعاءُ المسألةِ، والمعنىٰ: إنَّك عودتني إجابتكَ، وإسعافَكَ، ولم تشقني بالرَّدِّ والحرمانِ، فهوَ توسلٌ إليه تعالىٰ بما سلفَ من إجابَتِهِ وإحسانِهِ. قالهُ ابنُ القيم[(٣)].

٣- التوسلُ بالأعمالِ الصالحةِ:

أمَّا التوسلُ والتوجهُ إلىٰ الله وسُؤَالُه بالأعمالِ الصالحةِ التي أَمَرَ بها كدعاءِ

---

(١) صحيح سنن أبي داود (١٤٩٣).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٣١١).

(٣) التفسير القيم لابن القيم (ص: ٢٥٢).

الثلاثةِ الذين آووا إلىٰ الغارِ بأعمالِهم الصَّالحةِ[١] وبدعاءِ الأنبياءِ والصَّالحين وشفاعَتِهم، فهذا مما لا نزاعَ فيهِ، بلْ هذا من الوسيلةِ التي أمرَ اللهُ بها في قولِه تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة:٣٥] وقوله سبحانه ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ ﴾ [الإسراء: ٥٧] قالَهُ شيخُ الإسلامِ[٢].

قال ابنُ كثيرٍ: يقولُ تعالىٰ آمرًا عبادَه المؤمنينَ بتقواهُ وهي إذا قرنت بطاعتِهِ كان المرادُ بها الانكفافَ عن المحارمِ وتركِ المنهياتِ، وقد قالَ بعدها: ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾.

قال ابنُ عباسٍ: أي القربةَ، وكذا قالَ مجاهدٌ وأبو وائلٍ والحسنُ وقتادةُ وغيرُ واحدٍ، وقالَ قتادةُ: أي تقرَّبُوا إليه بطاعتِهِ والعملِ بما يُرْضيهِ[٣].

٤- التوسلُ بدعاءِ الصالحين الأحياء:

يجوزُ التوسلُ بدعاءِ من نَظُنُّ أنَّه من أهلِ الفضلِ والصلاحِ فنقولُ له: ادعوا اللهَ أنْ يغفرَ لي أو ادعوا اللهَ أنْ يشفيني وما أشبهَ ذلكَ؛ فالتوسلُ المشروعُ

---

(١) فسأل كل واحد منهم بعمل عظيم أخلص فيه لله لأن ذلك العمل مما يحبه الله ويرضاه محبة تقتضي إجابة صاحبه: هذا سأل ببره لوالديه وهذا سأل بعفته التامة وهذا سأل بأمانته وإحسانه - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ٥٦)، الحديث أخرجه البخاري (٣٤٦٥) ومسلم (١٠٠/ ٢٧٤٣).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣١٢).

(٣) مختصر ابن كثير (١/ ٦٣١).

بدعاءِ الصالحينِ لا بذاتِ الصالحينِ ولا بجاهِ الصالحين وإنْ كانوا الأنبياءَ -صلواتُ الله وسلامُه عليهم- فقد أخرجَ البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما من حديثِ ابنِ عباسٍ أنَّ عمرَ بنَ الخطابِ قال لرسولِ اللهِ ﷺ: «ادْعُ اللهَ فَلْيُوَسِّعْ عَلَىٰ أُمَّتِكَ فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ قَدْ وُسِّعَ عَلَيْهِمْ وَأُعْطُوا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللهَ فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَانَ مُتَّكِئًا فَقَالَ: «**أَوَفِي شَكٍّ أَنْتَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ؟ إِنَّ أُولَئِكَ قَوْمٌ عُجِّلُوا طَيِّبَاتِهِمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا**» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ اسْتَغْفِرْ لِي»[(١)].

وفي الصحيحين من حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ: أنَّ رجلًا دخلَ المسجدَ يومَ الجمعةِ من بابٍ كانَ نحوَ دارِ القضاءِ ورسولُ الله ﷺ قائمٌ يخطبُ، فاستقبلَ رسولَ الله ﷺ قائمًا ثُمَّ قال: يا رسولَ اللهِ: هلكتِ الأموالُ وانقطعتِ السبلُ، فادعِ اللهَ يغيثَنا؛ فرفعَ رسولُ الله ﷺ يديه ثُمَّ قالَ: «**اللهُمَّ أَغِثْنَا اللهُمَّ أَغِثْنَا اللهُمَّ أَغِثْنَا..**»[(٢)].

وأخرجَ مسلمٌ في صحيحِه من حديثِ أسيرِ بنِ جابرٍ، أنَّ أهلَ الكوفةِ وفدوا إلىٰ عمرَ وفيهم رجلٌ ممن كان يسخرُ بأويسٍ، فقالَ عمرُ: هلْ -ههنا- أحدٌ من القرنيينَ؟ فجاءَ ذلك الرجلُ، فقالَ عمرُ: إنَّ رسولَ الله ﷺ قد قال: «**إِنَّ رَجُلًا يَأْتِيكُمْ مِنَ اليَمَنِ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ لَا يَدَعُ بِاليَمَنِ غَيْرَ أُمٍّ لَهُ قَدْ كَانَ بِهِ بَيَاضٌ فَدَعَا اللهَ فَأَذْهَبَهُ عَنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ الدِّينَارِ أَوْ الدِّرْهَمِ فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ**»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٨٤) ومسلم (١٤٧٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٠١٤) ومسلم (٨٩٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٤٢).

وفي روايةٍ: أنَّ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**يَأْتِي عَلَيْكُمْ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ مَعَ أَمْدَادِ أَهْلِ اليَمَنِ مِنْ مُرَادٍ ثُمَّ مِنْ قَرَنٍ كَانَ بِهِ بَرَصٌ فَبَرَأَ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ لَوْ أَقْسَمَ عَلَىٰ اللهِ لَأَبَرَّهُ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فَافْعَلْ فَاسْتَغْفِرْ لِي فَاسْتَغْفَرَ لَهُ**»[(١)].

وعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ صَفْوَانَ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَفْوَانَ وَكَانَتْ تَحْتَهُ الدَّرْدَاءُ قَالَ: قَدِمْتُ الشَّامَ فَأَتَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فِي مَنْزِلِهِ فَلَمْ أَجِدْهُ وَوَجَدْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ فَقَالَتْ أَتُرِيدُ الحَجَّ العَامَ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَادْعُ اللهَ لَنَا بِخَيْرٍ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**دَعْوَةُ المَرْءِ المُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ قَالَ المَلَكُ المُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلٍ**»[(٢)].

قال شيخُ الإسلامِ: وقد مضتِ السنةُ أنَّ الحي يطلبُ منه الدعاءُ كما يُطلبُ منه سائرُ ما يقدرُ عليه، وأمَّا المخلوقُ الغائبُ والميِّتُ؛ فلا يطلبُ منه شيءٌ[(٣)].

شبهةٌ، ورَدُّهَا:

إنَّ الصوفيةَ يحتجُّونَ بجوازِ التوسلِ بجاهِ شخصٍ حَيًّا كانَ أو ميِّتًا بحديثِ أنسٍ الذي أخرَجَهُ البخاريُّ في صحيحهِ -والحديثُ حجةٌ عليهم لا لهمْ- عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ عمرَ بنَ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إذا قحطوا استسقىٰ بالعباسِ بنِ عبدِ المطلب، فقالَ: اللهم إنَّا كُنَّا نتوسلُ إليك بنبيِّنَا فتسقينا وإنَّا نتوسَلُ إليك بعَمِّ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٤٢- ٢٢٥). وقال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: فيه استحباب طلب الدعاء والاستغفار من أهل الصلاح وإن كان الطالب أفضل منهم - مسلم بشرح النووي (٨/ ٣٣٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٣٣).

(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ١٥٠).

نبيِّنَا فاسقِنَا، قالَ: فيسقون[١].

قال شيخُ الإسلامِ: معناهُ: نتوسَّلُ إليك بدعائِهِ وشفاعتِهِ وسؤالِهِ ونحنُ نتوسلُ إليك بدعاءِ عمِّه وسؤالِهِ وشفاعتِهِ، ليسَ المرادُ به إنَّا نقسمُ عليكَ به أو ما يجري هذا المجرىٰ مما يفعَلُهُ المبتدعونَ بعدَ موتِهِ وفي مغيبِهِ.

كما يقولُ بعضُ الناسِ: أسألُ بجاهِ فلانٍ عندكَ، ويقولونُ: إنَّا نتوسَلُ إلىٰ الله بأنبيائِهِ وأوليائِهِ ويروونَ حديثًا موضوعًا[٢] إذا سألتم الله فاسألُوه بجاهِي فإنَّ جاهِي عندَ الله عريضٌ، فإنَّه لو كانَ هذا هوَ التَّوسُّلَ الذي كان الصَّحابةُ يفعلُونَهُ كما ذكرَ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لفعلُوا ذلك بعدَ موتِهِ ولم يعدلُوا عنهُ إلىٰ العباسِ مع علمِهم بأنَّ السُّؤَالَ بِهِ والإقسامَ بِهِ أعظمُ من العباسِ؛ فعُلمَ أنَّ ذلك التوسلَ الذي ذكرُوه هوَ مما يفعَلُه الأحياءُ دونَ الأمواتِ، وهوَ التَّوَسُّلُ بدعائِهم وشفاعتِهم؛ فإنَّ الحَيَّ يطلبُ منه ذلكَ، والميِّتُ لا يطلبُ منه شيءٌ، لا دعاءٌ ولا غيرُه[٣].

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠).

(٢) الحديث الموضوع: كذب الرّاوي في الحديث النبوي- «والحامل للواضع علىٰ الوضع: إما عدم الدين كالزندقة، أو غلبة الجهل، كبعض المتعبِّدين، أو فرط العصبية، كبعض المقلدين، أو اتباع هوىٰ بعض الرؤساء والأغراب لقصد الاشتهار، وكل ذلك حرام بإجماع من يعتد به، إلا بعض الكرّامية وبعض المتصوفة نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب، وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهل، لأن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية، واتفقوا أن تعمد الكذب علىٰ النبي ﷺ من الكبائر» نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر (ص: ٥٤-٥٥).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣١٨).

١٠- المحبةُ لله تعالىٰ دليلُها اتِّباعُ النبي ﷺ:

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال الشيخُ صالحُ الفوزانِ: للصوفيةِ -خصوصًا المتأخرينَ منهم- منهجٌ في الدِّينِ والعبادةِ يخالِفُ منهجَ السلفِ ويبتعِدُ كثيرًا عن الكتابِ والسنةِ، فهُم قد بنوا دينَهُم وعبادَتَهُم علىٰ رسومٍ ورموزٍ واصطلاحاتٍ اخترعُوهَا وهي تتلخص فيما يلي:

قصرُهُم العبادةَ علىٰ المحبَّةِ.. إلىٰ أنْ قالَ: ولا شَكَّ أنَّ محبةَ اللهِ تعالىٰ هيَ الأساسُ الذي تُبْنىٰ عليه العبادةُ ولكنَّ العبادةَ ليستْ مقصورةً علىٰ المحبَّةِ كما يزعمونَ، بلْ لها جوانبُ وأنواعٌ كثيرةٌ غيرُ المحبَّةِ كالخوفِ والرجاءِ والذلِّ والخضوعِ والدعاءِ إلىٰ غيرِ ذلك.

فهي كما قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: اسمٌ جامِعٌ لما يُحِبُّهُ اللهُ ويرضَاهُ من الأقوالِ والأعمالِ الظاهرةِ والباطنةِ.. قالَ: ولهذا يقولُ بعضُ السلفِ: من عبدَ اللهَ بالحُبِّ وحدَهُ؛ فهوَ زنديقٌ، ومن عبدَهُ بالرَّجاءِ وحدَهُ؛ فهوَ مرجئٌ، ومن عبدَهُ بالخوفِ وحدَهُ؛ فهوَ حروريٌّ، ومن عبدَهُ بالحُبِّ والخوفِ والرجاءِ؛ فهوَ مؤمِنٌ موحِدٌ.

وقد وصفَ اللهُ رسلَهُ وأنبياءَهُ بأنَّهم يدعونَ ربَّهم خوفًا وطمعًا، وأنَّهم يرجونَ رحمَتَه ويخافونَ عذابَه، وأنَّهم يدعُونَه رغبًا ورهبًا[(١)].

---

(١) حقيقة التصوف (ص: ٢٠-٢٣) باختصار.

قال شيخُ الإسلامِ: والذين توسَّعُوا من الشيوخِ في سماعِ القصائدِ المتضمنةِ للحُبِّ والشوقِ واللَّومِ والغزلِ والغَرامِ؛ كانَ هذا أصلُ مقصُودِهِم؛ ولهذا أنزلَ اللهُ آيةَ المحبَّةِ محنةً يُمْتحَنُ بها المُحِبُّ؛ فقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] فلا يكونُ مُحِبًّا لله إلَّا من يتبعُ رسولَه، وطاعةُ الرسولِ ومتابعتُه لا تكونُ إلَّا بتحقيقِ العبوديةِ، وكثيرٌ ممن يَدَّعِي المحبَّةَ يخرجُ عن شريعتِهِ وسُنَّتِهِ ﷺ ويدَّعِي من الخيالاتِ ما لا يَتَّسِعُ هذا الموضعُ لذكرِهِ حتَّىٰ يظُنَّ أحدُهُم سقوطَ الأمرِ وتحليلَ الحرامِ له.

وكثيرٌ من الضَّالينَ الذين اتبعوا أشياءَ مبتدعةً من الزهدِ والعبادةِ علىٰ غيرِ علمٍ ولا نورٍ من الكتابِ والسنةِ وقعُوا فيما وقعَ فيه النَّصارىٰ من دعوَىٰ المحبَّةِ لله معَ مخالفةِ شريعتِهِ.. إلىٰ أنْ قالَ: فتبَيَّنَ بذلكَ أنَّ الاقتصارَ علىٰ جانبِ المحَبَّةِ لا يسمَّىٰ عبادَةً، بل قد يئولُ بصاحبِهِ إلىٰ الضَّلالِ وبالخروجِ عن الدينِ[(١)].

١١- قصة الخضر مع موسىٰ عليه السلام ليسَ فيها خروجٌ عن الشريعةِ، وليسَ لأحدٍ مهما كانت مكانته أنْ يخرجَ عن شرعِ اللهِ تعالىٰ:

«وقد يحتَجُّ بعضُهم بقصةِ موسىٰ والخضر ويظنونَ أنَّ الخضرَ خرجَ عن الشريعةِ؛ فيجوزُ لغيرِهِ من الأولياءِ ما يجوزُ له من الخروجِ عن الشريعةِ وهُمْ في هذا ضالُّونَ من وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ الخضرَ لم يخرجْ عن الشريعةِ بلِ الذي فعلَه كانَ جائزًا في

(١) العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٩٠) طبعة الرئاسة العامة للإفتاء.

شريعةِ موسىٰ؛ ولهذا لَمَّا بيَّنَ له الأسبابَ أقَرَّهُ علىٰ ذلكِ، ولو لم يكنْ جائزًا لَما أقرَّهُ ولكنْ لم يكن موسىٰ يعلمُ الأسبابَ التي بها أُبيحتْ تلكَ؛ فظَنَّ أنَّ الخضرَ كالملكِ الظالمِ، فذكرَ ذلك له الخضرُ.

الثاني: أنَّ الخضرَ لم يكن من أُمَّةِ موسىٰ ولا كانَ يجبُ عليه متابَعتُه بلْ قال له: إنِّي علىٰ علمٍ من علمِ اللهِ عَلَّمَنيهِ اللهُ لا تعلَمُه، وأنتَ علىٰ علْمٍ من عِلْمِ اللهِ عَلَّمَكَهُ اللهُ لا أعْلَمُه، وذلكَ دعوةُ موسىٰ لم تكنْ عامَّةً؛ فإنَّ النبي كانَ يبعثُ إلىٰ قومِه خاصَّةً ومحمدٌ ﷺ بُعثَ إلىٰ النَّاسِ كافَّةً بلْ بُعثَ إلىٰ الإنسِ والجنِّ باطنًا وظاهرًا؛ فليسَ لأحدٍ أنْ يخرجَ عن طاعتِهِ ومتابعتِهِ لا في الباطنِ ولا في الظَّاهرِ، لا من الخواصِ ولا من العوامِ»[(١)].

مسألةٌ: هلِ الخضرُ نبيٌّ أمْ عبدٌ صالحٌ؟

اختلفَ العلماءُ في الخضرِ هلْ هوَ نبيٌّ أو رسولٌ أو ولِيٌّ، والراجِحُ -عندَ الجمهورِ- أنَّهُ نبيٌّ.

قال ابنُ عطيةَ: قولُ الخضرِ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِىٓ﴾ يقتضِي أنَّ الخضرَ نبيٌّ، وقد اختلفَ النَّاسُ فيه؛ فقيلَ: هوَ نبيٌّ، وقيل: هوَ عبدٌ صالحٌ، وليسَ بنبِيٍّ[(٢)].

قال الإمامُ الشنقيطي: ومن أظهرِ الأدلةِ في أنَّ الرحمةَ والعلمَ اللدُنِّي الذينِ امتَنَّ اللهُ بهما علىٰ عبدِهِ الخضرِ عن طريقِ النبوةِ والوحي قولُه تعالىٰ عنه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِىٓ﴾ [الكهف: ٨٢]؛ أي: وإنَّما فعَلْتُه عن أمرِ اللهِ جَلَّ وعَلا.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١١/ ٢٦٦).

(٢) المحرر الوجيز (٣/ ٥٣٧).

وأمرُ الله إنَّما يتحقَّقُ عن طريقِ الوحي؛ إذ لا طريقَ تُعرفُ بها أوامرُ الله ونواهِيه إلَّا الوحي من الله -جَلَّ وعَلا- ولا سِيَّما قتلُ الأنفسِ البريئةِ في ظاهرِ الأمرِ، وتعييبُ سفنِ النَّاسِ بخرْقِهَا؛ لأنَّ العدوانَ علىٰ أنفسِ النَّاسِ وأموالِهم لا يصِحُّ إلَّا عن طريقِ الوحي من اللهِ تعالىٰ، وقد حصرَ تعالىٰ طُرُقَ الإنذارِ في الوحي في قولِهِ تعالَىٰ ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] (إنَّما) صيغةُ حصرٍ، فإنْ قيلَ: قد يكونُ هذا عن طريقِ الإلهامِ؟

فالجوابُ: أنَّ المقرَّرَ في الأصولِ أنَّ الإلهامَ من الأولياءِ لا يجوزُ الاستدلالُ بهِ علىٰ شيءٍ؛ لعدمِ العِصْمَةِ وعدمِ الدَّليلِ علىٰ الاستدلالِ به، بلْ ولو وُجِدَ الدَّليلُ علىٰ عدمِ جوازِ الاستدلالِ به، وما يزعُمُه بعضُ المتصوفةِ من جوازِ العملِ بالإلهامِ في حَقِّ الملهمِ دونَ غيرِه[1].

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: وقد دَلَّ سِياقُ القصةِ علىٰ نبوتِهِ من وجوهٍ:

أحدُها: قولُه تعالىٰ: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ [الكهف: ٦٥].

الثاني: قولُ موسىٰ له: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾ قَالَ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴿٦٩﴾ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿٧٠﴾﴾ [الكهف: ٦٦-٧٠].

---

(١) أضواء البيان (٣/ ٣٢٣).

فلو كانَ وليًّا وليسَ نبيًّا لم يخاطِبْهُ موسىٰ بهذِه المخاطبةِ ولم يردَّ علىٰ موسىٰ هذا الرَّدَّ، بلْ موسىٰ إنَّما سألَ صُحْبَتَه لينالَ ما عِنْدَهُ من العلمِ الذي اختصَّهُ اللهُ به دونَهُ، فلو كان غيرُ نبيٍّ لم يكنْ معصومًا ولم يكن لموسىٰ -وهوَ نبيٌّ ورسولٌ كريمٌ واجبُ العصمةِ- كبيرُ رغبةٍ، ولا عظيمُ طلبةٍ في علمِ ولي غيرِ واجبِ العصمةِ.

الثالث: الخضرُ أقدمَ علىٰ قتلِ ذلك الغلامِ وما ذلكَ إلَّا للوحي إليه فيه من الملكِ العَلَّامِ، وهذا دليلٌ مستَقِلٌّ علىٰ نبوتِهِ، وبرهانٌ ظاهرٌ علىٰ عصمتِهِ؛ لأنَّ الولي لا يجوزُ له الإقدامُ علىٰ قتلِ النفوسِ بمجرَّدِ ما يلقىٰ في خلدِهِ؛ لأنَّ خاطِرَه ليسَ بواجبِ العصمةِ؛ إذ يجوزُ عليه الخطأُ بالاتِّفاقِ.

الرابع: أنَّه لَمَّا فَسَّرَ الخضرُ تأويلَ الأفاعيلِ لموسىٰ ووَضَّحَ له عن حقيقةِ أمرِهِ وجَلَّىٰ، قالَ بعد ذلك كلِّه: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ﴾ [الكهف: ٨٢] مَا فعلتُه من تلقاءِ نفسي بلْ أُمرتُ بهِ وأُوحي إلَيَّ فيهِ، فدَلَّتْ هذه الوجوهُ علىٰ نبوتِهِ ولا ينافِي ذلك حصولُ ولايتِهِ، بلْ ولا رسالتِهِ كما قالَ آخرونَ[1].

هل الخضرُ عليه السلام حيٌّ؟

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنبياء: ٣٤].

ذهبَ أكثرُ أهلِ العلمِ إلىٰ أنَّ الخضرَ عليه السلام ماتَ لهذِه الآيةِ وغيرِها من الأدلةِ الدَّالةِ علىٰ ذلك وسنذكُرُ ذلك ههنا.

---

(١) البداية والنهاية (١/ ٣٨٨-٣٨٩) باختصار.

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: يقولُ تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ أي يا محمد ﴿ٱلْخُلْدَ﴾؛ أي: في الدنيا، بلْ ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]؛ وقد استَدَلَّ بهذه الآيةِ الكريمةِ من ذهبَ من العلماءِ إلىٰ أنَّ الخضرَ عليه السلام ماتَ وليسَ بحَيٍّ إلىٰ الآن؛ لأنَّه بشرٌ سواءٌ كانَ وليًّا أو نبيًّا أو رسولًا وقد قالَ تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ﴾؛ أي: يا محمدُ ﴿فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾[1].

وقد ذكر العلَّامَةُ الشيخُ الشنقيطي عِدَّةَ أدلةٍ علىٰ فسادِ قولِ من قالَ: أنَّ الخضرَ عليه السلام ما زالَ حَيًّا.

قال الشنقيطي: الذي يظهرُ لي رُجْحانُه بالدَّليلِ في هذِه المسألةِ أنَّ الخضرَ ليسَ بحَيٍّ بلْ توفِي وذلكَ لعدةِ أدلةٍ:

الأوَّلُ: ظاهرُ عمومِ قولِه تعالىٰ ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنبياء: ٣٤] فقولُه ﴿لِبَشَرٍ﴾ نكرةٌ في سياقِ النفي؛ فهيَ تَعُمُّ كُلَّ بشرٍ؛ فيلزمُ من ذلك نفيُ الخلدِ عن كُلِّ بشرٍ من قبلِه، والخضرُ بشرٌ من قبلِهِ، فلو شربَ من عينِ الحياةِ وصارَ حَيًّا خالدًا إلىٰ يومِ القيامةِ؛ لكانَ اللهُ قد جعلَ البشرَ الذي هوَ الخضرُ من قبلِهِ الخلدَ.

الثاني: عن عمرَ بنِ الخطابِ: لما كانَ يومُ بدرٍ نظرَ رسولُ الله ﷺ إلىٰ المشركينَ وهُمْ ألفٌ وأصحابُه ثلاثمائةٍ وتسعةَ عشرَ رجلًا، فاستقبلَ النبي ﷺ القبلةَ ثُمَّ مَدَّ يديهِ فجعلَ يهتفُ بربِّه «**اللهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي اللَّهُمَّ آتِ مَا**

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ١٥١).

وَعَدْتَنِي اللَّهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ العِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الأَرْضِ»[(١)].. ومحلُّ الشاهدِ منهُ قولُه ﷺ: «**لَا تُعْبَدْ فِي الأَرْضِ**».. فعُلِمَ أنَّ ذلك النفيَّ يشمَلُ بعمومِهِ وجودَ الخضرِ حَيًّا في الأرضِ؛ لأنَّه علىٰ تقديرِهِ وجودِهِ حيًّا في الأرضِ؛ فإنَّ اللهَ يعبدُ في الأرضِ، ولو علىٰ فرضِ هلاكِ تلكَ العصابةِ من أهلِ الإسلامِ؛ لأنَّ الخضرَ ما دامَ حَيًّا فهوَ يعبدُ اللهَ في الأرضِ.

الثالث: إخبارُه ﷺ بأنَّه علىٰ رأسِ مائةِ سنةٍ من الليلةِ التي تكَلَّمَ فيها بالحديثِ لم يبقَ علىٰ وجهِ الأرضِ أحدٌ ممن هوَ عليها تلكَ الليلةَ؛ فلو كانَ الخضرُ حَيًّا في الأرضِ لما تأخَرَّ بعدَ المائةِ المذكورةِ.

عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ قال: صلَّىٰ بنا رسولُ الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ صلاةَ العشاءِ في آخرِ حياتِه، فلَمَّا سَلَّمَ قامَ فقالَ: «**أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَىٰ مِمَّنْ هُوَ عَلَىٰ ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ**»[(٢)].

الرابع: أنَّ الخضرَ لو كان حيًّا إلىٰ زمنِ النبي ﷺ لكانَ من أتباعِهِ ولنصرَهُ وقاتلَ معَهُ؛ لأنَّه مبعوثٌ إلىٰ جميعِ الثقلينِ الإنسِ والجنِ، والآياتُ الدَّالةُ علىٰ عمومِ رسالتِهِ كثيرةٌ جِدًّا، كقولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] وقوله ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الفرقان: ١] وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨].

ويوضحُ هذا إنَّه تعالىٰ في سورةِ آل عمرانَ أنَّه أخذَ علىٰ جميعِ النبيينَ

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٦٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٣٨).

الميثاقَ المؤكدَ أنَّهم إنْ جاءَهم نَبيُّنا ﷺ مُصَدِّقًا لِما معَهُم أنْ يؤمنوا بهِ وينصرُوه وذلك في قولِه ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِىۖ قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَاۚ قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [آل عمران: ٨١، ٨٢].

وهذه الآيةُ الكريمةُ علىٰ القولِ بأنَّ المرادَ بالرسولِ فيها هوَ نبيُّنا ﷺ كما قالَه ابنُ عباسٍ وغيرُه؛ فالأمرُ واضحٌ، وعلىٰ أنَّها عامَّةٌ؛ فهوَ ﷺ يدخُلُ في عمومِها دخولًا أوَّليًّا، فلو كانَ الخضرُ حَيًّا في زمنِهِ لجاءَهُ ونصرَهُ وقاتلَ تحتَ رايتِهِ.

وقالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في تاريخِهِ بعدَ أنْ ساقَ آيةَ «آل عمران» المذكورةَ آنفًا مستدلًّا بها علىٰ أنَّ الخضرَ لو كان حَيًّا لجاءَ النبي ﷺ ونصَرَه، ما نَصُّه: قالَ ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ما بعثَ اللهُ نبيًّا إلَّا أخذَ عليه الميثاقَ لئنْ بُعِثَ محمدٌ ﷺ وهوَ حيٌّ ليؤمنَنَّ بهِ ولينصرَنَّهُ، وأمرَهُ أنْ يأخذَ علىٰ أُمَّتِهِ الميثاقَ لئن بُعثَ محمدٌ ﷺ وهُمْ أحياءٌ ليؤمنُنَّ به وينصرُونَه، ذكرُه البخاريُّ عنهُ.

فالخضرُ إنْ كان نبيًّا أو وَليًّا دخلَ في هذا الميثاقِ، فلو كان حيًّا في زمنِ رسولِ الله ﷺ؛ لكان أشرفَ أحوالِه أنْ يكونَ بينَ يديْهِ، يؤمنُ بما أنزلَ اللهُ عليه وينصُرهُ أنْ يصلَ أحدٌ من الأعداءِ إليه؛ لأنَّه إنْ كان وليًّا فالصِّديقُ أفضلُ منه، وإنْ كانَ نبيًّا فموسىٰ أفضلُ منه.

وقد دَلَّتْ هذه الآيةُ الكريمةُ أنَّ الأنبياءَ كُلَّهم لو فُرِضَ أنَّهم أحياءٌ مُكَلَّفُونَ في زمنِ رسولِ الله ﷺ لكانُوا كُلُّهم أتباعًا له وتحتَ أوامِرِه وفي عمومِ شرعِهِ، كما أنَّ

صلواتِ الله وسلامَه عليه لَمَّا اجتمعَ بهم ليلةَ الإسراءِ رُفِعَ فوقَهم كُلِّهم، ولما هبطُوا معهُ إلىٰ بيتِ المقدسِ وحانتِ الصلاةُ أمرَ جبريلَ عن أمرِ الله أن يؤُمَّهُم فصلَّىٰ بهم في محلِّ ولايتِهِم، ودارِ إقامَتِهم، فدَلَّ ذلك علىٰ أنَّهُ الإمامُ الأعظمُ والرسولُ الخاتمُ المبَجَّلُ المقَدَّمُ -صلواتُ الله وسلامُه عليهم أجمعين-.

فإذا عُلمَ هذا -وهوَ معلومٌ عندَ كُلِّ مؤمنٍ- عُلمَ أنَّه لو كانَ الخضرُ حَيًّا لكانَ من جملةِ أُمَّةِ محمدٍ وممن يقتضِي بشرعِهِ لا يسعُه إلَّا ذلك.

هذا عيسىٰ ابنُ مريمَ عليه السلام؛ إذا نزلَ في آخرِ الزمانِ يحكمُ بهذِهِ الشريعةِ المطهرةِ ولا يخرجُ منها ولا يحيدُ عنها وهوَ أحدُ أولي العزمِ الخمسِ المرسلينَ وخاتمُ أنبياءِ بني إسرائيل[1].

قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: قالَ النبي ﷺ يومَ بدرٍ «**إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ العِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الأَرْضِ**»[2]، ولم ينقلْ أنَّه جاءَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ ولا حضرَ عندَهُ ولا قاتلَ معَهُ، ولو كان حَيًّا لكانَ من أتباعِ النبي ﷺ وأصحابِهِ؛ لأنَّه ﷺ كانَ مبعوثًا إلىٰ جميعِ الثقلينِ الجنِّ والإنسِ وأخبرَ قبلَ موتِهِ بقليلٍ: أنَّهُ لا يبقىٰ ممن هوَ علىٰ وجهِ الأرضِ إلىٰ مائةِ سنةٍ من ليلتِهِ تلك عينٌ تطرفُ إلىٰ غيرِ ذلك من الدَّلائلِ[3].

---

(١) أضواء البيان للشنقيطي (٣١/ ٣٢٨-٣٣٢).

(٢) صحيح تقدم تخريجه.

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٥).

تنبيه مهم

أولًا: الفِرقُ التي ذكرناهَا ليسَ هي جميعُ الفرقِ، ولكنْ ما ذكرنا هوَ الأصولُ والأسسُ والعقائدُ التي تتبَنَّاهَا الفِرقُ الضَّالةُ حتَّىٰ لو لم نذكرْ بعضًا من هذه الفرقِ؛ فإنَّ عقائِدَهُم وأصولَهم لا تخرجْ علىٰ ما ذكرنا.

ثانيًا: اعلمْ أنَّ بينَ ظهراني المسلمينَ جماعاتٌ لم أذكرْ عنهم شيئًا؛ وذلك لسببين:

١- أنَّ كثيرًا من هذه الجماعاتِ -رغمَ ما هُمْ عليه من البدعِ- إلَّا أنَّهم يتبعونَ بعضَ السننِ المستحبةِ والواجبةِ؛ فإنْ ذكرنَا ما هُم عليه من بدعٍ ظَنَّ من قلَّت بضاعته من العلمِ فضلًا عن عوامِّ المسلمينَ- أنَّنَا نغْتَابُهم ونحقِرُ من شأنِهم، أو إنَّنَا متشددونَ ومتنطِّعونَ إلىٰ غيرِ ذلك من سوءِ الظَّنِّ الذي قد يدخلُ علىٰ قلوبِ كثيرٍ من الناسِ لقلةِ العلمِ، فمَنْعًا لحدوثِ الفتنِ بينَ عوامِّ المسلمينَ أعرضتُ عن ذكرِ عقائِدِهم وما هُمْ عليه من البدعِ؛ لأنَّك لو تعلمْتَ العلمَ الصَّحيحَ علمتَ الفاسدَ ولا بُدَّ.

٢- اختلافُ العلماءِ فيهم؛ فمنهُم من قالَ: هُم من الفِرقِ الضَّالةِ، ومنهُم من قالَ: ليسوا من الفرقِ، لكنَّ الجميعَ متفقونَ علىٰ أنَّهم ليسوا علىٰ منهجِ السلفِ الصالحِ وأنَّ عندَهُم ابتداعٌ في المنهجِ.

قد يقولُ قائلٌ: كيفَ أعرِفُهُم ونحنُ لا نعرفُ منهَجَهُم؟

أقولُ وبالله التوفيقِ: عليكَ بالعلمِ، لا بُدَّ من طلبِ العلمِ الشرعِي علىٰ يدِ أحدٍ من أهلِ السنةِ والجماعةِ المؤهَّلِ لذلك، وقد تقدَّم أوَّلُ هذا الكتابِ بيانُ فضلِ العلمِ وشرفِهِ وأهميَّتِهِ، وبيانُ أنَّ من العلمِ ما هوَ واجبٌ علىٰ كُلِّ مسلمٍ أنْ يتعَلَّمَهُ ولا يسعَهُ غيرُ ذلكِ ومن العلمِ الشرعِيِّ ما هوَ مستَحَبٌّ تعلُّمُه، فلا بُدَّ من العلمِ حتَّىٰ تُمَيِّزَ الحقَّ من الباطلِ والسنةِ من البدعةِ.

وقد أخرجَ البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحَيْهِمَا من حديثِ حذيفةَ بنِ اليمان أنَّهُ قالَ: كانَ الناسُ يسألونَ رسولَ الله ﷺ عن الخيرِ وكنتُ أسأَلُه عن الشَّرِّ مخافةَ أنْ يدرِكَني..[1] الحديثَ.

فتأمَّلْ حرصَ الصحابةِ رضي الله عنهم علىٰ تعلُّمِ العلمِ حفاظًا علىٰ الدين الذي هو عصمةُ أمرِ كلِّ مسلمٍ، ففلاحُ العبدِ في الدارينِ لا يكونُ إلَّا بالعلمِ النافعِ ولا يكونُ نافعٌ إلَّا بالإخلاصِ والاتباعِ في الأقوالِ والأفعالِ.

❀❀❀

(١) أخرجه البخاري (٧٠٨٤) ومسلم (١٨٤٧).

الطائفة المنصورة

الطائفة المنصورة

تعريفُها:

هُمْ أهلُ السنةِ والجماعةِ، وهُمُ الطَّائفةُ المنصورةُ، وهُمْ أهلُ الحديثِ؛ لشدَّةِ عنايَتِهِم بأحاديثِ رسولِ الله ﷺ روايةً ودرايةً، وهُمُ السلفُ الصَّالحُ أتباعُ النبي ﷺ قولًا وعملًا ومعتقدًا.

قال ابنُ رجبٍ: والسنةُ: هي الطريقةُ المسلوكةُ، فيشملُ ذلك التَّمسُكَ بما كانَ عليه هوَ وخلفاؤُه الراشدونَ من الاعتقاداتِ والأعمالِ والأقوالِ، وهذه هيَ السنةُ الكاملةُ.

ولهذا كان السلفُ قديمًا لا يطلقونَ اسمَ السُّنةِ إلَّا علىٰ ما يشملُ ذلك كُلَّه...

وكثيرٌ من العلماءِ المتأخرينَ يخُصُّ اسمَ السنةِ بما يتعَلَّقُ بالاعتقاداتِ؛ لأنَّها أصلُ الدينِ، والمخالفُ فيها علىٰ خطرٍ عظيمٍ[(١)].

قال ابنُ تيميةَ: أحقُّ الناسِ بأنْ تكونَ هيَ الفِرقةُ النَّاجيةُ أهلُ الحديثِ والسنةِ، الذين ليسَ لهم متبوعٌ يتعصبونَ له إلَّا رسولُ الله ﷺ وهُمْ أعلمُ النَّاسِ بأقوالِهِ وأحوالِهِ، وأعظمُهم تمييزًا بينَ صحيحِها وسقِيمِها[(٢)].

---

(١) جامع العلوم والحكم (ص: ٤٦٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٣٤٧).

وقال في موضعٍ آخر: وسمُّوا أهلَ الجماعةِ؛ لأنَّ الجماعةَ هيَ الاجتماعُ، وضدُّهَا الفُرْقةُ، وإنْ كان لفظُ الجماعةِ قد صارَ اسمًا لنفسِ القومِ المجتمعينَ، والإجماعُ هوَ الأصلُ الثالثُ الذي يُعتمَدُ عليه في العلمِ والدينِ.

وهُمْ يَزِنُونَ بهذِه الأصولِ الثلاثةِ جميعَ ما عليهِ النَّاسُ من أقوالٍ وأعمالٍ - باطنةً أو ظاهرةً- مما له تَعَلُّقٌ بالدِّينِ، والإجماعُ الذي ينضبطُ هوَ ما كانَ عليه السلفُ الصَّالحُ؛ إذ بعدَهُم كثرُ الاختلافِ، وانتشرتِ الأُمَّةُ[١].

قال ابنُ سيرين[٢]: لم يكونوا يسألونَ عن الإسنادِ، فلَمَّا وقعتِ الفتنةُ، قالوا: سمُّوا لنا رجَالَكُم فينظرُ إلىٰ أهلِ السنةِ فيؤخذُ حديثُهم، وينظرُ إلىٰ أهلِ البدعِ فلا يؤخذُ حديثُهم.

أمَّا الأصلُ الشرعي؛ فإنَّ السنةَ والجماعةَ مما أَمرَ به الرسولُ ﷺ فقالَ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي**»[٣] الحديثَ، قال ﷺ: «**وَإِنَّ هَذِهِ المِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ؛ ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ وَهِيَ الجَمَاعَةُ**»[٤].

وقال ﷺ: «**مَنْ رَأَىٰ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[٥].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ١٥٧، ١٥٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه - المقدمة (١/ ١٥).

(٣) صحيح، وتقدم تخريجه أول الكتاب.

(٤) صحيح سنن أبي داود (٤٥٩٧) وغيره.

(٥) أخرجه البخاري (٧٠٥٤) ومسلم (١٨٤٩).

أمَّا لفظُ الطَّائفةِ المنصورةِ من حيثُ الأصلُ الشرعي:

أنَّ النبي ﷺ قالَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ الله وَهُمْ كَذَلِكَ»(١).

معنى السلف:

السلفُ في اللُّغةِ: كلمةٌ تَدُلُّ علىٰ التقدُّمِ والسبقِ.

قال ابنُ فارسٍ: السينُ، واللَّامُ، والفاءُ، أصلٌ يَدُلُّ علىٰ تقدُّمٍ وسبقٍ، ومن ذلكَ السلفُ الذين مضَوا، والقومُ السلافُ: المتقدمونَ(٢).

قال ابنُ الأثيرِ: وسلفُ الإنسانِ من تقدَّمَهُ بالموتِ من آبائِهِ وذوي قرابتِهِ، ولهذا سمِّي الصدرُ الأوَّلُ من التابعينِ السلفُ الصالحُ(٣).

وقد جاءتْ كلمةُ «سلف» في القرآنِ والسنةِ للدلالةِ علىٰ هذا المعنىٰ:

قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة:٢٧٥].

أي: من كانَ أكلَ من الرِّبَا قبلَ التحريمِ، قالَهُ سعيدُ بنُ جبيرٍ والسُّدي(٤).

وقالَ -جَلَّ ذِكْرُه-: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ﴾ [المائدة: ٩٥].

وقال: ﴿يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وقال رسولُ الله ﷺ لابنتِهِ فاطمةَ رضي الله عنها: «وإِنِّي لا أَرَىٰ الأَجَلَ إلا قَدْ

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٢١).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٩٥).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٩٠).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٠٧).

اقْتَرَبَ، فَاتَّقي الله واصْبري فَإِنَّه نِعْمَ السَّلَفُ أَنَا لَكِ»[١].

وقال ﷺ لحكيمِ بنِ حزامٍ: «أَسْلَمْتَ عَلَىٰ مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ»[٢].

والسلفُ في الاصطلاحِ: ما كانَ عليه الصحابةُ الكرامُ -رضوانُ الله عليهم- وأعيانُ التابعينَ لهم بإحسانٍ، وأتباعُهم وأئمةُ الدين ممن شُهِدَ له بالإمامةِ وعُرفَ عظم شأنِهِ في الدِّينِ، وتلَقَّىٰ الناسُ كلامَهم خلفٌ من سلفٍ دونَ من رمي ببدعةٍ أو شهر بلقبٍ غيرِ مرضِيٍّ، مثلِ: الخوارجِ والروافضِ والقدريةِ، والمرجئةِ، والجبريةِ، والجهميةِ، والمعتزلةِ، والكراميةِ، ونحوِ هؤلاءِ[٣].

قال الأوزاعيُّ: عليكَ بآثارِ مَن سلفَ وإنْ رفضَكَ النَّاسُ[٤].

وقال أيضًا: واسلُكْ سبيلَ سلفنا الصالحِ؛ فإنَّهُ يسعُكَ[٥].

***

(١) أخرجه البخاري (٦٢٨٥) ومسلم (٩٨-٢٤٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٣٦) ومسلم (١٢٣).

(٣) لوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٢٢).

(٤) الشريعة للآجري (ص: ١٠٢) وصححه الألباني في مختصر العلم (ص: ١٣٨).

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/ ١٥٤).

جملةٌ من عقائدِ أهل السنة والجماعة ومنهجُهم وسماتُهم[١]:

قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل[٢]: إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ، وتمسكٌ بالسنةِ، والإيمانِ يزيدُ وينقصُ:

ويستثنىٰ[٣] في الإيمانِ من غيرِ أنْ يكونَ الشَّكُّ، إنَّما هوَ سنةٌ ماضيةٌ عن العلماءِ.

ومن زعمَ أنَّ الإيمانَ قولٌ بلا عملٍ؛ فهوَ مرجئٌ، ومن زعمَ أنَّ الإيمانَ هوَ القولُ والأعمال فشرائعٌ؛ فهوَ مرجئٌ.

ومن زعمَ أنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ؛ فقد قالَ بقولِ المرجئةِ.

ومن أنكرَ الاستثناءَ في الإيمانِ؛ فهوَ مرجئٌ... ومن زعمَ أنَّ إيمانَه كإيمانِ جبريلَ والملائكةِ؛ فهوَ مرجئٌ.

ولا نشهدُ علىٰ أحدٍ من أهلِ القبلةِ أنَّهُ في النَّارِ:

لذنبٍ عملَه، ولا بكبيرةٍ أتاهَا[٤]، إلَّا أنْ يكونَ في ذلك حديثٌ فنروي الحديثَ كما جاءَ علىٰ ما روي، نُصَدِّقُ بِهِ ونَعْلَمُ أنَّه كما جاءَ ولا تنقضُ الشهادةُ.

---

(١) هذا الباب ملتقطٌ من كتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل وشرح السنة للإمام البربهاري - الإمامان ساقا الكلام إجمالًا دون ذكر الأدلة لوضوح ذلك ، ومن تتبع صفحات هذا الكتاب سيجد أدلة كل نقطة إما في ثنايا الكلام أو في حاشية هذا الباب.

(٢) كتاب السنة للإمام أحمد (ص ٥) وما بعدها باختصار وتصرف.

(٣) تقدم معنىٰ الاستثناء في الإيمان في معرض الكلام عن المرجئة.

(٤) تقدم أدلة ذلك.

والجهادُ ماضٍ قائمٌ مع الإمامِ برًّا أو فاجرًا:

ولا يبْطُلُه جورُ جائرٍ ولا عدلُ عادلٍ.

والجمعةُ والحجُّ والعيدانِ مع الأئمةِ وإنْ لم يكونوا بررةً عدولًا أتقياءَ...

والانقيادُ لمن ولاهُ اللهُ ﷻ أمرَكُم لا تنزعُ يدًا من طاعتِهِ، ولا تخرجُ عليه بسيفِكَ، يجعلُ اللهُ فرجًا ومخرجًا، ولا تخرجُ علىٰ السلطانِ، بلْ تسمعُ وتطيعُ[(١)]، فإنْ أمركَ السلطانُ بأمرٍ -هوَ لله ﷻ معصية- فليسَ لك أنْ تطيعَهُ، وليسَ لك أنْ تخرجَ عليه، ولا تمنَعَهُ حَقَّهُ، ولا تعنْ علىٰ فتنةٍ بيدٍ ولا لسانٍ، بلْ اكففَ يدكَ ولسانَكَ وهواكَ، واللهُ ﷻ المعينُ.

ولا أحبُّ الصَّلاةَ خلفَ أهلِ البدعِ، ولا الصلاةُ علىٰ من ماتَ منهم.

والأعورُ الدَّجَالُ خارجٌ لا شَكَّ في ذلك ولا ارتيابَ، وهوَ أكذَبُ الكَذَّابينَ[(٢)].

وعذابُ القبرِ حَقٌّ: يُسألُ العبدُ عن دينِهِ وعن ربِّهِ، ويرَىٰ مقعَدَه من النَّارِ والجنَّةِ، ومنكرٌ ونكيرٌ[(٣)] حَقٌّ، وهُمَا فتانا القبورِ، فاسألِ اللهَ ﷻ الثباتَ.

وحوضُ النبي ﷺ حَقٌّ: تَرِدُهُ أُمَّتُهُ، وله آنيةٌ يشربونَ بها منهُ[(٤)]، **والصِّراطُ**

---

(١) تقدم أدلة ذلك من السنة -باب عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقيدة الخوارج.

(٢) انظر صحيح مسلم، كتاب الإيمان (١/ ٥٠٨)، وكتاب الفتن (٩/ ٢٨٦).

(٣) تقدم الأدلة علىٰ عذاب القبر -باب عقيدة أهل السنة والجماعة مفارقتها لعقيدة المعتزلة-.

(٤) أحاديث الحوض من الأحاديث المتواترة، قال العلامة ابن عثيمين في شرح البيقونية (ص: ٨٧):

مما تواتر حديث من كذب ... ومن بنىٰ لله بيتا واحتسب

=

حَقٌّ، يوضعُ علىٰ شفيرِ جهنمَ ويمُرُّ النَّاسُ عليه والجنَّةُ من وراءِ ذلك، فاسألِ اللهَ ﷻ السلامة في الجواز.

والميزانُ حَقٌّ؛ توزنُ به الحسناتُ والسيئاتُ كما يشاءُ أنْ توزنَ[١].

والصورُ حَقٌّ؛ ينفُخُ فيه إسرافيلُ عليه السلام فيموتَ الخلقُ، ثُمَّ ينفخُ فيه أخرىٰ فيقومونَ لربِّ العالمينَ ﷻ[٢] للحسابِ والقصاصِ والثوابِ والعقابِ، والجنَّةِ والنَّارِ.

واللَّوحُ المحفوظُ حَقٌّ؛ يُستنسخُ منهُ أعمالُ العبادِ مما سبقتْ فيه من المقاديرِ والقضاءِ[٣].

والقلمُ حَقٌّ؛ كتبَ اللهُ به مقاديرَ كُلِّ شيءٍ وأحصَاهُ في الذكرِ تبارك وتعالىٰ[٤].

والشفاعَةُ حَقٌّ يومَ القيامةِ[٥]؛ يشفعُ قومٌ في قومٍ فلا يصيرونَ إلىٰ النَّارِ،

= ورؤيـــة شفاعـــة والحـــوض ومســـح خفـــين وهـــذي بعـــض

(١) قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ۝٧﴾ [القارعة: ٦، ٧].

(٢) قال تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٞ يَنظُرُونَ ۝٦٨ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝٦٩﴾ [الزمر: ٦٨، ٦٩].

(٣) الأدلة علىٰ ذلك – باب عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد المعتزلة.

(٤) الأدلة علىٰ ذلك – باب عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد المعتزلة.

(٥) الأدلة علىٰ ذلك – باب عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد المعتزلة.

ويخرجُ قومٌ من النَّارِ بعدمَا دخلوها بشفاعةِ الشَّافعينَ، ويخرجُ قومٌ من النَّارِ برحمةِ الله ﷻ بعدَ ما لبِثُوا فيها ما شاءَ اللهُ ﷻ، وقومٌ يخلدونَ فيها أبدًا، وهُمْ أهلُ الشِّرْكِ والتكذيبِ والجحودِ، والكفرُ بالله ﷻ.

ويُذبحُ الموتُ يومَ القيامةِ [1] بينَ الجنَّةِ والنَّارِ.

وقد خُلقتِ النَّارُ وما فيها وخلقتِ الجنةُ، خَلَقَهُما ﷻ ثُمَّ خلقَ الخلقَ لَهُما، لا يفنيانِ ولا يفنَىٰ ما فِيهما أبدًا.

فإنِ احتَجَّ مبتدعٌ بقولِه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، ونحوِ هذا من متشابِهِ القرآنِ؛ قيلَ له: كُلُّ شيءٍ مما كتبَ اللهُ ﷻ عليهِ الفناءَ والهلاكَ هالِكٌ، والجنَّةُ والنَّارُ خلقَهُما اللهُ ﷻ للبقاءِ لا للفناءِ ولا للهلاكِ، وهُمَا من الآخرةِ لا من الدنيا.

والحورُ العينُ لا يمتنَ عندَ قيامِ الساعةِ، ولا عندَ النفخةِ أبدًا؛ لأنَّ اللهَ ﷻ خلقَهُنَّ للبقاءِ لا للفناءِ، ولم يكتبْ عليْهِنَّ الفناءَ ولا الموتَ، فمنْ قالَ خلافَ ذلكَ فهوَ مبتدِعٌ.

وهوَ يعلمُ ما في السمواتِ السبعِ والأرضينِ السبعِ وما بينَهُما وما تحتَ الثرىٰ، وما في قعرِ البحارِ ومنبتَ كُلِّ شعرةٍ، وكُلِّ شجرةٍ وكُلِّ زرعةٍ وكُلِّ نبتٍ،

---

(١) يشير إلىٰ حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَىٰ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ إِلَىٰ النَّارِ جِيءَ بِالْمَوْتِ حَتَّىٰ يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُذْبَحُ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ، يَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، فَيَزْدَادُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَرَحًا إِلَىٰ فَرَحِهِمْ، وَيَزْدَادُ أَهْلُ النَّارِ حُزْنًا إِلَىٰ حُزْنِهِمْ**» أخرجه البخاري (٦٥٤٨) ومسلم (٢٨٥٠).

ومسقطَ كُلِّ ورقةٍ وعددَ ذلك[١]، وهوَ علىٰ العرشِ فوقَ السماءِ السابعةِ وعندَه حجبٌ من نارٍ ونورٍ وظلمةٍ وماءٍ وهوَ أعلَمُ بها.

فإنِ احتَجَّ مبتدعٌ أو مخالفٌ بقولِه تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق: ١٦]، أو بقولِه ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، أو بقولِه تعالَىٰ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، ونحوِ هذا من متشابِهِ القرآنِ، وقيلَ: إنَّما يعني بذلك العلمَ؛ لأنَّ اللهَ -تبارك وتعالىٰ- علىٰ العرشِ فوقَ السماءِ السابعةِ العليا، يعلمُ ذلكَ كُلَّه، وهوَ تعالىٰ بائِنٌ من خلقِهِ لا يخلو من علمِهِ مكانٌ، واللهُ تعالىٰ علىٰ العرشِ، وللعرشِ حملةٌ يحملُونَه، واللهُ ﷻ علىٰ عرشِهِ.

واللهُ تعالىٰ سميعٌ لا يشُكُّ، بصيرٌ لا يرتابُ، عليمٌ لا يجهلُ، جوادٌ لا يبخلُ، حليمٌ لا يعجلُ، حفيظٌ لا ينسىٰ، قريبٌ لا يغفلُ، يتكلمُ ويسمعُ، وينظرُ ويبصرُ ويضحكُ، ويفرحُ ويحبُ ويكرَهُ ويبغضُ ويرضَىٰ ويغضبُ ويسخطُ ويرحمُ ويعفُو ويعطِي ويمنعُ وينزلُ -تباركَ وتعالىٰ- كُلَّ ليلةٍ إلىٰ السماءِ الدنيا كيفَ شاءَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورىٰ: ١١]، وقلوبُ العبادِ بينَ أصبعينِ من أصابعِ[٢] الرَّبِّ ﷻ يقلِّبُها كيفَ يشاءُ، ويودِعُها ما أرادَ.

وخلقَ اللهُ ﷻ آدمَ عليه السلام بيدِهِ، والسمواتُ والأرضُ يومَ القيامةِ في كَفِّه،

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩].

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

ويخرجُ قومًا من النَّارِ بيدِهِ[١]، وينظرُ أهلُ الجنَّةِ إلىٰ وجهِهِ ويرونَهُ فيكرِمَهُم ويتجَلَّىٰ لهم فيعطِيهُم، ويعرضُ عليه العبادُ يومَ الفصلِ والدينِ ويتولَّىٰ حسابَهم بنفسِهِ، لا يولي ذلك غيرَه ﷻ[٢].

والقرآنُ كلامُ الله ليسَ بمخلوق، فمن زعمَ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ؛ فهوَ جهميٌّ كافِرٌ[٣]، ومن زعمَ أنَّ القرآنَ كلامُ الله ﷻ ووقفَ ولم يقلْ مخلوقٌ ولا غيرَ مخلوقٍ؛ فهوَ أخبثُ من الأوَّلِ، ومن زعمَ أنَّ ألفاظَنا بالقرآنِ وتلاوتَنَا له مخلوقةٌ والقرآنُ كلامُ الله؛ فهوَ جهميٌّ، ومن لم يكفرْ هؤلاءِ القومِ كُلَّهم؛ فهوَ مِثْلَهُم.

ومن السنةِ، ذكرُ محاسنِ أصحابِ رسولِ الله ﷺ[٤] كُلِّهم أجمعينَ، والكَفِّ عن الذي شجرَ بينَهم؛ فمن سَبَّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ أو واحدًا منهم؛ فهوَ مبتدعٌ رافضِيٌّ، حُبُّهُم سنةٌ، والدعاءُ لهم قربةٌ، والاقتداءُ بهم وسيلةٌ، والأخذُ بآثارِهِم فضيلةٌ.

---

(١) وذلك في حديث الشفاعة الطويل، وفيه: «**شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: نَهَرُ الْحَيَاةِ**» أخرجه مسلم (١٨٣).

(٢) عن ابن عمر أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ اللهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيْ رَبِّ، حَتَّىٰ إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَىٰ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ...**» أخرجه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٢٧٦٨).

(٣) تقدم أدلة أن القرآن كلام الله ليس مخلوق بباب عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد الجهمية.

(٤) أدلة ذلك باب عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد الإباضية، وفي ثنايا الكلام عن الشيعة.

وخيرُ هذه الأمةِ بعدَ نَبِيِّهَا ﷺ أبو بكرٍ، وخيرُهم بعدَ أبي بكرٍ عمرُ[١].

وخيرُهم بعدَ عمرَ عثمانُ، وخيرُهم بعدَ عثمان عليٌّ -رضوانُ الله عليهِم- خلفاءٌ راشدونَ مهديونَ، ثُمَّ أصحابُ محمدٍ ﷺ بعدَ هؤلاءِ الأربعةِ، لا يجوزُ لأحدٍ أنْ يذكرَ شيئًا من مساوِيهم، ولا يطعنُ علىٰ أحدٍ منهم، فمن فعلَ ذلك؛ فقد وجبَ علىٰ السلطانِ تأدِيبَهُ وعقوبَتَه، ليسَ له أنْ يعفُو عنهُ، بلْ يعاقِبُه ثُمَّ يستتيبُه؛ فإنْ تابَ قُبِلَ منهُ، وإنْ لم يتبْ أعادَ عليه العقوبةَ؛ وجلدَه في مجلسٍ حتَّىٰ يتوبَ ويرجعَ.

ومن حَرَّمَ المكاسبَ والتجارةَ وطلبَ الرزقِ من وجهِهِ؛ فقد جَهِلَ وأخطأَ وخالفَ؛ بلِ المكاسبُ من وجهِها حلالٌ، قد أحَلَّها اللهُ ﷻ ورسولُه، والرجلُ ينبغِي له أنْ يستعينَ علىٰ نفسِهِ وعيالِهِ من فضلِ رَبِّه -تبارك وتعالىٰ-، فإنْ كانَ لا يرَىٰ الكسبَ؛ فهوَ مخالفٌ. انتهىٰ[٢].

قال الإمامُ البربهاري[٣]: اعلموا أنَّ الإسلامَ هوَ السنةُ، والسنةُ هي الإسلامُ، ولا يقومُ أحدُهما إلَّا بالآخرِ.

واعلمْ -رحمكَ اللهُ- أنَّ الدينَ إنَّما جاءَ من قبلِ الله -تبارك وتعالىٰ-، لم يوضعْ علىٰ عقولِ الرجالِ وآرائِهم.

---

(١) أدلة ذلك باب عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقائد الإباضية، وفي ثنايا الكلام عن الشيعة.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وكما جاء في الحديث: «**إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه...**» أخرجه أبو داود (٣٥٢٨) وغيره.

(٣) شرح السنة للإمام البربهاري (ص: ٣٥)، وما بعدها باختصار.

وعلْمُه عندَ الله وعندَ رسولِه؛ فلا تتبَّعَ شيئًا بهواكَ فتمرِقَ[١] من الدِّينِ فتخرجَ من الإسلامِ؛ فإنَّه لا حجةَ لك، فقد بيَّنَ رسولُ اللهِ ﷺ لأمتِهِ السنةَ وأوضَحَهَا لأصحابِهِ، وهُمُ الجماعةُ وهُمُ السوادُ الأعظمُ.

واعلمْ أنَّ النَّاسَ لم يبتدعوا بدعةً قط حتَّىٰ تركُوا من السنةِ مثلَها:

فاحذرِ المحدثاتِ من الأمورِ؛ فإنَّ كُلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكُلَّ بدعةٍ ضَلالةٌ، والضَّلالةُ وأهلُها في النَّارِ.

واحذرْ صغارَ المحدثاتِ من الأمورِ؛ فإنَّ صغيرَ البدعِ يعودُ حتَّىٰ يصيرَ كبيرًا.

والإيمانُ بالمسيحِ الدجال[٢]، وبنزولِ عيسىٰ ابنِ مريم، ينزلُ فيقتلُ الدجالَ ويتزوجُ[٣] ويصلِّي خلفَ القائِمِ من آلِ محمدٍ ﷺ ويموتُ ويدفِنُه المسلمونَ.

والرجمُ حقٌّ[٤].

---

(١) مرق: مرق السهم من الرمية أي خرج من الجانب الآخر مختار، الصحاح (ص: ٢٦٠).

(٢) وأحاديثه متواترة منها ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنه ذكر النبي ﷺ يومًا بين ظهراني الناس المسيح الدجال فقال: «**إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ أَلَا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَىٰ كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ**»، أخرجه البخاري (٣٤٣٩)، ومسلم (١٦٩).

(٣) لم أقف علىٰ حديث فيه أن عيسىٰ عليه السلام يتزوج – والله أعلم.

(٤) كما جاء في حديث ابن عباس الذي أخرجه البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١)، وفيه: (أن عمر رضي الله عنه قال: إن الله بعث محمدًا ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها =

والمسحُ علىٰ الخفينِ سنةٌ[١].

وتقصيرُ الصلاةِ في السفرِ سنةٌ[٢].

والصومُ في السفرِ، من شاءَ صامَ ومن شاءَ أفطرَ [٣].

والصلاةُ علىٰ من ماتَ من أهلِ القبلةِ سنةٌ؛ المرجومِ والزاني والزانيةِ[٤] والذي يقتلُ نفسَه[٥] وغيرِهم من أهلِ القبلةِ.

= وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشىٰ إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق علىٰ من زنىٰ إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف).

(١) جاء في حديث المغيرة بن شعبة الذي أخرجه البخاري (٤٤٢١)، ومسلم (٢٧٤)، قال المغيرة: (ذَهَبَ النَّبِيُّ صلىٰ الله عليه وسلم لِبَعْضِ حَاجَتِهِ فَقُمْتُ أَسْكُبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ، لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ، وَذَهَبَ يَغْسِلُ ذِرَاعَيْهِ، فَضَاقَ عَلَيْهِ كُمُّ الْجُبَّةِ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ جُبَّتِهِ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ عَلَىٰ خُفَّيْهِ).

(٢) عن يعلىٰ بن أمية، قال: قلت لعمر بن الخطاب ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١]، فقد أمن الناس؟ فقال: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك. فقال: «**صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ**» أخرجه مسلم (٦٨٦).

(٣) عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ: أن حمزة بن عمرو الأسلمي، قال للنبي ﷺ أأصوم في السفر؟ وكان كثير الصيام، فقال: «**إِنْ شِئْتَ فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ**» أخرجه البخاري (١٩٤٣)، ومسلم (١١٢١).

(٤) لما ورد أن النبي ﷺ رجم ماعزًا وكان قد زنىٰ، ورجم المرأة الغامدية وكانت قد زنت ثم صلىٰ عليهما، كما أخرج الإمام مسلم في صحيحه (١٦٩٥)، من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه – وحديث رجم ماعز أخرجه البخاري (٥٢٧١)، ومسلم (١٦١٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) كما جاء في حديث جابر بن سمرة الذي أخرجه مسلم (٩٧٨) قال: (أتي النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص، فلم يصل عليه).

=

ولا يحِلُّ دمُ امرئٍ مسلمٍ يشهدُ أنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسولُ الله إلَّا بإحدَىٰ ثلاثٍ: (زانٍ بعدَ إحصانٍ أو مرتدٍ بعدَ إيمانٍ أو قاتلِ نفسٍ مؤمنة بغيرِ حقٍّ، فيقتلُ به[١]، وما سوىٰ ذلك فدَمُ المسلمِ حرامٌ أبدًا حتَّىٰ تقومَ الساعةُ).

والرِّضَا بقضاءِ اللهِ[٢] والصبرُ علىٰ حكمِ الله[٣]، والإيمانُ بما قالَ اللهُ ﷻ، والإيمانُ بأقدارِ الله كُلِّها، خيرِها وشَرِّهَا وحلوِهَا ومُرِّهَا[٤].

= قال الإمام النووي في شرح الحديث (٤/ ٥٤)، قوله: أتىٰ النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه، المشاقص : سهام عراض واحدها : مشقص، وفي هذا الحديث دليل لمن يقول : لا يصلىٰ علىٰ قاتل نفسه لعصيانه، وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز والأوزاعي، وقال الحسن والنخعي وقتادة ومالك وأبو حنيفة والشافعي وجماهير العلماء: يصلىٰ عليه، وأجابوا عن هذا الحديث بأن النبي ﷺ لم يصل عليه بنفسه زجرًا للناس عن مثل فعله، وصلت عليه الصحابة، وهذا كما ترك النبي ﷺ الصلاة في أول الأمر علىٰ من عليه دين زجرًا لهم عن التساهل في الاستدانة وعن إهمال وفاته وأمر أصحابه بالصلاة عليه فقال: «**صَلُّوا علىٰ صاحبكم**»، قال القاضي: مذهب العلماء كافة الصلاة علىٰ كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد الزنا.

(١) تقدم أدلة ذلك – باب عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الخوارج.

(٢) جاء من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه أن النبي ﷺ دعا بهذا الدعاء، وجاء فيه : «**وأسألك الرضا بعد القضاء**» أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٦٤)، وابن حبان في صحيحه (٥/ ٣٠٤، ٣٠٥)، رقم ١٩٧١، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٢٤، ٥٢٥)، وصححه الألباني في الكلم الطيب (ص : ١٠٦)- نقلًا من حاشية شرح السنة للبربهاري.

(٣) قال تعالىٰ: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ [الطور: ٤٨].

(٤) كما جاء في حديث جبريل المشهور وفيه : «... فأخبرني عن الإيمان قال: **أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ. وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**... قال: صدقت»، أخرجه مسلم في صحيحه (٨).

وتعلمُ أنَّ مَا أصابَك لم يكنْ ليخطِئَكَ، وما أخطأَكَ لم يكنْ ليصيبَكَ[١].

واعلمْ أنَّه من تناولَ أحدًا من أصحابِ محمدٍ ﷺ؛ فاعلمْ أنَّه إنَّما أرادَ محمدًا ﷺ وقد آذاهُ في قبرِه.

وإذا سمعتَ الرجلَ يطعنُ علىٰ الآثارِ ولا يقبلُها أو ينكرُ شيئًا من أخبارِ رسولِ الله ﷺ فاتَّهِمْهُ علىٰ الإسلامِ؛ فإنَّه رجلٌ رديءُ القولِ والمذهبِ، وإنَّما طعنَ علىٰ رسولِ الله ﷺ وأصحابِهِ؛ لأنَّه إنَّما عرفْنَا اللهَ وعرفْنَا رسولَ الله ﷺ وعرفْنَا القرآنَ وعرفْنَا الخيرَ والشرَّ والدنيا والآخرةَ بالآثارِ؛ فإنَّ القرآنَ إلىٰ السنةِ أحوجُ من السنةِ إلىٰ القرآنِ.

والإيمانُ بأنَّ رسولَ الله ﷺ أُسري به إلىٰ السماءِ وصارَ إلىٰ العرشِ، وكَلَّمَهُ اللهُ -تبارك وتعالىٰ- ودخلَ الجنَّةَ واطَّلعَ علىٰ النَّارِ، ورأَىٰ الملائكةَ ونشرتْ له الأنياءُ ورأَىٰ سرادقاتِ[٢] العرشِ والكرسِيِّ وجميعَ ما في السمواتِ، وما في الأرضينَ في اليقظةِ، حمَلَهُ جبريلُ علىٰ البراقِ حتَّىٰ أدارَهُ في السمواتِ، وفرضتْ له الصلاةُ في تلك الليلةِ، ورجعَ إلىٰ مكةَ في تلك الليلةِ، وذلك قبلَ الهجرةِ[٣].

والإيمانُ بأنَّ الله – تبارك وتعالىٰ – يعذِّبُ الخلقَ في النَّارِ في الأغلالِ

---

(١) صحيح: رواه أبو داود في السنن (٤/ ٢٢٥)(٤٧٠٠)، وابن ماجه (١/ ٢٩)(٧٧)

(٢) السرادق: ما أحاط بالبناء – والجمع سرادقات والسرادق كل ما أحاط بشيء نحو الشقة في المضرب والحائط المشتمل علىٰ شيء، أي كل ما أحاط بشيء – لسان العرب (٤/ ٥٥٤).

(٣) يشير إلىٰ حديث الإسراء والمعراج الذي أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣) من حديث أنس بن مالك.

والأنكالِ والسلاسلِ، والنارُ في أجوافِهم وفوقِهم وتحتِهم[١]، وذلك أنَّ الجهميةَ – منهم: هشامُ الغوطي – قالَ: إنَّما يعذبُ عندَ النار – رَدٌّ علىٰ الله وعلىٰ رسولِهِ.

واعلمْ أنَّ متعةَ النِّساءِ[٢] والاستحلالَ حرامٌ إلىٰ يومِ القيامةِ[٣].

واعلمْ –رحمكَ اللهُ– أنَّ العلمَ ليسَ بكثرةِ الرِّوايةِ، والكتبِ، إنَّما العالِمُ من اتَّبَعَ العلمَ والسننَ، وإنْ كان قليلَ العلمِ، والكتبِ، ومن خالفَ الكتابَ والسنةَ؛ فهوَ صاحبُ بدعةٍ، وإنْ كان كثيرَ العلمِ والكتبِ.

واعلمْ –رحمكَ اللهُ– لو أنَّ النَّاسَ وقفوا عندَ محدثاتِ الأمورِ ولم يتجاوزُوها بشيءٍ، ولم يولدوا كلامًا مما لم يجئ فيه أثرٌ عن رسولِ الله ﷺ ولا عن أصحابِه لم تكنْ بدعةً.

واحذرْ أنْ تجلسَ مع من يدعو إلىٰ الشوقِ والمحبةِ.

---

(١) الأدلة في ذلك كثيرة جدًّا في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ نذكر منها قول الله تعالىٰ: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [غافر: ٧١، ٧٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾﴾ [الإنسان: ٤]، وقال تعالىٰ: ﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾ [الزمر: ١٦]، وقال تعالىٰ: ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ﴿٢٠﴾﴾ [الحج: ٢٠]، وقال تعالىٰ: ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ﴿٧﴾﴾ [الملك: ٧].

(٢) تقدم الأدلة علىٰ ذلك – باب عقيدة أهل السنة ومفارقتها لعقيدة الشيعة.

(٣) عن علي رضي الله عنه –قال إسماعيل وأراه قد رفعه إلىٰ النبي ﷺ– أن النبي ﷺ قال: «**لَعَنَ اللهُ الْمُحَلِّلَ، وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**»، رواه أبو داود (٢٠٧٦) وابن ماجه في صحيحه (١٩٣٥)، وغيرهما.

ومن يخلو مع النساء وطريقِ المذهبِ؛ فإنَّ هؤلاءِ كُلَّهم علىٰ الضَّلالةِ.

والأمرُ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ واجبٌ[١] إلَّا من خِفْتَ سيفَه وعصاهُ.

والتسليمُ علىٰ عبادِ اللهِ أجمعين[٢].

ومن تركَ صلاةَ الجمعةِ والجماعةِ في المسجدِ من غيرِ عذرٍ؛ فهوَ مبتدعٌ[٣].

والعذرُ كمرض لا طاقةَ له بالخروجِ إلىٰ المسجدِ، أو خوفٍ من سلطانٍ ظالمٍ، وما سوىٰ ذلك فلا عذرَ له.

وكُلُّ علمٍ ادَّعَاهُ العبادُ من علمِ الباطنِ لم يوجدْ في الكتابِ والسنةِ؛ فهوَ بدعةٌ وضلالةٌ ولا ينبغِي لأحدٍ أنْ يعملَ بهِ ولا يدعُو إليهِ.

وإذا رأيتَ الرجلَ جالسَ مع رجلٍ من أهلِ الأهواءِ فحَذِّرْهُ، وعَرِّفْهُ، فإنْ جلسَ معه بعدَ ما علم فاتَّقِه فإنَّهُ صاحبُ هوًىٰ.

وإذا سمعتَ الرجلَ تأتيهِ بالأثرِ فلا يريدُه ويريدُ القرآنَ فلا تَشُكَّ أنَّه رجلٌ قد احتوىٰ علىٰ الزَّندقةِ، فقُمْ من عندِهِ ودَعْهُ.

---

(١) قال تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

(٢) قال رسول الله ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّىٰ تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ» أخرجه مسلم (٥٤).

(٣) قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا بِهَا طَبَعَ اللهُ عَلَىٰ قَلْبِهِ» صحيح أبي داود (١٠٥٢)، وصحيح النسائي (١٣٦٩).

وإذا أردتَ الاستقامةَ علىٰ الحَقِّ وطريقِ أهلِ السنةِ قبلكَ فاحذرِ الكلامَ وأصحابَ الكلامِ والجدالَ والمراءَ والقياسَ والمناظرةَ في الدينِ، فإنْ استماعَكَ منهم -وإنْ لم تقبلْ منهم- يقدحُ الشَّكَّ في القلبِ وكفَىٰ به قَبُولًا، فتَهْلَكَ، وما كانت زندقةٌ قط ولا بدعةٌ ولا هوىٰ ولا ضلالةٌ إلَّا من الكلامِ والجدالِ والمراءِ والقياسِ، وهيَ أبوابُ البدعةِ والشُّكوكِ والزَّندقةِ.

قال مالكُ بنُ أنسٍ: من لزمَ السنةَ وسَلِمَ منه أصحابُ رسولِ الله ﷺ ثُمَّ ماتَ؛ كان معَ النبيينَ والصديقينَ والشهداءِ والصالحينِ وإنْ كان له تقصيرٌ في العملِ.

تَمَّ بحمد الله تعالىٰ

الفهرس

مقدمة..... ٧
تمهيد..... ١٠
البدعة..... ١٢
ذمُّ البدعِ وسوءُ منقلبِ أصحابِها لأسبابٍ نذكرُ منها[٥]:..... ١٢
١- أنَّ الشريعةَ جاءت كاملةً: ١٢
٢- أنَّ المبتدعَ معاندٌ للشرعِ ومشاقٌّ له: ١٤
٣- المبتدعُ قد نزَّلَ نفسَه منزلةَ المضاهِي للشَّارعِ: ١٤
٤- أنَّه اتباعٌ للهوىٰ: ١٤
البدعةُ أحبُّ إلىٰ الشيطانِ من المعصيةِ:..... ١٦
شبهاتٌ والردُّ عليها:..... ١٦
فصلٌ في سنةِ رسولِ الله ﷺ..... ٢٤
التحذيرُ من مخالفةِ النبي ﷺ ووجوبُ طاعتِهِ: ٢٨
الأصولُ والأسسُ التي تُبنىٰ عليها العبادةُ الصحيحةُ:..... ٢٩
أولاً: التوقفُ:..... ٢٩
ثانيًا: الإخلاصُ: ٢٩
ثالثًا: الاتباعُ:..... ٣٠
حقيقةُ الاتباعِ:..... ٣١
أهميةُ الاتباع، وأقوالُ أهلِ العلمِ في ذلك:..... ٣٣
رابعًا: بعضُ العبادةِ محددةٌ بمواقيتَ ومقاديرَ لا يجوزُ تعدِّيهَا:..... ٣٦
خامسًا: المحبةُ والذُّلُّ والخوفُ والرَّجاءُ: ٣٧

سادسًا: إنَّ العبادةَ لا تسقطُ عن المكلفِ إلىٰ وفاتِهِ: ٣٨
عقائد الفرق الإسلامية ٣٩
الخوارج ٤١
نشأةُ الخوارجِ: ٤٣
وأوَّلُ خروجٍ للخوارجِ بالفعلِ: ٤٥
فِرَقُ الخوارجِ وألقابُهم: ٥٢
ما يجمعُ الخوارجُ علىٰ اختلافِ مذاهِبهَا: ٥٢
جملةٌ من عقائدِ الخوارجِ ومنهجُهم وسماتُهم: ٥٤
١- التكفيرُ بالمعاصي واستحلالُ دماءِ وأموالِ المسلمين: ٥٤
٢- تكفيرُ حكامِ المسلمين: ٥٥
٤- كثرةُ الطاعةِ وضعفُ العلمِ وقلَّةُ الفقهِ: ٥٧
٥- إنكارُ الشفاعةِ لأهلِ الكبائرِ: ٥٨
٧- الإيمانُ عندهم لا يزيدُ ولا ينقصُ: ٥٩
٨- ينكرونَ عذابَ القبرِ: ٦٠
٩- قولُهم في القرآنِ وصفاتِ اللهِ والرؤيةِ: ٦٠
عقيدةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ ومفارقتُها لعقائدِ الخوارجِ ٦١
١- أهلُ السنةِ والجماعةِ لا يكفرونَ أصحابَ الكبائرِ: ٦١
٢- أهلُ السنةِ لا يخرجونَ علىٰ الحكامِ المسلمين لا بقولٍ ولا بفعلٍ: ٦٥
كلامٌ نفيسٌ لشيخِ الإسلامِ ليتبينَ منه شؤمُ تركِ السُّنَّةِ: ٧٠
٤- الكتابُ والسنةُ هما الدَّليلُ عندهم خلافًا للخوارجِ: ٨١
٥- أهلُ السنةِ والجماعةِ لا يستحلونَ دماءَ المسلمينِ ولا أموالَهم: ٨٢
الشفاعةُ مثبتَةٌ للملائكةِ والأنبياءِ والمؤمنينَ: ٨٦

مسألةٌ: حكمُ من حكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهِ؟ ٨٦
الإباضية ٩٧
نشأةُ الإباضِيَّةُ: ٩٩
الإباضِيَّةُ وموافَقتُها لعقائدِ الخوارجِ: ١٠٠
جملةٌ من عقائدِ الإباضِيَّةِ ومنهجِهم وسماتِهم: ١٠١
عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ومفارقتُها لعقائدِ الإباضِيَّةِ: ١٠٢
١- عقيدةُ السلفِ في الصِّفاتِ: ١٠٢
٢- عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ: ١٠٤
٣- أجمعَ أهلُ السُّنَّةِ من الصَّحابةِ والتابعينَ ومن بعدهم على رؤيةِ المؤمنينَ رَبَّهم يومَ القيامةِ: ١٠٦
٤- أئمةُ السلفِ والخلفِ لا يكفِّرونَ مرتكبَ الكبيرةِ: ١٠٨
٥- حُبُّ الصَّحابةِ أمرٌ واجبٌ: ١٠٨
أقوالُ أهلِ العلمِ في فضائلِ الصَّحابةِ ١١١
وجوبُ الكَفِّ عَمَّا شجرَ بينهم: ١١١
الشيعة ١١٥
نشأةُ الشِّيعةِ: ١١٨
أمهاتُ فرقِ الشِّيعةِ وألقابُهم: ١١٩
الرَّافِضةُ من أشهرِ ألقابِ الشِّيعةِ: ١٢٠
نبذةٌ عن بعضِ الفِرقِ التي ظهرتْ وانتشرتْ من الشِّيعةِ: ١٢١
الكيسانية ١٢٢
الزيدية ١٢٤
الإمامية ١٢٦

الإسماعيلية ١٢٧
القرامطة ١٢٩
الدروز والنصيرية ١٣٠
العلويون ١٣١
الباطنية ١٣٣
جملةٌ من عقائِدِ الشِّيعةِ ومنهجِهِم وسماتِهِم[٥]: ١٣٥
١- كفرُ من لا يؤمِنُ بولايةِ الأئمةِ الاثنىٰ عشرَ: ١٣٥
٢- النواصبُ في معتقدِ الشِّيعةِ همْ أهلُ السنةِ والجماعةِ: ١٣٦
٣- عدمُ المجاهرةِ بمعتقداتِهِم بحُجَّةِ التَّقيةِ: ١٣٦
٤- استباحةُ دماءِ المسلمينَ: ١٣٧
٥- استباحةُ أموالِ أهلِ السنةِ: ١٣٧
٦- استباحةُ زواجِ المتعةِ عندَ الشيعةِ: ١٣٨
٧- سبُّ وتكفيرُ الشيعةِ للصحابةِ: ١٣٩
٨- لعنُ الصديقِ والفاروقِ وسائرِ الأمةِ: ١٤٠
٩- المهدَيُّ عندَ الشيعةِ يأتي بالقرآنِ الكاملِ: ١٤٠
ويبقَىٰ حقائقُ أخرُ عن الشيعةِ لم أذكرْهَا تفصيلاً؛ خشيةَ الإطالةِ ولكنْ أذكرُ بعضًا منها علىٰ وجهِ الإجمالِ: ١٤٢
عقيدةُ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ ومفارقتُها لعقائِدِ الشيعةِ: ١٤٣
١- الأئمةُ الاثنا عشرَ عندَ أهلِ السنةِ: ١٤٣
٢- النواصبُ عندَ أهلِ السنةِ والجماعةِ: ١٤٤
٣- التَّقِيَّةُ عندَ أهلِ السُّنَّةِ: ١٤٥
٤- أهلُ السنةِ والجماعةِ لا يستحلونَ دماءَ المسلمينَ ولا أموالَهم: ١٤٦

٥- زواجُ المتعةِ حرامٌ عندَ جمهورِ أهلِ السنةِ من السلفِ والخلفِ: ١٤٦
٧- المهدي عندَ أهلِ السنةِ والجماعةِ: ١٥٠
المرجئة ١٥٥
نشأةُ المرجئةِ: ١٥٨
أصنافُ المرجئةِ: ١٥٩
جملةٌ من عقائدِ المرجئةِ ومنهجِهِم وسماتِهم: ١٦٢
أولًا: حكمُ مرتكبِ الكبيرةِ عندَ مرجئةِ الفقهاءِ: ١٦٦
ثانيًا: حكم مرتكب الكبيرة عند المرجئة الواقفة: ١٦٧
ثالثًا: حكم مرتكب الكبيرة عند غلاة المرجئة: ١٦٨
عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد المرجئة ١٦٩
١- الإيمانُ قولٌ وعملٌ: ١٦٩
الأدلة علىٰ ذلك من الكتاب والسنة: ١٧٠
١- الدليل علىٰ أنَّ الإيمان لفظ باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح: ١٧٠
٢- الدليل علىٰ أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ: ١٧٣
٣- قول أهل السنة في تفاضل الناس في الإيمان: ١٧٥
٤- الدليل علىٰ جواز الاستثناء في الإيمان: ١٧٦
٥- عقيدة أهل السنة والجماعة في من مات علىٰ الكبائر: ١٧٨
الرد علىٰ غلاة المرجئة الذين قالوا: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد: ١٨٠
الجهمية ١٨٣
نشأةُ الجهميةِ: ١٨٥
جملة من عقائد الجهمية ومنهجهم وسماتهم: ١٨٦
١- تعطيل ونفي صفاتِ الله ﷻ ومناقضتِهم لتوحيد الرسل: ١٨٦

٢- القول بخلق القرآن:.....١٨٨
٣- مذهب الجهمية في القدر بالجبر:.....١٨٨
٤- عقيدة الجهمية في الإيمان:.....١٨٩
٥- مذهب الجهمية في الثواب والعقاب:.....١٨٩
٦- قول الجهمية بفناء الجنة والنار وجميع المخلوقات:..... ١٩١
٧- مذهب الجهمية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:..... ١٩١
٨- إنكارُ عذابِ القبرِ:..... ١٩٢
عقيدةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ ومفارقتُها لعقائدِ الجهميةِ:..... ١٩٢
١- عقيدةُ الجهميةِ في صفاتِ الله؛ نفيُهَا وتعطُّلِهَا:..... ١٩٢
٢- الجهمية يزعمون أن الإنسان لا مشيئة له، ولا قدرة وهو مجبور علىٰ الطاعة والمعصية:..... ١٩٢
٣- عقيدة أهل السنة والجماعة أن النار والجنة مخلوقتان وهما موجودتان الآن ولا تفنيان أبدًا:..... ١٩٥
٤- أهل السنة والجماعة يثبتون العدل والحكمة لله تعالىٰ، وينفون عنه الظلم بكل وجه:..... ١٩٦
٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند أهل السنة:..... ١٩٧
٦- أهل السنة والجماعة يثبتون عذاب القبر ونعيمه:..... ١٩٩
المعتزلة..... ٢٠٣
١- القدرية:..... ٢٠٦
٢- المجوسية:..... ٢٠٦
٣- الجهمية:..... ٢٠٦
٤- المعطلةُ:..... ٢٠٧

٥- الوعيدية: ٢٠٧
٦- مخانيثُ الخوارجِ: ٢٠٧
٧- مخانيث الفلاسفة والجهمية: ٢٠٧
نشأةُ المعتزلةِ: ٢٠٨
فِرقُ المعتزلة وألقابُهم: ٢٠٨
جملة من عقائدِ المعتزلةِ ومنهجِهم وسماتِهم: ٢٠٨
عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد المعتزلة: ٢١٥
القدرية ٢٣١
تعريف القدر: ٢٣٣
نشأةُ القدرية: ٢٣٣
فِرَقُ القدريةِ وألقابُهم: ٢٣٦
جملة من عقائد القدرية ومنهاجهم وسماتهم: ٢٣٨
عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد القدرية: ٢٣٩
الأشاعرة ٢٤٥
ولأبي الحسن ثلاثةُ أحوالٍ: ٢٤٨
نشأةُ الأشاعرةِ: ٢٤٩
جملة من عقائد الأشاعرة ومنهجهم: ٢٥٢
١- عقيدة الأشاعرة في الصفات: ٢٥٢
٢- عقيدة الأشاعرة في تعريف الإيمان: ٢٥٤
٣- عقيدة الأشاعرة في القرآن: ٢٥٤
٤- عقيدة الأشاعرة في إثبات وجود الله تعالىٰ: ٢٥٥
٥- عقيدة الأشاعرة في إنكار التحسين العقلي بالجملة: ٢٥٦

٦- عقيدة الأشاعرة في أن الله يكلف العبد ما لا يطاق: ٢٥٧
٧- عقيدة الأشاعرة في أن الاستطاعة لا توجد إلا مع الفعل: ٢٥٧
عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الأشاعرة: ٢٥٨
فصلٌ: تكليفُ ما لا يطاقُ، وهوَ علىٰ ضربينِ: ٢٦٢
الماتريدية..... ٢٧١
نشأةُ الماتريدية: ٢٧٣
الأدوارُ والمراحلُ التي مرتْ بها الماتريديةُ: ٢٧٤
١- مرحلةُ التأسيس (٢٥٨ - ٣٣٣هـ): ٢٧٤
٢- مرحلةُ التكوين (٣٣٣هـ -٥٠٠هـ): ٢٧٤
٣- دورُ بزدوي (٤٠٠ - ٥٠٠هـ): ٢٧٤
٤- دورُ نسفي (٥٠٠ - ٧٠٠هـ): ٢٧٥
٥- دورُ عثماني نسبَةً إلىٰ الدولةِ العثمانية (٧٠٠ -١٣٠٠هـ): ٢٧٥
٦- دورُ ديوبندي (١٢٨٣هـ - إلىٰ ما شاءَ الله): ٢٧٦
كما أنَّهم نَصَبُوا العداءَ لـ (أهل السنة): ٢٧٧
٧- دور بريلوي (١٢٧٢هـ - إلىٰ ما شاء الله): ٢٧٨
٨- دورُ كوثري (١٢٩٦هـ - إلىٰ ما شاء الله): ٢٧٨
٩- دورُ فنجفيري (من ١٣٧٠هـ): ٢٧٩
تحديدُ منهجِ الماتريديةِ: ٢٨٠
جملةٌ من عقائدِ الماتريديةِ: ٢٨١
١- مصدرُ الماتريديةِ في التَّلَقِّي هوَ العقلُ: ٢٨١
٢- معرفةُ اللهِ عندهم تجبُ بالعقلِ قبلَ ورودِ السمعِ: ٢٨١
٣- القولُ بالتحسينِ والتقبيحِ العقليينِ: ٢٨٢

٤- القول بالمجاز في القرآن: ٢٨٣
٥- عدمُ الاحتجاجِ بأحاديثِ الآحادِ في بابِ العقائدِ ولا يثبتونَ العقيدةَ إلَّا بالأدلةِ القطعيةِ: ٢٨٤
٦- عدمُ جوازِ التكليفِ بما لا يُطاقُ: ٢٨٥
٧- قولُهم في الإيمانِ: ٢٨٥
٨- الإيمانُ عندَهم لا يزيدُ ولا ينقصُ: ٢٨٦
عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الماتريدية: ٢٨٦
الصوفية ٢٨٧
نشأةُ الصوفيةِ: ٢٩١
طرقُ الصوفيةِ وألقابُها: ٢٩٣
جملةٌ من عقائدِ الصوفيةِ ومنهجِهم وسماتِهم: ٢٩٣
١- تزعُمُ الصوفيةُ أنَّ لكلِّ آيةٍ ظاهرًا وباطنًا: ٢٩٣
٢- كراماتُ الصوفيةِ الزائفةُ: ٢٩٤
٤- عقيدةُ وحدةِ الوجودِ: ٢٩٧
٥- الصوفية تقيم الموالد والاجتماع باسم مجلس الصلاة علىٰ النبي ﷺ: ٢٩٧
الحقيقةُ المحمديةُ عندَ الصوفيةِ: ٢٩٨
٦- القطب وأعوانه وحقيقة هذه الأسطورة الخرافية: ٢٩٩
٧- تفضيل خاتم الأولياء علىٰ خاتم النبيين: ٣٠٠
٨- العبادات عند الصوفية: ٣٠١
الذكر عند الصوفية: ٣٠١
٩- الصوفية تدعو غير الله تعالىٰ من الأنبياء والأولياء والأحياء والأموات: ٣٠٢

١٠- الصوفية تشد الرحال إلىٰ القبور للتبرك بأهلها أو الطواف حولها أو الذبح عندها أو دعائها من دون الله: ٣٠٣
١١- قصرهم العبادة علىٰ المحبة: ٣٠٣
١٢- احتجاج الصوفية بقصة الخضر للخروج عن شرع الله تعالىٰ: ٣٠٣
عقيدة أهل السنة والجماعة ومفارقتها لعقائد الصوفية: ٣٠٤
٨- الذكر والدعاء عند أهل السنة والجماعة: ٣١٩
التوسل المشروع: ٣٢٩
١- التوسلُ بأسماءِ الله الحسنىٰ: ٣٢٩
٢- التوسلُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ بسابقِ إحسانِهِ: ٣٣٠
٣- التوسلُ بالأعمالِ الصالحةِ: ٣٣٠
٤- التوسلُ بدعاءِ الصالحين الأحياء: ٣٣١
مسألةٌ: هلِ الخضرُ نبيٌّ أمْ عبدٌ صالحٌ؟ ٣٣٧
تنبيه مهم ٣٤٤
قد يقولُ قائلٌ: كيفَ أعرِفُهُم ونحنُ لا نعرفُ منهَجَهُم؟ ٣٤٥
الطائفة المنصورة ٣٤٧
معنىٰ السلف: ٣٥١
الفهرس ٣٦٧